المملكة العربيَّة السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربيَّة
قسم الدراسات العليا
(اللغويات)



الاختيارات اللغوية عند الصَّفَدي في (الوافي بالوفَيات)
بين النَّظريَّة والتَّطبيق

بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير تخصص اللغويات

إعداد الطالبة

نوف بنت عمر بن سالم بانقيطة

الرقم الجامعي : (٤٣٣٨٨٠٦٨)

إشـــراف

أ.د علي إبراهيم محمد

أستاذ العلوم اللغوية بجامعة أم القرى

العام الجامعي : ١٤٣٥/١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: الاختيارت اللغوية عند الصّفَدي في الوافي بالوفيات بين النظرية والتطبيق.

الباحثة: نوف بنت عمر بن سالم بانقيطة.

الدرجة: الماجستير.

هدف الرسالة: محاولة رسم الملامح اللغوية العامة عند الصّفَدي، وإبرازها في كتابه الوافي بالوفَيات، والتي يتضح من خلالها أسلوب التفكير اللغوي لديه.

مكونات الرسالة: تتكون الرسالة من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة، ويتضمن التمهيد ترجمة للصَّفدي، وتوضيح عصره، والعلماء الذين تأثر بهم، وتأثروا به، ثم التفكير اللغوي عنده، ونبذة عن كتاب الوافي بالوفَيات.

وتضم الرسالة الفصول الآتية:

الفصل الأول: منهج الصّفَدي في الترتيب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجانب النظري للترتيب.

البحث الثاني: الجانب التطبيقي للترتيب.

المبحث الثالث: ترتيب عناصر التسمية.

الفصل الثاني: جهود الصَفَدي الكتابية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الرسم المصحفي.

المبحث الثاني: الرسم الإملائي.

المبحث الثالث: الفصل والوصل بين المغاربة والمشارقة.

الفصل الثالث: قضايا بناء الكلمة وقضايا لغوية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قضايا بناء الكلمة.

المبحث الثاني: قضايا لغوية.

الفصل الرابع:منهج الصّفَدي في الضبط.

منهج الرسالة: نهجت هذه الدراسة منهجاً وصفيا تحليلاً.

نتائج الرسالة: تؤكد هذه الدراسة حقائق علمية، لدراسات أخرى حول الصّفَدي، وبينت بعض الاختيارت اللغوية عنده، وجهوده الكتابية، كما بينت العلاقة القائمة بين علم اللغة العربية، وعلم التراجم، والتاريخ.

والله ولي التوفيق

المقدّمة

الحمدُ لله الذي خلقَ فقدَّر، وصوَّرَ فأتقن، صنعَ البريَّةَ بلا مشيرٍ يُناصره، ودبَّرها بلا معينٍ يُعاضده، علم الإنسان ما لم يعلم فأصبح عالماً وهادياً وداعياً ، نحمده -تعالى- على نعمة التدبر والتفكر، وصلى الله على خير خلقه محمد، وعلى آله الطيبين الأخيار. وبعد:

فاللغة العربيَّة تشكل فخراً للإسلام والمسلمين، نظراً لكونها لغة القرآن الكريم كما قال -جل جلاله-: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢]، وهي لغة الضاد كما قال المتنبي في موطنِ الفخر بأجداده:

وَبِهِمْ فَخْرُ كُلِّ مَنْ نَطَقَ الضَّا ❁ دَ وَعَوْذُ الجَانِي وَغَوْثُ الطَّرِيدِ [1]

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ اللغة العربيَّة قد حظيت باهتمام بالغ من علمائها الكرام الأجلاء، الذين أولوها عناية، لما لها من مكانة عظيمة في نفوسهم، فقاموا بالتأليف في شتى علومها وفنونها، ودفعهم إلى ذلك محبتهم لهذه اللغة، التي هي لغة دينهم وكتاب ربهم فأيقنوا أن التأليف وخدمتها بأي شكل من الأشكال ضرب من ضروب العبادة، ولم يقتصر الاهتمام على هؤلاء فحسب، بل امتد هذا الاهتمام إلى علماء العلوم الأخرى، كعلماء التَّفسير، والحديث، وحتى التَّاريخ أيضاً، فمنهم من أولى هذه اللغة اهتماماً في مؤلفاتهم التي لا تختص باللغة فطرح فيها قضايا لغوية .

وقد أدركتُ منذ المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) أنَّ العربيَّة خدمها اللغويون والنحاة والصرفيون والمعجميون والمفسِّرون والمحدِّثون والفقهاء والأدباء وكل من يشتغل في علوم العربيَّة والشريعة، ولما وصلت مرحلة الماجستير أدركت أن الأمر أوسع مما كنت أتصوره، إذ وجدت لعلماء التَّاريخ والجغرافيا، والسِّيرة والأيَّام، والتراجم مشاركات فعالة في خدمة هذه اللغة الشّريفة، ولذلك مالت نفسي إلى قراءة هذه الكتب، والتعرف إلى هؤلاء العلماء الذين اهتمّوا بطرح بعض المسائل اللغوية في مؤلفاتهم، ولما حدثت مرشدي الدكتور: عبدالكريم عوفي دلَّني على قراءة كتاب (الوافي بالوفَيات) لصلاح الدين خليل بن أيبك الصّفَدي، ت (٧٦٤ هـ)،

---

(١) يُنظر: المتنبي، أحمد بن الحسين. ديوان أبي الطيب المتنبي، صححه: د. عبد الوهاب عزام، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٥).

وبعد قراءة الكتاب والاطّلاع عليها لفت نظري الكثير من المسائل اللغوية التي طرحها الصّفَدي في المقدّمة، وأجزاء الكتاب.

فكتاب (الوافي بالوفَيات) يشمل على ثروة عظيمة، وهو دائرة معارف تاريخية، حوى بين دفتيه عدداً ضخماً من تراجم الرجال والتَّاريخ، وهو أشبه ما يكون بما يعرف في عصرنا في وسائل الإعلام المعاصر (بملف توثيقي) جامع شامل، جمع فيه تراجم الأعلام من كلِّ صنَّف دونَ تفريقٍ بينهم في العصور أو الأمصار ممن وقع اختياره عليه من الملوك والقادة والمشايخ والقضاة، وأعيان كلِّ فن ممّن اشتهر به من الفضلاء منسوقةً وَفْقَ ترتيب حروف المعجم حتى تسهُلَ الاستفادةُ منه[1]، لكنّه خصَّ المقدّمة بفصول طرح فيها مسائل لغوية وفيرة ومهمة، وقد وصف لنا الصّفَدي أهمية هذه المقدمة بالنسبة للقارئ في عبارات موجزة مسجوعة فقال: " وقد قدَّمتُ قبل ذلك مقدمةً فيها فصولٌ فوائدها مهمّة، وقواعدها يملكُ الفاضلُ بها من الإتقان أزمَّة، تتنوَّعُ الإفادةُ فيها كما تنوَّعَ الإعرابُ في (كَمْ عَمَّةٍ)[2]، وينالُ بها المتأدبُ ما ناله أبو مسلم من الحزم وعلوِّ الهمة، ويَهيمُ بها فكرُه كما هامَ بميَّةَ ذو الرُّمَّة، ويبدو له من محاسنها ما بدا من جمال رَيَّا للصِمَّة "[3]، كما قرأت بعض الترجمات لبعض من ترجم لهم فوجدته يُعنى بضبط الأعلام، من حيث ألقابهم وأسمائهم وكناهم ونسبتهم، وكأني به يقوم بتطبيق ما أودعه مقدمته من درر لغوية، وقد كان ذلك مدعاةً ودافعاً للنظر في مضمون المقدمة وما سلكه في ضبط ترجمات الكتاب، فاستخرت الله تعالى مستمدّة منه العون والتّوفيق، ووسمت هذه الدِّراسة بـ (الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات) بين النَّظريَّة والتَّطبيق).

وجاءت هذه الدِّراسة لتلقي الضوء على الاختيارات اللغوية التي طرحها الصّفَدي وتطبيق هذه الاختيارات في (الوافي بالوفَيات)، والكشف عمّا في المقدّمة، وأجزاء الكتاب من كنوز لغويّة مع إبراز العلاقة التي أوجدها الصّفَدي بين هذه المقدّمة وضبطه للأعلام، ورسم ملامح شخصيّة الصّفَدي اللغويّة التي لم تحظ بدراسة من قبل في كتابه (الوافي بالوفَيات).

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، (١/١٨).

(٢) إشارة إلى بيت الفرزدق في هجاء جرير، وهو قوله: كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ .

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفَيات، ١/٧، ٨.

١ ـ عنوان البحث وإشكاليته:

ـ عنوان البحث:

الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات) بين النَّظريَّة والتَّطبيق.

ـ إشكاليات البحث (تساؤلاته) :

قد يكون عنوان البحث موضحاً للمشكلة التي يتناولها، وهي الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات)، وتطبيق هذه الاختيارات على مادة الكتاب، ولذلك يُطرح السؤال الجوهري الآتي: هل كانت الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات) نظرية فقط أم طبق ما قاله في المقدمة من اختيارات لغوية على الكتاب، ولم كتب الصّفَدي هذه المقدمة اللغوية لموسوعته في التراجم، ونحى فيها منحى لم يألفه من كتب التراجم قبله ؟، ويشتق السؤال إلى أسئلة أخرى تحتاج إلى إجابات، مثل:

- ما أبرز المسائل اللغوية التي تناولها الصّفَدي في كتابه ؟ .
- هل كان الصّفَدي مبتكراً فيما طرحه أم أنه تابعٌ لغيره ؟ .
- لماذا خص الصّفَدي مقدمة كتابه الذي يعتبر معجماً من معاجم تراجم الأعلام بهذه المسائل؟ وما هو المغزى الذي يريد أن يصل إليه ؟ وما هي الرسالة التي يريد أن يوصلها إلى قرائه ؟ .
- هل تفيد مقدمة الكتاب دارس اللغة المتخصص ؟
- ما منهجه في ترتيب عناصر التسمية ؟
- لماذا اعتنى بضبط الأعلام المترجم لهم، وما هو منهجه الذي اتبعه ؟

ـ أهمية البحث :

موضوع البحث له قدر من الأهمية يمكن إبرازه في الآتي: ـ

- تأتي هذه الدِّراسة لتلقي الضوء على الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفيات)، والكشف عما في المقدمة من مسائل وكنوز لغوية، مع إبراز شخصية الصّفَدي اللغوية في الوافي بالوفَيات.
- أن الدراسات السابقة لم تعط ضبط الأعلام عند الصّفَدي، الاختيارات اللغوية في مقدمة (الوافي بالوفَيات) أهمية، وإبراز قيمة المقدمة ومنهجه في الترجمة وضبط الأعلام من أوكد الأمور، التي يحسن أن يقوم بها الباحثون وطلبة العلم .
- مما يزيد هذه الدِّراسة أهمية كونها تربط هذه المسائل اللغوية التي طرحها الصّفَدي في مقدمة (الوافي بالوافَيات)، وأجزاءه بأمهات كتب اللغة والنحو والصرف والمعاجم والقراءات أيضاً.
- هذا المنحى من الدِّراسة يوضح أهمية العلاقة بين علم اللغة وعلم التَّاريخ، وبالأخص من يكتب في تراجم الرجال والتَّاريخ، ويمدنا بشواهد مميزة للعديد من القضايا اللغوية.
- تقديم مادة علمية مجموعة في مرجع واحد، ليسهل على الباحث الرجوع إليها والاستشهاد بها.
- يهدف البحث إلى تقديم شخصية الصّفَدي اللغوية من خلال المسائل التي عالجها في الكتاب وربطه المقدمة بضبط الأعلام .
- بيان قيمة كتاب (الوافي بالوفَيات) للصَّفدي باعتباره واحداً من أوسع الكتب العربيَّة في التراجم، ولعله أكبر المعاجم التاريخية المعروفة وأوسعها شهرة .

ـ أسباب اختيار الموضوع :

مما يعزز اختيار هذا الموضوع الأسباب الآتية:

- لفت النظر إلى بعض الكتب التي لها اهتمام ببعض المسائل اللغوية، وربط هذه المسائل بمادة الكتاب، وهذا هو السبب الرئيس لاختيار الموضوع.
- تسليط الضوء على آراء العلماء ممن كتبوا عن مسائل لغوية في آثارهم غير اللغوية، وإبراز شخصية الصّفَدي التاريخية من منظور لغوي .
- ترغيب الصّفَدي نفسه القارئ للإفادة من مقدمته ومعرفة دررها، إذ قال: ((وقد قدَّمتُ قبل ذلك مقدمةً فيها فصولٌ فوائدها مهمة، وقواعدها يملكُ الفاضلُ بها من الإتقان أزمَّة، تتنوَّعُ الإفادةُ فيها كما تنوَّعَ الإعرابُ في (كَمْ عَمَّةٍ)، وينالُ بها المتأدبُ ما ناله أبو مسلم من الحزم وعلوِّ الهمة، ويَهيمُ بها فكرُه كما هامَ بميَّةَ ذو الرُّمَّة، ويبدو له من محاسنها ما بدا من جمال رَيَّا للصِمَّة))، كان حافزاً كبيراً لاختيار هذا الموضوع، وعاملاً أساسياً.
- يُعد هذا الموضوع أول موضوع في رسالة علمية متخصصة تتحدث عن ظواهر لغوية عند الصّفَدي في ضوء كتابه الوافي بالوفيات.
- سكوت الدراسات السابقة عن ذكر القيمة اللغوية لمقدمة الكتاب، وأجزاء الكتاب، ولعل عذر من كتب عنه يرجع إلى المجالات التي طرقوا فيها وخاصة الجانب التاريخي .

ـ أهداف البحث :

- محاولة رسم الملامح اللغوية العامة عند الصّفَدي، وإبرازها في كتابه الوافي بالوفيات، والتي يتضح من خلالها أسلوب التفكير اللغوي لديه.
- ربط المسائل اللغوية التي تندرج تحت مستويات التحليل اللغوي (الصرفي منها، والنحوي)، بأمهات كتب اللغة، والنحو، والصرف، والمعاجم مع إيضاح أهم المباحث التي تندرج تحت كل مستوى من هذين المستويين، علاوة على أن هذا الجانب لم يأخذ كفايته من العناية والاهتمام.
- توضيح منهجه في الضبط في معجمه لتراجم الأعلام .
- الكشف عن المنهج الذي رسمه في ترتيب عناصر التسمية لديه، وهل التزم بهذا المنهج أم اكتفى بذكره فقط .
- معرفة طريقة ضبط الأعلام عند الصّفَدي في ضوء مقدمة الكتاب .

ـ الدراسات السابقة

اجتهدت ما في وسعي لحصر الدراسات السابقة التي تتناول دراسة قضايا لغوية، وضبط الأعلام عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات)، فوجدت أن الدراسات سلطت الضوء على الكتاب فقط من الناحية التاريخية أو البلاغية، ولم تشمل دارسة قضايا لغوية في الكتاب، ولذلك فإن دراستي لهذا البحث لا تتعارض مع دراسات علمية أخرى يمكن أن تكشف عن جهوده اللغوية في كتابه، وضبطه للأعلام، ومن تلك دراسات سابقة، ومنها:

- الأحلام في كتاب (الوافي بالوفَيات) طبيعتها، ووظائفها، ودلالاتها السردّية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم اللغة العربيَّة إعداد صفاء محسن باداود، من جامعة الملك عبد العزيز عام (١٤٣٣هـ).

تناولت الدِّراسة موضوع الأحلام في كتاب (الوافي بالوفَيات) للخليل بن أيبك الصّفَدي، مبيّنة طبيعة تلك الأحلام ووظائفها ودلالاتها السرديّة، ولقد خصّت الدِّراسة الأحلام الأخرويّة، وتقصد بها تلك التي اتخذت من العالم الآخر فضاءً للوقوع حيث يذكر المؤرّخ البيانات التاريخيّة الخاصّة بصاحب الترجمة والتي تعني بأموره الدنيويّة، ثم يتبع ذلك السرد بحلم يرويه بعض الأحياء وهم – غالباً – أحد معارف المتوفّى، فيتحاورون معه ويسألونه عن مصيره الذي آل إليه، ولا يخلو ذلك من سؤاله عن بعض ما يخص المسائل الفكرية والثقافيّة التي اختلف حولها الأحياء، وبذلك يصبح نص الحلم نصا يجاور ويقارب بين عالمين مختلفين في سننهم وقوانينهم الكونيّة: عالم الغيب وعالم الشهادة، وهو إشارة إلى ما عرف قديما بـ (أدب الترائي)، وبما أنّ تلك النصوص الحلميّة تموضعت داخل الترجمة، فذلك يعني أنها أضحت علامات دالة على ذلك النسق التاريخي المعني بحياة فرد ما، فحاولت الدِّراسة كشف الأبعاد العميقة عن عناية خطاب الترجمة بنص الحلم الأخروي، وهي أحد أشكال التَّاريخ الذي يعدّ قطاعا رسميا خاضعا للعقلانية الواعيّة.

وقسّمت الباحثة تلك الدِّراسة إلى أربعة فصول: تناول الفصل الأول مفهوم الحلم ومكانته في الثقافة الإسلامية، وتناول الفصل الثاني مدخلاً تاريخياً للعصر المملوكي مع التعريج على المؤلّف وعنوان الكتاب. في الفصل الثالث تناول البحث أهم الموضوعات والوظائف التي يؤديها نص الحلم داخل الترجمة، فعالج المبحث الأوّل حلم نبوءة الموت كمدخل لأحلام المصير،

وتناول المبحث الثاني موضوع الغفران مع بيان وظائف النص الغفراني، أمّا المبحث الثاني فتناول نص العقاب كوجه مكمّل لنص الغفران. في الفصل الرابع والأخير تناول البحث بنية الحلم الأخروي مع إضاءة على البنية الكبرى وهي بنية الترجمة، وهذه الرسالة بعيدة كل البعد عن فكرة هذا البحث.

- دراسة منهجية لكتاب (الوافي بالوفَيات) للصَّفدي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص التَّاريخ، إعداد: آلاء نافع جاسم من جامعة بغداد، عام (١٩٩٦م) .

وهي رسالة غير منشورة، وقمت بالبحث عن الرسالة في الشبكة العنكبوتية والاتصال بالجامعة عن طريق البريد الالكتروني، وللأسف لم أوفق في ذلك، وعند اطلاعي على السِّيرة الذاتية للباحثة: آلاء نافع جاسم، وجدت أنها دكتوراه في التَّاريخ، فتبين لي أن هذه الرسالة بعيدة عن فكرة هذا البحث .

- جهود صلاح الدين الصّفَدي ت(٧٦٤)هـ في النحو والصرف، قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربيَّة وآدابها في كلية الآداب، إعداد: علي موسى ناصر حماد، جامعة آل البيت، الأردن، عام (٢٠٠٦م).

يقول الباحث: بدأت الدِّراسة بإظهار شخصية الصّفَدي في النحو والصرف، وموقفه من أصول النحو، وكذلك موقفه من البصريين والكوفيين، وأبرز نحاة عصره، وانعكاس ذلك على تحليله للمادة النحوية والصرفية، ومعالجتها في مستوى التعليل والترجيح والاجتهاد، وهي محاولة لإبراز دور صلاح الدين الصّفَدي في تناول الظاهرة النحوية تأصيلاً، وتطبيقاً وترجيحاً في الإعراب باستيعاب التراث النحوي قبله، وتحديد موقفه منه.

وهذه الرسالة يبدو للناظر قربها من فكرة البحث إلا أنها بعيدة عن فكرته لما يلي:

الأول: أنها تذكر المسائل النحوية والصرفية عند الصّفَدي في غير كتاب (الوافي بالوفَيات) .

الثاني: أن الباحث لم يتطرق بذكر أي أمثلة، أو رأي من كتاب (الوافي بالوفَيات) في أي مسألة نحوية، أو صرفية إلا في مسألة النسب وذكر الشيء القليل منها .

- وهناك مقال بعنوان: نظرات في كتاب (الوافي بالوفَيات) في الجزء ٢٩، تحقيق ماهر جرار، لـ أ . عباس هاني الجراخ، بابل، الحلة، العراق، مجلة (العرب) العدد رمضان، شوال، ١٤٢٤ هـ.

تناول فيه سيرة المحقق والأخطاء التي وقع فيها، ونقد بعض ما جاء في التحقيق.

وهذا المقال لا يتقارب أبداً مع فكرة هذا البحث

- صلاح الدين الصّفَدي كاتباً، قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربيَّة، إعداد الباحث: سلامة هليل عبد الغريب، جامعة مؤتة، الأردن، عام (٢٠٠٠)م.

يقول الباحث تهدف هذه الدِّراسة إلى التعريف بصلاح الدين الصّفَدي وجهوده النثرية، وتبرز في طياتها الفنون النثرية التي أبدعها وتكشف عن الحركة الإبداعية التي حظي بها ذلك العصر، فجاءت هذه الدِّراسة لتضيء جانباً –ولو يسيراً– من أدب ذلك العصر مبعدةً عنها ما استطاعت شبح الانحطاط الذي وصف به.

وجاءت الدِّراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وخصص التمهيد لدراسة الحياة والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتناول في الفصل الأول حياة صلاح الدين الصّفَدي، وفي الفصل الثاني ركزَّ الدِّراسة على مضامين نثر الصّفَدي من رسائل ديوانية وإخوانية، وصف وألغاز ومقامات وتقاريض وإجازات وكتب صداق، وخصص الفصل الثالث لدراسة الفنية مزدواجاً بين المفاهيم النقدية الحديثة كالتناص والفنون البديعة كالجناس والسجع والموازنة والطباق، وهذه الرسالة بعيدة كل البعد عن فكرة هذا البحث.

- النقد التطبيقي عند الصّفَدي دارسة وتوجيهاً، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص البلاغة والنقد، إعداد الباحث: ياسر بن سليمان شوشو، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام (٢٠٠٦) م.

لقد دار البحث على عدد من المحاور، أبرزها: مفهوم النقد التطبيقي وآلياته عند القدماء والمحدثين، مع الإشارة إلى أرز المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع من النقد قديماً وحديثاً، ومن ثم إبراز المؤثرات التي شكلت ثقافة الصّفَدي النقدية، ثم ممارسات الصّفَدي–وهو موضوع

دراسة الباحث– في هذا المجال من النقد من خلال شرحيه لامية المعجم، ورسالة ابن زيدون الجديَّة، إضافة إلى نقده كتاب (المثل السائر)، وقد عالج البحث النقد التطبيقي عند الصّفَدي في شرح النصوص الأدبية، والمصطلحات النقدية والبلاغية، ويتبن من خلال ذلك أن موضوع البحث بعيد عن بحثي.

- صلاح الدين الصّفَدي، وجهوده الأدبية والنقدية دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في قسم الدراسات الأدبية والنقدية، إعداد الباحثة: عواطف آدم رزق الله، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، عام (٢٠٠٧) م.

تهدف الدِّراسة كما تقول الباحثة إلى: تحديد الحقائق العامة التي تميز بها هذا الأديب المترجم المؤرخ، وجاءت الدِّراسة في أربعة فصول، الفصل الأول الإمام الصّفَدي عصره وحياته، والفصل الثاني جهود الصّفَدي النقدية والأدبية، والفصل الرابع شاعرية الصّفَدي، وكان محور الدِّراسة في الأدب والنقد، ويتبين من ذلك أن الرسالة بعيدة عن فكرة البحث.

وبذلك لم تحظ الظواهر اللغوية في كتاب الوافي بالوفَيات بدراسة مستقلة، وظاهرة ضبط الأعلام عند الصّفَدي في كتابه –فيما أعلم–، ولكن كان النصيب الأكبر في الدراسات السابقة حول الصّفَدي، تلك الشخصية العلمية الفذة، أو الكتاب من الناحية التاريخية .

هذ عن الأعمال السابقة، أما خطة هذه الدراسة فتوضحها السطور الآتية:

خطة البحث:

الموضوع : الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات) بين النَّظريَّة والتَّطبيق.

عناصر الخطة:

المقدمة: وتشمل الموضوع أهميته وأهدافه وسبب اختياره، ومشكلته، وخطته ومنهجه، ومصادره، وصعوباته.

التمهيد: نبذة عن الصّفَدي، وكتاب الوافي بالوفَيات.

الفصل الأول: منهج الصّفَدي في الترتيب

المبحث الأوّل: الجانب النظري للترتيب.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للترتيب.

المبحث الثالث: ترتيب عناصر التسمية.

الفصل الثاني: جهود الصّفَدي الكتابية.

المبحث الأول: الرسم المصحفي.

المبحث الثاني: الرسم الإملائي.

المبحث الثالث: الفصل والوصل بين المغاربة والمشارقة.

الفصل الثالث: قضايا بناء الكلمة وقضايا لغوية.

المبحث الأول: قضايا بناء الكلمة.

المبحث الثاني: قضايا لغوية.

الفصل الرابع: منهج الصّفَدي في الضبط.

الخاتمة: وتضم فيها الحقائق العلمية التي تؤكدها الدراسة، والنتايج التي توصلت إليها، والتوصيات التي توصي بها.

الفهارس الفنية .

منهج البحث:

أما المنهج الذي سأستعين به فهو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الاختيارات اللغوية عند الصّفَدي في (الوافي بالوفَيات)، وتحليل الاختيارات اللغوية وتطبيقها على بعض أجزاء الكتاب، مع دراسة المقدمة دراسة تحليلية مصحوبةً بطرح أبرز المسائل اللغوية التي تندرجُ تحتَ مستوياتِ التحليل اللغوي المختلفة (الصَّرفي منها، والنحوي)، مع إيضاح أهم المباحث لأنه قد تكون هناك مسائل صوتية ودلالية، وربطها بأمهاتِ كتب اللغة، والنحو والصرف والمعاجم والإعراب.

مصادر ومراجع البحث:

سيُنجز هذا البحث بإذن الله تعالى بالاعتماد على عدد من المصادر والمراجع، أعرض بعضها في أربع مجموعات، هي:

أولاً: ما يتعلق بكتب اللغة والصرف والنحو والإعراب عامة.

ثانياً: ما يتعلق بكتب المعاجم.

ثالثاً: ما يتعلق بكتب التَّفسير والقراءات.

رابعاً: ما يتعلق بكتب تراجم الإعلام.

وقد ذكرتها في الفهرس العام للمصادر والمراجع بالتفصيل.

صعوبات البحث:

أولاً: مشقة الحصول على بعض المصادر والمراجع، فيما يتَّصل بالموضوع.

ثانياً: عدمُ نسبةِ بعض أبياتِ الشِّعر التي أوردها الصّفَدي إلى قائلها.

وختاماً أحمد الله تعالى حمد الشاكرين على عظيم نعمائه وجميل عطائه، الذي جعل بعد الشدّة فرجاً ومن الهم والضيق مخرجاً، فقد أعانني على إتمام هذا البحث الذي أرجو أن يليق بذائقة قارئه وناقده ، وبمن بذل الجهود المضنية في سبيل إخراجه بتلك الصورة التي تستحق أن أنال عليها درجة الماجستير إن شاء الله تعالى.

ومن منطلق حديث الرسولﷺ (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) فإني أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى، وأخص بالثناء كلية اللغة العربية ، وقسم الدراسات العليا، فلسعادة العميد، ورؤساء أقسامها، وأعضاء هيأة التدريس جزيل الشكر.

كما أتقدم بوافر عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور: علي بن إبراهيم بن محمد (أستاذ اللغويات بجامعة أم القرى) المشرف على الرسالة الذي رعى البحث وتعهده ، وكابد معي مشاق قراءته، ومتابعته، وبقدر ما قابلني من سعة صدر وحسن تعامل، حيث بذل من وقته وجهده الكثير –وهذا دأبه مع طلبة العلم – فجزاه الله عني خير الجزاء، وغفر الله له ولوالديه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور: عبد الكريم عوفي الذي كانت معه انطلاقة هذا البحث، مرشداً ثم مشرفاً، و كان يتابعني ويوجهني حتى بعد سفره، وشملني بعطفه الأبوي إلى أن تم تعيين مشرف آخر، فله مني جزيل الشكر والامتنان بقدر ما أمدني به من توجيه سديد، أسأل الله جل علاه أن يمده بالصحة والعافية حتى يستفيد من علمه طلبة العلم، وأن يجعل ذلك في موازين حسناته.

كما أنظم في قلائد الشكر والثناء جزيل الشكر والعرفان إلى من أمرني الله ببرهما، والدي– حفظهما الله – على ما أولياني من رعاية وتهيئة سبل طلب العلم، والدعاء بأن يتكلل بحثي بالنجاح ، وأسأل المولى أن يحفظهما ويطيل في عمرهما وهما في صحة وعافية، وأن يكرمني برضاهما إلى يوم الدين، ويجزيهما عني خير الجزاء.

كما أشكر جميع أفراد أسرتي أخي الأستاذ: عادل، فقد كان معي قلباً وقالباً، وأخي عدنان، وأختي أم رويد، وخالاتي، وصديقاتي لحرصهم الدائم على السؤال عني والدعاء لي فأسأل الله أن يجعل التوفيق والسعادة نصيبهم في الدنيا والآخرة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذين الفاضلين، اللذين سأتشرف بمناقشتهما، والإفادة من علمهما، والله أسأل أن يجزيهما خير الجزاء على ما بذلاه من جهد ووقت في تقويم هذا البحث وإخراج ما فيه من زلات وهنات.

وأخص بالشكر سعادة الدكتور: أحمد الفقيه (أستاذ اللغة العربية المساعد بجامعة الباحة) الذي كان يمثل مشعلاً من مشاعل العلم استضأت به في مشوار دراستي وبحثي العلمي، فقد كان نعم الناصح الأمين، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أقدم جزيل الشكر والتقدير للأستاذ: سليمان بن ناصر العقيلي، لجهوده في هذا البحث المتواضع.

لكل هؤلاء الأفاضل ولكل من ساعدني في بحثي ذكرته أم لم أذكره لا أجد أبلغ ولا أفضل من أن، أقول لهم : "جزاكم الله خيراً" .

وأخيراً هذا الجهد المقدم لا يصل إلى درجة الكمال، وهذا شأن عمل الإنسان فإن كنت قد أحسنت البحث وأصبت الغرض فذلك ماكنت أتمنى ، وإن كان قد لحقني الوهن والتقصير فحسبي أني قد بذلت وسعي واستقصيت الجهد وأخلصت النية ، فلله الفضل والمنة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى، آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

التَّمهيد

نبذة عن الإمام الصَّفَدي، وكتاب الوافي بالوفيات

التَّمهيد

ترجمة صلاح الدين الصّفَدي:

اسمه، وولادته، ونشأته، وعمله، ورأي العلماء فيه:

هو الشيخ الإمام الأديب النَّاظم الناثر صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن عز الدين بن عبد الله الألبكي الشافعي الصّفَدي، نسبة إلى صفد، ولد سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٢م، بصفد مدينة في فلسطين[١].

كان والده عز الدين بن ألبيك من أمراء المماليك في صفد، وهذه المكانة الاجتماعيَّة المرموقة التي حاز عليها الصّفَدي كان لها أثر كبير في نشأته وثقافته[٢]، وقد أحضر له والده أساتذة من مختلف المعارف والعلوم، وأخذ ينهل منهم العلم، ولكنه دائما يتطلع إلى المزيد من المعارف، ولم يجد بغيته عند علماء بلده فرحل إلى دمشق ومصر يقرأ على علمائها الأجلاء[٣].

وقد كانت مواهبه التي رزقه الله بها هي ما جعلته شغوفًا لطلب العلم، فقد رُزق بأربع مواهب: تميز بخط جميل، رشَّحه لأن يلي من الوظائف كتابة الدرج ببلده صفد، فكتابة بيت المال بدمشق، ثم كتابة الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي كتابة السر بحلب... ثم عاج إلى دمشق في أخريات عمره، وظل بها حتى وفاته[٤]، وتعاطى صناعة الرسم فكان ماهرًا فيها[٥]، وتفتحت

---

(١) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م، (٨٧/٢)، الحنبلي، عبد الحي بن عماد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيوت: دار إحياء التُّراث العربي، (٢٠٠/٦)، ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تح: محمد أمين، وسعيد عبد الفتاح، القاهرة: الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ١٩٨٤م، (٢٤١/٥)، الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢م، (٢٠٦).

(٢) يُنظر: الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة، (٢٤٣/١).

(٣) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٨٧/٢.

(٤) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي، ٢٤٢/٥.

(٥) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٨٧/٢.

موهبته الشعريَّة منذ عمر مبكر فنظم الشعر وكتب النثر وتبع طريقة أهل عصره في ذلك، كما رزق موهبةً رابعة تتمثل في حافظة قوية تمتع بها، وكتبه دليلٌ على ذلك، فهذا كتاب الغيث المسجم ضمّن الكثير من محفوظاته[1].

رأي العلماء فيه:

لقد كان لكثير من العلماء القدماء والمحدثين آراء مشتركة في حق الصّفَدي، وسأقف على بعض منها.

أولًا: القدماء:

يقول صديقه ابن فضل الله العمري: « وقررت له وأقررت أنه إمام المحسنين، وبايعته، واتبعته، وأنا من الموقنين »[2].

وذكر ابن حبيب أنه: « كان عالمًا فاضلًا، كاتبًا، مجيدًا، رئيسًا، جليلًا، إمامًا في معرفة الأدب، رأسًا في صناعة الإنشاء، بارعًا في النظم والنثر »[3].

أما ابن تغري بردي فيقول عنه: « الشيخ الإمام الأديب المفتن... كان إمامًا بارعًا، كاتبًا، ناظمًا، ناثرًا، شاعرًا »[4].

ويصفه ابن حجر بمحبة الناس له، ويقول: « كان محببًا إلى الناس، حسن المعاشرة، جميل المودة »، وقال الحسيني وهو أحد شيوخ الصّفَدي: « كان إليه المنتهى في مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم »[5].

---

(١) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي، ٢٤٢/٥.

(٢) يُنظر: ابن فضل الله، أحمد بن علي. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٣٢هـ، (٤٨٠/١٢).

(٣) يُنظر: ابن حبيب، الحسين بن عمر. تذكرة التَّنبيه في أيام المنصور وبنيه، تح: محمد أمين، سعيد عاشور، القاهرة: الهيئة المصريَّة للكتب، ١٩٨٦م، (٣٤٦/٣).

(٤) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، درا الكتب: مصر، ١٩٣٥م ، (١٩/١١).

(٥) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ١٧٦/٢.

وسأنهي برأي المقريزي الذى أثنى على الصّفَدي بقوله: « كان إمامًا، أديبًا، له همة عالية في التَّحصيل، إذا صنف كتابًا راجع أهل العلم فيما يحتاج إليه من مواد العلم، كالحديث... »[١].

ثانيًا: آراء المحْدَثين:

أما بالنسبة لآراء المحدثين فقد أبدوا إعجابًا بالصّفَدي، من أخلاقه الكريمة، وكثرة مؤلفاته.

منهم جرجي زيدان الذي ذكر أنه أعظم كتاب العصر المغولي، وأوسعهم علمًا، وكان أسلوبه حسنًا في تأليفه[٢].

وقد أشار بسّام أبو بشير إلى: « أن الصّفَدي شكل همزة وصل بين أدباء وشعراء عصره، وكتّاب الإنشاء، واتفق القدماء والمحدثون من الذين ذكروه كشاعر، أو أديب، أو مؤرخ، أو ناقد، بأنه محل اتفاق، وليس محل اختلاف في التَّعريف بشخصه، وخصاله، وآثاره »[٣].

وأنهي الحديث بما قال سلامة هليل: إن الصّفَدي كان جذرًا أساسيًا في ثقافة عصره، ومصدرًا لا يستغنى عنه بغيره، ومنارة علم يهتدى بها، ولو وصلت إلينا كتبه، لتكشفت أمامنا متاهات كثيرة في ذلك العصر، فهو مؤرخ من نوع آخر يسجل أحداثه بأسلوب أدبي، وهذا واضح في سرده لحياة تراجمه، ويظهر ذلك في مقاماته، وقد وصفه بأنه: « إنسان أقرب للعبقريَّة، والمواهب المتعددة منه إلى الإنسان العادي »[٤].

---

(١) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي. المقفى الكبير، تح: محمد البعلاوي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م، (٧٦٨/٣).

(٢) يُنظر: زيدان، جرجي. تاريخ آداب العربيَّة، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٨٣م، (١٧٠/٣)

(٣) يُنظر: أبو بشير، بسام علي، صلاح الدين الصّفَدي حياته وآثاره، أطروحه لنيل درجة الدكتوراه، كليَّة الآداب واللغات، الجزائر: جامعة الجزائر، نوقشت عام ١٩٩٥م، (٩٧).

(٤) يُنظر: عبد الغريب، سلامة هليل. صلاح الدين الصّفَدي كاتبًا، أطروحة لنيل درجة الماجستير، الجزائر: جامعة مؤته، نوقشت عام ٢٠٠٠م، (٤٧).

ومن خلال إبحاري في كتاب الوافي بالوفيات، وجدت أنه شخص مبدع، ومتقن لعمله، ويحمل دقة عجيبة في كل ما كان في ذلك الكتاب، ولا يترك أي خطأ له إلا ويستدركه، وهو جامع لكل مواصفات طالب العلم المبدع، والعالم المتقن لجميع العلوم رحمة الله عليه.

عصر الإمام الصّفَدي :

١ ـ الحياة السياسيَّة :

كان آخر عهد الأيوبيين تمهيدًا لدولة المماليك البحريَّة في مصر، فالسنة التي تُوفي فيها السلطان صلاح الدين الأيوبي، كانت بداية ضعف الدولة، ونشوب الخلاف بين أبناء البيت الأيوبي، وحين وصل الحكم إلى آخر السَّلاطين الأيوبيين في مصر توران شاه ابن السلطان الملك نجم الدين أيوب[١]، كان المماليك في كرٍّ وفرٍّ مع الصليبيين، وتمكنوا من الانتصار عليهم، إلا أن توران شاه لم يكافئهم، وظن أنهم يزاحمونه في الحكم[٢]، ولم يكن رجل سياسة فبدت منه أفعال نفَّرت منه الجميع حتى اتفقوا على قتله، وبمقتله انتهى حكم الأيوبيين في مصر، واستلم زمام الأمر المماليك[٣].

وقد اتبع المماليك نظامًا جعل دولتهم قويَّة يهابها الأعداء، فقد قسموا البلاد إلى تسع ممالك، ينوب عن السلطان في كلٍّ منها نائبٌ للسلطنة؛ ويعاون هذا النائب أربعة قضاةٍ، ونائب للقلعة، وأمير كبير. ونائبُ السَّلطنة يعينه السُّلطان ويعزله، أو ينقله، وإذا خرج أحدهم عن الطاعة، يُعد متمردًا، وقد وقفوا سدًّا منيعًا أمام جحافل التَّتَار، وأذاقوهم هزائم، لم تعرفها جيشوهم الظافرة من قبل[٤].

---

(١) يُنظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية، تح: أحمد ملحم وآخرون، ط٣، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٨٧م، (٧/١٣).

(٢) يُنظر: عاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة: دار النهضة العربيَّة، ١٩٧٦م، (٩).

(٣) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ٣٧١/٦.

(٤) يُنظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية، ١٠/١٣.

والفترة التَّاريخيَّة التي عاشها الصّفَدي تمثل عصري الازدهار والانحدار في دولة المماليك الأولى، والتي يطلق عليها (دولة المماليك البحريَّة الصالحيَّة)؛ وإن كان معظم سلاطينها ليسوا من المماليك البحريَّة[١]، والحديث عن تلك الفترة يؤرخ لحياة الصّفَدي باعتباره واحدًا من أمراء المماليك، ومن كبار موظفي دولتهم الذين يتاح لهم الاطلاع على شئون الملك وأسراره، والإسهام في كتابة وثائقه، وتسجيل وقائعه، وبخاصة لكونه شاهد عيان، ومؤرخًا ثبْتًا، وناقدًا بصيرًا[٢].

بعد موت الملك الأشرف اتفقت كلمة المماليك على مبايعة أخيه الأصغر، ولقبوه (الملك الناصر)، ولكنه لم يستطع أنْ ينهض بأعباء الحكم؛ لصغر سنه، فعزله الملك العادل وحبسه في القلعة[٣].

وقد استغلَّ حسام الدين لاجين فرصة خروج الملك العادل إلى اللَّجُّون[٤]، فثار عليه وخلعه، ونفى الملك الناصر إلى الكَرَك[٥]، واستولى على العرش، وقد وضع أمور الدولة تحت يد نائبه مُنْكُوتَمُر، وأساء معاملة الأمراء، وحجب لاجين عن الناس، فكان جزاؤهما القتل على يد الملك القاهر، الذي لقي حتفه بعد أيام ثم أُعيد الناصر للمرة الثانية[٦].

وقد تفاءل الناس خيرًا برجوع الملك الناصر، وبالرغم من حداثة سنه؛ فإنه هزم التَّتار هزيمة

---

(١) يُنظر: العبادي، د. أحمد مختار. قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، بيروت: دار النهضة العربيَّة، ١٩٦٩م، (٦)، وعاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي، ٥

(٢) يُنظر: لاشين، د. محمد عبد المجيد، الصّفَدي وآثاره في الأدب والنقد، ط١، القاهرة: دار الآفاق العربيَّة، ٢٠٠٥م، (١١).

(٣) يُنظر: العبادي، د. أحمد مختار. قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ١٠، ١١.

(٤) اللجُّون: بلد بالأردن، بينه وبين طبرية عشرون ميلًا، يُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م، (١٣/٥).

(٥) الكرك: قلعة حصينة من نواحي البلقاء، يُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان، ٤٥٣/٤.

(٦) يُنظر: العبادي، د. أحمد مختار. قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ١٢، وعاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي، ٦.

منكرة، ولكنه لم يستطع السيطرة على أمراء المماليك، فعاش مُضيَّقًا عليه ممنوعًا من الاتصال بالناس، فأبدى رغبته في أداء فريضة الحج، واتَّجه إلى الكرك، وخلع نفسه، وأرسل إلى المماليك(١).

واختار المماليك الملك المظفر ثم ارتفعت الأسعار، وساءت حال الناس في مصر، فرفض أمراء الشام مبايعة المظفر، وجددوا البيعة للناصر، وقُتل المظفر، وعاد الناصر إلى عرشه للمرة الثالثة، وقد بلغ الخامسة والعشرين من عمره، وأصبح قادرًا على مباشرة شئون الحكم، وفرح الناس بعودته، وقد أفاضتْ كتب التَّاريخ في الحديث عن الناصر، وغزواته وبطولاته، وعماراته؛ وإصلاحه، وأخلاقه، وبوفاته بدأ العصر بالانحدار في حكم أسرة قلاوون، وقد أوصى قبل وفاته باختيار ابنه الملك المنصور، وتعاقب على العرش- بعد المنصور- سبعة من أبناء الناصر على مدى إحدى وعشرين سنة، آخرهم السلطان حسن، وبعد مقتله بدأ أمراء المماليك في وضع أحفاده على العرش(٢).

وعاصر الصّفَدي منهم اثنين، هما محمد بن حاجي، وشعبان بن حسين، وكانا صبيين، وفي عصرهما ظهر الطاعون، وكان الصّفَدي أحد ضحاياه، وعاش الصّفَدي في هذه الفترة المضطربة من تاريخ مصر والشام، فما كاد المماليك يخلِّصون البلاد من المغول، ويطهرونها من الصلبيين، حتى تفرغ بعضهم لبعض، فهم قوم صناعتهم القتل، فإن لم يجدوا عدوًّا ظاهرًا قتل بعضهم البعض، سعيًا وراء السلطة؛ لأنهم لم يأخذوا بنظام الوارثة في تولي العرش، فمن استطاع منهم أن يتغلب على منافسه فرض سلطانه، وغالبًا ما كان قاتل السلطان هو أحق الأمراء بالعرش؛ مما شجّع الأمراء على المغامرة، والتَّآمر، والتَّنافس في امتلاك أسباب القوة، وذلك بشراء المماليك، وتدريبهم، فكان الناصر محمد قلاوون يشتري كل سنة عبيدًا بنحو مليون دينار(٣).

---

(١) يُنظر: لاشين، د. محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب واللغة، ١٢.

(٢) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ٧/٧٢،٨٠، العبادي، د. أحمد مختار. قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام١٣ ، عاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي،٨.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. أعيان العصر وأعوان النصر، تح: د. علي أبو زيد، و د. نبيل أبو عشمة، و د. محمد موعد، و د. محمود سالم محمد، ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٨م.

لكن المتأمل في تاريخ المماليك يدرك سببًا خفيًّا لهذا الصراع الدموي، فلعلهم كانوا يخشون على مكانتهم وسلطانهم من أهل البلاد، وهم الغرباء عنها، ولعل صغر سن السلاطين من أبناء الناصر وحفدته الذين تعاقبوا على دَسْت الملك كان سببًا رئيسًا في وجود أمير يدبر أمور المملكة باسمه، ومن المعروف أن المماليك كانوا ينقسمون إلى طوائف، عُرف منها البحريَّة[١] والبرجيَّة[٢]، وكل طائفة تحاول أن تزيل الأخرى بالمكر، والقتل أحيانًا.

مما انعكس على الشعب، فاختل الأمن، وهذا ما سنلاحظه من تصوير الحياة الاجتماعيَّة.

٢ ـ الحياة الاجتماعيَّة:

لقد أشار المقريزي إلى تقسيم المجتمع في عصره إلى طبقات سبع، علمًا بأن تقسيمه كان على أساس اقتصادي، والاقتصاد جزء من الحياة الاجتماعيَّة، فيقول: ((اعلم – حرسك الله بعينه التي لا تنام– أن المجتمع بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام: القسم الأول أهل الدولة، والقسم الثاني أهل اليسار من التُّجاور وأولي النعمة من ذوي الرفاهيَّة، والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التُّجار، ويقال لهم أصحاب البز، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، والقسم الرابع أهل الفلح، وهم أهل الحرث وسكان القرى والريف، والقسم الخامس الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة[٣]، ونحوهم، والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة، وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون عليهم))[٤].

---

(١) كان السلطان نجم الدين أيوب أول من ساهم بهذا الاسم؛ لأنهم كانوا يقيمون في جزيرة الروضة وسط بحر النيل، يُنظر: عاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي٥ .

(٢) عرفوا بهذا الاسم لأنهم كانوا يقيمون في ثكنات خاصة بهم في قلعة مصر، يُنظر: سليمان، د. أحمد السعيد، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م، (١/١٦٠).

(٣) يُنظر: جند الحلقة: هم عدد جم وخلق كثير وربما دخل فيهم من ليس بصفة الجند من المتعممين وغيرهم بواسطة النزول من الإقطاعات ولكل أربعين نفسًا منهم مقدم منهم، يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعةِ الإنشاءِ، تح: يوسف علي طويل، ط١، دمشق: دارُ الفكرِ، ١٩٨٧م، (١٦/٤).

(٤) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة: مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة، (٧٢، ٧٣).

ويمكن القول من خلال المصادر القديمة إن الكوارث التي وقعت في ذلك العصر هي السبب الأكبر لتلك الحياة السيئة، ومنها الحكم السائد، والكوارث الطبيعيَّة، وسأقف على ما سبَّبه الحكام من كوارث، ففي سنة من السنين بلغ القُرط الذي قضمته الخيول السلطانيَّة، وجمال المناخات، في أرض مصر ما يقارب خمسون ألف درهم، حتى أن القمح وصل المائة درهم في الإردب الواحد(١).

وأدّى فساد الحكم لأذى الرعيَّة؛ بسبب اختلال الموازين الاجتماعيّة، فإذا كان السلطان سيئ الخلق، عديم الإحساس بمسؤوليته تجاه الرعيَّة، فإن هذا يعني هدر الدماء بغير وجه حق، وسلب الأموال دون خوف، واستباحة البيوت والممتلكات من غير خشية أو تردد(٢).

أما النوع الثاني من الكوارث فهو الكوارث الطبيعيَّة، وقد وصف لنا ابن كثير كارثة طبيعيَّة، فيقول: « وفي آواخر ذي الحجة هبت ريح شديدة، أغرقت مائتي مركب في النيل وهلك خلق كثير، ووقع مطر شديد جدًا، وأصاب الشام من ذلك صاعقة أهلكت الثمار »(٣).

وفي ظل النظام الفاسد، والكوارث الطبيعيَّة، نشأت أمراض اجتماعيَّة كثيرة، ومن أهمها الرشوة، وأصبح الدرهم شفيعًا لا يمكن ردُّه، وبلسمًا شافيًا لكل جرح(٤).

والمتتبع للحياة الاقتصاديَّة في عصر المماليك، لا يكاد يظفر بكتاب يجد ضالته به ككتب المقريزي، وخاصة كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) الذي تحدث فيه عن الأوضاع السيئة في إقليم مصر، ويعزي السبب إلى عوامل طبيعيَّة، وأخرى سياسيَّة، والأهم من ذلك، الرشوة في

---

(١) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي. السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد زيادة، القاهرة: دار الكتب المصريَّة، ١٩٣٦، (١-٢/٥٠٦).

(٢) يُنظر: الحجي، حياة بنت ناصر، المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة، قسم التَّاريخ، جامعة الكويت: شركة كاظمة للنشر والتَّرجمة والتَّوزيع، ١٩٨٤م، (١٧٤، ١٧٦).

(٣) يُنظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية، ٢٤٧/١٣.

(٤) يُنظر: أمين، فوزي. المجتمع المصري في العصر المملوكي الأول، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م، (١٣٩).

ولاية الخطط السلطانيَّة، والمناصب الدينيَّة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة، وسرائر الأعمال[(١)].

واهتمام العلماء في تلك الآونة بتأليف الكتب الكثيرة يدل على ثقافة عاليَّة تمتع بها الشعب، وهذا ما سيكشف عنه في الحياة الثقافيَّة.

٣ ـ الحياة الثقافيَّة:

لقد كان لتشجيع سلاطين المماليك للعلم والعلماء الدور الأكبر في نشر الثقافة، حيثُ عملوا جاهدين على دفع عجلة العلم إلى الأمام، وتوفير الجو المناسب للطالب والمدرس على حدٍّ سواء. ومن مظاهر التَّعليم في مصر في زمن المماليك:

أولاً: الجوامع والمساجد:

كان هناك عدد كبير من المساجد والجوامع في مصر في العصر المملوكي، وقد اشتهرت هذه الفترة بالفن المعماري، والهندسة البنائيَّة، واشتملت بعض الجوامع على قاعات يرتل فيها الفقهاء والقراء آيات القرآن الكريم[(٢)].

ثانيًا: المدارس:

لقد اهتم المماليك بإقامة مؤسسات تعليميَّة، وبدأت قوافل التَّعليم تسير بشكل بطيء في مصر، إلى أن أصبح فيها عند بداية حكم المماليك عدد كبير من المدارس، فعدت مصر مركزًا حضاريًّا للعلم ونشر التَّعليم، ويذكر المقريزي ارتباط عدد من سلاطين المماليك بعدد من المدارس التي ازدهر بها العصر المملوكي، فقد بنى الظاهر بيبرس المدرسة الظاهريَّة، وأنشأ المنصور قلاوون، المدرسة المنصوريَّة، وبنى الناصر محمد المدرسة الناصريَّة[(٣)].

---

(١) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي. إغاثة الأمة بكشف الغمة، ٤٣.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢/٢٩٨، ٣٠٠.

(٣) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٣/٣٦٤.

ولم يقتصر دور بناء المدارس على السلاطين والأمراء بل تعداه إلى المرأة التي أسهمت في هذا المجال، وتلك المدرسة الحجازيَّة التي أنشأتها الست الجليلة الكبرى خوند تتر الحجازيَّة، وأيضًا المرأة الست الجليلة بركة أم السلطان، فقد أنشأت مدرسة[1].

ثالثًا: كثرة العلماء والأدباء:

وكان تقدير السلاطين للعلماء ثمرته في ظهور علماء كثر منهم ابن خلدون، ووضعت التَّعريفات للمصطلحات كما في كتب القلقشندي، وغيره، يقول الصّفَدي في حق ابن السيد، ((كان الأمير علم الدين الداودي يحبه ويلازم كثيرًا، ويقضي أشغال الناس عنده، ودخل به إلى السلطان الملك المنصور حاسم الدين لاجين، وقد امتدحه بقصيدة، وقال: أحضرت لك هذا، وهو كبير أهل العلم فلم يدعه السلطان يبوس في الأرض، وأجلسه معه على الطراحة))[2].

رابعًا: خزائن الكتب:

يقول محمود رزق سليم عن كثرة المؤلفات: ((هذه الحركة من أهم النشاط العلمي، إذ هي الثمرة الخالدة .. والوصلة الصالحة بين الماضي والحاضر))[3]، وقد تنوعت المصنفات العلميَّة والأدبيَّة، والدينيَّة، وخاصة السِّيرة، وكتب المذاهب الأربعة، والقراءات، كما تنوعت المؤلفات بين التَّراجم، والسِّيرة النبويَّة، وتاريخ المدن والأمصار، والتَّاريخ العامة[4]. ولا مجال هنا لبسط تلك المؤلفات.

---

(١) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي. الخطط. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط١، بيرت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ، ٣٨٢/٢، ٤٠٠.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. أعيان العصر وأعوان النصر، (٢٠٧/٥).

(٣) يُنظر: سليم، محمد رزق. عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب بالجماميز: المطبعة النموذجيَّة، (٨٩/٢).

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٩٠/٢-١٧٠.

التَّفكير اللغوي عند الصّفَدي:

حرص صلاح الدين الصّفَدي منذ تجاوز سن الصبا على تلقي العلم عن العلماء والشيوخ الذين لهم مكانةً مرموقةً في عصره[١].

قبل البدء في توضيح التَّفكير اللغوي عند الصّفَدي لابدَّ من معرفة من هم الذين تأثر بهم الصّفَدي، وفيمن أثر لكي يتفتق أمامنا ما هو تفكيره اللغوي.

أولًا: من تأثر بهم الصّفَدي:

لقد تأثر الصّفَدي بعدد كبير من مشاهير القرن الثامن الهجري من الرجال والنساء، ويرى لاشين أن الذين تأثر بهم الصّفَدي يحتاجون إلى كتاب خاصٍّ بهم كمعجم لشيوخه[٢]، وذلك يدل على كثرتهم، وسأكتفي بذكر بعضهم.

ابن تيميَّة: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم تقي الدين الحرّاني[٣]، وكان إعجاب الصّفَدي به لا حدود له، وأثر فيه تأثيرًا عظيمًا يقول عنه: « كنت أحضر دروسه، ويقع لي في أثناء كلامه فوائد، لم أسمعها من غيره، ولا وقفت عليها في كتاب »[٤].

ابن فضل العُمَرِي: أبو العباس، أحمد بن يحيى بن فضل بن المجلي العمري[٥]، وقد تحدث الصّفَدي عن كتابه (مسالك الأبصار)، وقال: « ما أعلم لأحد مثله، تراجمه مسجوعة جميعها، ولي فيه عمل كثير »، وقرأ عليه في مصر كتابيه: سفرة السفر، ودمعة الباكي[٦].

---

(١) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٨٧/٢.

(٢) يُنظر: لاشين، د. محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب، ٦٢.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. أعيان العصر، ٢٣٨/١، والصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١١/٧، والزركلي، محمود بن محمد. الأعلام، ١٤٤/١.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٥/٧.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٦٣/٨، ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية، ٢٢٩/١٤، والعسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٣٣١/١.

(٦) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٦٤/٨، ١٦٥.

الذهبي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التّركماني[١]، يقول الصّفَدي: ((قد اجتمعت به غير مرّة، وقرأت عليه كثيرًا من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدّثين، ولا كوْدَنَة النَّقلة، بل هو فقيه النظر، له دُربة بأقوال الناس، ومذاهب الأئِمة))[٢].

الفَيْرُوزابادي: أبو طاهر، محمد بن يعقوب الشيرازي، وهو من أئمة اللغة، والأدب والتَّفسير[٣]، وقد أشار الخوانساري في ترجمة الفيروزآبادي إلى أنَّ الصّفَدي روى شيئًا من شعره، وكان من جملة تلاميذه[٤].

أبو حَيَّان: محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين الأندلسي، الغرناطي، من أئمة اللغة، والنحو[٥]، يقول الصّفَدي: لم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأني لم أر الايسمع ويكتب، ويشتغل، وقرأت عليه الأشعار الستة، والمقامات الحريريَّة وكان يحفظها، وحضرها جماعة من أفاضل الديار المصريَّة، وسمعوا بقراءتي عليه، وكان بيده نسخة صحيحة، يثق بها، وبأيدي الجماعة قريب من اثنتي عشرة نسخة وإحداهن بخط الحريري، ووقع منه، ومن الجماعة في أثناء القراءة فوائد، ومباحث عديدة، وقال لي: لم أر بعد ابن دقيق العبد أفصح من قراءتك، ولما وصلت إلى المقامة التي أورد الحريري فيها الأحاجي، قال: ما أعرف مفهوم الأحجيَّة المصطلح عليها أهل الأدب، فأخذت في إيضاح ذلك، وضرب الأمثلة له.

فقال: لا تتعب معي، فإنِّي تعبت مع نفسي في معرفة ذلك كثيرًا ولا أفاد، ولا ظهر لي،

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٢/١١٤، والصّفَدي، خليل بن أيبك. أعيان العصر، ٤/٣٩٦، والعسقلاني، أحمد بن علي. الدرر الكامنة، ٣/٤١٨.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٢/١١٥.

(٣) يُنظر: الزركلي، محمود بن محمد. الأعلام، ٧/١٤٦، كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التُّراث العربي، ١٩٥٧م، (١٢/١١٨).

(٤) يُنظر: الخوانساوي، محمد بن باقر. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ط٢، القاهرة: مطبعة الحاج سيد سعيد الطباطبائي، ١٣٦٧هـ، (٧١٦).

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥/١٧٥، المقريزي، أحمد بن علي. المقفى الكبير، ٧/٥٠٧، الزركلي، محمود بن محمد. الأعلام، ٧/١٥٢.

وهذا في غاية الإنصاف منه، والعدالة؛ لاعترافه لي في مثل ذلك الجمع، وهم يسمعون كلامه بمثل ذلك، وقرأت عليه (سقط الزند) لأبي العلاء، وقرأت عليه بعض (الحماسة) لأبي تمام، و(مقصورة) ابن دريد، وغير ذلك، وسمعت من لفظه كتاب(تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) في القراءات السبع، لابن بَلِّيمة، وسمعت عليه كتاب (الفصيح)، وسمعت من لفظه خطبة كتابه (ارتشاف الضَّرب من لسان العرب)، وسمعت من لفظه ما اخترتُه من كتابه (مجاني الهَصْر)، ومن تصانيفه (البحر المحيط في تفسير القرآن المحيط)، و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، و(اللمحة)، و(الأسفار)[١].

ابن عقيل: أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن، بهاء الدين[٢]، وقد أجاز للصفدي[٣].

وغيرهم كثر من علماء عصره.

ثانيًا: من تأثر بالصّفَدي:

بعد أن بزغ نجم العلامة صلاح الدين الصّفَدي، التف حوله الكثير من طلاب العلم، وتأثرا بتفكيره سواء في اللغة، أو في العلوم الأخرى، ومن أشهر من تأثر به:

أبو المعالي ابن العشائر، قال الذهبي: ((حدث وسمع عليه أبو المعالي ابن العشائر بحلب))[٤]، في ذلك الوقت كان صلاح الدين الصّفَدي رئيسًا لديوان الإنشاء.

وقد أجاز صلاح الدين الصّفَدي الإمام نور الدين أحمد بن علي المنذري الحنفي المعروف بابن المقصوص[٥].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥/١٨٤، ١٧٦، ١٧٥.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٤/٧٣.

(٣) يُنظر: لاشين، د. محمد بن عبد المجيد، الصّفَدي وآثاره في الأدب٧٧.

(٤) يُنظر: ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي، ٥/٢٤١.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، باعتناء هلموت ريتر، فرانزشتاير، قيسيادن، ١٩٦٢م، ١/ج المقدمة.

ومن تلاميذه أيضًا أمين الدين محمد بن محمد المعروف بابن الآدمي، وهو عالم بارع[١].

ومنهم أيضًا : ابن حبيب، وابن المالكي، وأبو إسحاق إبراهيم بن شاب رأسه، وصفي الدين الحِلِّي، وتاج الدين السبكي، وغيرهم[٢].

ومن شدّة علمه، وحبّه لطلب العلم سمع من شيوخه، وهذا دليل على تأثره بشيوخه، وتأثرهم به، فقد قال في شيخه الذهبي: ((سمع مني وسمعت منه، وسمع من الصّفَدي ابن كثير، والحسيني، وابن سعد))[٣].

وبعد النظر إلى من تأثر فيهم الصّفَدي، ومن تأثر بالصّفَدي، يمكن تلخيص تفكيره اللغوي في عدة أسطر.

قال أبو حيان للصفدي: ((لم أر بعد ابن دقيق أفصح من قراءتك))[٤]، ويقول ابن تيميَّة عنه: ((هذا ذهن جيد))[٥].

ودرس كتاب سيبويه، وكتب ابن مالك، وابن حاجب، وابن الناظم، وابن النحاس، وابن هشام، وأبي حيان، درس كل تلك الأمهات دراسةَ عالمٍ متقنٍ، وباحث مدقق، ورجلٌ يصفه أبو حيان بالفصاحة، ويشهد له ابن تيميَّة بجودة الذهن، لجدير بأن يبلغ في النحو مبلغًا عظيمًا[٦].

وكانت له آراء متميزة في النحو تجعله يبلغ مبلغًا جيدًا من الاجتهاد، فينفرد بآراء لم يسبق إليها، وكل القواعد التي ذكرها الصّفَدي في كتبه التي تتحدث عن النحو، تبين أن دراسته

---

(١) يُنظر: الجبوري، كامل بن سلمان. الذخائر، ١٤٢٤هـ، مقال لهلال ناجي. جنان الجناس، العدد الثالث، ٢٠٠٠م، ٣٠، ٣١.

(٢) يُنظر: أبو بشير، بسام. صلاح الدين الصّفَدي حياته وآثاره، ٤١.

(٣) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٨٨/٣، ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي، ٢٤١/٥.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٧٦/٥.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ١٤/٦.

(٦) يُنظر: لاشين، محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب، ٣٨١، ٣٨٢.

لكتب ابن مالك، وأبي حيان لها أثرٌ واضح، وكان حريصًا أن يعلل لكل قاعدة يذكرها[١].

وقد كان للصفدي رأي في تعلم النحو، فهو يراه يُجنِّب صاحبه اللحن، ولا يفيد تعلمه في الكبر، « علم صِغَر، يحتاج إلى أن يمتزج باللحم، والدم »[٢].

وقد عُرف عن الصّفَدي اهتمامه بالعلوم اللغويَّة، وألف كتبًا فيها، وعالج الكثير من القضايا اللغويَّة في كتب الشروح، والتَّراجم والأدب، من أهم هذه القضايا المشترك، والمتواطئ، والمجانسة، والكثير من قضايا اللغة، فقد استكمل النصوص في الكتب التي عالج فيها القضايا اللغويَّة، إضافة مواد جديدة للمتون، كما أنه نقد تلك المتون مبينًا ما فيها من خطأ الأسلوب، أو النسبة أو الرواية، أو التَّصريف، وقام بجمع آراء الأقدمين، وعرضها، والتعليق عليها، واستكمالها، وقد بدت أصالته في آرائه الخاصة التي انتُقد بها، وكانت له أوسع كتب اللحن إحاطة، وأكثرها غزارة في المادة، وكثيرة الضبط[٣].

« وعلى الجملة فالكاتب يحتاج إلى كل شيء، ولولا أنه لا يلزمه تحقيق كلِّ فن لقلت: إنه الذي يعرف الوجود على ما هو عليه، وهيهات »[٤]، هذا ما ذكره الصّفَدي في وصفه لثقافة الكاتب، فأي مؤلفات كانت للصفدي؟.

مؤلفاته:

لقد أخذ الصّفَدي في التَّأليف فجمع وصنَّف، وله كتب كثيرة، منها كتابه الكبير (الوافي بالوفيات) في نحو ثلاثين مجلدًا، وأفرد منه أهل عصره في كتاب سماه (أعيان العصر وأعوان النصر) في ستة مجلدات، وله أيضًا (شرح لاميَّة المعجم) كثير الفوائد[٥].

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ٣٨٤، ٣٨٦.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. أعيان العصر، ١٧/٥.

(٣) يُنظر: لاسين، محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب، ٣٥١، ٣٥٣.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. نصرة الثائر على المثل السائر، تح: محمد علي سلطاني، دمشق: منشورات المجمع العلمي، ١٩٧٢م، (٦٥).

(٥) يُنظر: العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة، ٨٨/٢.

وشارك في الفضائل، وساد في الرسائل، وقرأ الحديث، حتى وُسِم بكثرة الكتابة والتَّأليف، فقد بلغت مصنفاته ما يقارب خمسمئة مجلد، وعاش في أوج ظهور النزعة البديعيَّة في الأدب العربي متأثرًا بها في كتاباته[1].

ولن أخصّ الحديث هنا بذكر مؤلفاته بشكل متوسع، ولكن يمكن القول إن الصّفَدي كاتب ملم بجميع العلوم، والفنون أحب التَّأليف، وتطرق لقضايا اللغة والنحو والأدب، تميز عصره بكثرة كتبت التَّراجم والموسوعات، فكتاب (الوافي بالوفيات) من أعظم كتب التَّراجم التي كتب في عصره، ولعلي أقف على نبذة بسيطة لهذا الكتاب الذي هو موضوع الدِّراسَة بعد ذكر وفاة الصّفَدي.

وفاته:

يقول الصّفَدي:

لا تثقْ بالحياةِ طرفةَ عينٍ ❀ في زمانِ طاعونُه مستطيرُ

فكأنَّ القبورَ شعلةُ شمعٍ ❀ والبرايا لها فراشٌ يطيرُ [2]

وقد خشي الصّفَدي مرض الطاعون، والأمر العجيب أنه مات بالطاعون الذي أصاب دمشق مرة أخرى سنة ٧٦٤هـ، فكانت وفاته في ليلة الأحد العاشر من شهر شوال، الموافق سنة ثلاث وستين وألف وثلاثمئة للميلاد، وقد صُلي عليه يوم الأحد ودُفن في مقابر الصوفيَّة[3].

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ٨٨/٢، وأبو بشير، بسام. صلاح الدين الصّفَدي حياته وآثاره، ٧ .

(٢) يُنظر: المقريزي، أحمد بن علي. السلوك لمعرفة دول الملوك، تح (٧٩١/٢).

(٣) يُنظر، العسقلاني، أحمد بن حجر. الدررة الكامنة ٨٨/٢.

نُبذة عن كتاب الوافي بالوفيات:

هو من أعظم كتب التَّراجم التي كتبت في عصر الصّفَدي؛ لأنه اعتمد فيه مصادر كثيرة، واعتمد في تراجم معاصريه الروايات المسموعة، إذ كان يطلب إلى بعضهم أن يمدوه بمعلومات عنهم لتسجيلها في هذا الكتاب[١].

ويعتبر دائرة معارف تاريخيَّة، حوى بين دفتيه عددًا ضخمًا من التَّراجم وهو أشبه ما يكون بما يُعرف في عصرنا في وسائل الإعلام المعاصر (بملف توثيقي) جامع شامل، جمع فيه تراجم الأعلام من كل صنف، دون تفريق بينهم في العصور أو الأمصار، ممن وقع اختياره عليه من الملوك والقادة والمشايخ والقضاة، وأعيان كل فن ممن اشتهر به منسوقة وفق ترتيب حروف المعجم[٢].

وقد تميز هذا الكتاب بمزايا عدة، منها: أن مؤلفه كان شاهد عيان لبعض الأحداث التي سردها عن أخبار بعض الشخصيات التي عاصرها، وأما عندما يؤرخ للعصور السالفة فإنه يذكر في كثير من الأحيان المصدر الذي نقل منه الخبر، أو الحادث أو التَّرجمة، واعتمد الصّفَدي في كتابه على شيوخ المؤرخين الثقاة الذين سبقوه، ناهيك عن المؤرخين في عصره، وقد غلب عليه الأسلوب الأدبي في السرد والإسهاب في الخبر، ورواية الأحداث، وتراجم الرجال[٣].

ويسميه الصّفَدي (التاريخ الكبير)، إذ يحتوي على أكثر من أربعة عشر ألف ترجمة، لا تكاد تخلو منه واحدة من المكتبات الكبرى، بعضها بخط الصفدي، ويوجد مخطوط للصفدي بعنوان (تاريخ الأوفى) فيه تراجم مختارة من الأوفى بالوفيات، في دائرة المعارف، وله مختصر أعده ابن حجر بعنوان(تجريد الوافي بالوفيات) قال السخاوي: جرّده شيخنا في ابتداء أمره، ثم إنَّه مات وهو يجرِّده مرة أخرى[٤].

---

(١) يُنظر: عباس، إحسان. صلاح الدين الصّفَدي، مقال في مجلة العربي، العدد السادس عشر، رمضان، ١٩٦٠م، (١٤٤).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/١٨.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ١/١٩،٢٠.

(٤) يُنظر: لاشين، د. محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب واللغة، ١٦٠، ١٥٩.

وقد صَدَّرَ الصّفَدي كتابه بمقدمةٍ لها أهمية كبيرة تعرَّضَ فيها لعلم التاريخ[١]، فتحدَّثَ في الفصل الأول منها عن التأريخ عند العرب، وأنهم كانوا يؤرخونَ في بني كنانة من موت (كعب بن لؤي)، وأنَّ قريشاً كانت تؤرخ بوفاة (الوليد بن المغيرة)، فلما كانَ عامُ الفيل جعلوه تاريخاً، ومن عادة الناس أن يؤرِّخوا بالواقع المشهور والأمر العظيم، وأقدمُ التواريخ التي بأيدي الناس هو تاريخُ القبط لأنه بعد انقضاء الطوفان، وأقربُ التواريخ المعروفة تاريخ (يزدجرد بن شهريار) الملك الفارسيِّ، وهذا هو تاريخٌ أرَّخه المسلمون عند افتتاحهم بلاد الأكاسرة، وأرَّخ الناسُ بعد ذلك من عام الهجرة، وكانَ أول مَنْ أرَّخَ الكتب من الهجرة عمر بن الخطاب - ﷺ- في شهر ربيع الأول سنة ستَّ عشرة[٢].

وفي الفصل الثاني تحدث عن قاعدة التأريخ عند أهل العربية، وهي أن يؤرخوا بالليالي دون الأيام، وقاعدة العدد عند أهل العربية[٣]

وفي الفصلين الثالث والرابع نجده يتحدَّثُ عن كيفية كتابة التاريخ بالليالي والأيام، وما يَضطرُّ إليه المؤرِّخ من النسب إلى الاسم الثلاثيِّ الصحيح المفرد، والنسب إلى ما فيه تاءُ إلحاقٍ في آخره أو همزة وصلٍ في أوله، والنسب إلى المقصور والمنقوص والممدود والمركب، وكذا النسب إلى (فَعِيلَة)، و(فُعَيلَة) [٤].

وفي الفصل الخامس يتحدَّثُ المؤلف عن كيفية ترتيب العَلَم، والكنية، واللقب مع النسبة على اختلافها المتنوِّع[٥].

وفي الفصل السادس يتحدَّث عما يحتاجُ إليه المؤرِّخ من معرفة وضع الخط ورسمه وحذف ما

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٩/١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٣١/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣٥/١.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٤٠/١، ٣٨.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ٤٦/١.

حُذِف، وزيادةُ ما زِيد، وإبدال ما أُبدِلَ، واصطلاح ما تواضعَ عليه العلماءُ من أهلِ العربية والمحدِّثين والكُتَّاب [(١)].

وفي الفصل السابع يَتحدَّث الصّفَدي عن ترتيب المصنفات التاريخية، وكيفية ضبط حروف المعجم، فبعضُ المؤرخين يرتبونَ مصنفاتهم على السنين، وهو الأليق بالتاريخ؛ لأنَّ الحوادث والوقائع تجيءُ فيه مرتبةً متتالية، ومنهم مَنْ يرتبها على الحروف، وهو الأليق بالتراجم؛ لأنَّ الرجلَ المذكورَ في الحرف يُذكر ما وقعَ له في السنين المتعددة في موضعه دفعةً واحدة إما بإجمال وهو الأكثر، وإما بتفصيل وهو قليل [(٢)].

وفي الفصل الثامن يذكر أصل كلمة وفاة، والأجل، وما قاله أهل السنة في الأجل، والآيات، والأحاديث التي ذكرت ذلك[(٣)]

وفي الفصل التاسع يَتطرَّقُ المصنِّفُ لذكر فوائد التاريخ، ومنها واقعة رئيس الرؤساء مع اليهودي الذي أظهرَ كتاباً فيه أنَّ رسولَ الله – صلى اللهُ عليه وسلَّم – أمرَ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادةُ الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضيَ الله عنهم، فلما عُرِضَ على الحافظ أبي بكر خطيب بغداد قال: إنَّ هذا مُزَوَّر؛ لأنَّ فيه شهادة معاوية رضيَ اللهُ عنه وهو أسلمَ عامَ الفتح، وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ رضيَ اللهُ عنه وقد مات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين[(٤)] .

ومنها أيضاً حكاية (إسماعيل بن عيَّاش) مع رجل من أهل العراق كانَ يُحدِّثُ عن (خالد بن معدان) المتوفَّى سنة ستٍّ ومائة فسأله: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن (خالد بن معدان)، فقال: سنةَ ثلاثَ عشرةَ ومائة، فقال له: إنك تزعمُ أنك سمعتَ منه بعد موته بسبع سنين [(٥)]

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ١/٤٩.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٣.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٤.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٥.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٥.

وفي الفصل العاشر يتحدَّثُ عن شروط المؤرِّخ فيما ينقله، ولما يترجمه من عند نفسه كالصدق، واعتماد اللفظ دون المعنى، وأن لا يكون ما نقله مأخوذاً في المذاكرة، وتسمية المنقول عنه، وأن يكون حَسَنَ العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ، حَسَنَ التصور يعبر عن حال الشخص المترجم له بعبارةٍ لا تزيد عليه ولا تنقص عنه، وأن لا يغلبه الهوى للإطناب في مدح مَنْ يحبه، والتقصير في غيره، وهي شروطٌ تلزم -كما يقول الصّفَدي- مَنْ يعملُ تاريخاً على التراجم لا مَنْ يعمل تاريخاً على الحوادث؛ لأنه ناقلُ الوقائع التي يُتَّفَق حدوثها [(١)].

أما في الفصل الحادي عشر فنجده يتطرَّقُ إلى ذكرِ شيءٍ من أسماء كتب التواريخ المؤلَّفة لمن تقدَّم من أرباب هذا الفنِّ في تاريخ المشرق، ومصر، والمغرب، واليمن، والحجاز [(٢)].

ومن الملاحظ أن المقدمة اعتنت بقضايا لغوية كثيرة، وقد ترجم هذه المقدمة إلى الفرنسية إميل أمار ، ثم بدأ بترجمة الأعلام، وقد رتب الأعلام على حسب المنهج الذي أخذ به، إذ يحتوي على أكثر من أربعة عشر ألف ترجمة[(٣)].

وقد غطت الدراسة هذه الجوانب المختلفة التي تناولها في المقدمة، وفي متن الكتاب.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٦.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٧.

(٣) يُنظر: لاشين، د. محمد بن عبد المجيد. الصّفَدي وآثاره في الأدب واللغة، ١٦٠.

الفصل الأَوَّل

منهجُ الصّفَدي في الترتيبِ

المبحث الأول

الجانبُ النظريٌّ للتّرتيبِ

الجانبُ النظريُّ للتَّرتيبِ

ترتيبُ الحروفِ العربيةِ :

دعت الحاجةُ العِلميةُ، والتعليميةُ إلى إصلاح الخط، وتمييز الحروف، والحركات، وإعادةِ النظرِ في ترتيبِ الحروفِ، وتُنتظِم الحروف في منظومةٍ أبجديةٍ وأخرى ألفبائيةٍ، وتعدُّ المنظومة الأبجديةُ العربيةُ من أقدمِ الأبجدياتِ اللغويةِ التي عرفتها اللغاتُ[1]، وقد اهتدت العقليةُ العربيَّةُ في القرنِ الأوَّلِ الهجريِّ إلى تطويرِ هذهِ الأبجديةِ بما أدخلَته على بعضِها من نقطِ الإعجامِ، وكان ذلك على يدِ أحدِ علمائِها هو نصرُ بن عاصمِ الليثِي[2]، ويبدو أنَّ هذا الصنيعَ أفضَى إلى إعادة النظر في ترتيب حروف اللغة، فقام الليثي بإعادة ترتيب حروف اللغة في منظومةٍ جديدةٍ سميَّت حديثاً بالألفبائية العربيَّة، وصار لهذه الألفبائية من الأهميةِ والاستخدام ما تفوَّق على النظام السابقِ المعروفِ بالأبجدية، وفي هذه الوقفة اللغوية حول ترتيب الحروفِ العربيَّة أُريدُ إيضاح ماهية أنواع ترتيب تلكَ الحروفِ، مبينةً الاختلاف بين المشارقةِ والمغاربةِ في هذا الترتيبِ، وما كان للصَّفديِّ في ذلك من رأيٍ، وفي الختامِ سأوضِح تعليل العلماءِ في ترتيب الحروف؟.

أولاً: أنواعُ ترتيبِ الحروفِ العربيةِ:

هناك ثلاثة أنواع لترتيبِ الحروفِ:

أولاً: المزدوجُ: الحروفُ الأبجديةُ، (أبجد، هوز، كلمن، سعفص، قرشت، ثخد، ضظغ)، وقد جاءَ أنَّها تُعلَّمُ في زمنِ عمرَ بن الخطابِ، ودليلُ ذلك قولُ الأعرابيِّ في أبياته:

أَتَيْــتُ مُهَــاجِرِينَ فَعلَّمُــوني ❁ ثلاثــةَ أَسْــطُرٍ مُتَتَابِعَــاتِ
كِتَــاب الله في رَقٍ صَحِــيح ❁ وآيَــاتِ القُــرآنِ مُفصَّــلاتِ
فَخَطُّــوا لِي أَبَــا جَــاد وقَــالُوا ❁ تَعَلَّــمْ صَعْفَصًــا وقريســاتِ

---

(١) يُنظر: يعقوب، إيميل. الخط العربي، نشأته وتطوره، ط١، طرابلس، لبنان: دار جروس برس، ١٩٨٦م، (١٦).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م، (١٤)، ابن بهادر، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت: دار إحياء الكتب العربيَّة، ١٩٥٧م، (١/٢٥١).

ومــا أنــا والكتابــةَ والتّهجــى ۞ ومـا خــطُّ البــنينَ مِــنَ البَنَــاتِ [١]

ويدلُّ هذا على أنَّهم كانوا أولاً يُعلِّمون الهجاءَ على ترتيبِ أَبجدٍ[٢]، وهذه الحروفُ المزدوجةُ إنَّما هي أسماءٌ عن ملوكِ مدينَ، في زمنِ شُعيبٍ[٣]، وذكرَ بعضُ النحويين أنَّ قولَهم (أبو جاد)، و(هواز)، و(وحطي)، عربيةٌ، وتجري مجرى زيدٍ وعمرو في الانصراف، و(كلمن)، و(صعفص)، و(قريسات)، أعجميةٌ لا تتصرَّفُ، إلا (قريسات) تنصرفُ كعرفاتٍ وأذرعاتٍ.

ويرى قُطربُ أنَّها كُتبت بلا واوٍ؛ لأنَّ الموضعَ في الكتابِ لدلالةِ المتعلمِ على الحروفِ فكرهوا أن يُطوِّلوا عليه[٤].

ثانياً: المفردُ: الحروفُ الهجائيةُ والمعجميَّةُ، (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي)، الذي يبدأُ بالألفِ وينتهي بالياءِ وُضع هذا الترتيبُ في عهدِ عبد الملكِ بن مروان، وكذلك الإعجامُ وهو تنقيطُ الحروفِ الموسومةِ بشكلٍ متقاربٍ أو بشكلٍ واحدٍ لتُميِّزَ بعضَها من بعضٍ وذلك لأنَّ هذه الحروف مثل (الباء، التاء، الثاء) إذا كتبت من غيرِ نقطٍ صارَ من الصعبِ على الإنسانِ التمييزُ بينها[٥]، ويسمَّى حديثاً بالترتيبِ الألفبائي، ومأخوذٌ من بدايةِ ترتيبِ الحروفِ ألف باء.

ثالثاً: الترتيبُ الصوتي للحروفِ: وهو ترتيب يخص النحوي الخليلَ بن أحمدَ الفراهيدي، وهو صاحب معجم (العين)، وهذا الترتيب هو كالتالي:

---

(١) يُنظر: القلقشنْدي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٢٣/٣.

(٢) يُنظر: الهوريني، نصر بن يونس. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تح: د. طه عبد المقصود، ط١، القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٥م، (٢٧٤).

(٣) يُنظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق. الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٨م، (٦)، والداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٧هـ، ٣٤.

(٤) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٤.

(٥) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٢٩، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٤م، (٤٢٤/٢).

أصوات حلقية: نسبة إلى الحلق هي: ع.ح.هـ.خ.غ

أصوات لهوية: نسبة إلى اللهاة هي: ق.ك

أصوات شجرية هي: ش.ج.ض

أصوات أسلية هي: ص.س.ز

أصوات نطعية هي: ط.د.ت

أصوات لثوية هي: ظ.ذ.ث

أصوات ذلقية هي: ر.ل.ن

أصوات شفوية هي: ف.ب.م

أصوات هوائية هي: و.ا.ي.ء

(ع. ح. هـ. خ. غ. . ق. ك . ج. ش. ض . ص. س. ز . ط. د. ت . ظ. ذ. ث . ر. ل. ن . ف. ب. م . و. ا. ي . ء)[1] ويتبين في هذا الترتيب أنه يبدأ بالحروف الحلقية وينتهي بالشفوية، ولصعوبةِ هذا الترتيبِ فقد ضُبط بنظمٍ ييسّر حفظَه وهو قوله:

عن حُزن هجر خريدة غنّاجة ۞ قلبي كواه جوًى شديد ضرار

صحبي سيبتّدئون زجري طُلّباً ۞ دهشي تطلّب ظالم ذي ثار

رغمًا لذي نصحى فؤادي بالهوى ۞ متلهّب وذوى الملام يمارى

والترتيبُ يكونُ بجمعِ أوائلِ كلماتِ هذهِ الأبياتِ مرتبةً حسبَ ورودِها فيها[2]، وقد ذكرَ هذا الترتيبَ الصّفَدي، وقال: بعضهُم رتَّب على مخارجِ الحروفِ وهمْ بعضُ أهلِ اللغةِ كصاحبِ

---

(١) يُنظر: الفراهيدي، خليل بن أحمد. العين، تح: د. مهجي الخوارزمي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، المقدمة، ٥٨/١.

(٢) يُنظر: الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠١م، (مقدمة تحقيق الكتاب، ٢٢).

المحكمِ والأزهري[١]، أي أهلُ المعاجمِ، والله أعلم.

ونجد أنَّ ابنَ جني قد رتَّب الحروفَ العربيَّة كالتالي: (و م ب ف ث ذ ظ س ز ص ق د ط ن ر ل ض ي ش ج ك ق خ غ ح ع ه أ)[٢].

وفي الزمن الحديث، رتَّب البعض من المهتمين بالحروف العربيَّة صوتيًا كالتالي: (ب م و ف ث ذ ظ ت د ط ن ض ل ر س ص ز ش ج ي ك خ غ ق ح ع هـ أ)، ورتَّبها فريق آخر كالتالي:(ب م و ف ظ ذ ث ض د ط ت ل ن ز ص س ر ش ج ي ك غ خ ق ع ح أ هـ)[٣].

ويرى الصّفَدي أنَّ الترتيبَ الأبجديَّ ليس بحسنٍ، في ترتيبِ التراجمِ والتَّاريخ، يقول: « وبعضُهم رتَّب ذلك على حروفِ أبجد هوَّز، وليس بحسن » ، ربما لأنَّ ترتيبَ الحروفِ المفردِ أحسن عنده من ترتيبِ المزدوج، حيث قال: وأحسنُ ترتيبٍ في الحروفِ ألف باء تاء ثاء جيم حاء خاء ثم تُسرد متماثلينِ متماثلينِ إلى كاف لام ميم نون هاء واو لام ألف ياء[٤]؛ ولأنَّ أغلبَ كتبِ التاريخِ والتراجمِ والمعاجمِ استخدمتْ الترتيبَ المفردَ، أو الألفبائيَّ، وحكَى الداني أنَّ ترتيبَ الحروفِ المفردِ ترتيبٌ حسنٌ[٥]، وقد اختار الصّفَدي الترتيبَ المفردَ للمشارقةِ، فهل كان هناك اختلافٌ بينَ المشارقةِ والمغاربةِ في ترتيبِ الحروفِ سواءً مفردةً أو مزدوجةً؟ هذا ما سأتحدثُ عنه في السطور الآتية.

---

(١) يُنظر: الصّفدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفياتِ، ٥٣/١.

(٢) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م، (٢١/١).

(٣) يُنظر: عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م، (٣١٥،٣١٩)، وأنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، (٤٤ إلى ٧٩).

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٣/١.

(٥) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٢٨.

ثانياً: اختلافُ المشارقةِ والمغاربةِ في ترتيبِ الحروفِ:

لقد اختلفَ المشارقةُ عن المغاربةِ سابقاً في ترتيبِ الحروفِ سواءً كانت المفردةُ أو المزدوجةُ، أما المفردُ فأهلُ المشرقِ يرتبونَه على هذا الترتيبِ : (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ي).

وأهلُ المغربِ يرتبونَه على هذا الترتيبِ: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي)[١].

والصّفَدي يذكرُ ترتيبَ كلٍّ من المشارقةِ والمغاربةِ ويقول: إنَّ أهلَ المشرقِ ترتيبهُم حسن وهو أ ب ت ث ج ح خ ثم تُسرد متماثلين متماثلين إلى ك ل م ن هـ و لا ياء، وبعضُهم قدَّم الواوَ على الهاءِ منهم الجوهريُّ في صِحاحِه، وأمَّا المغاربةُ فإنَّهم وافقوا المشارقةَ من أولِّها إلى الزاي ثم قالوا ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ياء، وترتيبُ المشارقةِ عندَ الصّفَدي هو الأحسنُ والأنسبُ حيثُ قال: « ترتيبُ المشارقةِ أحسنُ وأنسبُ لأنَّهم أثبتوا الألفَ أولاً وأتوا بالباء والتاء والثاء ثلاثة وبعدها جيمٌ وحاءٌ وخاءٌ ثلاثةٌ متشابهةٌ في الصورِ أيضاً، ثم إنَّهم سردُوها كل اثنينِ اثنينِ متشابهين إلى القافِ وأتوا بعد ذلك بما لم يتشابه فكانَ ذلكَ أنسب »[٢].

والواضحُ هنا أنَّ الاختلافَ بينهم في الأحرفِ بعد الزاي، يقول الداني: اتفقَ ترتيبُ الجميعِ من أهلِ السلفِ وتابعيهِم، من أهلِ المشرقِ والمغربِ –أي من أوَّلِ الحروفِ– واختلفوا في ترتيبِ ما بعدَ ذلك –أي بعد حرفِ الزاي– من المفردِ والمزدوجِ إلى آخرِ الحروفِ[٣]، وبذلك كان الاختلافُ قائماً بينهم في كلا النوعين.

وأمّا المزدوجُ فأهلُ المشرقِ يرتبونَه على هذا الترتيبِ:

أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٢٢/٣.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٣/١.

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٠.

وأهلُ المغربِ يرتبونه على هذا الترتيبِ:

أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت ثخذ، ظغش[١].

والواضحُ أنَّ الاختلافَ فنٌ قائمٌ على الأحرفِ الأخيرةِ من ثخذ، يذكرُ الصّفَديُّ الاختلافَ الحاصل بين أهلِ المشرقِ والمغربِ في هذا الترتيبِ؛ لأنَّه يرى أنَّ هذا الترتيبَ ليس بحسن[٢]، وقد ذكرتُ سببَ ذلك من قبل.

لكن يبقى السؤالُ هنا: هل كانت هناك أسسٌ قام عليها هذا الترتيب بتقديم بعض الحروفِ وتأخيرِها سواءً عندَ أهلِ المشرقِ، أو أهلِ المغربِ، هذا ما سأطرحُه في الفِقْرةِ التاليةِ.

ثالثاً: أُسسُ الترتيبِ:

استرعت الألفبائية العربيةُ في تهجئَتِها وترتيبِها اهتمامَ كثيرٍ من علماءِ العربيةِ المتقدمين[٣]، فكان ابن جنِّي (٣٩٢هـ) ممن لحظَ أنَّ في أولِ كل اسمٍ من أسماءِ حروفِ الألفبائية صوت ذاك الحرفِ بعينِه، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جيم، فأول حروف الحرف: (ج). وإذا قلت دال فأولُ حروفِ الحرفِ: د...[٤].

ويبدو في هذِه الألفبائيةِ أنَّ الحروفَ المتشابهةَ وضعت متعاقبةً، وكان (ب، ت، ث) في مصفوفةٍ واحدةٍ، وتجد (ج، ح، خ) في مصفوفةٍ أخرى وفقَ النسَّقِ نفسِه ثمَّ المزدوجِ، ف(د، ذ)، (س، ش)، (ر، ز) كذلك في مصفوفةٍ، ولكنَّ السؤالَ هنا: إذا أخذنا شكلَ الحروفِ كمعيارٍ في ترتيبِ الحروفِ، فإنَّ التساؤلَ الذي يبادرنا لماذا كانت هذهِ الحروفِ مرتبةً على هذا النسق ؟[٥].

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٢٢/٣.

(٢) يُنظر: الصّفَدي خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٣/١.

(٣) يُنظر: شطناوي، وخليل، د. منير بن تيسير، و د. عمر بن راشد، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربيَّة، مقال في مجلة جامعة دمشق، المجلد٢٦، العدد،١،٢، ٢٠١٠م، (٢٧١).

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، (٥٦/١).

(٥) يُنظر: شطناوي، وخليل، د. منير بن تيسير، و د. عمر بن راشد، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربيَّة، ٢٧١.

ولعلَّ الداني أشهر من أجاب عن هذا التساؤل من العلماءِ، ويروي عن أهل اللغة في محاولتهم تفسيرَ ترتيب الألفبائيةِ العربيةِ على النسَّقِ الذي جاءت عليه، أنَّ قلّةَ الاستعمالِ وكثرتَه هي العامل في هذا الترتيب، حيث يقول: ((وإن تقدَّم بعضُ المتشابهاتِ والمزدوجاتِ وما بعد ذلك إلى آخرِ الحروفِ على بعضٍ، على قدرِ الكثرةِ في الكلامِ والقلَّةِ، فكل ما كان من ذلك مقدماً على غيرِهِ في الترتيبِ فهو في الكلامِ أكثرُ دوراناً، إلا ما له من ذلكَ صورتان مختلفتانِ في التطرُّفِ والتقدُّمِ والتوسُّطِ، وذلك النون والياء، فإنَّهما وإن تأخرتا كالمتقدمتين لتقدمِ أشباهِهِمَا))[1].

وإذا استعرضْنَا رأيَ الداني في نسقِ ترتيبِ الحروفِ ، أمكننا أن نستنتجَ أسسَ ترتيبِ الحروفِ العربيةِ، من وجهةِ نظرِه، ويمكن تلخيصُها في الاسسِ الآتيةِ:

((١- المأثورُ الدينيُّ: فقد يتقدمَ الحرفُ لتقدُّمهِ في لفظةٍ أو نصٍ مقدسٍ. كتقدمِ الباءِ؛ لتقدُّمِها في التسْميةِ التي يستفتحُ بها مع التعوُّذِ الذي أولهُ الألفُ المتقدمةُ أيضاً[2].

٢- كثرةُ دورانِ الحرفِ في الكلامِ وقلَّتِه: أي كلما كان دور الحرفِ في الكلامِ وتردُّدِه في المنطقِ أكثر، كان ذلك مدعاة لتقدُّمِه. كتقدُّمِ الألفِ مثلاً لكثرةِ دورِها في الكلامِ وتردُّدِها في المنطقِ، إذ هي أكثرُ الحروفِ دوراً وتردُّداً. فضلاً عن تقدُّمِها في أوَّلِ الفاتحةِ التي هي أمُّ القرآنِ وتقرأ في كلِّ صلاةٍ[3].

٣- اتفاقُ الصورة بين الحروف مع تعدُّدِها (كثرة عدد الأحرفِ المتشابهةِ). ويَضرِب الداني على هذا مثلاً: تقدُّمُ الباءِ والتاءِ والثاءِ؛ لكثرتهنَّ، إذْ هُنَّ ثلاثٌ، وكونهنَّ على صورةٍ واحدةٍ. وما كثُرَ عددهُ، واتفقت صورتُه، فالعادةُ جاريةُ على تقدُّمِه[4]، وكذلك الحالُ في تقدُّمِ الواوِ من المنفردِ على الياءِ؛ لقُربِ صورتِها من صورةِ القافِ[5]، ولذلك كان المتشابهُ الثلاثيّ يسبقُ

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٢٨ .

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩ .

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٢٨ .

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ٣٠

المزدوجَ، والمزدوجُ يسبقُ المنفردَ. وفي ضوءِ هذا الأساسِ فسرَّ الداني تأخُّرَ المنفردِ من حروفِ العربيةِ[١].

٤- مراعاةُ الترتيبِ في الأبجديةِ القديمةِ: كتقدُّمِ الباءِ مثلاً، إذ تقدَّمت؛ لتقدُّمِها في حروفِ (أبي جاد). فضلاً عن تقدُّمِها في التسْميةِ التي يسُتفتحُ بها مع التعوذِ ... وكذلك الحالُ في تفسيرِهِ لتقدُّمِ الجيم، إذْ تقدمت؛ لاتصالها بالباءِ في كلمةِ (أبي جاد)، كذلك الحالُ في ترتيبِ الكافِ واللامِ والميمِ والنونِ، موافقة لترتيبِ رسمهنَّ في كلمةِ (كلمن) في الأبجديةِ القديمةِ.

٥- مراعاةُ عددِ نقطِ الحرفِ الواحدِ: كتقدُّمِ الباءِ على التاءِ والثاءِ. إذ تقدَّمَتِ الباء؛

لأنَّها تنقط واحدة، والتاء اثنتين، والثاء ثلاثاً، على ترتيبِ العددِ. فوجبَ أن تكونَ الباءُ أولاً ثم التاء، ثم الثاء لذلك[٢].

٦- تقدُّمُ مخرج الصوتِ: كتقدُّمِ الحاءِ الخاء؛ لتقدُّمِها عليها في المخرجِ من الحلقِ، إذ هي من وسطِهِ، والخاءُ من أدناه إلى الفمِ، فلذلك جاءت آخراً[٣].

٧- قربُ الحرفِ من حرفٍ متقدِّمٍ. كتقدُّمِ الدالِ على الذالِ؛ لأنَّها أقربُ إلى الجيمِ من الذالِ. (في أبي جاد).

٨- طردُ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ في الشكلِ. فقد يتقدَّمُ حرفٌ على حرفٍ لأنَّ غيرَه من مجموعاتِ الحروفِ جاء المهملُ أولاً يليه المعجمُ.

وفسَّر الداني تقدُّمَ الراءِ على الزاي من هذهِ الوجهةِ، وإن كانت الزايُ قبل الراءِ في (أبي جاد)؛ وذلك أنَّه لما كانت الحاءُ أولاً ثم الخاء، وكانت الدال ثم الذال، من جهةِ الإعجامِ، صارت الراءُ ثم الزاي ليأتيَ المزدوجُ كلَّه على طريقةٍ واحدةٍ ولا يختلف[٤].

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٠

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩،٣٠.

٩– الاشتراك في الصِّفة الصوتيةِ: كما هو الحالُ في ترتيبِ المشارقةِ: راء، زاي، سين... لمؤاخاةِ السّين الزاي في الصَّفيرِ الذي هو زيادةُ الصوتِ. وكذلك السِّينُ والصَّادُ حيث اشتركا في الصَّفيرِ والهمسِ[١]، وكذلك الحالُ في الطاءِ والظاءِ إذ شاركا الصَّادَ والضَّادَ في الإطباق والاستعلاء، فولياهما لذلك[٢].

١٠– الاشتراك في المخرجِ، وقد استخدم الداني هذا الأساسَ بين حروفِ الألفبائيةِ وحروفِ الأبجديةِ، ففسَّرَ تقدُّمَ الشِّين على الصَّادِ في الألفبائيةِ؛ لمشاركة الشِّينِ الجيم في المخرجِ، علماً أنَّ الجيمَ في الأبجدية متقدمة[٣]، وكذلك الحالُ في تفسيرِهِ لتقدُّمِ الطاءِ على الظاءِ في الألفبائيةِ، إذ اشتركت مع الدالِ في المخرجِ، علماً أنَّ الدالَ في الأبجديةِ متقدمةٍ. ناهيك عن تقدُّمِ الدالِ في (أبي جاد). وكذلك الحالُ في تقدُّمِ الكاف على حروفِ (كلمن)؛ لاشتراكها مع القافِ التي وليتها في مخرجِ أقصى اللِّسَانِ.

١١– مراعاةُ الأصلِ، وفي ضوءِ هذا المعيارِ فسَّر الداني تقدُّمَ غيرِ المعجمِ على المعجمِ من المتشابهين في الصورةِ؛ لأنَّ الاشتباهَ وقعَ بالثاني من المزدوجِ لا بالأولِ؛ إذ جاءَ الأولُ على أصلِه من التعريةِ، ففرَّق بينهما بأنْ نقطَ الثاني؛ لأنَّ النقطَ إنما استُعملَ ليُفرقَ به بين المشتبهِ من الحروفِ في الصورةِ لا غير. ولولا ذلك لم يحتجْ إليه ولا استعمل. فهو فرعٌ والتعريةُ أصلٌ، والأصلُ يقدَّمُ على الفرعِ، ولذلك تقدَّمَ غيرَ المنقوطِ من المزدوج[٤].

١٢– قوةُ الحرفِ ولزومُ صوتهِ. وذلك على نحوِ ما نجدهُ في تقدُّمِ الميمِ على النونِ. حيث امتنع إدغامُ الميمِ في مقاربِها، وكان صوتُ النونِ قد يزولُ عنها بالإدغامِ...[٥].

١٣– معرفة صورةِ الحرفِ في الاتصالِ والانفصالِ. وفي ذلك فسَّر الداني تأخرَ الياءِ في حروفِ العربيةِ، يقول: « وصارت الياءُ آخرَ الحروفِ؛ للتعريفِ بصورتِها إذا وقعت آخرَ الكلمةِ،

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٠

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٣٠

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣٠.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٣٠.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ٣٠.

إذ صورتها هناك مخالفةٌ لصورتِها إذا وقعت أولاً ووسطاً. وكذلك أخَّروا لام ألف[(١)]))[(٢)].

ويُنهي أبو عمرو حديثَه بعد هذه العللِ ليقول: ((فهذه عللُ ترتيبِ الحروفِ في الكتابِ. على الاتفاقِ والاختلافِ))[(٣)] .

وقد وضَّحَ الداني هذه الأسس التي صارَ عليها هذا الترتيبُ سواءً عند أهلِ المشرقِ أو أهلِ المغربِ، وسيكون الحديثُ في المبحث التالي هل لهذا الجانبِ النظريِّ الذي تحدث عنه الصّفَدي تطبيقٌ أم لا؟ هذا ما سأعرضه في المبحث التالي وهو الجانب التطبيقي للترتيب.

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٢.

(٢) يُنظر: شطناوي، وخليل، د. منير بن تيسير، و د. عمر بن راشد. الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربيَّة، ٢٧١،...٢٧٦.

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٣٢.

المبحثُ الثاني

الجانبُ التطبيقيُّ للترتيبِ

الجانبُ التطبيقيُّ للترتيبِ

تمهيد :

لقد أطنبَ الصّفَدي في كتابه بمقدمةٍ تكلمَ فيها على أهميةِ علمِ التاريخِ، واسترواحِ النفسِ له، واتعاظِ الناسِ بأحداثِه، ثم بيَّن شرطَه في المادةِ التي أرادَ أن يجمعَها فقال:

((فأحببتُ أن أجمعَ من تراجمِ الأعيانِ من هذهِ الأمةِ الوَسَط، وكَمَلَةِ هذهِ الملةِ التي مدَّ الله تعالى لها الفضلِ الأوفى وبسط، ونجباء الزمانِ وأمجادهِ، ورؤوس كل فضلٍ وأعضادهِ، وأساطين كل علمٍ وأوتادِه، وأبطال كل ملحمةٍ وشجعان كل حربٍ، وفرسان كل معركة لا يسلمون من الطعن ولا يخرجون عن الضربِ، ممن وقعَ عليه اختيار تتبعِي واختبارِي، ولَزَّني إليه اضطرام تطلبِي واضطرارِي، ما يكون متسقاً في هذا التأليفِ درّه، منتشقاً من روضِ هذا التصنيفِ زهره، فلا أغادرَ أحداً من الخلفاءِ الراشدين، وأعيان الصحابةِ والتابعين، والملوكِ والأمراءِ، والقضاةِ والعمالِ والوزراءِ، والقراء والمحدثين والفقهاءِ والمشايخِ والصلحاء، وأرباب العرفان والأولياءِ، والنُّحاةِ والأدباءِ والكتَّابِ والشعراءِ، والأطباءِ والحكماءِ والألبَّاءِ والعقلاءِ، وأصحاب النِّحَلِ والبدعِ والآراءِ، وأعيانِ كل فنٍ أشهر ممن اتقنه من الفضلاءِ، من كل نجيبٍ مجيدٍ، ولبيبٍ مفيدٍ))[(١)]، وتنوع الصّفَدي، وتوسُّعه في مادةِ الكتابِ جعلَته من أهمِّ كتبِ التراجمِ، والتاريخِ المصَّنفةِ في الإسلامِ، فهل كان لهذا التنوعِ والتوسُّعِ منهجٌ قد سار عليه؟، هذا ما سأطرحهُ في هذا المبحث مبيِّنةً هذا المنهجَ، وهل ألزمَ نفسَه بتطبيق منهجٍ معينٍ في الترتيبِ؟

أولاً: منهجُ الصّفَدي

لقد كان للصَّفديِّ في منهجهِ ترتيبٌ خاصٌ، وقد بيَّن هذا الترتيبَ في مقدِّمةِ كتابهِ بعدَ أنْ بيَّن فضلَ الأمَّةِ الوسطِ، وقال: ((لما كانت هذهِ الأمَّةُ المرحومةُ، خيرُ أمَّةٍ أُخرجتْ للناسِ، وأشرف ملّلة أبطل فضلها المنصوص من غيرها...))[(٢)]، وقد قد رتَّبَ كتابَه على الحروفِ وليس

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أحمد. الوافي بالوفيات، ١/٢٧.

(٢) يُنظر: المصدر السابق،١/ ٢٥.

الوفياتِ، فقال: ((وجعلتُ ترتيبَه على الحروفِ وتبويبِه، وتذهيب وضعه بذلك وتهذيبه))[١].

ثم نبَّه على أنَّه بدأ كتابَه بسيرةِ خيرِ البشرِ محمَّدٍ ﷺ، مختصراً في ذلك، لأنَّ المؤلفين قد توسَّعوا في السِّيرةِ النبويَّةِ في كتبِ السِّيَرِ والمغازي فقال:

((على أنَّني ابتدأتُ بذكرِ سيدِنا محمدٍ رسول الله ﷺ إذْ هو الذي أتى بهذا الدينِ القيِّم وسراجُه وهاجٌ، وصاحبُ التنبيهِ على هذه الشِّرعةِ والمنهاجِ، فأذكرُ ترجمتَه مختصراً، وأسردُ أمرَه مقتصراً، لأنَّ الناسَ قد صنَّفوا المغازيَ والسِّيَرَ، وأطالوا الخبرَ فيها كما أطابوا الخبرَ...))[٢].

ثم بدأَ بتوضيحِ ترتيبِ التراجمِ، وبيَّن شرطَه في الترتيبِ على الحروفِ، فذكرَ أنَّه بدأَ بالسِّيرةِ النبويةِ، ثم المحمَّدين لشرفِ الاسمِ، ثم بحروفِ المعجمِ من الألفِ إلى الياءِ، وقد استخدمَ الترتيبَ المشرقيَّ للحروفِ، يقول الصّفَدي: ((قد أتيتُ فِي التَّرْجَمَةِ النَّبَوِيَّة بِمَا لَا غِنى عَن عرفانِه وَلَا يسعُ الْفَاضِل غير الِاطِّلَاعِ على بديعِ مَعَانِيهِ وَبَيَانِه وسردتُ ذكرَ من جَاءَ بعدَه من المحمدين إِلَى عصرِي وَأَبْنَاءِ زمانِي الَّذين أينعَ زهرُهُم فِي روضِ دهري ثمَّ أذكرُ البَاقِينَ من حرفِ الْأَلفِ إِلَى الْيَاء على توالي الْحُرُوفِ وأتيتُ فِي كلِّ حرفٍ بِمن جَاءَ فِيهِ من الْآحَادِ والعشراتِ والمئين والألوفِ))[٣].

وبناءً على ذلك كلِّه فقد كانَ هذا هو منهجُ الصّفَدي الذي ذكرَهُ في مقدِّمةِ الكتابِ، ولكنْ هل التزم الصّفَدي بهذا المنهج في أجزاء الكتاب؟ أم إنه نَدَّ عنه في بعض الأحيان؟ هذا ما سأوضِحهُ في الفِقْرَةِ التاليةِ، مبيِّنةً ما هو المنهجُ الَّذي سارَ عليه الصّفَدي داخلَ أجزاءِ الكتابِ، وهل استقامَ الصّفَدي في منهجِهِ أو اختلَّ منه في بعضِ الأحيانِ؟.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ٢٨/١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٨/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٢٩/١.

ثانياً: منهجُ الصّفَدي داخلَ أجزاءِ الكتاب:

لقد قسَّمَ الصّفَدي منهجَهُ في ترتيبِ التراجمِ إلى قسمين:

القسمُ الأولُ: المحمدون، وذكرَ بأنَّه بدأَ بالنَّبيﷺ، ثم منْ جاءَ من المحمَّدين إلى عصرِه[١]، وعلَّلَ الصّفَدي صنيعه بقوله: « بدأت بالمحمَّدين فِي هَذَا الْكتابِ تبركاً باسم النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كَذَلِك بدأت بِمَن اسْم أَبِيه مُحَمَّد أَيْضا لِأَن الْبركَة تضاعفت والهمة تساعفت وَلِأَن صَاحبَ هَذِه التَّرْجَمَة تقمَّصَ حلَّةً بطرازين وَدخلَ إِلَى حَقِيقَةِ هَذَا التَّرْتِيبِ من مجازين واتسم بِحمْل علم علامته لَهَا زين، ثمَّ من بعد ذَلِك أُرتِّب أَسمَاء الْآبَاء على الْحُرُوف وأسردَ مِنْهَا نقوداً يكون لَهَا عِنْد المتأملِ أَو الكاشفِ صروفٌ، وَبِاللَّهِ الْإِعَانَة إنه الْبر الرؤوف »[٢].

القسمُ الثاني: بدأَ التراجمَ منْ حرفِ الألفِ إلى حرفِ الياءِ[٣].

ومن خلالِ مروري على أجزاءِ الكتابِ، تبيَّن لي أنَّ هناك خطوات أخرى لم ينص عليها الصّفَدي في كلامهِ عن منهجهِ.

فأمَّا في القسْمِ الأولِ: ترجمَ للمحمَّدين، فقد اعتدَّ في ترتيبِهِ للمحمَّدين باسمِ الآباءِ كما ذكر، وقد اعتدَّ في أسماء الآباء بالحرفِ الأولِ، والثاني أيضاً، وفي بعضِ الأحيانِ يعتدُّ بالحرفِ الثالثِ، واعتدَّ بالحرفِ المقلوبِ بأصلهِ أيضاً، مثل: الهمزةِ على نبرة اعتبرها ياء، والهمزة على الواوِ أيضاً، واعتدَّ بالتاءِ المربوطةِ باعتبارِ الوقفِ عليها تكون هاءً.

وقد اضطربَ المنهجُ عند الصّفَدي في عدةِ مواضع، وقبلَ البدءِ في توضيحِ هذا الاضطراب، أودُّ أنْ أوضحَ بعضَ الأمورِ التي لم يعتدْ بها الصّفَدي في ترتيبِ الحروفِ:

١ ـ لا يعتدَّ الصّفَديُّ بابن، وبنت، وأبو، وأم في الترتيبِ.

٢ ـ يذكرُ الألقابَ في نهايةِ كلِّ حرفٍ، وتكون هذهِ الألقابِ بنفسِ الحرفِ.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ١/٢٩.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١/٩٧.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ١/٢٩.

٣ ـ لم يذكرْ الصّفَدي أنَّه اتبعَ أيَّ نوعٍ من الترتيبِ لكنْ بدا لي من خلالِ مروري على أجزاءِ الكتابِ أنَّه استخدمَ الترتيبَ المشرقيَّ، وقد ذكرَ أنَّه أحسنُ ترتيبٍ، وقد بيَّنتُ ذلك في المبحثِ السادسِ.

٤ ـ لا يعتدُّ بال التعريف في الأسماءِ.

ومن هذهِ المواضعِ:

أولاً: أنَّه لم يعتد في ترتيبِ أسماءِ الآباءِ على الترتيبِ من الألفِ إلى الياءِ، بل بدأَ بذكرِ اسم المحمدين، أبناءِ المحمدين، وبعدَ ذلك بدأَ بترتيبِ أسماءِ الآباءِ بالألفِ إلى الياءِ.

ثانياً: لم يبدأْ بالهمزةِ رغمَ قولِه إنَّ التحقيقَ عندَهُ في ترتيبِ الحروفِ هو الهمزة أولاً، وقد ذكرتُ ذلك سابقاً.

وفيما يلي جدول يوضح مواطن الخلل:

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلـــه	بعـــده	ملاحظات
١	محمد بن آدم	١٢٩/٢	محمد بن إدريس	محمد بن آرغون	
٢	محمد بن آرغون	١٢٩/٢، ١٣٠	محمد بن آدم	محمد بن أزهر	

ثالثاً: لا يعتدّ بالحرفِ الثاني، ولا بالحرفِ الثالثِ، في بعضِ الأحيانِ.

وهذا الجدولُ يوضحُ بعضاً من هذا الخللِ:

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلـــه	بعـــده	ملاحظات
١	محمد بن بكير	١٨٥/٢	محمد بن بكار	محمد بن بكتاش	
٢	محمد بن الحارث	٢٤٣/٢	محمد بن حرب	محمد بن أبي حذيفة	
٣	محمد بن الحسين	٢٥٠/٢	محمد بن الحسن	محمد بن الحسن	
٤	محمد بن الزبرقان	٦١/٣	محمد بن الزبير	–	

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلــــه	بعـــده	ملاحظات
٥	محمد بن عبد ربه	١٦٦/٣	محمد بن عبدة	محمد بن عبدوس	
٦	محمد بن عبد الرؤوف	٢٠٨/٣	محمد بن عبد الرشيد	محمد بن عبد الستَّار	
٧	محمد بن قلاوون	٢٥١/٤	محمد بن قرطاي	محمد بن قنان	
٨	محمد بن مختار	١١/٥	محمد بن مخلد	محمد بن مرزبان	
٩	محمد بن عبيد الله	٢١/٥	محمد بن عبد الله	محمد بن المتكبر	

وهذه هي المواضعُ التي اختلَّ فيها الترتيبُ عندَ الصّفَدي فيما يخص المحمَّدين، لكنْ بالنظرِ إلى عددِ الخللِ الذي وقعَ فيه الصّفَدي، يتضح أنه ضئيلٌ بالنسبةِ لعددِ المحمدين الذي ترجمَ لهمْ إذ يفوق عددهم ألف محمد، مما يبيِّنُ دقةَ الصّفَدي في ترتيبِهِ للحروفِ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا في القسمِ الثاني فقد اتبعَ الترتيبَ من الألفِ إلى الباءِ، واستخدمَ الترتيبَ المشرقيَّ، واعتدَّ بالحرفِ الأولِ، والثاني، والثالثِ، وإذا تشابَهَ الحرفُ الأولُ، والثاني، والثالثُ، أو كان الأعلامُ يحملون الاسمَ نفسَه، وكان عددُ من يُترجَمُ لهم أكثرَ من ثلاثينَ علماً فإنه يراعي الحرفَ الأولَ من اسمِ الأبِ، واعتدَّ بالحرفِ المقلوبِ بأصلِهِ، في مثلِ الهمزةِ على نبرةٍ واعتبارها ياء، والهمزة على الواوِ أيضاً، واعتدَّ بالتاءِ المربوطةِ باعتبارِ انقلابها هاء عند الوقف.

وقد اضطربَ المنهجُ عندَ الصّفَدي في عدةِ مواضعٍ ، وقبل البدءِ في توضيحِ الخللِ الواردِ في أجزاءِ كتابِ الصّفَدي، أودُّ أنْ أوضحَ بعضَ الأمورِ التي لم يعتدْ بها الصّفَدي في ترتيبِ الحروفِ:

لا يعتدُّ الصّفَديُّ بابن، وبنت، وأبو، وأم في الترتيبِ.

يذكرُ الألقابَ في نهايةِ كلِّ حرفٍ، وتكون هذهِ الألقاب بالحرف نفسه.

لم يذكرْ الصّفَدي أنَّه أتبعَ أيَّ نوعٍ من الترتيبِ لكنْ بدا لي من خلال مروري على أجزاءِ الكتابِ أنَّه استخدمَ الترتيبَ المشرقيَّ، وقد ذكرَ أنَّه أحسنَ ترتيبٍ، وقد بيَّنتُ ذلك في المبحثِ الأولِ.

لا يعتد بال التعريف في الأسماءِ.

ومن مواضعَ الخلل في ترتيبِ الصّفَدي للحروفِ في أجزاءِ الكتابِ ما يأتي:

أولاً: أنَّه لا يعتد بالحرفِ الأولِ، الثاني، والثالثِ، في بعضِ الأحيانِ، وفيما يلي جدولٌ يوضحُ عدمَ مراعاتِهِ لكلٍّ من هذهِ الأحرفِ:

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلـــه	بعـــده	ملاحظات
	آروم	٢٣٧/٨، ٢٣٦	أروى	أزبك	
	آقوش	١٩٧/٩، ١٩٨	أقعس	أكتل	
	آمنة	٢٢١/٩، ٢٢٠	أم الكرم	أمة	
	بحكم	٤٩/١٠، ٤٨	بجراه	بجير	
	زرارة	١٣١/١٤، ١٣٠	زُرْزُر	زرعة	
	سبيع	٧١/١٥، ٧٣	سبع	سبكتكين	
	سديد	٨٠/١٥، ٧٨	سديف	سراج	
	سلمى	١٩٠/١٩١/١٥	سلم	سلموية	
	سلمان	١٩٧/١٥، ١٩٦	سلموية	سلمة	
	سماعة	٢٧٥/١٥	سمط	سمعان	
	سموأل	٢٧٧/١٥، ٢٧٦	سمعان	سمرة	
	سهلة	١٧/١٦، ١٦	سهل	سهلون	
	سوادة	٢١/١٦، ٢٠	سهيمة	سواد	
	سونج	٢٧/١٦، ٢٦	سودي	سوسنة	
	سويط	٣٣/١٦، ٣٢	سويد	سلار	
	شيبة	١١٩/١٦	شيبان	شيث	
	صعب	١٨٠/١٦، ١٧٩	صعصعة	صفوان	

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلـــه	بعـــده	ملاحظات
	طه	٢٣٨/١٦، ٢٣٧	طاوس	طبرونة	
	طيبرس	٢٩٢/١٦	طي	طيب	
	عبيديس	٢٨٤/١٩	عبيد	عبيد	
	علان	٣٧٦/١٩، ١/٢٠	عريب	علي	
	عثمان	٢٠/٢٠	علي	عكاشة	
	علي	٨٦/٢٠	عطاء	–	
	عطارد	٥٢/٢٠	علوية	عطّاف	
	عطية	٥٦/٢٠	عطايا	عفان	
	عريب	٦٨/٢٠	عقيل	عزة	
	كلاب	٢٦٧/٢٤	كعب	كلثوم	ربما أراد مفرد كلاب
	كوهر	٢٨٢/٢٤	كُوكاي	كوكبوري	
	لاجين ولاحق	٢٩٦/٢٤، ٢٨٩	كيكاوس	لبابة	
	مرشد	٢٣٥/٢٥	مروان	مرة	
	مرثي	٢٩٣/٢٥	مسلم	مرجي	
	محمد	١٠٧/٢٤	محمود	–	هو بدأ بالمحمدين في أول الأجزاء وعاد وذكره هنا
	مرة	٢٣٩/٢٥	مرشد	مُزاحِم	
	منجا	١٠/٢٦	مندل	منجاب	

م	اسم الموضع	ج/ص	قبلـــه	بعـــده	ملاحظات
	مكي	٣٦/٢٦	ملكتمر	ملاءة	
	ملازم	٣٩/٢٦	مكي	مموش	
	مليكة	٤٤/٢٦	مموش	ملحان	
	هريرة وهاشم	٥٦/٢٦، ٥١	ملك	نصر	وكـان اسـم نصـر في بداية الجزء ٢٧.
	هلال	٢١٧/٢٧	هقل	همام	
	ولاد	٢٦٢/٢٧	وكيع	وليد	
	يزدجر	٦/٢٨	يعقوب	يزيد	
	يزدار	٤٣/٢٨	يزيد	يزيد	
	هبة الله	٧٠/٢٨	يعقوب	يعقوب	
	يوسف	١٧٩/٢٩	يونس	يونس	

وكـان ذلـك هـوَ مـا لم يستقِمْ في مـنهجِ الصّـفَدي في ترتيبِـهِ الـتراجم بـالحروفِ، وبعـدَ أنْ وضَّحتُ – في هذا المبحث – منهجَ الصّفَدي في الترتيب، ومنْ بعدِ ذلك الاضطرابَ الذي حصلَ في بعضِ التراجمِ، سأنتقلُ إلى المبحثِ التالي الذي سيكونُ حولَ ماهيةِ ترتيبِ الصّفَدي لعناصرِ التسميةِ لديه، وأقصدُ بعناصرِ التسميةِ ترتيبَ الكنيةِ واللقبِ والعلمِ، وهل كـان لـه ترتيبٌ خاصٌ سارَ عليه أم لا؟.

المبحثُ الثالثُ

ترتيبُ عناصرِ التَّسميةِ

ترتيبُ عناصرِ التَّسمية

والقصدُ من ترتيبِ عناصرِ التسميةِ، هي العلاقةُ بين اللقبِ والكنيةِ والعلمِ في تسمية الأعلامِ.

فينقسم الاسمُ في اللغةِ العربيةِ إلى عدةِ أقسامٍ من حيثِ النوعِ، ومن حيثُ العدد، ومن حيث المشتق والجامد، ومن حيث المقصورِ والمنقوصِ والممدودِ، ومن حيث النكرة والمعرفة[1].

ومن حيث تقسيم الاسمِ إلى نكرةٍ ومعرفةٍ، فالنكرةُ هي: اسم دل على شيءٍ غير معينٍ، مثل: تلميذ، طائرة، والمعرفةُ هو: اسم دل على شيءٍ معينٍ، والمعارفُ سبعة أنواعٍ وهي: الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمحلَّى بأل والمضاف إلى معرفة، والمعرف بالنداء، والعلم[2].

وما يعنيني في هذا المبحث هو العلمُ، والعلمُ إما اسم، أو كنية، أو لقب، وسأتطرق لتعريفِ العلمِ، وما هي أقسامُه، وما العلاقةُ التي ذكرها الصّفَدي بين العلمِ والكنيةِ واللقبِ؟ وكيف رتَّبَ هذه العناصر عندما ترجمَ للأعلام؟

---

(١) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، (١٤٦)، ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مصر: مطبعة السعادة، ١٩٦٣م، (٩٣)، الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٨م، (٤٢/٤)، الحملاوي، أحمد بن محمد. شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن، الرياض: مكتبة الرشد، (٥٣، ٥٦، ٧٣، ٧٧).

(٢) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م (٢٢٢/١).

أولاً: تعريفُ العلمِ:

من أصناف الاسمِ في العربيةِ العلم، وهو ما عُلق على شيءٍ بعينه في جميعِ أحوالِه من تكلم وخطابٍ وغَيبةٍ[١]، وأيضاً هو كل اسمٍ معرفةٍ فهو معينٌ ومبينٌ لمدلولِه وحقيقتِه، والعلم يعين مسمَّاه دون قيدٍ، فالتعبير عن (زيد) وهو الشخص المسمَّى يكون بحضور ولا غيبة[٢].

ثانياً: أقسامُ العلمِ:

للعلمِ عند النُّحاةِ العديد من التقسيماتِ، وسأتناولُ في هذا المبحثِ التقسيمَ باعتبار أصالتِه في العلميَّة وعدم أصالته، وباعتبار وضعِه[٣].

١ ـ أما باعتبار وضعه، فهو ثلاثة أقسام:

أ - الاسم: وهو ما وضعه الوالدان أو من يقوم مقامهما لولدهما من لفظٍ يُعرف به، ويُطلق على الذاتِ أولاً[٤]، وهو ماعدا الكنيةِ، واللّقب[٥].

ب - الكُنيةُ: كل مركَّب إضافي في صدره أب أو أمّ، كـ(أبي بكر، وأم كلثوم)، ويطلقُ على الذاتِ بعد التسمية، قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسَد: ١]، فـ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبدِ العزى بن عبد المطلب عمّ النبي ﷺ[٦].

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، تح: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م، (٢٢٢/١)، ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جمل للزجاجي، قدمه: فواز الشعار، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، (١٥٢/١)، الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في علم العربيَّة، ط٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م، (٦).

(٢) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٢٤٦/١.

(٣) يُنظر: الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك شرح ألفية ابن مالك، ط١، الرياض: دار المسلم، ١٩٩٩م (١١٢/١).

(٤) يُنظر: الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تح: طه سعد، ط١، القاهرة: المكتبة التوفيقيّة، ١٩٩٧م (٢١٣/١)، الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك، ١٠٨/١.

(٥) يُنظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، (١٢٧/١).

(٦) يُنظر: الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك، ١٠٨/١.

ج - اللَّقبُ: كل ما أشعر برفعةِ المسمَّى أو ضَعتِه، كـ (زين العابدين، وأنف النَّاقة)[١]، ويطلق على الذاتِ بعد التسميةِ، وأشعر بمدحٍ أو ذمٍ كالمأمونِ، والرشيدِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١][٢].

ويذهبُ الصّفَدي في تعريفهِ لهذه الأقسامِ إلى ما ذهبَ إليه معظمُ النُّحاةِ، فيقولُ: « اعلمْ أنَّ الدالَّ على معيَّن مطلقاً إما أن يكونَ مصدَّراً بأبٍ أو أُمّ...، وإما أن يُشعِرَ برفعةِ المسمَّى كأنفِ الناقةِ، ومُلاعبِ الأسِنَّة...، وحُجَّةِ الإسلامِ، وملكِ النُّحاةِ، وإما أن يُشعِرَ بِضَعَةِ المسمَّى كجُحَى...، وأبي العِبَر، والعَكَوَّك، وقد لا يُشعِر بواحدٍ منهما بل أُجريَ عليه ذلك لواقعةٍ جرَت مثل: غسيلِ الملائكةِ...، وصالحِ جَزَرة...، وذي الرُّمَّة، وحَيْصَ بَيْصٍ...، فهذه الأقسامُ الثلاثةِ تسمَّى الألقاب »[٣].

ويرى الصّفَدي أنَّ أيَّ اسمٍ ليس من هذا التقسيمِ فهو اسمٌ خاص كـ(زيد، عمرو)، ثم يقول: « هذا هو العلم »، ويقصد بذلك أنَّ العلمَ ينقسمُ إلى:

الكنيةِ، واللَّقبِ، والاسمِ، وقد عرَّف الكنيةَ في باديءِ الأمرِ، لكنَّه لم يذكرْ أنّ هذا التعريفَ للكُنيةِ، وكأنه يرى أنَّ القارئَ سيدرك ذلك، فقال: « اعلم أنَّ الدالَّ على معيَّن مطلقاً إما أن يكونَ مصدَّراً بأبٍ أو أُمّ ك (أبي بكر وأبي الحسن) أو ك (أم كلثوم، وأم سلمة) »[٤].

٢ ـ أما باعتبار أصالتِه، ولفظِه:

فينتقل الصّفَدي إلى تقسيمٍ آخرَ للعلمِ، ويقول: « قد يكونُ العلمُ مفرداً ك (زيد، وعمرو)، وهو إمَّا مرتجل، وهو الذي استُعمِلَ في غير العَلَمية كـ (مَذْحِج، وأُدَد)، وإما منقول من مصدرٍ ك (سَعْد، وفَضْل) أو من اسم فاعلٍ ك (عامر، وصالح)، أو من اسم مفعولٍ ك (محمد، ومسعود)، أو من أفعَل التفضيلِ كـ (أحمد، وأسعد)، أو من صفةٍ كـ (ثقيف، وسلول)،

---

(١) يُنظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك، ١/١٢٧.

(٢) يُنظر: الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك، ١/١٠٨، ١٠٩.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤٦، ٤٧.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ١/٤٦.

وإمّا منقول من اسم عينٍ كـ (أسد، وصقر)، أو من فعلٍ ماضٍ كـ (أبانَ، وشمَّر) أو من فعلٍ مضارعٍ كـ (يزيد، ويشكر).

وقد يكونُ العلَمُ مركباً إما من فعلٍ وفاعل كـ (تأبَّطَ شراً، وبَرَقَ نحرُه)، وإما من مضافٍ ومضافٍ إليه كـ (عبد الله)، وإما من اسمين قد رُكِّبا وجُعِلا بمنزلة اسمٍ واحدٍ كـ (سيبويه)))[(١)].

ولم يكن هذان القسمان معروفين لدى الأقدمين، وإنما عُرفا من ابن جني، الذي يرى أنَّ هذين القسمين هما الأصل، قال: ((فأصل انقسامها ضربان: أحدهما: ما كان منقولاً، والآخر: ما كان مرتجَلاً من غير نقل))[(٢)].

وكان القول في تقسيمِ العلمِ إلى مرتجلٍ ومنقولٍ ثلاثةَ مذاهبٍ، كما ذكر حمَّاد الثمالي:

الأول: الأعلام منقولة ومرتجلة وهو مذهب الأكثرين[(٣)]، ويُنسب إلى سيبويه .

الثاني: الأعلام كلها منقولة وليس فيها مرتجل[(٤)]، وينسب إلى سيبويه أيضاً.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٧/١ بتصرف.

(٢) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، تح: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م، (٥).

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان.المبهج، ٥، والإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، ونور الحسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، (٢٦٢/٣)، وأبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب في لسان العرب، تح: د. رمضان عبد التواب، و د. رجب عثمان، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م، (٩٦٣/٢)، أبو حيان، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، (٣٠٧/٢،٣٠٩)، المرادي،حسن بن قاسم.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: د.. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م، (١٧٣/١).

(٤) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد بركات، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م،(١٢٦/١)، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٣٠٨/٢، الأبذي، علي بن محمد. شرح الجزولية، سعد الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربيَّة، ١٤٠٦هـ، (٥٦٧/١،٥٦٨)، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همعُ الهوامع في شرح الجوامع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٩م، (٢٤٧/١)، المرادي، حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (١٧٣/١).

الثالث: الأعلام كلها مرتجلة[١]، وهو منسوبٌ لأبي إسحاق الزجَّاج[٢].

وقد ذهبَ الصّفَدي في هذا التقسيمِ إلى ما قاله النُّحاةُ، فيذكرُ الزمخشَري أنَّ العلمَ ينقسم إلى: مفردٍ ك (زيد، وعمرو)، ومركبٍ إما جملة كـ (برق نحره، تأبَّط شراً)، أو غير جملةٍ وجعلا اسماً واحداً كـ(بعلبك)، أو مضافٍ أو مضاف إليه كـ (عبد مناف، وامرىء القيس)، وأيضا ينقسم العلمُ إلى منقولٍ ومرتجلٍ، والمنقول عند الزمخشري على ستةِ أنواع: منقول عن اسم عينٍ كـ (ثور، وأسد)، ومنقول عن اسمٍ معني كـ(فضل، وإياس)، ومنقول عن صفةٍ كـ (حاتم، ونائلة)، ومنقول عن فعلٍ إما ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ كـ(شمر، تغلب اصمت)، ومنقول عن صوتٍ كـ (ببةَّ) وهو تسمية لعبد الله بن الحارث، ومنقولٍ عن مركبٍ، والمرتجل عنده على نوعين: قياسي وشاذ[٣]، وظاهرُ تقسيمِ الزمخشريِّ مأخوذٌ من كلامِ ابن جني حيث ابتدأ الحديثَ عن المنقولِ، ثم الحديث عن المرتجلِ، وبعد انتهاءِ الحديثِ عنهما قال: « انقضى العلم المفرد »[٤]، ثم ذكر العلمَ المضافَ ثم العلمَ المركبَّ تركيباً مزجيَّاً نحو: حضرموت وبعلبك، ثم العلمَ الجملة نحو تأبّط شراً[٥]، وابن جني ذكر هذا التقسيمَ بهذه الهيئة المتداخلة، من قبيل اللفظِ، وليس من قبيل الوضع، إلا أنَّ هناك نُحاةً سلكوا مسلكاً آخرَ، وهو مسلكُ أغلبِ النُّحاةِ في أنَّ هذه الأقسامِ الأربعة، يجب أنْ تكونَ منفصلةً القسم الأول (المفرد والمركب)، والقسم الثاني (المرتجل والمنقول)، كالجزولي[٦]، وابن هشام حيث يقول: « فصل: (وينقسم إلى مرتجلٍ ... ومنقول وهو الغالب) ثم قال بعد وفي فصل آخر: وينقسم أيضاً إلى مفردٍ كزيد ... وإلى مركب »[٧].

---

(١) يُنظر: أبوحيان، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل، ٣/٣٠٨، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١/١٤٨، ١٤٧.

(٢) يُنظر: الثمالي، د.حمَّاد بن محمد. المرتجل والمنقول عند النحاة، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، (٨،٩). http://uqu. edu. sa/page/ar/١٤٢٩٤٠ .

(٣) يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمرو. المفصل في علم العربيَّة، ٦،...٩.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. المبهج، ٥.

(٥) يُنظر المصدر السابق، ٥ ،٦ ...٣١.

(٦) يُنظر: الأبذي، علي بن محمد. شرح لجزولية، ٦٣.

(٧) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك، ١/١١٣،١١٤.

وأشارَ ابنُ الحاجبِ، وابنُ الموفقِ إلى أنَّ هذا التقسيمَ الذي ذكرهُ الزمخشريُّ فيه خلطٌ وتداخل وليس بصحيح، وأعتذر الشاطبيُّ عند هذا التداخلِ في عبارةِ ابن مالك في الألفية[١].

وذهبَ إلى ما قاله الزمخشري أبو حيَّان، وابن مالك، وابن عقيل، والأشموني[٢]، والصّفَدي في اختيارهِ هذا يذهب إلى ما ذهب إليه النُّحاةُ، فلم يخرجْ عمَّا قالوه في العلمِ وأقسامِه.

ثالثاً: ترتيب العلمِ، والكنيةِ، واللَّقبِ:

رُبَّ سائلٍ في العربيَّة يقول: ما الصواب في قولنا: الشيخ محمد شمس الدين ابن قيم الجوزيَّة، أم الشيخ شمسُ الدينِ محمد بن قيم الجوزية، أم محمد شمس الدين...، أم محمد الشيخ؟ وهذا ما يعنينا في هذا المبحث وهو نسق اللَّقب والاسمِ والكُنية إذا اجتمعت فأيُّها أحق بالتصدير أو التأخير؟.

لقد أعطَى ابن هشام المتكلمَ الخيارَ في ترتيبِ هذه الأقسامِ، وقال: « ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال الشاعر:

أَقْسَمَ باللّه أَبو حَفصٍ عُمرْ [٣]

---

(١) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل، تح: د. موسى العليلي، بغداد: مطبعة العاني، (٦٩/١)، ابن الموفق، أبو محمد قاسم. المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، رقم: ١١٨١، (١٥٤/١/ب)، الشاطبي، إبراهيم بن موسى. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. إبراهيم البنا، ط١، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث، ٢٠٠٧م، (٣٧٢/١).

(٢) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٩٦١/٢...، ٩٦٣، ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك، ١٢٣...، ١٢٧، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٢٤٧...، ٢٤٩، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد،١٢٥...،١٢٧، الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني،٥٨...،٦١.

(٣) البيت لرؤبة يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، إميل يعقوب، ط١، بيروت: دارالكتب العلمية، ٢٠٠١، (٧١/٣)؛ وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبة هو الذي قاله لعمر بن الخطاب، ذلك أنه توفى سنة ١٤٥هـ، ولم يعتبره أحد من التابعين فضلًا عن المخضرمين. وهو لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب، تح: عبد السلام هارون، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٥٤/٥، ١٥٦)، ولأعرابي يُنظر: الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح ١٢١/١.

وقال حسَّان:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِن أَجْلِ هالِكٍ ❁ سَمِعْنا بـه إلاَّ لسَعْدٍ أبي عَمْرو [(١)]

وقد اختارَ ابن هشام روايةً غير مشهورةٍ لبيت ابن مالكٍ في ألفيَّته في هذه المسألةِ:

وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ❁ وَأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

والصواب عند ابن مالك تأخير اللقبِ إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم:

وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاها صَحِبَا

ثم علَّق على الأولى بقوله: « وفي نسخةٍ من الخلاصةِ ما يقتضي أنَّ اللَّقبَ يجب تأخيره عن الكنية كـ (أبي عبد الله أنف الناقة وليس كذلك) »[(٢)].

وأما الصّفَدي فذهبَ إلى تقديمِ اللَّقبِ على الكُنيةِ، والكنيةِ على الاسمِ ثم النسبة.

يقول: « تُقدم اللَّقب على الكُنية، والكُنية على العَلَم- يقصد هنا الاسم- ثم النسبة إلى البلدِ ثم إلى الأصلِ ثم إلى المذهبِ في الفروعِ ثم إلى المذهبِ في الاعتقادِ ثم إلى العِلْم أو الصناعةِ أو الخلافةِ أو السلطنةِ أو الوزارةِ أو القضاءِ أو الإِمرَةِ أو المشيخةِ أو الحجِ أو الحرفةِ كلّها مقدمٌ على الجميع »[(٣)].

وقدَّم الصفديُ هنا الخلافةَ، والسلطنةَ، الوزارةَ، والقضاءَ، والأمراءَ، والمشيخةَ والحجَ، على الاسمِ، والكنيةِ واللَّقبِ، وقال: « فتقول في الخلافةِ: أمير المؤمنين الناصر لدين الله أبو العباسِ أحمد السامريّ...، وتقول في السلطنةِ: السلطان الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس الصالحيّ...، وتقول في الوزراءِ: الوزيرُ فلان الدين أبو كذا، وتسردُ الجميعَ كما تقدَّم ثم تقول: وزير فلان، وتقول في القضاء كذلك: القاضي فلان الدين، وتسردُ الباقي كما تقدَّم، وتقول في الأمراء كذلك: الأمير فلان الدين، وتسردُ الباقي إلى أن تجعلَ الآخر وظيفته التي كان يُعرف

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، ١٢٩/١، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٢) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك، ١٢٨/١...، ١٣١.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٧/١.

بها، وتقول في أشياخِ العلمِ: العلاَّمة أو الحافظ أو المسند فيمن عُمِّر، أكثر الرواية، أو الإمام أو الشيخ أو الفقيه وتسردُ الباقي إلى أنْ تختمَ الجميع بالأصوليّ أو النحويّ أو المنطقيّ، وتقول في أصحابِ الحِرفِ: فلان الدين، وتسردُ الجميع إلى أنْ تقول: الحِرفة إما البزَّار أو العطَّار أو الخيَّاط))[1].

ونظراً إلى ما قاله الصّفَدي نجده قدَّمَ الخلافةَ والوزارةَ والإمرةَ، والسلطنةَ والمشيخةَ والقضاءَ على الاسمِ واللَّقبِ والكُنيةِ، أما الحِرفة فكان لها التأخير بعد سردِ الجميع كما ذكر في آخر كلامِهِ، ومنهجُه هو تقديمُ الَّلقبِ على الكُنيةِ، والكُنيةِ على الاسمِ ولم يجعلْ التأخير في ذلك الترتيب، وقال: ((فإن كان النسبُ إلى أبي بكرِ الصدِّيقﷺقلت: القرشي التّيمْيّ البكريّ؛ لأنَّ قريشاً أعمُّ من أنْ يكونَ تيماً، والتيميُّ أعمُّ من أنْ يكونَ من ولد أبي بكرﷺ))، وكأنّه هنا يرى بأنَّ اللقبَ يكونُ بالأعمِّ، وقد خالف ابن هشام في هذا الترتيبِ.

وحكى السيوطي أنّه فَهِم من ابن مالك وجوب تقديمِ الكنيةِ على اللَّقبِ فلا يصح: الصديق أبو بكر، ولا ابن القيِّم الجوزية الشيخ تقي الدين...، حيث قال: ((وإن كان — أي اللقب– مع الكنيةِ فالذي ذكروه جواز تقدّمه عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمِه عليه، وهو المختار))، وأما الاسم مع الكنية فقد وافقَ ابن هشامٍ، فقال: ((لا ترتيبَ بين الاسمِ والكنيةِ، قال ابن الصائغ: والأولى تقديم غير الأشهرِ منهما))[2].

أما اللَّقبُ فوجب تأخيره عن الاسمِ عند النُّحاةِ، وقلمّا تقدم اللَّقب عن الاسم، فالغالب عندَ أبي حيان تأخيرُ اللَّقبِ عن الاسمِ وقلَّ التقديمُ في ذلك، قال: ((فإذا كان مع الاسم– أي اللَّقب– فالغالب أن يتأخرَ وقَلَّ تقدُّمُهُ كقوله:

بأن ذا الكلبِ عُمراً خيرُهم [3]

وذهب ابن هشامٍ إلى وجوب تأخيرِ اللَّقبِ، فقال: ((يُؤخرُ اللقبُ عن الاسمِ كـ(زيد زين

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٧/١.

(٢) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٢٤٦/١.

(٣) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٩٦٤/٢.

العابدين)))، وقال أيضاً: ((إذا اجتمع الاسمُ واللَّقبُ وجبَ تأخيرُ اللقبِ))[١] وقال ابن هشامٍ في التقديم: ربما يُقدَّم كقوله:

أَنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرو وَجَدِّي)) [٢]

ولم يوافق الصّفَدي ابن هشام في ذلك، حيث قدَّمَ اللَّقبَ على الاسمِ، بل قدَّمه على الجميعِ سواءً الاسم والكنية، وكان السيوطيّ موافقاً لأبي حيَّان في ذلك، وذكر تعليل ابن مالك وغيره قال ابن مالك: ((بأنَّه في الغالبِ- أي اللقب - منقول من اسم غير انسان كـ(بطة، وقُفّة)، فلو تقدم توهَّم السامعُ أنَّ المرادَ مسمَّاه الأصليّ، وذلك مأمون بتأخرِه فلم يعدل عنه، وعلَّله غيره بأنَّه أشهر من الاسم؛ لأنَّ العلميَّةَ مع شيءِ من معنى النعتِ، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسمِ))[٣]، وعلى رأي السيوطي حملَ الشيخ عبد الله الفوزان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[النساء:١٧١]، والآيات الأخرى التي فيها تقديم للَّقبِ على الاسم، إذْ تقدَّم اللقب خلافَ الشائع؛ لأنَّه الأشهر، فقد كان نصارى العربِ في الجاهلية يعبّدون أسماءهم للمسيح لا لعيسى، كالشاعر المتلمِّس خال طرفة بن العبد فقد كان اسمه جرير بن عبد المسيح، بما يدل على شهرةِ لقبِ المسيحِ أكثرَ من الاسمِ، ويرى الفوزان أنه لا يجوز تصحيح عبارةِ الألفيَّة بما ذكره بعض الشُرَّاح؛ لأجل موافقةِ مذهبِ الجمهورِ، وهو الجواز، معلِّلاً ذلك بقوله: ((لأن ابن مالك يذكر رأيه في المسألة، وإن كان مذهبُ الجمهورِ أرجح))[٤].

فكان هذا رأي النُّحاةِ في اجتماع الاسمِ مع الكُنيةِ مع اللقبِ، حيث خالفَ الصّفَدي ابن هشام، والجمهور، في الخيارِ في التقديمِ والتأخيرِ، وخالفَ ابنُ مالكٍ أيضاً في وجوبِ التأخيرِ للَّقب على الكُنيةِ والاسمِ، لكنَّ تقديمَ اللَّقبِ على الاسمِ إذا كان أشهر فهو بالجوازِ عندهم، وذهب الصّفَدي إلى تقديمِ اللقبِ على الاسمِ والكنيةِ، والخيار في التقديمِ والتأخير في نظري هو

---

(١) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك، ١/١٢٧، وابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح شذور الذهب، ١٧٢.

(٢) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك، ١/١٢٧

(٣) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع ٢/٢٤٦.

(٤) يُنظر: الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك، ١/١١٠.

الصواب، لأنَّ الشهرة في اللقبِ والكنيةِ، تختلف من شخصٍ إلى آخرٍ، فالبعض يرى أنَّ لقبَه كفقيهٍ أشهر من لقبه كمحدثٍ ، والعكس صحيح، وكذلك في الكنية ربما يرى البعضُ أنَّ كنيَته أشهرَ وأعمَّ من لقبِه، لذلكَ الخيار في التقديمِ والتأخيرِ للمتكلمِ هو الصواب، والله أعلم.

وعلى هذا نرد على السائلِ، ونقول: الشيخ محمد تقي الدين بن قيم الجوزية، على ما يراه النُّحاةُ، أما على ما يراه الصّفَدي، نقول: العلامة الشيخ تقي الدين بن قيم الجوزية محمد...[(١)]، وسأقف بإذن الله تعالى على أكثر من هذا في السطور التالية.

واتخذ الصَّيداويُّ ما وردَ في القرآن الكريم شاهداً لقاعدة الترتيبِ بين أقسامِ العلمِ، وأنَّ الأمرَ مرجعه للمتكلِّمِ، ويقول: « أوجب النُّحاةُ إذا اجتمع اسم ولقب على مسمَّى، أنْ يُؤخَّر اللقبُ، وهذا الذي أوجبوه تفريعٌ وتقييد لا مسوِّغ له، ومن الغرائب أنَّهم أجازوا التقديمَ والتأخيرَ جميعاً، إذا اجتمع اسم وكنية، أو كنية ولقب ولكنهم يصرّون على أنَّ اللقبَ يجب أن يتأخرَ عن الاسمِ، كل ذلك مع أنَّ القرآنَ قدَّمَ اللَّقبَ على الاسمِ مراتٍ عديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١]، وقوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾[النساء:١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[آل عمران:٤٥]، فالمسيحُ في الآياتِ الثلاث لقبٌ، وقد تقدَّم، وعيسى اسمٌ وقد تأخَّر.

فإذا قال قائلٌ: هذا الذي أوردته قليلٌ. قلنا في الجوابِ: إنَّ قليلَ القرآنِ ليس بالقليلِ »[(٢)].

أما أهلُ التاريخ فكان لهم الاختلافُ في الترتيبِ، ولكن الأغلبيةَ كان تابعاً لما ذكره النُّحاةُ في ذلك، فالمُحِّبي يورد منهجه في الترتيبِ ويقول: أبتدئُ بالاسمِ ثم باللَّقبِ إن اتفق ثم بالكُنيةِ، وأذكرُ بعد ذلك النسبةَ إلى البلدِ ثم الأصلِ ثم المذهبِ غالباً »[(٣)].

وبعدَ إيضاحِ ترتيبِ العلمِ والكنيةِ واللقبِ، سأوضحُ هل التزم الصّفَدي بترتيبِ عناصرِ التسميةِ كما ذكرَ أم ندَّ عن ذلك، وهل كان هناك تناقض في كلامِ الصّفَدي أم لا؟.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٢/١٩٥.

(٢) يُنظر: الصيداوي، يوسف. الكفاف، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م، (٢/٨٤٧).

(٣) يُنظر: المحبي، محمد أمين بن فضل. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت: دار صادر (٤/١).

رابعًا: ترتيبُ عناصرِ التسميةِ في أجزاءِ الكتاب :

لقد ذكر الصّفَدي سرده لعناصر التسميةِ على النحوِ التالي:

– تقديم اللقبِ على الكنيةِ، والكنيةِ على العلمِ ثم تنسبُ إلى البلدِ ثم إلى الأصلِ ثم إلى المذهبِ في الفروعِ – يعني بذلك إلى أيِّ مذهبٍ فقهيٍّ ينتمي– ثم إلى المذهبِ في الاعتقادِ، ثم إلى العلمِ أو الصناعةِ أو الخلافةِ أو السلطةِ أو الوزارةِ أو القضاةِ أو الإمرةِ أو المشيخةِ أو الحجِّ أو الحرفةِ، وفي النهايةِ يقول: ((كلُّها مقدمٌ على الجميعِ))[1].

– ثم بيَّن سردهُ لأشياخِ العلمِ بقولك العلامة أو الحافظ أو المسند فيمن عُمِّرَ وأكثر الرواية. أو الإمام أو الشيخِ أو الفقيهِ، وتسر الباقي – يقصدُ العلمَ والكنيةَ واللقبَ– إلى أن تختمَ الجميعَ بالأصوليِّ أو النحويِّ أو المنطقيِّ[2].

– ثم بيَّن سرده لأصحابِ الحرفِ بأن تقولَ: فلانُ الدين وتسرد الجميع إلى أن تقولَ الحرفةَ إما البزَّارُ أو العطَّارُ أو الخيَّاطُ[3].

وعند النظرِ فيما ذكرَ الصّفَدي لرأيه في ترتيبِ عناصرِ التسميةِ قد اختلفَ عنده الأعلام، فبدأ بذكرِ الترتيبِ عامر ثم خصَّ أشياخ العلمِ بترتيبٍ، وأصحابِ الحرفِ بترتيبٍ آخرَ، لكن الناظرَ إلى ما ذكره الصّفَدي في بدايةِ الأمرِ، في أنَّه قدم كلاً من النسبةِ إلى البلدِ، والأصلِ، والعِلمِ، والصناعةِ... على عناصر التسميةِ، وبعد ذلك تناقض كلامهُ في ترتيبهِ لأصحابِ الحرفِ حيث أخرَ الحرفة بعد عناصر التسميةِ وقد قدَّمها من قبل، ربما يقصدُ أنَّ التأخيرَ يخص أصحابَ الحرفِ اليدوية أو التي عرف بها لكسبِ ماله، أو أنه سها عن هذا التناقض الذي ذكره.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٧/١

(٢) يُنظر المصدر السابق، ٤٧/١.

(٣) يُنظر المصدر السابق، ٤٧/١.

وسأقفُ على أكثرٍ من نموذجٍ لمعرفةِ هل استقام الصّفَدي فيما قال أم أنه سها عن ذلك:

١ - عدم التزامهِ بهذا الترتيبِ الذي أورده في مقدمتهِ بين العَلَم، والكنية، واللقبِ، من ذلك:

- يقولُ في الصفحةِ السابعةِ بعد المئة: (أبو عثمان ابن الإمام الشافعيِّ) محمَّد بن محمَّد بن إدريس، أبو عثمان الشافعي ١/١٠٧.
- (أبو منصور الأزهري الشافعي) محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسين القاضي أبو منصور الأزدي... ١/١٠٨.
- (أبو الفرج الشلحي الكاتب) محمد بن محمد بن سهل. أبو الفرج الشلحي... ١/١٠٨.
- (أبو الغنام بن المهتدي) محمد بن محمد ... أبو الغنام ابن أبي الحسن.... ١/١٣٢.
- (أبو الغانم المعوج) محمد بن محمد... أبو الغانم ابن أبي منصور المعروف بابن المعوج ١/٢١٣.
- (الحاجب) محمد بن أحمد بن نصر. أبو شجاع الحاجب٢/٣٦.
- (رواية المتنبي) محمد بن أحمد... . أبو الحسن المغربي رواية المتنبي ٢/٥٠.
- (الشابشتي) محمد بن إسحاق. أبو عبد الله الشابشتي ٢/١٣٧.
- (أبو المعالي البرمكي اللغوي) محمد بن تميم، أبو المعالي البرمكي اللغوي ٢/٢٠٥.
- (الجربي المقرئ) محمد بن جعفر أبو عبد الله الجُربي٢/٢٢٥.
- (الوزير أبو شجاع) محمد بن الحسين... . الملقب ظهير الدين أبو شجاع الرُوذاوري ٣/٥.
- محمد بن الحسين... . يُعرف بابن الدباغ، أبو الفرج اللغوي ٣/٧.

- محمد بن صبيح. أبو العباس بن السماك العجلي مولاهم الكوفي ١٣١/٣.
- (الصيرفي الشافعي) محمد بن عبد الله. أبو بكر الصيرفي الشافعي البغدادي ٢٧٧/٣.
- (الصفار) محمد بن عبد الله... . أبو عبد الله الأصفهاني الصفار ٢٧٧/٣.
- محمد بن عبد المجيب بن أبي القاسم بن زهير. أبو عبد الله الناجر ٢١/٤.
- (الحاكمي الخوارزمي) محمد بن علي... . أبو عبد الله١٣١/٤.
- (المزني) محمد بن عوف... . أبو الحسن المزني الدمشقي ٢٠٦/٤.
- محمد بن المحسن ... . أبو عبد الله السلمي ٢٧٦/٤.
- (ابن خمارتاش الواعظ) محمد بن محمود... . التاجر أبو عبد الله الواعظ ٢٧٩/٤.
- (ابن قشندة) محمد بن معالي... . أبو عبد الله المعروف بقشندة ٢٨/٥.
- (البربري) محمد بن موسى...، يُعرف بالبربري ويكنى أبا أحمد ٦٢/٥.
- (مثقال الواسطي) محمد بن يعقوب يُعرف بمثقال الواسطي يُكنى أبا جعفر ١٤٥/٥.
- آدم بن أحمد... أبو سعد النحوي اللغوي ١٩٥/٥.
- إبراهيم بن أحمد بن هلال... . أبو اسحاق ابن أبي عون الكاتب ابن أبي النجم ٢٠٣/٥.
- (الحافظ الهروي) إبراهيم بن عبد الله... . أبو إسحاق الحافظ ٢٢/٦.
- (ابن المبارك اليزيدي) إبراهيم بن يحيى بن المبارك هو أبو إسحاق ابن أبي أحمد اليزيدي ١٠٦/٦.
- (الكافي الأوحد الوزير) أحمد بن إبراهيم الوزير الضبي أبو العباس الملقب بالكافي الأوحد الوزير ١٢٩/٦.

- (ابن حمدون النديم) أحمد بن إبراهيم... بن حمدون بن النديم أبو عبد الله ١٣٣/٦.
- (ابن مخلد الأندلسي) أحمد بن بَقي بن مخلد الأندلسي أبو عمر ١٦٥/٦.
- (ابن الفقاعي) أحمد بن العباس بن الربيع. أبو بكر الحافظ المعروف بابن الفقاعي ٨/٧.
- (ابن شطرية) أحمد بن عبد الرحمن. أبو جعفر ٣٤/٧.
- (ابن البختري) أحمد بن عبد الله... . ابن البختري أبو العباس الداودي ٥٢/٧.
- (البني الكاتب) أحمد بن عبد الولي. أبو جعفر البتّي الكاتب ١٠٨/٧.
- (ابن خميس المغربي) أحمد بن محمد بن خميس الحضرمي. أبو العباس٢٦١/٧.
- (ابن أبي دلف) أحمد بن محمد بن عفيف. أبو عمر الأموي القرطبي ٣١/٨
- (الأفريقي المتيَّم) أحمد بن محمد الأفريقي المعروف بالمتيتم. أبو الحسن١٠٢/٨.
- (ابن أبي سلمة الكاتب) أحمد بن نصر. أبو بكر بن أبي سلمة الكاتب١٣٧/٨.
- (ابن صرما) أحمد بن يوسف... . أبو العباس ابن أبي الفتح البغدادي الأزجي المشتري ١٩٠/٨.
- (الطباع) إسحاق بن عيسى الطباع. أبو يعقوب بغدادي ٢٧٢/٨.
- (البارع الزوزني) أسعد بن علي... . أبو القاسم الأديب الشاعر... ١٨/٩.
- أسماء بنت عدي بن عمرو. أم منيع الأنصارية ٣٥/٩
- (الشواش المغربي) إسماعيل بن عمر. أبو الوليد الأستاذ المعروف بالشواش ١٠٨/٩.
- (المروزي المحبوبي) إسماعيل بن ينال. أبو إبراهيم المرْوزي المحبوبي ١٤٥/٩.
- (سيد بغداد) الأطهر بن محمد... . أبو الرضا السيد الأجل الحافظ ١٧٠/٩.

- (الجرايدي) أيوب بن بكر بن منصور بن بدران. أبو الكرم الأنصاري القاهري ثم الدمشقي المعروف بالجرايدي ١٠/٢٥.
- (الناجي) بكر الأسود. أبو عبيدة الناجي ١٠/١٢٧.
- (المجنون) بهلول بن عمرو. أبو وهيب الصيرفي المجنون ١٠/١٩٤.
- تاج النساء بنت رستم ... . أم أيمن الواعظة ١٠/٢٣٠.
- (أبو الفتوح الجرجاني) ثابت بن محمد الجرجاني. أبو الفتوح ١٠/٢٨٩.
- (مهذب الدين شلعلع) جعفر بن عبد الله. أبو الفضل المعروف بشلعلع ١١/٨٥.
- (أبو بصيرة) جميل بن بصرة...، هو أبو بصيرة الغفاري ١١/١٤٠.
- (أبو القاسم البغدادي) جَهير بن عبد الله بن الحسين بن جهير الثعلبي أبو القاسم ابن أبي نصر البغدادي ١١/١٦٣.
- (الصفار الحنبلي) حامد بن محمد بن حامد الصفار. أبو عبد الله الأصبهاني١١/٢١٣.
- (بنت الشيخ أبي عمر) حبيبية بنت الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد... بن قدامة المقدسي. أم محمد ١١/٢٣٣.
- الحسن بن سلمان. أبو علي النهرواني الشافعي ١٢/٢٣.
- (السيد ركن الدين) الحسن بن محمد بن شرشفاه. السيد ركن الدين أبو محمد العلوي الحسيني الأسترابادي ١٢/٣٦.
- (العثماني) الحسن بن عبد الله العثماني. أبو عبد الله النَّيسابوري ١٢/٥٥.
- الحسن بن عثمان القاضي الزيادي. أبو حسان الزيادي البغدادي القاضي١٢/٦٢.
- الحسن بن عدي شيخ الأكراد شمس الدين أبو محمد شيخ الأكراد١٢/٦٣.

- (القنطري) الحكم بن موسى بن أبي زهير. أبو صالح البغدادي القنطري الزاهد ١٣/٧٧.
- (الحرستاني) حماد بن مالك بن بسطام. أبو مالك الأشجعي الدمشقي الحرستاني ١٣/٩٣.
- (الباهلي) حميد بن مسعدة. أبو علي الباهلي ١٣/١١٩.
- (الأشجعي) خلف بن خليفة بن صاعد. أبو أحمد الأشجعي ١٣/٢٢٢.
- (صفي الدين الحنبلي) خليل بن أبي بكر بن صديق. الإمام صفي الدين أبو الصفا المراغي المقرئ الحنبلي ١٣/٢٤٧.
- (ابن الصمة الهوازني) دُريد بن الصَّمة أبو قرة الهوازني ١٤/٩.
- (رابعة العدويَّة) رابعة بن إسماعيل . أم عمرو العَدَوِيّة ١٤/٣٧.
- (الحلّي الشاعر) راجح بن أبي القاسم الأسدي. أبو القاسم الشاعر الحِلّي ١٤/٣٨.
- (الحلاوي الدمشقي) رضوان بن عمر بن علي. أبو الحياء الحلاوي الدمشقي ١٤/٨٨.
- (المؤدب البصريّ) روح بن عبد الأعلى المؤدب البصري. أبو همام ١٤/١٠٢.
- زيد بن عبد الله بن رفاعة الهاشمي. أبو الخير ١٥/٣٠.
- زيد بن يوسف بن محمد بن خلف الإشبيلي. أبو الفضل ١٥/٣٧.
- (نجم الدين الدِهلي) سعيد بن عبد الله بن دحيم أبو عثمان الأزدي القرشي النحوي ١٥:١٤٥.
- سعيد بن محمد بن سعيد الحزمي الكوفي. أبو عبد الله ١٥/١٥٩.
- (ابن الزمكدم) سليمان بن الفتح بن أحمد الأنباري. أبو علي المعروف بالسرَّاج ١٥/٢٥٥.

- (المرادي الأشبيلي) سيَّدُ أبيه العاص. أبو عمر المرادي الإشبيلي الزاهد١٦/٣٧.
- (الأشعري) شهر بن خوشب. أبو عبد الله، وقيل أبو عبد الرحمن، وقيل أبو الجعد، وقيل أبو سعيد الأشعري ١٦/١١٢.
- (سيف الدولة صاحب الحِلة) صَدَقة بن منصور بن دُبيس بن علي... . أبو الحسن الأسدي ١٦/١٧٠.
- (القواس الحنبلي) طاهر بن الحسين بن أحمد. أبو الوفاء القوّاس البغدادي ١٦/٢٢٦.
- (العاصمي الرصّاص) عاصم بن الحسن... . أبو الحسين العاصمي العطار البغدادي المعروف بابن عاصم الرصاص ١٦/٣٢٢.
- (ابن دُرُستُويه) عبد الله بن جعفر بن دُرُستُويه... . أبو محمد الفارسي النحوي ١٧/٥٧.
- (صاحب لورقة) عبد الله بن جعفر. أبو محمد الكلبي ١٧/٦١.
- (الغُداني البصري) عبد الله بن رجاء الغُداني البصري. أبو عمرو ١٧/٨٧.
- (ابن يخلف الصقلي) عبد الله بن سليمان بن يخلف الصقلي. أبو القاسم الكلبي ١٧/١٠٦.
- (ابن الأنباري) عبد الله بن عبد الرحمن... بن أبي سعيد الأنباري النحوي. أبو محمد ابن أبي البركات ١٧/١٣٠.
- (ابن وهبون المُرسي) عبد الجليل بن وهبون. أبو محمد المُلقب بالدَّمعة المُرسي ١٨/٣١.
- عبد الرحمن بن منقذ. أبو الحارث شمس الدولة الشَّيزري ١٨/١٥٠.
- (ابن الأخوة) عبد الرحيم بن أحمد بن محمد... ابن الأخوة. العطار أبو الفضل ١٨/١٩٤.

- (عبد الصمد الجُدامي النحوي) عبد الصمد بن سلطان... الجُذامي ... . أبو صالح الشَّيباني الحنوي ٢٧٠/١٨.
- (ابن القُبَّيطي) عبد العزيز بن محمد... . أبو محمد الواعظ ابن الدِّيناري ٣٣١/١٨.
- (الأستاذ أبو منصور الشافعي) عبد القاهر بن طاهر... بن عبد الله التميمي. أبو منصور ابن أبي عبد الله، الفقيه الشافعي٣١/١٩.
- (بدر الدين العبدي) عبد اللطيف بن محمد بن نصر الله. الإمام بدر الدين أبو محمد العبدي، الحموي، الشافعي، الفقيه ٧٩/١٩.
- (الحافظ الثقفي) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت. أبو محمد الثقفي. البصري. الحافظ ٢٠٥/١٩.
- (ابن جرو الأسدي) عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي. أبو القاسم ٢٦٥/١٩.
- (فخر الدين العسقلاني) عثمان بن أيوب ابن أبي الفتح. فخر الدين، أبو عمرو الأنصاري العسقلاني ٣٠٩/١٩.
- (عفيفة الفارفانيَّة) عفيفة بنت أبي بكر أحمد بن عبد الله بن محمد. أم هاني ٥٩/٢٠.
- (ابن سيده اللّغوي) علي بن أحمد بن سيده. أبو الحسن اللغوي الأندلسي ١٠٠/٢٠
- (ابن الرويدة المصري) علي بن أحمد. أبو الحسن ابن الرويدة ١٠٥/٢٠.
- (ضياء الدين جُربَّان الحمصي) علي بن إدريس. المعروف بجُربَّان ضياء الدين أبو الحسن علي الحمصي الشاعر ١٣٥/٢٠.
- (علي بن ثابت الأنصاري) علي بن ثابت أبو الحسن الأنصاري ١٦٩/٢٠.
- (ابن صصرى) علي بن الحسين... . أبو الحسن التغلبي ابن صصرى ٢٣/٢١.

- (أبو القاسم الفزاري) علي بن عامر بن العباس. أبو القاسم الفزاري ٢١/١١١.
- (الذهبي الحلبي الشاعر) علي بن القاسم بن مسعود. أبو الحسن الذهبي الحلبي الشاعر ٢١/٢٥٨.
- (أبو الحسن اللحياني) علي بن المبارك وقيل علي بن حازم أبو الحسن اللحياني ٢١/٢٦٥.
- (القاضي أبو تمام الواسطي) علي بن محمد... بن يزداد القاضي أبو تمام العبدي الواسطي ٢١/٢٨٤.
- (ابن حكم الحمصي) علي بن محمود بن عيسى. أبو الحسن. الأديب المعروف بابن حكم الحمصي ٢٢/١١٤.
- (نجم الدين بن بطريق) علي بن يحيى بن بطريق. نجم الدين أبو الحسن الحلِّي ٢٢/١٩١.
- (ابن الطستاني) علي بن الطستاني. أبو الحسن الأنباري ٢٢/٢٢٣.
- (الباسيسي الغَرّافي) عمر بن الحسن بن أحمد البساسي. أبو القاسم الغَرّافي ٢٢/٢٦٦.
- (ابن مازة البخاري الحنفي) عمر بن عبد العزيز... بن مازة. أبو حفص بن أبي المفاخر البخاري /٢٢/٣١٤.
- (ابن قاسم الحلبي الحنفي) عمر بن علي بن محمد بن قاسم. أبو حفص ٢٣/٧.
- (سيبويه النحوي) عمرو بن عثمان بن قنبر. أبو بشر سيبويه البصري إمام أئمة النحو ٢٣/٦٦.
- (أبو الحكم ابن حزم المغربي) عمرو بن مذحج بن حزم. الوزير أبو الحكم ٢٣/٧٤.
- (عمرو الوادي المغني) عمرو الوادي المغني. أبو يحيى ٢٣/٨٤.

- (مسطح التيمي) عوف بن أثاثة بن عباد بن عبد المطلب. أبو عبادة ٢٣/١٠٤.
- (أبو المنهال الخزاعي) عوف بن مُحلم الخزاعي. أبو المنهال ٢٣/١٠٦.
- (الحافظ البغدادي الأعرج) الفضل بن سهل. أبو العباس البغدادي الأعرج الحافظ ٢٤/٣٦.
- (أبو الكرم الشيباني) الفضل بن عمار بن فياض. أبو الكرم الشيباني الضرير ٢٤/٤١.
- (ابن الطوابيقي) القاسم بن الحسن ابن الطوابيقي. أبو شجاع البغدادي الشاعر ٢٤/٨٧.
- (الناصري الحديثي) قراسنقر بن عبد الله الحديثي الناصري. أبو محمد التركي٢٤/١٥٨.
- (بنت رافع الصحابية) كبشة بنت رافع بن عبيد ين ثعلبة... . هي أم سعد بن معاذ ٢٤/٢٣٩.
- (أبو ثور الهمداني) مالك بن نمط الهمداني ٢٥/٣٨.
- (سديد الدين رقيقة الطبيب) محمود بن عمر... بن شجاع الحليم. أبو الثناء ابن رقيقة الطبيب الشيباني ٢٥/١٥٤.
- (ابن أبي عبيد الثقفي) المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي. أبو إسحاق ٢٥/٢٠٩.
- (الصحابي) مسعود بن أوس بن زيد بن أخرم بن زيد. هو أبو أحمد ٢٥/٢٥٥.
- (فخر الزمان البيهقي) مسعود بن علي بن أحمد بن العباس. الصُّواني البيهقي أبو المحاسن الملقب بفخر الزمان ٢٥/٢٦٠.
- (أبو عبد الله العنزي) مندل بن علي أبو عبد الله العنزي ٢٦/٨
- (الدربندي) مموش بن الحسن بن يوسف. اللكزي أبو عبد الله ٢٦/٤٢.

- ابن الكلبي هشام بن محمد بن السائب بن بشر. أبو المنذر الكلبي النسابة العلامة الإخباري الحافظ ٥٣/٢٦.
- أبو الوليد الوقشي هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد ٦٢/٢٦.
- ابن العواد القرطبي هشام بن أحمد بن سعيد. أبو الوليد القرطبي ٦٣/٢٦.
- (أبو الفتح المِصّيصي الشافعي الأشعري) نصر الله بن محمد بن عبد القوي أبو الفتح المِصّيصي ٧/٢٧.
- (ابن الشُقيشقة) نصر الله بن مظفر... أبو الفتح الشيباني الدمشقي٢٧/٢٧.
- (ابن أبي الفنون النحوي) بصر بن محمد... . أبو الفتوح البغدادي بن أبي الفنون النحوي ٥٤/٢٧.
- (ابن الطَّبر المقرئ) هبة الله بن أحمد... الحريري. أبو القاسم المقرئ المعروف بابن الطَّبر البصري ١٣٤/٢٧.
- (أبو الحكم العَنْسي) الهيثم بن مروان العَنْسي. أبو الحكم الدمشقي ٢٣٦/٢٧.
- (الجرشي الصحابي) يزيد بن الأسود الجرشي. أبو الأسود ١٤/٢٧.
- (ابن الطثرية) يزيد بن سلمة بن سمرة... . أبو المكشوح ٢٥/٢٨.
- (ابن أبي مسلم الثقفي) يزيد بن دينار أبي مسلم الثقفي أبو العلاء ٣٩/٢٨.
- (الصفار) يعقوب بن الليث. أبو يوسف الصفار ٥٣/٢٨.
- (الجندي) يعقوب بن علي بن محمد... . أبو يوسف البلخي ٩٥/٢٨.
- (ابن الدّقاق) يعقوب بن الدّقاق. أبو يوسف ١١/٢٩.
- (أبو الحجاج الأدمي الدمشقي) يوسف بن خليل بن قراجا... الأدمي. أبو الحجاج الدمشقي ٨٤/٢٩.
- يوسف بن سفيان القرشي البطليوسي. أبو عمر ٩٥/٢٩.
- (الكوفي) يوسف بن عدي. أبو يعقوب الكوفي ١١٤/٢٩.

- (الموفق بن الخلال) يوسف بن محمد بن الحسين موفق الدين أبو الحجاج ١٤٨/٢٩.

وبالنظرِ لهذه الأمثلةِ نجدُ أنَّ الَّصفديَّ لم يلتزمْ بما ذكرَ في ترتيبهِ للقبِ والكنيةِ والعلمِ بل كان عنده الكثيرُ من الخلطِ في هذا الترتيبِ، وفي بعضِ الأحيانِ يعودُ ويرتِّبُ ما كان فيه خلل في بدايةِ كلامهِ، وكأنَّه يستدركُ الخطأَ الذي وقعَ فيه، والله أعلمُ من ذلك:

- (عماد الدين قاضي واسط) زكرياء بن محمد... . الإمام القاضي عماد الدين أبو يحيى الأنصاري الأنسي القزويني ١٣٨/١٤.
- (الآمدي العابر) علي بن أحمد بن يوسف بن الخضر. الشيخ الإمام العلاَّمة زين الدين أبو الحسن الآمدي الحنبلي العابر ١٢٦/٢٠.
- (ابن النبيه الشاعر) علي بن محمد بن الحسن... . الأديب الشاعر البارع كمال الدين أبو الحسن ابن النبيه المصري ٢٨٤/٢١.
- (عز الدين بن الأستاذ الحلبي) عمر بن محمد... . القاضي الفقيه عز الدين أبو الفتح ابن القاضي القضاة جمال الدين ٢٥/٢٣.
- (الشهاب محمود) محمود بن سلمان بن فهد. الإمام العلامة البارع البليغ الكاتب الحافظ شهاب الدين أبو الثناء محمود الحلبي الدمشقي الحنبلي ١٦٧/٢٥.

٢ - عدم التزامهِ في ترتيبِ شيوخ العلمِ، وسأقفُ على بعضٍ منها باختصار:

- محمد بن محمد بن عبدالرحمن...التونسي الشيخ...العلامة الحقق البارع... ١٨٧/١.
- (برهان الدين النسفي) محمد بن محمد... الشيخ برهان... المنطقي ٢١٦/١.
- محمد بن أحمد... الشيخ الإمام العلامة الحافظ ١١٤/٢.
- (المالكي) محمد بن رمضان ... . أبو بكر الجيشاني المصري الفقيه المالكي ٥٩/٣.
- شهاب الدين ابن مشرف محمد بن أبي العِز... الشيخ الجليل المسند... ٧٠/٤.

- محمد بن المفضل... الفقيه الشافعي ٥/٣٤.
- (الزارع) إبراهيم بن أبي سويد الزارع. الحافظ ٦/١٠.
- (تاج الدين بن قريش) إسماعيل بن إبراهيم... بن قريش . الإمام المحدث... ٩/٤٠.
- (الْمسند أَبُو بكر النَّيْسَابُورِي) أَحْمد بن عَليّ... . أَبُو بكر الشِّيرَازِيّ ثمَّ النَّيْسَابُورِي الأديب الْعَلامَة ٧/١٤٢ .
- (ابْن الْقيم الْكرْدِي) الْحسن بن عمر... الدِّمَشْقِي الْكرْدِي. الشَّيْخ الْمُقْرِئ الْمسند المعمر الْبَقِيَّة أَبُو عَليّ بن الْقيم ١٢/١٢٢.
- (المغربي النَّحويّ) خلف بن الْمُخْتَار المغربي ١٣/٢٢٤.
- شافع بن علي... الإمام الأديب ١٦/٤٤.
- (المنطقي الْبَصْرِيّ) أَبُو عَليّ المنطقي ٢٢/٢٢٣.
- العسكري الأصولي يُونُس بن أَيُّوب العسكري ٢٩/١٧٥.

هذه بعضُ التراجمِ التي وقفت عليها، ولم يلتزمْ فيها الصّفَدي بما ذكره في ترتيبِ أشياخِ العلمِ.

٣ - عدم التزامه في ترتيبِ ذوي الحرفِ وسأقف على بعضٍ منها باختصار:

- مُحَمَّد بن ابراهيم... . أَبُو بكر الْعَطَّار الْحَافِظ الْأَصْبَهَانِيّ ١/٢٦٢.
- مُحَمَّد بن ظافر... الخياط ٣/١٤٧.
- مُحَمَّد بن ياسر... الحداد ٥/١١٩.
- مُحَمَّد بن المهنا... البناي ٥/٥٦.
- (المجير الْخياط) أَحْمد بن الْحسن بن مُحَمَّد الدِّمَشْقِي مجير الدّين الْخياط الشَّاعِر ٦/٢٠٦.
- أَحْمد بن سلمة...النيسابوري البزَّار المعدل الحافظ ٦/٢٤٧.

- أحْمد بن شيبان... الشيباني... العطار ثم الخياط... ٢٥٧/٦.
- أحْمد بن علي... السيبي الخبَّاز... ١٣٥/٧.
- أحمد بن مُحَمَّد... المجبر... ٨٦/٨.
- إسماعيل بن صارم... الخيّاط ٧٤/٩.
- أَشْعَث بن سوار... التوابيتي النجار ١٦٣/٩.
- خيران بن الحسن... المزارع ٢٧٩/١٣.
- عاصم بن الحسن... العاصمي العَطَّار... ٣٢٢/١٦.
- فضل الله ابن أبي الخير... الطبيب العّطَار ٥٨/٢٤.
- هبة الله بن الحسن... الخياط.. ١٥٤/٢٧.

ولربما قدْ يشفع للصّفَدي بعدم التزامه بما ذكره في ترتيب عناصر التسمية بعد أنْ عرض كل ما يخص هذا الترتيب حيث قال: ((هذا الذي ذكرته ههنا هو القاعدة المعروفة والجادة المسلوكة المألوفة عندَ أهلِ العلمِ وإن جاءَ في هذا الكتابِ في بعضِ التراجمِ ما يخالف ذلك من تقديمٍ وتأخيرٍ فإنما هوَ سبق من القلمِ وذهول من الفكرِ وإنما قررت هذه القاعدة لَيُردّ ما خالفَ الأصلَ إليها وبالله التوفيق))[1].

وبعد تقديم آخر مبحث في الفصل الأول، وما كانت عليه عناصر التسمية عند الصّفَدي، وما وقع لديه من خطأ في طريقةِ ترتيب تلك العناصر، أود أن أقف على اختيار آخر من اختياراتِ الصّفَدي اللغوية، لكي نرى ما لديه، وسيكون حديثي عما قدَّمه الصّفَدي في الكتابِ من جهود كتابية، وماهي تلك الجهود، وهل للصَّفدي في ذلك آراء مستقلة عن النُّحاة، هذا ما سأطرحه في ذلك الفصلِ .

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٨/١.

الفصل الثّاني

جهود الصّفَدي الكتابية

جهود الصّفَدي الكتابية

تمهيد :

قدّم الصّفَدي هذا الباب بعنوان الهجاء وقال: « هذا الباب جليلٌ في نفسه قلّ من أتقنه، والمحدّث والمؤرخ شديد الحاجة إليه »[١]، وكذلك قدّمه ابن قتيبة بـ(إقامة الهجاء) وقال فيه[٢]: « الكتاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه؛ ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبّه له، ويسقطون من الحرف ما هو وزنه؛ استخفافاً واستغناءً بما أبْقي عمّا ألقي، إذ كان في الكلام دليلٌ على ما يحذفون من الكلمة، والعرب كذلك يفعلون »، وهو بيان كيفية رسم الألفاظ اللغوية[٣]، والقلقشنْدي أيضاً قدّمه بالهجاء[٤]، وكلّهم وسموه بالهجاء، والهجاء فيه مقصدان[٥]:

المقصد الأول: (في مصطلحه الخاص؛ وهو على ضربين):

الضرب الأول: المصطلح الرسميّ: هو ما نَصَّ عليه الصحابة – رضوان الله عليهم – في كتابة كلمات القرآن وحروفه.

الضرب الثاني: المصطلح العروضيّ: وهو ما اصطلح عليه أهل العروض في تقطيع الشّعر، واعتمادهم في ذلك على ما يقع في السّمع دون المعنى، إذ المعتمد في صنعة العروض إنّما هو اللّفظ؛ لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن، ويعتمدون في الحروف على أجزاء

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٦١).

(٣) يُنظر: ابن الدهّان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، تح: د. فائز فارس، ط١، بيروت دار الأمل، ١٩٨٧م، (٣٨م).

(٤) يُنظر: القلقشنْدي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٢/٣.

(٥) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٢/٣، ٢١٥.

التفعيل، فقد تتقطع الكلمة بحسن ما يقع من تبيّن الأجزاء كما في قول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً ❁ وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ [(١)]

فيكتبونه على هذه الصورة:

سَتُبْدِي، ل كَ لأَيامُ، ماكُنْ،ت جَاهِلن ❁ وَيَأْتِيــكَ بِلأَخْبَـــار، ملَّـــمْ،ت زُوَّدِي

أمّا المقصد الثاني: (في المصطلح العام): وهو ما اصطلح عليه الكتّاب في غير هذين الاصطلاحين، وهو المقصود من الباب الذي عنون به القلْقشْندي، وعلّق على أنّ فيه جملتين:

الجملة الأولى: في الإفراد، والحذف، والإثبات، والإبدال.

والجملة الثانية: في حالة التركيب والفصل والوصل، وسأتحدث عن هذه الجملة في مبحث خاص بها -إن شاء الله-.

وأشار السّيوطيّ إلى ما ذكره القلقشنْدي، إلا أنّه أبدى عذر النحويّين في ذكر باب الهجاء في كتبهم، إذْ قال: ((وعلم الخْطّ يقال له الهجاء ليْس من علم النّحْو وإنّما ذكره النحويّون في كتبهمْ لضرورة ما يحْتاج إليْه الْمبْتدئ في لفظه وفي كتبه ولأنّ كثيراً من الْكتابة مبْني على أصول نحويّة ففي بيانها بيانٌ لتلْك الْأصول ككتابة الْهمزة على نحْو ما يسهل به، وهو باب من النّحْو كبير))[(٢)]، فهل كان للصّفدي في الرسم الكتابي رأي، هذا ما سأعرضه في هذا الفصل، يقول الصّفَدي: ((هو معرفة وضع الخطّ ورسْمه وحذف ما حذف وزيادة ما زيد وإبدال ما أبدل، واصطلاح ما تواضع عليه العلماء من أهل العربيَّة، والمحدّثين، والكتّاب))[(٣)]، وعلى هذا قد قسّمت الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأولّ: الرسم المصْحفيّ.

المبحث الثاني: الرسم الإملائيّ.

المبحث الثالث: الفصل الوصل بين المغاربة والمشارقة.

---

(١) البيت لطرفة بن العبد، يُنظر: العبد، طرفة بن سفيان. ديوان طرفة بن العبد، تح: مهدي ناصر الدين، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٢م، (٢٩).

(٢) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح الجوامع، ٣٤١/٦.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩.

وقبل الحديث عن هذا أودّ أنْ أشير إلى أنّه لم تبرزْ للنحويّين البصريين، مثل سيبويه ويونس آثارٌ بينةٌ في الهجاء، أو الرسْم الكتابيّ، سواءً كان رسماً مصحفياً أو إملائياً، ولكن برزت أكثر عند الكوفيّين، فقد كانت آثارهمْ بارزةً في أحكام الهجاء، كالكسائيّ والفرّاء وثعلب، وقد كانت آراء ابن كيسان والفارسيّ خالصةً في مسائل الهجاء[1].

(١) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن مبارك. باب الهجاء، ٥١م.

المبحثُ الأوّل

الرسم المصحفي

الرّسْـــم المصْـــحفيّ

لم تعرف البشرية كتاباً حظي بالعناية والاهتمام على مدى الأزمان بمثل ما حظي به القرآن الكريم، من حيث كتابته ورسْمه.

ولما اختلف القراء في قراءته في عهد عثمان بن عفّانﷺ، كما لاحظ ذلك حذيفة بن اليمانﷺ، أمر عثمان زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ﷺ، فنسخوا ما في الصحف الأولى في مصاحف . وقال عثمان للرهْط القرشيّين: ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنّه إنّما نزل بلسانهم))[(١)].

وجعل الصحابة ﷺالرسم العثمانيّ معياراً لقبول القراءة الصحيحة، وقد حصروا القرآن فيما اشتملت عليه مصاحف عثمان بن عفان ﷺ، وحرقوا كل ما سواها، حتى أنّهم منعوا القراءة به، يقول إبراهيم المارغني: ((من فوائده تمييز ما وافق رسم المصاحف من القراءات فيقبل، وما خالفه منها فيردّ، حتى لو نقل وجهاً من القراءة متواتراً ظاهر الوجه في العربيّة إلاّ أنّه مخالفٌ لرسم المصاحف، فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفنّ قبلت القراءة وإلاّ ردّتْ...))[(٢)].

فتاريخ علم الرسْم المصحفيّ شاهد حيّ وصحيح لبيان طبيعة الكتابة وحقيقتها في عهد الصحابة، وشاهدٌ لتفاعل الصحابة مع تقنيات عصرهم بما يخدم دينهم، ويسمّى الرسم

---

(١) يُنظر: أبو داود، سليمان بن نجاح. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تح: د. أحمد شرشال، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠٠٢م، (١٣٨/١)

(٢) يُنظر: المارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران على مورد الظمآن في فنيّ الرسم والضّبط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، (٢٥).

المصحفيّ الرسم العثمانيّ، وتعريفه: علمٌ يعرف مخالفات خطّ المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي[١].

وليس الهدف في هذا المبحث الوقوف على الرّسم المصحفيّ بشيء من التفصيل، وإنّما الوقوف على اختيارات الصّفَدي في هذا الرسم، فهل قدّم الصّفَدي الكثير من الأمثلة أم أنّه اقتصر على بعض المواضع؟ وما مدى اختلاف الصّفَدي مع العلماء في هذا الرسم؟ وقد خصّ الصّفَدي بعضاً من الحروف بالدراسة وهي: الواو، والألف.

أولاً: ظاهرة البدل.

أ ـ رسم الواو بدل الألف في (الصلوة، والزكوة، والحيوة، والربوا).

قال الصّفَدي: " كما كتبوا الصلوة، والزكوة، والحيوة، بالواو نظراً إلى الأصل، فإنّ أُضيفت إلى الضمير رجع به إلى اللّفظ، فكتب: صلاتك، وزكاتك، وحياتك، وقال: " إنّ بعضهم أقرّ الواو في هذه الحالة أيضاً "[٢].

ورسموا في كل المصاحف الألف واوًا في أربعة أصول مطردة، هي الصلوة، والزكوة، الحيوة، والربوا، يقول الداني في ذلك: " حدّثنا عبد الله بن مسلم بن قتيبة قال: كتب كتاب المصاحف (الصلوة) و (الزكوة) و (الحيوة) و (الربوا) بالواو وروى بشر بن عمر عن هارون عن عاصم الجحدريّ قال في الإمام: " (الصلوة) و (الزكوة) و (الغدوة) و (الربوا) بالواو "، ويرى أنّها ترسم بالألف إذا اتصلت بالضمير، وقد رآها في مصاحف العراق كلّها أنّها بالواو والألف، نحو: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود:٨٧]، فتكون في مصحفهم بصلواتك، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام:٩٢][٣].

---

(١) يُنظر: المارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران على مورد الظمآن في فنيّ الرسم والضّبط، ٢٥ .

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تح: محمد الصادق قمحاوي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، (٦٠).

وذكر النّسفيّ أنّها كتبت الصلوة، والزكوة[١]، وذكر الشّهاب أنّ الحيوة ترسم في جميع النّسخ بواو بعد الياء كما ترسم الصلوة ونحوها كذلك فتقرأ ألفاً[٢]، وكتابة الألف واوًا على سبيل التفخيم، في نحو (الصّلوة) و(الزّكواة) كما حكى الأبياري[٣]، وكذلك الزركشي والسّيوطيّ[٤] .

وقيل إنّه سئل مالك عن الحروف تكون في القرآن مثل الواو والألف أترى إن تغيّر من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟ قال: لا قال أبو عمرو : يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم لمعنى المعدومتين في اللّفظ نحو الواو ((الربوا))[٥].

وقال الخرّاز:

هاك واو عوضاً من ألفٍ ۞ قد وردت رسماً ببعض أحرف

في الربوا وكيفما الحيوة ۞ أو الصلوة وكذا الزكوة

في اتفاق شيوخ النقل بأنَّ الواو رسمت عوضاً من الألف منها: (الربوا) فنحو: (الّذين يأْكلون الرّبا)، وقد وقع في سبعة مواضع خمسة في (البقرة) وواحدٌ في (آل عمران) ، وواحد في (النساء)، وألفه منقلبةً عن واو؛ لأنَّه مصدر ربوت أربو، ومعناه الزيادة[٦].

---

(١) يُنظر: النسفي، عبد الله بن أحمد. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بدوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، (٢٢٤/١).

(٢) يُنظر: الخفاجي، أحمد بن محمد. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر، ١٢٨٣م، (٨٣/٢).

(٣) يُنظر: الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. الموسوعة القرآنية، مصر: مؤسسة سجل العرب ، ١٤٠٥هـ، (١٠٥/٣).

(٤) يُنظر: ابن بهادر، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، ٤٠٩/١، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر الإتقان في علوم القرآن، ١٧٧/٤.

(٥) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ٣٦، والزركشي، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، ٣٧٩/١.

(٦) يُنظر: ابن عاشر، أبو محمد بن عبد الرحمن. تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن، دار الحديث، ٢٠٠٥م، (٣٠٨).

ثانياً: ظاهرة نقص المكتوب عن المنطوق.

أولاً: حذف الألف:

أ ـ حذف الألف في الأعلام سواءً كانت عربيةً أو أعجميةً.

يقول الصّفَدي عن حذف الألف في الأسماء الأعجمية: ((وحذفوها في الأعلام مثل: الحرث وخلد وإبراهيم وإسمعيل وإسحق وهرون ومرون وسليمن وعثمن))[١].

وقد اتّفق كتّاب المصحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية الكثيرة الاستعمال، كذا حذفوها من: سليمن، صلح، وملك، وخلد وليست بأعجمية لما كثر استعمالها فأمّا ما لم يستعملْ من الأعجميّة فإنَّهم أثبتوا الألف فيه نحو: طالوت، وجالوت[٢]، وما ذكره الصّفَدي موافقٌ للرسم المصْحفيّ.

ب ـ حذف ألف سموات:

قال الصّفَدي: ((وحذفوها في السموات))[٣].

قد ذكر الكرْديّ أنّهم رسموا كلمة (السموات) التي بأوّل سورة فصّلت فقط بالألف بعد الواو وفي جميع القرآن بدون ألف هكذا (السموت) أمّا حذف الألف بعد ميمها فمطّردٌ في القرآن كلّه[٤].

جـ ـ حذف ألف مسئلة، والقيمة، والملئكة، وسبحنه، وههنا، وحينئذ، وليتئذ، وساعتئذ.

قال الصّفَدي: إنّما تحذف من ((مسئلة، والقيمة، والملئكة، وسبحنه، وههنا))[٥] .

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٣٠.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٤) يُنظر: الكردي، محمد طاهر بن عبد القادر. تاريخ القرآن الكريم، ط١، جده: مطبعة الفتح، ١٩٦٤م، (١٧١).

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

ذكر الداني اخْتلافهمْ في سورة الْقيامة قوْله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[القيامة:١]، بغيْر ألف بين اللّام والْقاف، وذكر الداني أنّهم حذفوا الألف بعد الياء في قوله: (القيمة) في جميع القرآن[١]، وأنّهم حذفوا الألف بعد اللّام في قوله: (الملئكة) و (وملئكة) و (ملئكته)، وكذلك حذفوها في قوله: (سبحن) و (سبحنه) و (سبحنك)، حيث أثبت في موضعاً واحداً في سورة الإسراء في قوله تعالى:﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾[الإسراء:٩٣]، فإنّ المصاحف اختلفت فيه لا غير[٢].

وكان الاختلاف في الرّسْم المصحفيّ في كلمة (القيامة)، بكتابتها بالألف وحذف الألف، وذكر الصّفَدي أنّها تحذف فيها، وفي مسئلة،... .

ثانياً: الواو:

أ ـ حذف الواو من داوود .

قال الصّفَدي: « الواو حذفتْ في مثل: داود »[٣].

لمْ يختلف الْعلماء في رسم داود بحذف الواو، لأنّهم قد أثبتوا الألف فيها وحذفوا منها الواو[٤].

وقد كتبت داود في القرآن الكريم بواوين، وهي على الأصل، نحو: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ ٱلْجِبَالَ﴾[الأنبياء:٧٩]، وقال القرّاء العرب: قد تسقط الواو في بعض الهجاء كالواو الثانية من داوود وبكثرة يكتبونه داود[٥]، وذكر ابن البنّاء أنّ الحذف فيها علامةٌ على التخفيف[٦].

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٢٧.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٥.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٤) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٣٠.

(٥) يُنظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. التحرير والتنوير، ط١، بيروت: التّاريخ العربي، ٢٠٠م، (٢٥٥/٢٨).

(٦) يُنظر: ابن البناء، أحمد بن محمد. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، تح: هند شلبي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م، (٨٠).

وكان واو داود في المصحف في حالتين:

-كتابتها بالواوين، أو اقتصار الكتابة بواو واحدة، والحذف فيها للتخفيف، والعرب تميل دائماً للخفّة، ومال الصّفَدي أيضاً للحذف، وتكتب الآن بواوين، واوٌ واحدةٌ بل البعض يكتبها بداؤد، والله أعلم.

ب- حذف الواو من (يؤده، ويسؤه، وينؤه، والمؤدة).

يرى الصّفَدي أنّ الواو: ((تحذف من يؤده، ويسؤه، وينؤه، والمؤدة، وهي ثلاث واوات))[١].

قد ذكر الداني أنّها كلّها تأتي بواو واحدة فقط، للتخفيف، وكراهية اجتماع المثلين[٢]، وكانت (الْمؤدة) بواو واحدة لاجتماع المثلين عند ابن الجزري[٣]، وقال أبو حيّان: ((قد رسمتْ (الموءودة) بواو واحدة في المصحف، والرسم سنّةٌ متّبعةٌ، وهو قياس، وإذا كتبناها بواوين تكون هكذا (الموؤودة)))[٤]، ويرى القلقشندي أنها تحذف إذا توالت ثلاث واوات في كلمتين ككلمة، نحو: يسؤه، وينؤه[٥]، واجتماع ثلاث متماثلات عند السيوطي هو سبب الحذف[٦]، وكتب الخليل وأغلب المعاجم اللغوية موؤودة بثلاث واوات[٧].

وهذا ما عليه الرسم المصْحفيّ في هذه الكلمات.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، (٩١).

(٣) يُنظر: ابن الجزري، محمد بن يوسف. النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، مصر: دار الكتب العلمية، (١/٤٤٩).

(٤) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ، (٨/٤٣٣)، والدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيّة، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م، (٢/٣١٨).

(٥) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٣/١٩٩.

(٦) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٦/٣٣٥.

(٧) يُنظر: خليل، أحمد الفراهيدي. العين، ٨/٩٧.

ثالثاً: ظاهرة كتابة الهمزة المتطرفة.

أ ـ الهمزة في (الملؤا، نبؤا، وجزاؤ).

لقد اختلف رسم بعض الكلمات في المصحف بأكثر من صورة، ومن هذه الكلمات، (الملؤا، وجزؤا، ونبؤا)، يقول الصّفَدي: ((وأمّا رسم المصحف ففيه واواتٌ لم يكتبْها العلماء إلاّ في المصحف فقط مثل (الْملؤا)، و(نبؤا)، و(جزاؤ سيئة)))[(١)].

وأما (الملؤا) رسمت الهمزة على ألف بضع وعشرين مرة في المصحف على هذه الصورة (الملأ)، بينما رسمت الهمزة على واو في أربعة مواضع على صورة (الملؤا)[(٢)]، ولعلي أقف على بعض الآيات التي رسمت بالألف مثل: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ [البقرة:٢٤٦]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف:٦٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف:٧٥]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى﴾ [يوسف:٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ﴾ [القصص:٣٨]، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ [الصافات:٨].

وأما المرات الأربع التي ورد فيها رسمها بالواو ففي الآيات:

قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [النمل:٢٩].
قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى﴾ [النمل:٣٢].
قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨].
قال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ [المؤمنون:٢٤][(٣)] .

وأما (نبؤا) فقد رسمت الهمزة بالواو على هذه الصورة(نبؤا)،، ورسمت بالألف على هذه الصورة (نبأ) وكل ما في القرآن ليس على وجه الرفع فليس بالواو، وقد ذكر الداني أن

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١.

(٢) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٦٢.

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٦٢، وابن الجزري، محمد بن محمد. النشر، ٤٦٠، والمارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران، ٢٤٩.

الأصبهاني قال أنها بالواو في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ﴾ [ص:٢١]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ ﴾ [ص:٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [إبراهيم:٩]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ ﴾ [التغابن:٥][1].

وأما (جزاؤ) فرسمت الهمزة بالواو على هذه الصورة (جزؤا)، ورسمت بالألف على هذه الصورة (جزاء)، وقد اتفق العلماء على أنها بالواو في أربعة، واختلفوا أنها بالواو في ثلاثة مواضع وما أتفقوا عليه في قوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ﴾ [المائدة:٣٣]، و﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ ﴾ [الشورى:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الحشر:١٧]، وما اختلفوا عليه في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [الزّمر:٣٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [طه:٧٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [الكهف:٨٨][2]، يقول الداني أن محمد بن عيسى يقول: «ومن زعم أنها أربعة ألغى التي في الزمر وفي الكهف كتب في مصاحف أهل العراق (فله جزؤا الحسنى) يعني بالواو وفي مصاحف أهل المدينة بغير واو»[3].

وبذلك قد تتبعْنا ما قاله علماء القرآن، والقراءات في رسم المصحف لبعض الكلمات التي اختارها الصّفَدي، وموافقة الصّفَدي لهؤلاء العلماء، واتضح لنا اختلاف القرآن في بعض هذه الكلمات، والرسم المصْحفيّ لا يقاس عليه إذا وقعتْ هذه الألفاظ في غير القرآن.

وبعد إذا كان للصفدي حديث عن الرسم المصحفي فهل لنا أن تسأل هل كان له حديث عن الرسم الإملائي؟ يقول ابن درستويه: خطّان لا يقاس عليهما خط المصحف، والعروض[4]،

---

(١) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٦١، والمارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران، ٢٥٠.

(٢) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٦٤، وابن الجزري، محمد بن محمد. النشر، ٤٥١.

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المقنع، ٦٣.

(٤) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، تح: د. إبراهيم السامرائي، و د. عبد الحسين الفتلي، ١٩٧٧م، (١٦).

لكنه ساعد على تجمّد رسم كلمات معينة بقيت صورتها الكتابية إلى هذا اليوم، ونتساءل هنا ما هو الرسم الذي يقاس عليه؟ وهل هو الرسم الإملائيّ أم لا ؟

هذا ما سأكشفه في المبحث الثاني مبيّنةً ما اختاره الصّفَدي من ألفاظ في هذا الرسم، وهل تبع العلماء أم أنّه اختلف عنهم؟ .

المبحثُ الثَّاني

الرسم الإملائي

الرّسم الإملائيّ

ليس الرسم الإملائي إلا تصويراً خطياً لأصوات الكلمات المنطوقة، يتيح للقارئ أنْ يعيد نطقها طبقاً لصورتها التي نطقت بها، ولما كانت بعض الحروف في الكتابة العربيَّة تخضع في رسمها إلى عوامل أخرى محررة من التزام الصورة النطقية، فقد جدت الحاجة إلى وضع ضوابط عامة، تنظم رسم الحروف في أوضاعها المختلفة، وهذه الضوابط هي التي نسميها الرسم الإملائي(١).

والكتابة تصوير للألفاظ اللغوية التي تشير إلى المعاني التي يذهب إليها المتكلم، وأوضاع الكتابة عديدة، كلٌّ منها يحتاج إلى بيان، وأكثرها في الهمزة والألف والواو، وهوما تحدث عنه الصّفَدي في باب الهجاء، وأشار إليه في قوله: « أذكر ههنا مُهِمَّ هذا الباب، فأقول: أكثر ما تجري أوضاع الكتابة التي تحتاج إلى البيان في الهمزة والألف والواو والياء »(٢)، وقد وضح الصّفَدي ماهي الأوضاع التي تحتاج إلى بيان في الكتابة، وكانت له اختيارات في الهمزة، والألف، والواو، والياء، فبماذا خص الصّفَدي كلاً من هذه الحروف، من اختيارات في الحذف ولإثبات؟ وهل أتى الصّفَدي بجديد، هذا ما سأتناوله في هذا المبحث مبينة موافقة الصّفَدي لعلماء اللغة، ومخالفته لهم. وسأبدأ:

أولاً: الهمزة:

يقول الصّفَدي: « الهمزة همزتان همزة قطع وهمزة وصل »(٣).

أ ـ همزة القطع، وأحكام كتابتها:

أولاً: إذا كانت أول الكلمة:

قال الصّفَدي في طريقة كتابة همزة القطع في أول الكلام: « إن همزة القطع إن كانت

---

(١) يُنظر: عبد العليم، إبراهيم. الإملاء والترقيم في الكتابة العربيَّة، مصر: مكتبة غريب، (٣).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٤٩/١.

مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ووقعت أولاً في اسم أو فعل أو حرف كتبت ألفا نحو أحمد وأيلم وإثمد وأكرم واستخرج أو إن وأن))[١] .

وكان للفراء وابن جني رأي واحد في كتابة الهمزة، أول الكلام، وهو أن تكتب ألفاً على كل حال، سواء كانت همزة قطع أو وصل، وأنها ليس لها صورة في الخط، وربما أراد ذلك الصّفَدي، ودليل ذلك أنه أورد استخرج مع الأمثلة[٢].

والنحاس حكى ما قاله ابن كيسان: أنهم لم يثبتوا للهمزة صورة في الخط، ولكن اجتمعوا على أن يجعلوا لكل حالة فيها صورة معينة، وقد أثبت ابن كيسان ما اجتمعوا عليه، وبدأ بأنهم اجتمعوا أن يكتبوها أول الكلام ألفاً، وعمم أن كل ألف في أول الكلمة همزة[٣].

والصّفَدي كان قوله موافقاً لقول الزجاجي في أنها تكتب ألفاً بأي حركة تحركت[٤].

وجعل ابن درستويه كتابتها على صورة الألف وجوباً، وعلل كتابتها بصورة الألف؛ لأن الألف والهمزة مشتركان في المخرج متضارعان في الجرس[٥].

وأما من العلماء المحْدَثين، فعبد العليم إبراهيم رأيه موافق لرأي الصّفَدي في أن همزة القطع ترسم ألفا، فوقها همزة مفتوحة، أو مضمومة[٦].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١، ويبدو أن الصّفَدي سها فذكر استخرج، وهمزته ليست للقطع بل هي للوصل؛ لأنه سداسي.

(٢) يُنظر: ابن جني، عثمان. عقود الهمز، تح: مازن مبارك، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م، (٥٨)، وباب الهجاء، ٣٩.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكُتاب، تح: د. بدر أحمد ضيف، ط١، بيروت: دار العلوم العربيَّة، ١٩٩٠م (١٥١).

(٤) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق. الجمل في النحو، تح: د. علي توفيق، ط١، اربد: دار الأمل، ١٩٨٤م (٢٧٩).

(٥) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٢٥.

(٦) يُنظر: عبد العليم، إبراهيم. الإملاء والترقيم، ١٢١.

وقد نظم في الهمزة أول الكلام محمود أبو سريع موضحا فيه أنها تكتب ألفاً وقال(١):

فَهَمْــــزةٌ لِلْقَطْــــعِ أَوْ لِلْوَصْــــلِ ❁ قَــدْ صَــوَّرُوها أَلِفــاً فِي الشَّــكْلِ
وَبِــاخْتِلافِ الضَّــبْطِ لا نُبَــالِي ❁ فَرَسْمُهَــا كَــذَا بِكُــلِّ حَــالِ

وذكر الدقر أن الهمزة في أول الكلمة تكتب ألفاً مطلقاً(٢).

وبذلك يكون قول الصّفَدي في كتابة همزة القطع موافقاً لآراء علماء اللغة القدماء، وهو رأي المحدثين أيضاً، وقد رأينا أن أغلب علماء اللغة أجمعوا أنها تكتب ألفاً، بأي حركة تحركت بها، بل منهم من جعل كتابتها ألفاً من الواجب، ومنهم من رأى أنها تكتب بالألف، سواء كانت وصلاً وقطعاً، كما رأينا في رأي الفراء وابن جني، والله أعلم، ويبدو أن الصّفَدي يريد بالأمثلة التي وضحها كتابة الهمزة بصورة عامة، ودليل ذلك أنه وضع استخرج ضمن الأمثلة، والله أعلم.

والواقع الكتابيّ للهمزة في أوّل الكلمة، هو أنْ تكتب ألفاً بأي حركة تحركت بها الهمزة، ولكنْ صعبت على غير المتخصّصين التفرقة بين همزة القطع وهمزة الوصل، فتكتبان كلاهما عندهم بالألف، وهذه مسألةٌ إملائيةٌ يقع فيها أكثر طلاب العلم، والله أعلم.

ـ حركة الهمزة إذا كانت أول الكلمة:

قال الصّفَدي في حركة الهمزة: ((وزاد بعضهم أن جعل علامة الهمزة وحركتها في الضم والفتح من فوق الألف وفي الجر من تحت الألف))(٣).

وكان هذا ترجيحاً من الصّفَدي أن بعض العلماء من جعل حركتها إذا كانت مضمومة أو مفتوحة فوق الألف، وإذا كانت مكسورة أو في الجر تحت الألف.

---

(١) يُنظر: أبو سريع، محمود بن محمد. الدرة الأرجوزة في رسم الكلم المهموز، (١٢).

(٢) يُنظر: الدقر، عبد الغني. معجم القواعد، ٣١٩/٢.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

ثانياً: إن كانت الهمزة فاء الفعل.

يقول الصّفَدي: ((إن كانت فاء الفعل همزة، واتصلت بكلام قبلها كتبت بعدها على الصورة التي يبتدأ فيها بالهمزة نحو: قلت له ائت زيداً، والذي اؤتمن))[١].

والجوهري في صحاحه يرى أنك تقول: اؤْتمن فلان، على ما لم يسم فاعله، فإن ابتدأت به جعلت الهمزة الثانية واوًا؛ لأن كل كلمة اجتمع في أولها همزتان وكانت الثانية ساكنة فلك أن تجعلها واوًا إن كانت الأولى مضمومة[٢].

والصولي يرى أنها تكتب بالياء في إيت فلان، وذلك لأنهم يكرهون اجتماع الهمزتين فتصير الثانية ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها[٣]، وكان رأي الصّفَدي مخالفاً له؛ لأنه كتبها بالهمزة.

واعتبرها الرضي من باب التخفيف المستحسن، فعند التقاء همزتين في كلمة واحدة؛ يجب قلب الثّانية حرف علة؛ لأن الثّقل حصل منها، نحو: نحو (الْهدى ائْتنا) و (الّذي اؤْتمن) و (يقول ائْذنْ)، وذكر أيضاً أنها لم تجعل بيْن بيْن؛ إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها، ولا تحذف لأنها تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها كي تكون دليلاً عليها، والحركة تكون على الساكن لا على المتحرك[٤].

والقلقشندي يرى أنها لو كانت الهمزة بين غير الفاء والواو وبين الهمزة التي هي فاء الفعل

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٥٠.

(٢) يُنظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، (أ-م-ن)، (٥/ ٢٠٧٢)، والرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ١٩٩٩م، (أ-م-ن)، (١/ ٢٢)، وابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ، (أ-م-ن)، (١٣/ ٢٤).

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، تح: محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربيَّة، (٢٤٨).

(٤) يُنظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، ونور الحسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، (٣/ ٥٩)، عمارة، أحمد بن إبراهيم. منجد الطالبين في الإبدال ولإعلال والإدغام، ط٤، ١٤٠٨هـ، (٥٢).

ثبتت، نحو ائتو، والّذي اؤْتمن، ومنْهمْ منْ يقول ائْذنْ لي[١].

وعند الهوريني أنها كتبت في الماضي المبني للمجهول للفعل المهموز الفاء واواً، نحو: قد اؤتمن فخان[٢].

ولعبد السلام هارون استثناء في هذه الهمزة إذا كان المهموز الفاء من باب الافتعال نحو: ائْتمنْ، فإذا تقدمت فاء أو واو داخلة على الكلمة وأمن اللّبس، ففي هذه الحالة تحذف الألف الأولى وتكتب الثانية ألفاً، لوقوعها ساكنة بعد مفتوح، نحو: وأْتمن[٣].

ولم يكن الصّفَدي في هذا الصّدد إلا تابعاً لغيره من العلماء المتقدّمين قبله من أهل اللغة، واختلفت الهمزة إذا كانت فاء الفعل في واقعنا الكتابيّ فالبعض يكتبها اؤتمن، والبعض يرى أن كتابتها أتمن أسهل للقارئ والكاتب، والله أعلم.

ثانياً: الهمزة إذا كانت حشواً:

أ ـ ساكنة:

يقول الصّفَدي: « فإن وقعت الهمزة حشواً فإن كانت ساكنة في نفس الكلمة كتبت حرفا من جنس الحركة التي قبلها نحو: سؤر، ورأس، وبئر »[٤].

ب ـ متحركة ولها حالتان:

١ ـ متحركة ما قبلها ساكن:

يقول الصّفَدي: « إن كانت متحركة وكان ما قبلها ساكناً كتبت على نحو حركة نفسها نحو: أرؤاس، وأراف، وأسئر »[٥].

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩١/٣.

(٢) يُنظر: الهوريني، نصر بن يونس. المطالع النصرية، ١٦٣.

(٣) يُنظر: هارون، عبد السلام بن محمد. قواعد الإملاء، القاهرة: الأنجلو المصرية، (١٥) .

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ٤٩/١.

٢ ـ متحركة ما قبلها متحرك:

يقول الصّفَدي: « وإن كان ما قبلها متحركاً، فإن كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً، فالمضموم تكتب همزته المفتوحة والمضمومة واواً نحو جؤن وذؤوب، والمفتوح تكتب همزته على جنس حركة نفسها نحو لؤم وسأل وسئيم، والمكسور تكتب همزته ياء نحو سئيل »[(١)].

وابن قتيبة والنحاس يريان أيضاً أنها إن سكنت الهمزة تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها[(٢)].

أما النحاس فجعل في الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها ثلاثة أوجه في الكتابة، وكان الأجود عنده أن تكتب على حركتها، واتفق الصّفَدي معه فيما ذكر في المتحركة وما قبلها متحركاً، غير أنه علل كتابتها بالواو إذا انضمت؛ لأن الضمة أقوى[(٣)]، والهمزة المتوسطة عند الزجاجي سواء كانت متحركة أو ساكنة هي ما نقله الصّفَدي[(٤)]، وقد كان الصّفَدي في ذلك تابعاً لمن قبله من العلماء.

وكانت الهمزة المتوسطة الساكنة بعد متحرك عند ابن درستويه، يجب إثباتها على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وذلك عنده لتخفيف اللفظ، وأما إذا كانت متحركة وما قبلها ساكن فعنده فيها وجهان: الأول إثباتها على حركتها نفسها، والثاني: حذفها من الكتابة، وهو على غير القياس، وكان الإثبات عنده أجود وأقيس من الحذف، وإذا كانت متحركة وما قبلها متحرك تكتب على حركة ما قبلها إتباعاً لتخفيف اللفظ[(٥)] .

وقد حكى ذلك كله ابن جني، إلا أنه ذكر أنها إذا كانت متحركة وما قبلها ساكن فإن أكثر الكُتَّاب لا يثبتونها[(٦)].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٨٦.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٥٣.

(٤) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٢٨٠، ٢٨١.

(٥) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٣٠،٢٧.

(٦) يُنظر: ابن جني، عثمان. عقود الهمز، ٦٠.

ومن خلال ما قاله علماء اللغة في الهمزة حشواً، وجدنا اختلاف عبارتهم بين الحركة وصورة الألف التي تكتب فوقها الهمزة وفي الربيط بين الوجوه الثلاثة من التسهيل والربط والجواز في الرسم، بل كانت الألف عند كثير منهم ليست للألف صلة فيها، لأن صورة الألف عندهم هي الأصل في كتابة الكلمة، وقد نقل هذا عن الفراء أنه يكتب الهمزة على صورة ألف في كل موضع[1]، ورأي الصّفَدي تابع لآرائهم، وقالوا إنَّ الأجود والقياس هو الوجه الأول وهو ما قاله الصّفَدي في ذلك أيضاً.

أمّا الواقع الكتابيّ للهمزة حشواً، فهي تكتب على صورة الألف، والواو والياء على حسب حركة ما قبلها، فتقول: رأسٌ، وبئرٌ، والبعض يكتب راس من غير همزة، وبير بالياء، وتكتب ذؤوب بواو واحدة فيقال: ذؤب، وهكذا؛ لأن الواقع الكتابيّ يميل إلى الاختصار والتسهيل، والله أعلم.

ثالثاً: إذا كانت الهمزة متطرفة:

يذكر الصّفَدي وضع الهمزة إذا كانت طرفا وحالاتها على النحو التالي:

أ ـ إن كان ما قبلها ساكناً:

يقول: ((وإن وقعت الهمزة طرفاً فإن كان ما قبلها ساكنا لم تثبت لها صورة؛ نحو الخبء والدفء والجزء))[2].

وابن قتيبة يشير إلى حذفها، أو عدم ثبات صورتها إن وقعت طرفاً[3]، ويرى الصولي في ذلك أن أكثر ما جاء عن العرب إسقاطها من الكتاب، ولكن هناك من يكتبها على لفظها، فإن كانت مضمومة كتبها بالواو، وإن كانت مكسورة كتبها بالياء، وإن كانت مفتوحة كتبها بالألف[4].

---

(١) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٧/٦.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٣) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٨٦.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ٢٤٩.

وما قاله الصّفَدي هو المختار عند النحاس، وذكر أن هناك من يكتب الهمزة التي قبلها حرفٌ ساكنٌ بالكسر والضم، ولا يكتبها على الفتح، ومنهم من يكتبها بعد الضم والكسر على حركتها ولا يلتفت إلى ما قبلها سواء كان ساكناً أو متحركا، وأكد أنها لم تثبت لها صورة[١]، وحكى كذلك بعدم ثبات الصورة للهمزة المتطرفة وقبلها ساكن الزجاجي[٢]، أما ابن درستويه، فاعتبر عدم ثباتها بصورة أو حذفها سببه التقاء ساكنين[٣]، وحكم الهمزة المتطرّفة عنده حكم الحرف الساكن؛ لأنها في موضع الوقف من الكلمة[٤].

وقد تبع الصّفَدي ابن جني، وابن قتيبة، وهو ما عليه القلقشندي أيضاً[٥]، وللكسائي رأيان في هذه الهمزة هما:

الأول: أن تكتبها على حركتها التي تستحق.

والثاني: على حركة ما قبل الساكن الذي قبلها[٦].

ونجد من اختلاف آراء العلماء في الهمزة المتطرفة، واتباع الصّفَدي لهم، وعدم مخالفتهم. ولم يكن الواقع الكتابي مخالفاً لما ذكره العلماء هنا، فإذا تحرك ما قبل الهمزة المتطرفة كتبت على حرف من جنس حركة ما قبلها، وإذا سكن ما قبلها حذفت صورتها، والمقصود حذف الألف، أو الواو، أو الياء، وتكتب رأس العين على السطر، والله أعلم.

ـ إن كانت طرفاً في المضاف:

يقول الصّفَدي: « وبعضهم كتبها إن وقعت طرفاً في المضاف على جنس حركة ما قبلها،

(١) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٥٢.

(٢) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٢٧٩.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٣٣.

(٤) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٣٢، الغلاييني، مصطفى بن محمد. جامع الدروس العربيَّة، ط٢٨، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م، (٢/١٤٥).

(٥) يُنظر: ابن جني، عثمان. عقود الهمز، ٦٣، والقلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٣/٢١٢.

(٦) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٤٣.

هذا امرؤ قيس، ورأيت امرأ القيس، ومررت بامرئ القيس، وكذا إذا اتصلت الهمزة المتطرفة بضمير مثل: جزؤه، ورأيت جزأه، ومررت بجزئه، وبعضهم حذفها واستغنى بالضبط))[1].

والصّفَدي هنا أشار إلى رأيين في هذه الهمزة المتطرفة بضمير، وهما: أن تكتب الهمزة على جنس حركة ما قبلها، والآخر أن تحذف ويستغنى بالضبط.

ويرى الصّفَدي ما رآه ابن قتيبة والزجاجي وابن درستويه وابن جني في الهمزة المتطرفة المضافة إلى مضمر[2].

وكان للنحاس في هذه الهمزة طرق مختلفة في كتابتها، فذكر أن منهم من يجعل حكمها حكم الهمزة المتوسطة، ومنهم من يقر الياء والواو على حالها ويختلف في الألف، ومنهم من يقرها، ومنهم من يجعلها واواً إذا انضمت الهمزة، نحو: هو يقرؤء، وأجود ذلك أن تكتب بالواو وحدها في الرفع، وبالياء وحدها في الخفض، وتقرأ الألف في النصب[3].

وأما المحدَثون فقد حكى الغلاييني ما قاله ابن درستويه[4]، ورأى الدقر أن الهمزة المتطرّفة بعد متحرّك تكتب على حسب الحركة قبلها وهذا امْرؤ ورأيت امْرأً ومررْت بامْرىء[5].

وبهذا يكون رأي العلماء في الهمزة المتطرفة طرفاً في المضاف فإنها تكتب على جنس حركة ما قبلها والمتطرفة بضمير؛ فمنهم من أورد كتابتها وحذفها، ومنهم من قال بكتابتها فقط، والصّفَدي قال بكتابتها وحذفها بالاستغناء عنها بالضبط، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٨٧، والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٣٧٩، وابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٣٤، و ابن جني، عثمان. عقود الهمز، ٥٩.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٥٢.

(٤) يُنظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد. جامع الدروس العربيَّة، ١٤٦/٢.

(٥) يُنظر: الدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيَّة، ٣٢٠/٢.

وكتابة الهمزة طرفاً في المضاف -في وقتنا هذا- تحتاج إلى تمكّن في اللّغة، أمّا غير المتخصّصين فيستسهلون كتابتها مفردةً، ويرون أنّ ذلك صحيحٌ، لأنّ الحركة باقية قبلها، والله أعلم.

ب ـ إن وقعت الهمزة بعد مدة في المنصرف وغير المنصرف.

يقول الصّفَدي: ((وإن وقعت الهمزة بعد مدة فإن كانت في منصرف كتبت في المنصوب ألفاً فتقول: لبست قباأ وشريت كساأ بألفين، وغير المنصرف بألف واحدة نحو رداء وسوداء ومررت بكساء وحمراء، فإن كان الممدود مثنى كتب على ما تلفظ به تقول هذان كساآن وابتعت كساأين، وإن أضيف الممدود إلى مضمر رفعته بواو ونصبته بألف وجررته بياء، فتقول: هذا عطؤك وكملت عطاأك، والأحسن حذفها في حالة النصب فتقول: كملت عطاءك، وفي الجر تقول: وصلت إلى عطائك))[١].

والصولي كان يرى إن كانت الهمزة آخر الحروف والحرف ممدود كتبت بألف واحدة في النصب والخفض والرفع، وعلل أنها تكتب ألفا واحدة في الرفع والخفض؛ لأنهم يستثقلونها طرفاً، والصواب عنده أن كل ممدود منصوب يكتب بألفين لأن فيه ثلاث ألفات[٢].

وقال الكسائي: يجوز أن يرد إلى الواو. هذا عطاؤك بالإشارة إلى الواو، وأخذت من عطايك بالإشارة إلى الياء. ويجمعون بين ياءين في النصب أخذت عطاييك. ثم جعلوا ألف النصب بمنزلة الإضافة فصيروها بالياء[٣].

وأما النحاس فقد أورد آراء البصريين والكوفيين في هذا الموضع بأنه سمع علي بن سليمان يقول: إن البصريين لا يجيزون أن يكتب هذا إلا بألفين، تقول: اشتريت رداءً، كما أنه لا يجوز في قولك: رأيت زيداً، أن تحذف منه الألف، وأما الكوفيون فكانوا يكتبونها بألف واحدة نحو:

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/١، ٥٠.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٤٩.

(٣) يُنظر: ثعلب، أحمد بن يحى. مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، ١٩٥٠م، (١١٩/٣).

(أخذت عطاءك)، وكانت علتهم في ذلك أنهم كرهوا أن يجمعوا بين صورتين غلطٌ، لأنهم يكتبون مؤونةً بواوين، وكذا: بنيت بناءً، وابتعت كساءً[١].

وإن أضفت ألحقت في موضع الرفع واواً، وفي موضع الخفض ياءً، ولا اختلاف في ذلك؛ فقلت: هذا عطاؤك، ومررت بردائك؛ وتقول في النصب: رأيت عطاءك، بألفين عند البصريين، وواحدة عند الكسائي والفراء، فإن قلت: هذان رداآن وعطاآن، كتبته بألفين لا غير عند البصريين، وقد حكى سيبويه: رداوان، فإن قلت حمراوان لم يجز غير هذا عند البصريين، فرقاً بين المذكر والمؤنث[٢].

وبذلك نرى أن الصّفَدي كان رأيه موافقاً لرأي البصريين في أن تكتب الهمزة المتطرفة بعد مدة بألفين في الرفع والجر، ولكن تحذف في النصب، ورجح حذفها في النصب، وكانت عند الكوفيين بألف واحدة. والله أعلم.

أما الصّفَدي فوافق ابن درستويه في الهمزة المتطرفة بعد مدة في المنصرف وغير المنصرف، والمد المضاف إلى مضمر، وكانت عنده بواو واحدة وبياء، واحدة؛ لاجتماع المثلين[٣].

ولا يختلف واقعها الكتابيّ هنا عند غير المتخصّصين في اللّغة عن الهمزة طرفاً، لكن ربّما يجعلون كتابتها على نبرة، وبقاء الحركة قبلها تكفي عندهم، والله أعلمً، فيقلون: هذا عطاؤك، وكملت عطاءك، وصلت إلى عطائك.

وبهذا قد انتهينا من الحديث عن الرسم الكتابي لهمزة القطع، وسأعرض الآن ما قاله الصّفَدي في همزة الوصل.

---

(١) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٥٠.

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحى. صناعة الكتاب، ١٥٠.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٣٢، ٣٣.

ثانياً: همزة الوصل.

أولاً: مواضع حذف همزة الوصل.

ذكر الصّفَدي مواضع همزة الوصل وقال[١]: ((وأما همزة الوصل فقد حذفت في مواضع منها:

١ ـ إذا اتصلت باسم الله تعالى خاصة نحو: باسم الله.

لكثرة دورها في الكلام، ولم يفعلوا ذلك في باقي أسماء الله الحسنى في مثل: باسم ربك، وباسم الرحمن، وأجاز الكسائي ذلك))، وذكر الصّفَدي أيضاً ((أنها تثبت إذا اتصلت بغير الباء، فإن اتصلت بغير الباء لم تحذف؛ كاسم الله، ولاسم الله))[٢].

وظاهر قول الصّفَدي أن همزة الوصل تحذف من (اسم) إذا اتصلت بالباء في بسم الله، وكان القياس أنها لا تحذف؛ ولكن حذفوها لكثرة دورها في الكلام، وهو رأي الكسائي والفراء[٣]، والنحاس ذكر ست علل في حذفها؛ منها لكثرة دورها في الكلام[٤]، وذهب بعضهم أنها حذفت للاختصار[٥]، وذهب بعضهم أنها حذفت للتخفيف[٦].

أما في غير بسم الله فظاهر كلام الفراء عندما قال: ((لا يجوز أن تحذف إلا مع الله؛ لأنها كررت معه، فإذا عدوت ذلك أثبت الألف))[٧]، فتثبت في باسم ربك، باسم الرحمن، بل إن

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. لوافي بالوفيات، ٤٩/١.

(٢) المصدر السابق، ٥٠/١.

(٣) يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ط١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، (٦/١) .

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحى. صناعة الكتاب، ٦٥.

(٥) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٢٧٥، القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٤/٣، الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٢٨/٣

(٦) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٦٢، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٧٧.

(٧) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٥/٣.

الفراء اعتبر هذا باطلاً ولا يجوز[١]، وكان هذا رده على الكسائي عندما جوز ذلك؛ وكانت علته كثرة الاستعمال، والصواب عند النحاس ما قاله الفراء؛ لأنه لا يقاس على المحذوفات[٢]، وكان للزجاجي رأي في أنه لا يجوز أن يفعل ذلك بغيره ولا به يقصد الباء أو غير الباء؛ لأنه عنده شاذ[٣]، وهذا ما أخذ به الصّفَدي إلا أنه لم يجعله شاذاً عن القياس.

لكن ثمة علماء اختلفوا عن الفراء وأخذوا برأي الكسائي، وكان ذلك قول ابن الحاجب الذي جعله هو الأصح[٤]، وذهب إلى قول رأي كثير من العلماء[٥]، وبذلك تحذف الهمزة مع البسملة، وابن مالك لا يجيز حذفها في غيرها، والفراء يجيزه، على أن الحذف لا يكون إلا مع الله، وكان جواز الكسائي لذلك مطلقاً، وكلام الفراء هو المنطق، لأنه أثبتها في غير الله، والله أعلم.

حكمت كتابة ألف (بسم الله) في واقعنا قراءة القرآن فاعتاد الناس أنْ تكتبها من غير ألف، وإثبات الألف في غير الله هذا ما يختلف في كتابته فالبعض يثبت والبعض يحذف، لكن الأكثرية في واقعنا الإثبات.

٢ ـ همزة (ابن) بين علمين، وغير علمين، وأول السطر بين علمين:

ذكر الصّفَدي أنها « إذا ما وقعت بين علمين فتكتب أحمد بن محمد »[٦]، ويقول إذا وقعت بين غير علمين: « فإن كانت بين غير علمين كعلم أو كنية وبالعكس أو غير الكنية

---

(١) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحى. صناعة الكتاب، ٦٦، والقلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٥/٣، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣١٨/٦..

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحى. صناعة الكتاب، ٦٦.

(٣) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو: ٧٧.

(٤) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٢٨/٣.

(٥) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٦٢، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٧٧، القلشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٥/٣، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣١٨/٦.

(٦) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

فتكتب محمد ابن أبي بكر، ومحمد ابن جمال الدين، ومحمد ابن الأمير وغيره، وبعضهم أجراها على الحذف في هذه المواطن ولا أرضاه ››، وذكر أيضاً أنها تثبت إذا وقعت في أول السطر وكانت بين علمين وقال: ‹‹ فإن وقع ابن أول السطر وهو بين علمين أثبتت ألفه ››[(١)].

بين الصّفَدي هنا همزة ابن متى تحذف، وذكر متى تثبت، فقال: إنها تحذف إذا وقعت بين علمين، وأما إن كانت بين غير علمين، أو غيره وهي أن يكون بعدها مضافا فإنها تثبت، وكان للصفدي رأي في من يحذفها إن كانت بين غير علمين أو غيره في أنه لا يرضى بالحذف هنا، وهنا كان للعلماء آراء عديده.

فقال ابن قتيبة في إنها تحذف إذا كانت بين علمين، وإذا كانت بين غير علمين تثبت وتبعه الصّفَدي، وعلل عدم حذفها بين غير علمين فقال: ‹‹ وإن نسبته إلى لقب قد غلب على اسم ابيه، أو صناعة مشهورة قد عرف بها لم تحذف الألف؛ لأن اللقب يقوم مقام اسم الأب ››[(٢)].

وكذلك الصّفَدي أيد كلام الصولي في الحذف، بل جعل حذفها في أول السطر غير جائز، وقال: ‹‹ إذا كان الابن مبتدأ لم يجز إسقاط الألف منه؛ لأنه لم يأت قبله ما يدل عليه ››[(٣)].

وقارن النحاس حذفها، وإثباتها بحذف التنوين، وإثباته، وكان الحذف والإثبات عنده جائزين، والأكثر الحذف إذا وقعت بين علمين، وكان الأجود عنده إثبات الألف إذا كانت بين غير علمين، لأنّ مثل هذا مشهور[(٤)]، وقال مثله أبو حيان في أن ألف (ابن) تحذف بحذف التنوين، والتنوين يحذف مع المكنى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام[(٥)].

وخالف الصّفَدي كلام ابن درستويه في أنها تثبت بين غير علمين، ورأى ابن درستويه حذفها إذا كانت بين غير علمين؛ كعلم وكنية، أو صفة للعلم، وشبهها حذفها بحذف التنوين

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٧.

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ١٩٧، ١٩٨.

(٥) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب في لسان العرب، (٤/٢١٨٨).

من الموصوف فقال: « فإنها تحذف من الكتاب كما يحذف التنوين من الموصوف بابن في هذه المواضع من اللفظ ليكون في الخط دليلاً على ما حذف من اللفظ إذ كان التنوين ساقطاً من الخط على كل حال »[(١)]، وكان الحذف في ابن بين علمين عند النحاس، مما حذفوا للاختصار[(٢)].

ورد ابن جني ما يذهب إليه الكتاب المحدثون –في عصره– من أنهم يثبتون ألف (ابن) إذا تقدت كنية أو تأخرت، وقال: « فأما ما يذهب إليه الكتاب المحدثون من إثبات الألف خطا في (ابن) إذا تقدمت هناك كنيته أو تأخرت فمردود عن العلماء على قياسهم »[(٣)] أي مردود على قياس مذهبهم؛ لأن حذف التنوين مع المكنى كحذفه مع الأسماء، وإنما جعل الاسمين اسماً واحداً، فحذفت الألف؛ لأنه توسط الكلمة[(٤)].

وأما الحريري فرأى أن من توهم الخواص أنهم يحذفون الألف ابن في كل موضع يقع، وعنده ليس ذلك مطرداً، ولا واجباً، ويرى هو أن الحذف لا يكون إلا إذا وقع (ابن) بين علمين، سواء كان اسما أو كنية أو لقبا، وقد عمم الحذف في ذلك سواء بين علمين أو غير علمين وخالفه الصّفَدي في ذلك الذي لا يرضى الحذف في غير العلمين، وكانت علة الحذف عند الحريري هي: « إنّما تحذف الْألف من ابْن إذا وقع صفة بين علمين من أعْلام الْأسْماء أو الكنى أو الألقاب ليؤذن بتنزله مع الاسْم قبله بمنْزلة الاسْم الْواحد لشدّة اتّصال الصّفة بالموصوف »[(٥)].

وكانت همزة (ابن) تحذف عند ابن الدهان لفظاً وخطاً، وقد جعل الحذف بين علمين، وغير علمين[(٦)]، وقد خالفه الصّفَدي في رأيه.

---

(١) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله ين حعفر. كتاب الكتاب، ٧٦.

(٢) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٢٧٥.

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، ٢/٥٢٧، ٥٢٨.

(٤) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهومع، ٦/٣١٩.

(٥) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغوّاص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م، (٢٤٦).

(٦) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ١١، ١٢.

ونقل القلقشندي عن أحمد بن يحيى أنه نقل عن أصحاب الكسائي أنهم يحذفون الألف سواء كان بعده اسم ابيه أو كنية أبيه أو نعتا، ولكن الكسائي أجاز الحذف في ذلك، ولكن القياس عنده الإثبات والحذف استعمال؛ فإذا عدى الاستعمال رجع إلى الأصل[١]، وكلام الكسائي هو أعقل، والله أعلم، وكان ما ذكره الهوريني في المطالع هو نفسه ما ذكره الصّفَدي[٢]، فوافقه الصّفَدي في ذلك.

وأما المحْدَثون فقال عباس حسن بما قال النحاس وأبو حيان، وجعل في ذلك سبعة شروط، وأثبتها في أول السطر، فخالف الصّفَدي في الحذف بين العلمين وغير العلمين، ووافقه في الإثبات في أول السطر[٣]، وجعل الأفغاني إثباتها خطاً فقط في أول السطر، وتحذف لفظاً وخطاً إذا وقعت بين علمين[٤]، وقال بذلك عبد الغني الدقر[٥]، وقالا مثلما قال ابن الدهان في الحذف بالخط واللفظ، وقد أشار علي إبراهيم إلى ضرورة كتابة هذه الألف في أي موقع كانت، وعلل بأن نطق الجزائريين لهذه الكلمة دليل واضح على اللبس الذي يؤدي إليه حذفها فيقولون(الشاذلي بن جديد)[٦].

وقد رأينا أن الصّفَدي تابعٌ لرأي أغلب علماء اللغة في الحذف والإثبات، لكن الصولي رأى عدم جواز حذفها في أول السطر، وقال النحاس بالحذف والإثبات إذا كانت بين علمين، لكن الأكثر عنده الحذف، وبين غير علمين كان الإثبات عنده مشهوراً، والأجود والقياس عند العلماء كما قال ابن جني الإثبات مع الكنية، سواء تقدمت أو تأخرت، والصّفَدي لم يرض

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٦/٣.

(٢) يُنظر: الهوريني، نصر بن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٥٤، ٣٥٦.

(٣) يُنظر: حسن، عباس. النحو الوافي،، ط٣، مصر: دار المعارف، (٤٥/١).

(٤) يُنظر: الأفغاني، سعيد بن محمد. الموجز في قواعد اللغة العربيَّة، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م، (٤٣).

(٥) يُنظر: الدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيَّة، ١٥.

(٦) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم محمد. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربيَّة بالقاهرة، قسم أصول اللغة، نوقشت عام ١٩٩٦/٩٥م، (٢٠٨).

حذفها إذا كانت بين غير علمين، وقد بين العلماء سبب ذلك، وما ذهب إليه الصّفَدي هو الصحيح، والله أعلم.

أمّا كتابتها -في وقتنا الحاضر- فتثبت خطاً ولفظاً في أوّل الكلمة، وتحذف لفظاً بين علمين، وغير علمين، وتحذف خطاً بين علمين، والله أعلم.

٣ـ حذف ألف (ابنة):

ذكر الصّفَدي أن بعض العلماء أجرى ابنة في حكم الحذف مجرى ابن، وقال: ((وبعضهم أجراه في (ابنة)، فقال فاطمة بنة محمد، ولا أراه لقلته ولإلباسه))(١).

واختلف العلماء في أن تجرى ابنة مجرى ابن في الحذف، فهذا الصولي لا يجوز ذلك، ويعلل عدم الجواز أن النسب عند النساء أقل من عند الرجال، وقد تبعه الصّفَدي وهو القلة، وأن في ابنة لغة أخرى فيقال بنت وهو يفسر هنا السبب الآخر الذي ذكره الصّفَدي وهو اللبس ويقول: ((ومن العرب من يجعل الهاء في ابنة تاء؛ لأنه يبني الكلام على الإضافة؛ لأن الهاء تصير في ابنة تاء لئلا يلتبس فيقال: ابنت))(٢).

وقرن ابن درستويه حذفها بحذف التنوين، ولم يُجوّز حذفها في هذا الموضع، وكان الصّفَدي تابعاً له في عدم الحذف(٣)، وكان شرط ابن عصفور مؤكداً على عدم حذفها، وهو أن يكون ابن مذكراً(٤).

لكن القلقشندي قال: بالحذف في ابنة، وأن حكمها كحكم ابن في الحذف والإثبات(٥)، وقد خالفه الصّفَدي، وأيده أغلب المحْدثين في ذلك؛ منهم عباس حسن في أن جعلها تحذف

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، ٢٤٤.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٧٦.

(٤) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط١، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٩٨م م، (١١٦/١).

(٥) يُنظر: القلشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٦/٣.

خطا ولفظا؛ مثل همزة ابن[١]، وأيضاً عبد السلام هارون كان يخالف رأي العلماء ويرى بالحذف[٢].

وكل ذلك ضعيف؛ لأن ما استند عليه العلماء في الإثبات هو الأقوى، والله أعلم، فالصولي فسر في أنه لا يرى ذلك الحذف؛ للقلة والإلباس، وتبعه الصّفَدي، وكان رأيهم هو الصواب.

وبعد الحديث عن الهمزة بنوعيها القطع، والوصل، وما كان اختيار الصّفَدي فيها، سأتحدث عن ظاهرة نقص المكتوب عن المنطوق عند الصّفَدي، وما اختياره في ذلك، وهل وافق العلماء أم خالفهم، وما هو الواقع الكتابي لكل ما قاله؟.

ثانياً: ظاهرة نقص المكتوب عن المنطوق

أولاً: حذف الألف

أ ـ حذف ألف المنادى العلم إذا اتصلت به ياء النداء.

يقول الصّفَدي: ((حذفوا ألف المنادى العلم من أوله نحو: يا براهيم يا سماعيل يا سرائيل))[٣].

ب ـ حذف ألف ياء حرف النداء:

يقول الصّفَدي: ((الألف تحذف في ياء حرف النداء نحو: يرسول الله؛ لكثرة دوره في الكلام، هذا ما ذكره الصّفَدي في حذف ألف يا النداء))[٤].

وأشار ابن قتيبة أنها تكتب يإبراهيم ويإسحاق، بألف واحدة، وعلل حذفها هنا لأن فيما

---

(١) يُنظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ١/٤٥.

(٢) يُنظر: هارون، عبد السلام. قواعد الإملاء،، ٢٩.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٠.

بقي دليلاً على ما ذهب[١].

وحذفها النحاس في يرسول الله، وذكر أنها لو كتبت بالأصل لجاز، ولكن هذا اصطلاح الكتاب[٢].

وأورد الهوريني حذف ألف (يا) النداء في حالتين هما:

الأولى: حذف ألف (يا) النداء في يا رسول الله، وقال: ((وقد رأيتها محذوفة -يقصد ألف ياء النداء- من (يا رسول الله)، وأكثر ما رأيتها هكذا (يرسول الله) كثيراً في نسخة قديمة من (تاريخ) الحافظ الذهبي)).

الثانية: إذا كان بعدها اسم مبدوء بالهمزة من الأعلام التي لم يحذف منها حرف، نحو: (إبراهيم، إسحاق، أيوب)[٣].

وبذلك كان القول بالحذف عند علماء اللغة في ألف المنادى، وألف ياء النداء في يرسول الله، وقد وافقهم الصّفَدي في أن الحذف هنا لكثرة الاستعمال، ولم يخالف في ذلك أحد، إلا أن النحاس كان يرى في يرسول الله جواز ذكر الألف، ولكن كان هذا ما اصطلحوا عليه الكتاب قديماً كما ذكر، والله أعلم.

وواقع ألف ياء النداء هو كتابتها في أيّ موضع كانت، سواءً في يارسول الله، أو في ياإبراهيم، وهكذا.

ج ـ حذف الألف في الأعلام سواء كانت عربية أو أعجمية.

قال الصّفَدي عن حذف الألف في الأسماء الأعجمية: ((وحذفوها في الأعلام مثل: الحرث وخلد وإبراهيم وإسمعيل وإسحق وهرون ومرون وسليمن وعثمن))[٤].

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٦٨.

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٣.

(٣) يُنظر: الهوريني، نصر بن الشيخ نصر، المطالع النصرية، ٣٧٣، ٣٧٤.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٥٠.

وحذفها ابن قتيبة استثقالاً لها، كما تترك صرفها، في إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وهرون، وسليمن، وقال في خلد وصلح وحرث أن الحذف والإثبات فيها حسن، وكذلك عثمن، إلا أنه رأى الحذف فيها أكثر(١).

وجعلها الصولي من حذف الألف حشواً في خلد وصالح، وهو ما قاله الصّفَدي فيهما، وإثبات الألف عند الصولي أجود، ولكن الحذف عنده جائز فيها، وقال إن الإسقاط يحسن فيما كثر استعماله من الأسماء(٢)، والصّفَدي هنا يخالف الصولي في مروان؛ لأنه يرى بالحذف والاثبات في الف مروان.

والنحاس يرى أن هذا كله اصطلاح العلماء قديماً، وكثرة الاستعمال، وكان في عثمن وسفيان ومروان عند النحاس وجهان الحذف والإثبات(٣).

وذكر الحريري في (الدرة): أن (الحارث) تكتب بحذف الألف مع لام التعريف، وتثبت عند التنكير لئلا يشتبه بـ(حرث)(٤).

وبين ابن الدهان أن مما يحذفون ألفه في الخط ألف (إبراهيم) إسمعيل، إسحق، وألف هرون، سليمان، لكثرته، وهو رأي الصّفَدي نفسه، وحذفوا ألف: صلح، خلد، إذا كانت أعلاماً؛ لكثرة استعمالها، وذكر أن مرون وعثمن بغير ألف، لكن الأولى عنده أن تذكر بألف، وإثبات الألف في سليمان أحسن من حذفها عند ابن الدهان(٥)، وقد خالفه الصّفَدي في الحذف في سليمان.

وكان جيداً عند أبي حيان إثبات ألف صالح وخالد ومالك على ما نقله القلقشندي(٦)، لكن الصّفَدي خالف أبا حيان هنا.

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٦٩.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٤٥.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٢، ١٤٣.

(٤) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص، ٢٧٤.

(٥) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ١٥.

(٦) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٣/١٨٦، وقد حاولت أن أقف على كتاب الهجاء لأبي حيان.

وكان قول الصّفَدي في هذه الأعلام سواء الأعجمية أو العربيَّة بالحذف، والسبب هو كثرة الاستعمال كما وضح العلماء، لكن الصّفَدي لم يورد هذا السبب، ولكن الأمثلة التي أوردها كانت دالة على ذلك، والله أعلم .

ومن العلماء من تبعه الصّفَدي في قوله، ومنهم من قال بالحذف والإثبات، كابن قتيبة في خلد، والصولي، والنحاس في مروان، ومنهم من رأى الإثبات في بعض الأسماء كابن الدهان في سليمان، ولكن الأغلبية كانت على الحذف، وهو القول الأجود فيما أظن؛ بسبب كثرة الاستعمال، والله أعلم.

وقد أشكل الواقع الكتابيّ هنا اختلافٌ كبيرٌ في كتابة هذه الكلمات، فسليمان، وهارون بالألف، وإسماعيل وإبراهيم، وجميعها بعدم الحذف.

د ـ حذف ألف سموات:

قال الصّفَدي: ((وحذفوها في السموات))[١] .

وقال بحذفها ابن قتيبة وعلل ذلك بقوله: ((لمكان الألف الباقية فيها، وهو أجود))[٢]، وقال بالحذف أيضاً النحاس، وذكر ابن الدهان إنَّ حذفها إتباعاً للمصحف[٣]، وعلل الهوريني أن سبب حذفها أنها جمعت بالتاء[٤]، فتبعهم الصّفَدي في ذلك الحذف، وهي تكتب سموات في واقعنا الكتابيّ، وندر من يكتبها بسماوات، والله أعلم.

هـ ـ حذفها من ثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانين.

يقول الصّفَدي: ((ومن ثلثة وثلثين وثمنية وثمنين))[٥]، يقصد بذلك أنهم حذفوا الألف من

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٥٠.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٥٠.

(٣) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ١٨.

(٤) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٦١.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٥٠.

ثلثة وثلثين، ثمنية وثمنين، وأشار ابن قتيبة أنها كلها بغير ألف[١]، وقال بالحذف في ثمانية الصولي، وعلل حذفهم هنا هو معرفتهم بالحرف[٢]، وهو تفسير لكثرة الاستعمال، والله أعلم، وكان الحذف عنده في ثلث وثلثين، وثمنية هو ما اتفق عليه القدماء، بل إنه ذكر أن من يخالف هذا الحذف يعاب عليه، لكن ذكر (ثمانون) بالألف[٣]، فهل تختلف (ثمانين) عن (ثمانون) عند الصّفَدي والنحاس؟

وقال ابن الدهان: إن ثلاثة وثلاثين للعلم بالألف فقد حذفت، وفي ثمانين قد جعل الحذف والإثبات سواء فيها، وكلها جيدة[٤]، وكان المختار عند ابن عصفور في ثمانين هو الإثبات[٥]. وكان الحذف عند القلقشندي، لكن ثمانين عنده لها وجهان: أحدهما إثبات الألف بعد الميم فيها؛ لأنه قد حذف منه الياء؛ إذ الياء في ثمانين ليست ياء ثمانية؛ لأنها حرف الإعراب المنقلب عن الواو في حالة الرفع، فلو حذفت الألف أيضا لتوالى فيه الحذف، والوجه الثاني الحذف؛ لأن الياء منه كأنها لم تحذف، بدليل أنه قد عاقبتها ياء أخرى فهما لا يجتمعان، فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب، ثم وضح أن (ثمانون) هي نفسها حكم ثمانين وقال: « إذا قلت: (ثمانون) بالواو، فحكمه حكم (ثمانين) بالياء في جواز الوجهين »[٦].

ولذلك كان الحذف عند الصّفَدي موافقاً لأغلب علماء اللغة، بل إن النحاس ذكر أنه يعاب على من يخالف هذا الحذف، لكن الصّفَدي خالفه في (ثمانين)، وحكى الإثبات في (ثمانون)، لكن لم يذكر أن (ثمانون) هي نفسها (ثمانين)، والاختلاف فيها لا يمنع الإثبات؛ لأنها بالرفع بالواو وبالخفض بالياء، وكأنه شيء واضح لدى القارئ فلم يذكره والله أعلم.

وقال القلقشندي في (ثمانين) بالوجهين، وذكر أن (ثمانون) تأخذ حكم (ثمانين) في الحذف والإثبات، وهذا دليل على عدم الفرق بينهما، والله أعلم .

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٠.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحي. أدب الكتاب، ٢٤٥.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٣٩.

(٤) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ١٩.

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٣٣/٦.

(٦) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٨٨/٣.

أمّا حذف الألف فلا يوجد في واقعنا الكتابيّ، وتكتب ثلاثة، وثلاثين، وثمانية، وثلاثين كلُّها بالألف.

و ـ حذف ألف الاستفهام:

قال الصّفَدي: ((وحذفوا ألف الاستفهام في نحو: عمّ وفيم وحتّام))[1] .

وابن قتيبة يقول: سل عم شئت، وخذه بم شئت، وكن فيم شئت، وكان الحذف عنده على حسب المعنى فقال: ((إذا أردت معنى سَلْ عن أي شيء شئت نقصت الألف، وإن أردت سل عن الذي أحببت أتممت الألف))[2]، وعلة حذف الألف عند الزجاجي وابن هشام للفرق بين الاسْتفْهام والخْبر في نحْو قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات:٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥][3]، وكان الحذف عند ابن الدهان أيضاً[4]، وكان هذا هو رأي القلقشندي، إلا أنه ذكر أنّ الكوفيين حكوا بثبوتها[5].

والهوريني جعلها في حالات كتابة الألف اللينة المتوسطة عارضا في أنها تكتب ألفاً كثيراً، فإذا دخل أحد حروف الجر الثلاثة: إلى، وعلى، وحتى، على، ما الاستفهامية، ولم تحلق بها هاء السكت كتبت ألفاً، وحذفت ألف (ما)[6] كقولهم:

فتِلْكَ ولاةُ السُّوءِ قد طَالَ مُكثُهُمْ ❁ فحتّـامَ حتّـامَ العنـاءُ المطـوّلُ [7]

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٤.

(٣) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن مبارك، ومحمد علي، ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م، (٣٩٣/١).

(٤) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ١٩.

(٥) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٤/٣.

(٦) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٢٧٠.

(٧) البيت للكميت بن زيد، يُنظر: الأسدي، الكميت بن زيد. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ط١، تح: د. محمد طرفي، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م، (٥٧٣).

ز ـ حذفها في أولئك، والهاء التي للتنبيه:

قال الصّفَدي: ((حذفوا ألف هؤلاء، وأولئك، وهذا، وهذاك، وهكذا))[١].

أما أولئك فقد قال الصولي، حذفت لعلمهم بالمحذوف[٢]، وأما حذفها عند ابن درستويه، وعلل بذلك لاجتماع المتشابهة في الخط[٣].

أما في هؤلاء، وهذا، وهذاك، وهكذا، فقال بحذفها ابن درستويه، وجعل الحذف تخفيفاً على غير قياس، واطرد حتى صار كاللازم قياساً، وابن الدهان حكى أنها تكتب بالألف وغير الألف[٤]، فخالفه الصّفَدي في ذلك والله أعلم، وكان الحذف عند السيوطي لكثرة استعمال ألف (ها) مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو (هذا) و(هذه) و(هؤلاء) حتى صار كلفظ مركب[٥]، أما الهوريني فقد جعلها في مواضع حذف الألف المتوسطة عارضاً[٦]، والجميع قال بالحذف، وتبعهم الصّفَدي في الحذف، إلا ابن الدهان فقد قال بالحذف والإثبات، ولم يختلف الواقع الكتابي في كتابة هذه الألفاظ، بل إن الصولي يرى أنه لا حاجة لكتابة هذه الألف حتى لا يصعب على المتعلمين في معرفة هذه الكلمات المعدودة[٧].

ح ـ حذف ألف السلام:

وذكر الصّفَدي حذف ألف (السلم) [٨].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٧١.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٤٥.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٧٨.

(٤) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٨.

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٦/٣٣٣.

(٦) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٧١.

(٧) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ٢١٠، نقلاً عن: عبد القادر، حامد. تحرير الرسم العربي، تعليق أمين خولي على المقال، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، المطابع الأميرية، ٦٢/١٩٦٣،(٢٩٥).

(٨) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠.

وقال ابن قتيبة: « (السلام عليكم) و (عبد السلام) بغير ألف »[(١)]، وابن الصولي يقول: إذا أردت التسليم حذفت الألف، وعبد السلام بالألف أجود، وإن كتبت بغير ألف جاز ذلك[(٢)]، وقال بهذا كله ابن درستويه[(٣)].

وأما النحاس فيرى أن من الاصطلاح القديم أن تكون السلم بغير ألف، وكان كلامه في أنه لم يحدد السلم تكون للتحية أم للاسم، أي بعموم الحذف[(٤)]، والصّفَدي تبعه، ولم يحدد بل عمم الحذف.

وأشار الهوريني إلى أنها تحذف إن كان معرفاً كـ (عبد السلام)، والسلام عليكم[(٥)]. وبذلك كان الحذف عن الصّفَدي موافقاً للنحاس؛ لأنه تكلم بالعموم، وبقية العلماء قالوا بالحذف إن كانت في التحية، والإثبات إن كانت للاسم، وأضاف الهوريني أنها تحذف إن كانت معرفة، لكن كلام العلماء هو الأغلبية في ذلك، وهو الصواب، والله أعلم.

وتكتب الآن بالألف، وليس بدونها في كلّ المواضع فيقولون: عبد السلام، والسلام عليكم، وعليه السّلام، فكلّها تثبت فيها الألف في واقعنا الحالي، وسيكون حديثي بعد حذف الألف، عن حذف الياء، وما هو اختيار الصّفَدي في الحذف؟.

ثانياً: حذف الواو.

حذف الواو من داود وطاوس وناوس.

قال الصّفَدي: « أن الواو حذفت في مثل: داود، وطاوس، وناوس »[(٦)].

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٦٣.

(٢) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥٤.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٧٣.

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٣.

(٥) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٦٤.

(٦) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

أما سيبويه فقد كتب داود بواو واحدة، ولم يذكر السبب في ذلك نحو: قول كعب بن جعيل التغلبي:

وَأَبـيَضَ مَصـقولَ السِّـطامِ مُهَنَّـداً ❁ وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْـرَدَا [١]

أما طاوس وناوس فقد كتبها سيبويه بواوين على الأصل، إذا جمعت لطواويس ونواويس[٢]، وحكى ذلك أيضاً ابن عصفور وابن يعيش[٣].

وقد وافق الصّفَدي ابن قتيبة والصولي، فيما ذكراه أن هناك من يكتبها بواوين على الأصل[٤]، وكان الحذف في طاوس عند النحاس للتخفيف[٥]، أما الحريري فرأى أنها من أوهام الخواص في الهجاء، وأنهم لا يفرقون بين ما يجب أن يكْتب بواو واحدة وما يكْتب بواوين، والاختيار عندهم واو واحدة للتخفيف[٦]، وكان من ابن الحاجب والسيوطي الحذف، كما قال الصّفَدي[٧]، والقلقشندي ذكر أن بعضهم كتبها بواوين على الأصل، والقياس الاقتصار على واو واحدة كراهية اجتماع المثلين[٨].

والحذف عام عند المحْدَثين، منهم عبد السلام هارون[٩] وقال الصاغاني: والاختيار أن

---

(١) البيت: لكعب بن جعْيل التّغلبّي، يُنظر : سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٩م، (١/١٧٠).

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٧١/٤.

(٣) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوه، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م، (٣٣٩/١)، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح الملوكي، تح: فخر الدين قباوة، ط١، حلب: المكتبة العربيَّة، ١٩٧٣م، (٤٨٩).

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٥، الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، ٢٥١.

(٥) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٤.

(٦) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص، ٢٥٠.

(٧) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٢٩/٣، ٣٢٣، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٣٤/٦.

(٨) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٩٩/٣.

(٩) يُنظر: هارون، عبد السلام. قواعد الإملاء، ٤٧.

تكتب طاوس علماً بواو واحدة كداود[١]، وبعضهم يرى ضرورة أن يكون المكتوب مطابقاً للمنطوق فلا يكتب حرف لا ينطق به كما لا يحذف حرف يكون منطوقاً به[٢].

وبعد ذكر الآراء وجدت أن الحذف عن الصّفَدي بالعموم في كل من طاوس وناوس وداود، ولكن كان هناك فرق عند علماء اللغة بين من يحذفها كلها ومن يجعل الحذف في داود فقط، ومن ذلك سيبويه الذي كان يرى الحذف في داود فقط، وناوس وطاوس بواوين كما وضحت، وهو على الأصل، وأيده في ذلك ابن عصفور وابن يعيش، وجعلها الحريري من أوهام الخواص في الهجاء للتخفيف، أما ابن قتيبة والصولي فكانا يريان أنها تحذف كلها، وقد وافقهم الصّفَدي، لكنهم ذكروا أن هناك من يكتبها على الأصل، وبذلك كان لداود أخصّيّة عن بقية ما ذكر، وذلك فيما ذكره سيبويه، وفيما كتب في المصحف، وكلام سيبويه هو الحسن، والله أعلم.

والواقع أنّ الرسم الكتابيّ لها الآن: بواوين في طاووس، وناووس، وداوود، والقلة من يكتبها بواو واحدة .

والصّفَدي وافق كلام العلماء، وموءودة كانت لها عدة وجوه عند العلماء، فكان الاختلاف فيها عند القراء هو القياس، والمعاجم كتبتها بثلاث واوات، وخالفهم الصّفَدي في أنهم كتبوها على القياس، وبعدها سأورد ما اختاره الصّفَدي في حذف الياء، متتبعة آراء العلماء في ذلك.

ثالثاً: حذف الياء.

ما تحدث عنه الصّفَدي في حذف الياء كان مقتصراً على الاسم المنقوص. والاسم إما صحيح أو معتل، والمعتل ضربان[٣] : مقصور ومنقوص.

---

(١) يُنظر: الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق. تاج العروس، تح: عبد الستار أحمد الفراج، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٩٥م، (٢١٤/١٦).

(٢) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم، مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ٢١١، نقلاً عن: رأي إصلاح قواعد الإملاء العربي، ٣٢٤.

(٣) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٧٥.

فالمقصور: ما كان في آخره ألف نحو: (فتى وعصا).

والمنقوص: ما كان في آخره ياء حقيقيه مكسورة ما قبلها، سواء كانت ياؤه أصلية غير منقلبة ك (الرامي، والقاضي) أو منقلبة عن واو ك (الغازي، والعافي)، وهذا ما نحن بصدد بيانه عند الصّفَدي.

أ ـ حذف ياء المنقوص :

أما حذف ياء المنقوص فقال فيها الصّفَدي: ((الياء في المنقوص إن كان نكرة أو غير منصرف حذفت الياء في الرفع والجر نحو: (هذا قاض وجوار)))[(١)].

وجعله سيبويه فيما حذف من أواخر الأسماء في الوقف، نحو: (هذا قاض، وهذا غاز)، فحذفوا الياء وقال: ((من العرب من يحذف هذا في الوقف))[(٢)]، وما فسره ابن قتيبة هو الصواب، حيث ذكر أن كل ما أشبه هذا نحو: هذا قاض، في حال الرفع والخفض بلا ياء؛ استثقالاً لمجيء الضمة بعد الكسرة والياء، ومجيء كسرة بعد كسرة وياء؛ ولأن أكثر العرب إذا وقفوا وقفوا بغير ياء، وأما ما لا ينصرف نحو: جوار، فإنك تكتبه في حال الرفع والخفض بلا ياء، فتقول: هؤلاء جوار، وكان هذا قول الصولي، فكان منه تعميماً على أن كل اسم كانت لام الفعل فيه ياء تحذف في الخفض والرفع، وتثبت في النصب[(٣)]، والنحاس كان يرى بالحذف، ولا فرق بين العلم والنكرة هنا؛ لأن العلة واحدة، وهي اجتماع ساكنين الياء والتنوين[(٤)].

ويرى أبو إسحاق أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة وقال: ((لما جاء التنوين وهو ساكن والياء قبله ساكنة التقى ساكنان فحذفت الياء فقيل: (هؤلاء جوار) كما قيل: هذا قاض، ومررت بقاض ألا ترى أن الحركة لما ثبتت في موضع النصب في قولك: (رأيت جواري) لم يجأ إلى التنوين؛ لأنه عوضا عن الحركة، فإذا كان الحركة ثابتة لم يلزم أن يعوض منها شيء))،

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٨٣/٤.

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥٣.

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٥.

وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق، وقال: ليس التنوين عوضا من حركة الياء، وقال: ((لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يرمي) ألا ترى أن أصله: (يرْمي) بوزن يضرب؛ فلما لم ترهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن يكون التنوين في (جوار) عوضا من ذهاب حركة الياء))[١].

وأبو علي الفارسي ذكر أن قوماً من العرب إذا وقفوا على الاسم المعتل ما كان آخره ياء يقولون: هذا غازي ورامي، والحذف عند أبي علي الفارسي هو الأقيس قال: ((والأول أكثر وأقيس))[٢].

وذكر ابن يعيش الحذف والإثبات، والأجود في الوجهين هو الحذف؛ لأن الياء لم تكن موجودة في حال الوصل؛ لأن التنوين قد أسقطها[٣]، واختار ابن مالك الحذف[٤]. والأشموني في شرحه لألفية ابن مالك أشار إلى أن المختار هو الوقف عليه بالحذف؛ فيقال: هذا قاض، وأجاز الوقف عليه بالإثبات[٥]؛ كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧][٦].

---

(١) يُنظر: ابن جني، عثمان. المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، القاهرة: الإدارة العامة للثقافة، ١٩٥٤م، (٢/٧١).

(٢) يُنظر: الفارسي، الحسن بن أحمد. التكملة، تحقيق: د. كاظم المرجان، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩م، (٢/٢١).

(٣) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، (٤، ١٩٨).

(٤) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، (٤، ١٩٨٥).

(٥) يُنظر: الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣/٧٥٠)

(٦) يُنظر: الفارسي، الحسين بن أحمد. الحجّة للقراء السبعة، تح:، بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٤، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ(٥/٢٣)، الداني، عثمان بن سعيد. جامع البيان في القراءت السبع، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، ط١، الامارت: جامعة الشارقة، ٢٠٠٧م، (٣/١٢٤٨،١٢٤٩)، أبو حفص، عمر بن علي. اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبد الوجود، علي محمد معوض، ط١، بيروت: دار الكتب، ١٩٩٨م، (١١/٢٥٧).

أما القلقشندي فذكر أن كل اسم في آخره ياء نحو: قاضي، وغازي، وداعي، في حالتي الرفع والجر بغير ياء؛ كما في قولنا: جاء قاض، إن كان جمعاً: فإن غير منصرف كتب في حالتي الرفع والجر بغير ياء، فيكتب في الرفع جوار، وغواش[١].

وابن جني يرى أن ما ذهب إليه سيبويه والخليل خاص بالجمع، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضا الجمع الأكبر الذي تتناهى إليه الجموع، فيقولون: شفاء، وأشفية، ثم نجمع الجمع فنقول أشاف، ووقعت في آخره الياء وهي مستثقلة، فلما جمعنا الجمع خففناه بحذف الياء، فلما حذفت الياء هنا أيضاً حذفت في ((جوار، وغواش))[٢].

وها هو الأنباري يوضح اختلاف النحويين في الحذف والإثبات فيما هو أجود، فذهب سيبويه إلى أن حذفها أجود في الوقف؛ لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثباتها أجود؛ لأنها حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فبذلك لا تحذف الياء[٣].

والهوريني جمع بين المذهبين وقال: كان اختلافهم في كتابته على مذهبين، أصحهما مذهب سيبويه، وهو حذف الياء خطأً؛ لأن الأفصح الوقف على ما قبل الياء لا عليها، وإن هذا عنده هو الشائع على ألسنة النحاة والمعربين، وكذا أكثر القراء يقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] ، بسكون اللام، وعلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢][٤]، وفي الحديث: ((إنما البيع عن تراض))[٥]، والمذهب الثاني أن يوقف على الياء فيكتب بها، وقد وقف بعضهم على قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٦/٣.

(٢) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الاعراب، ١٧٠/٢.

(٣) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، (٣٨، ٣٩).

(٤) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٢٧٥.

(٥) الحديث صحيح، أخرجه ابن ماجة، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر(٧٣٧/٢)، وأورده ابن حبان في صحيحه، ابن حبان، محمد بن حبان. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب بن الأرنؤوط، ط٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، (٣٤٠/١١).

بالياء، وكقول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا بِأَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا ❀ بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نظرٌ عَالِي [١]

وبذلك كان الصّفَدي موافقاً لما هو أجود ومختار ومقيس عند العلماء، ولم يتبع ما قاله يونس بالإثبات، وهو الأضعف، والله أعلم.

والواقع الكتابي للياء في المنقوص عند غير المتخصصين، عدم حذفها فالأغلب يكتب هذا قاضي، وجواري، ربما ميل الناس لعدم الحذف هنا حتى لا يقع في الالتزام بكتابة التنوين في آخر الحرف، والله أعلم.

ب ـ حذف الياء إذا وقعت طرفاً في القافية.

قال الصّفَدي: ⁽⁽ وكل ياء وقعت طرفاً في القافية فالأولى حذفها.

كقول امرئ القيس في قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ⁾⁾ [٢]

واختلف العلماء في ذلك بين من يحذف الياء ومن يثبتها، ومن يرى الأمرين، فهذا سيبويه يرى أن العرب إذا ترنموا فهم يلحقون الألف والياء ما ينون وما لا ينون، وذلك لأنهم أرادوا مد الصوت، ومثّل سيبويه لذلك بقصيدة امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

فكان إثبات الياءات عند سيبويه هو الأقيس[٣]، وابن جني ذكر أنه من الإرداف[٤]، كما

---

(١) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٧٦، المارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران، ٢١٩، والبيت يُنظر: الكندي، امرؤ القيس بن حجر. ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م، (٣١)

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١، والبيت يُنظر: الكندي، امرؤ القيس بن حجر. ديوان امرئ القيس،١٤، وعجزه: بسقط اللوى بين الدخول فحوْمل.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢٠٥/٤.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. المنصف،٢٢٤/١.

حكى كلام سيبويه البغدادي في خزانة الأدب[١]، وأبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب[٢]، وذكر ابن جني في المحتسب أنه من إشباع الكسرة تنشأ هذه الياء[٣].

أما ابن يعيش فذكر الوجهين الحذف والإثبات، فالبعض يسوي بين الوصل والوقف؛ ليفرقوا بين الشعر والكلام، ومنهم من يجريه مجرى الكلام فيثبت فيه ما يثبت في الكلام، ويحذف فيه ما يحذف، فيقولون:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل [٤]

أما من قال بحذفها ابن سيده[٥]، وتبعه الصّفَدي في ذلك، وحكى ابن منظور في لسان العرب أن هذا من الإقواء، وقد نقل ابن منظر أنَّ ابن جني يرى إن الإقواء وإن كان عيبا فإنه قد كثر، واحتج ابن جني بقول الأخفش بأن كل بيت شعر برأسه فبذلك لا يكسر الإقواء الوزن، وقد زاد أبو علي الفارسي تأكيداً لذلك عندما قال: ((حرف الوصل يزول في كثير من الإنشاد نحو قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

فلما كان حرف الوصل غير لازم، لأن الوقف يزيله)) [٦]، وابن رشيق كانت عنده في اللفظ فقط؛ لأن الوزن يستقيم بها[٧].

---

(١) يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب، (١٧/١١).

(٢) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٦٧٠.

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءة والايضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، القاهر: وزارة الأوقاف، ١٩٩٤م، (٤٩/٢).

(٤) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل،٢٢٨/٥.

(٥) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، (ق-و-و)، (٦، ٤٦٣).

(٦) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. لسان العرب، (ق-و-ا)، ٢٠٩/١٥.

(٧) يُنظر: ابن رشيق، أبو علي الحسن. العمدة في محاسن الشعراء وآدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١م، (١٥٦/١).

((وقوله:

وأنـت علـى زمانـك غـيرُ زارِ)) [١]

ومن علماء اللغة من حذفها، ومنهم من أثبتها، لكنها لم تكن مثالاً؛ لحذف الياء من القافية كما أوردها الصّفَدي، وكانت محذوفة في كتب اللغة أكثر من أنها مثبتة والله أعلم.

وحذفها الجاحظ في الرسالة[٢]، والمرزوقي كتبها بغير الياء[٣] والقيرواني[٤]، وكانت من القصائد على ما فيها من جزالة إلا أنها سهلة مستعذبة غير فظة ولا غليظة، وهي مما ورد عن العرب في جانب الرقة من الأشعار ما يكاد يذوب لرقته[٥]، وحذفها أيضاً الحسن اليوسي[٦].

وأثبتها ابن داود الظاهري[٧]، والقالي في الأمالي[٨]، كتبها بالياء، وقال: وقرأت على

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، الوافي بالوفيات، ٥١/١، البيت لقيس بن الملوح، عجزه: وأهْلك إذْ يحل الحي نجْداً، يُنظر: الملوح، قيس. ديوان قيس بن ملوح(مجنون ليلى)، برواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م، (٧٦).

(٢) يُنظر: الجاحظ، عمر بن بحر. الرسائل، تح: عبد السلام هارون، القاهر: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤م، (٢٠٤/٢).

(٣) يُنظر: الأصفهاني، أحمد بن علي. شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، (٨٧٠)، و الأصفهاني، أحمد بن محمد. الأزمنة والأمكنة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، (٤٥٠).

(٤) يُنظر: القيرواني، إبراهيم بن علي. زهر الآداب وثمر الألباب، تح: د. يوسف علي طويل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، (٧٤٠/٣).

(٥) يُنظر: ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانه، مصر: دار النهضة، (١٩١/١).

(٦) يُنظر: اليوسي، الحسن بن سعود. زهر الأكم في الأمثال والحكم، تح: محمد حجي، محد الأخضر، ط١، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١م، (١٢١/٣).

(٧) يُنظر: الظاهري، محمد بن داود. الزهرة، تح: د. إبراهيم السامرائي، ط٢، الأردن: مكتبة المعارف، ١٩٨٥م، (٢٢).

(٨) يُنظر: ابن الشجري، هبة الله بن علي. أمالي الشجري، تح: محمد الطناجي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م، (٣٢/١).

أبي بكْر بن دريد رحمه الله تعالى:

وَأَهْلُكَ إذْ يَحلَّ الحَيُّ نَجْداً ❁ وأنت على زمانك غير زاري

والتبريزي جعلها أيضاً بالياء(١).

والبيتان يكتبان بالياء في واقعنا الحالي خوفاً من الوقوع في اللّبس للروي، والله أعلم.

وكان حذف الياء هو آخر ما تحدث عنه الصّفَدي في نقص المكتوب عن المنطوق، وبعدها سأورد ظاهرة زيادة المكتوب عن المنطوق عند الصّفَدي، وما كان اختياره في ذلك، ومدى موافقة رأيه لآراء العلماء في هذه الظاهرة؟ مبين الواقع الكتابي لهذه الظاهرة.

ظاهرة زيادة المكتوب عن المنطوق.

أولاً: زيادة الألف.

أ ـ زيادة ألف يا النداء:

ولم تحذف ألف يا النداء عند الصّفَدي في ((يا محمد، يا جبال، يا رحمان))(٢). وكتبها سيبويه بالألف(٣)، وقال الحريري في يا رحمان: ((إنما تحذف الْألف منْه عنْد دخول لام التّعْريف عليْه، فإن تعرى منْها كقوْلك: يا رحمان الدّنْيا ورحيم الْآخرة أثْبتت الْألف فيه))(٤)، وقال بعدم جوازها ابن مالك، وأيده أبو حيان في ذلك، وعللوا عدم حذفها لعدم اتصالها بهمزة(٥)، وكذلك القلقشندي قال بعدم الحذف، وفي كلام أحمد بن يحيى تجويز كتابته بغير ألف(٦)، وعلل الهوريني أنها لا تحذف من يا رحمان؛ لأنها صفة مشبهة مثل (ندمان)(٧).

---

(١) يُنظر: الأصفهاني، أحمد بن علي. شرح ديوان الحماسة، ٧١/٢.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٨٢/٢.

(٤) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص، ٢٤٦.

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع العوامع، ٣٣٣/٦.

(٦) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٨/٣.

(٧) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٦٣.

ب ـ زيادة الألف في الأفعال الماضية والمضارعة:

قال الصّفَدي « إنّ الألف زيدت في الأفعال الماضية والمضارعة المتصلة بالضمائر مثل: قاموا ولم يقوموا؛ فرقاً بين فعل الجماعة والمفرد، في مثل: هو يغزو ويدعو ويحدو »[(١)].

ورأي الصّفَدي هنا هو إثبات الألف، لكنه ذكر أن من العلماء من ذكرها بغير الألف، مستندين بذلك على القرائن من سياق الكلام، وهذه لم يثبتها المحققون، لكن كانت موجودة في رسم القرآن[(٢)]، فمن العلماء تبعهم الصّفَدي في رأيه، ومنهم من خالفه في ذلك.

فهذا ابن قتيبة يورد أنه لم يمكن للكتّاب أن يفصلوا بين المتشابهين بزيادة ولا نقصان فتركوهما على حالهما، واكتفوا بما يدل من متقدم الكلام ومتأخّره خبراً عنهما، نحو قولك للرجل: (لن يغْزو)، وللاثنين: (لن يغْزوا) وللجميع: (لن يغْزوا)[(٣)]، وهو ما ذكره الصّفَدي فيمن زاد الألف واكتفى ببيان القرائن.

والصولي يرى بأن الكتاب لا يكادون يزيدونها إلا بعد واو الجماعة، وكانت علته هي ما ذكرها الصّفَدي[(٤)]، وزاد النحاس أن الأخفش قال إنهم فرقوا بين واو العطف وواو الإضمار، وذكر مذهب الخليل وهو: أنهم فرقوا بهذه الواو بين واو الإضمار والأصلية[(٥)].

وقال الصّفَدي مثلما قال الزجاج إن هذه الواو كانت فرقاً بين فعل الجماعة وفعل الواحد[(٦)]، ولكن النحاس لم يحدد إذا كان في الأفعال الماضية أو المضارعة كما فعل الصّفَدي. واشترط ابن درستويه أنها تكتب إذا لم تصل الكلمة بعلامة الضمير، أو لم يكن بعد الواو نون الجميع، وجعلها فرقاً بين واو الجمع، وبين غيرها، وعوضاً من النون، ولم يجوز كتابة الألف في

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١/٥٠.

(٣) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن سلم. أدب الكاتب، ١٦٢.

(٤) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٤٦.

(٥) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٣٦.

(٦) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٢٧٥.

مثل: يغزو[١]، وابن الدهان يشير إلى أن جماعة من الكوفيين يقولون: زيدت بعد واو الجماعة مخافة التباسها بواو النسق في مثل: كفروا، وتعدوا ذلك إلى الأفعال التي واو جمعها متصلة بها، وإن كان اللبس معدوماً، وكان الحكم في الموضعين واحداً، وفعلوا في رفع الفاعل ونصب المفعول ذلك؛ للفرق بينهما، وحملوا: يغزوا، ويدعوا، وهي لام الفعل على كفروا، وبعض كتاب الكوفة زادوها ليفرقوا بينها وبين واو الجماعة، وكان الأخفش لا يلحقها الألف، ورأي الأخفش عند ابن الدهان هو الأقوى، حيث قال: « وهو عندي أقوى »[٢]، وحكى ابن الحاجب ذلك، وذكر أن منهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء، ومنهم من يحذفها في الجميع[٣].

ورأى السيوطي أنها لا تزاد إلا بعد واو الجماعة المتصلة بفعل ماض فقط، والفراء أجاز أن تلحق الأفعال المضارعة في حالة الرفع، وكانت العلة عنده للتفريق بين واو الأصل وواو الجماعة، أما الصّفَدي فقد خالف الكسائي في رأيه؛ لأن الكسائي يجيز أن تزاد في المفرد، وزادها في نحو: لن يغزوا زيد، وقال بالحذف في ضاربو زيد، وعلة الحذف عنده عدم لزوم هذه الواو، أما الْكوفيّون فيكتبون نحْو: ضاربوا زيد وهموا بالْألف، ولم تلْحق بالمفرد نحْو: (يدْعو)؛ وعلتهم في ذلك اتصالها لا يعرض فيها من اللّبْس ما يعرض مع واو الْجمع؛ ولذلك سموا هذه الْألف ألف الْفصْل، وعلل مذْهب الْكسائي بأنّها زيدت فرقاً بين الاسْم والْفعْل، وقال بعضهم: فرقوا بها بين الْواو الْأصْليّة[٤].

أما المحدثون فالحذف عندهم مطابقة المكتوب للمنطوق، وبقاؤها عند البعض لسهولة إثباتها ومعرفة موضعها[٥]، والحذف عند د. علي إبراهيم أفضل كونها لا تؤدي إلى وظيفة

---

(١) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٨٤.

(٢) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٤،٥،٦.

(٣) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: د. صالح عبد العظيم، (١٤٣).

(٤) يُنظر: السيوطي، عبد الرحم بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٥/٦.

(٥) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩٥، نقلاً عن: عقراوي، منى. إصلاح الخط العربي، مجلة المقتطف، ١٩٤٥م، (٤٣٩)، عمر، أحمد بن مختار. اللغة العربيَّة بين الموضوع والأداة، مجلة فصول، ١٩٨٤م، (١٥٠/٣٥/٤)، الأبياري، إبراهيم. تيسير الكتابة العربيَّة، مطبعة =

ولا تحمل ظاهرة كتابية تاريخية نريد المحافظة عليها[١]، وهذا هو الصواب في نظري، والله أعلم.

وبذلك اختلف العلماء، فكان من الصّفَدي أن خالف ابن قتيبة في رأيه، وابن الحاجب ذكر الأمرين، والكوفيون جعلوها للفرق بين واو الجمع وواو النسق، والسيوطي رأى أنها لا تزاد إلا بعد واو الجماعة في الفعل الماضي فقط، والصّفَدي قال في الفعل الماضي والمضارع، وكلام الصّفَدي كان صحيحاً؛ لأن بيان القرائن من سياق الكلام ليس على كل حال يكون واحدا إلا في المصحف.

أما واقعها الكتابي فيشكل خلافاً بين زيادة الألف التي ذكرها الصّفَدي والعلماء وهي بعد واو الجماعة، وبين الألف التي ذكرها الكسائي الذي لم يفرق بين زيادة الألف بعد واو الجماعة، وبين زيادتها بعد الواو في لام الفعل[٢]، لذلك تكتب محذوفة في الواقع الكتابي لها.

ج- زيادة ألف مئة:

قال الصّفَدي: ((وقالوا مئة ومائتان فرقاً بين منة ومئين جمع مائة وبين ما ذكر))[٣].

وابن قتيبة يرى أنهم زادوا الألف ليفصلوا بينها وبين منة، ومثل لذلك: أخذت مائة، وأخذت منة[٤]، وقال: ((فلو لم تكن الألف لا التبس على القارئ))[٥]، والصولي ذكر ما قال به الأخفش، وهو نفسه كلام الصّفَدي في أنها زيدت للفرق بينها وبين منة[٦]، وحكى ذلك

=

الاستقامة، ١٩٥٨م، (٢٠)، عبد القادر، حامد. تحرير الرسم العربي، مؤتمر الدورة السابعة والعشرين لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٦٣م، (٢٨٥).

(١) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩٥.

(٢) يُنظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الألفات، تح: د. علي حسن البواب، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٢م، (٦٣).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٧

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ١٧٧.

(٦) يُنظر: الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، ٢٤٦.

النحاس وابن الدهان[١]، وجعلها الهوريني من زيادة الألف حشواً، وقال بنفس العلة التي قال بها الصّفَدي[٢]، وهذا هو ابن درستويه يؤكد ما قاله العلماء وبعدهم الصّفَدي في أن النحويين أجمعوا على أنها للفرق بينها وبين منة[٣].

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان وذكر أنه علل وجود الفرق في الكتابة في مائة، ولم يكن في منة؛ لأن مائة اسم ومنة حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، ولأن المائة محذوفة اللام بدليل قولهم: أمأيت الدراهم، وقد جعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال[٤].

وأما المحْدَثون فقد شغلت كتابة (مائة) لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، وأصدرت قراراً بحذف ألفها لأن الهمزة إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها أي ترسم كلمة (مائة) هكذا (مئة)[٥]، وهذا مخالف للواقع الكتابي، لأنها تكتب (مائة) في الواقع الكتابي.

وقد وضحنا رأي الصّفَدي في حذف الألف وإثباتها، وكانت أغلب آرائه موافقة لعلماء اللغة، وكان الصّفَدي يقتبس أكثر أمثلته في الحذف والإثبات من القرآن الكريم.

وبعدما خضت في الحديث عن الرّسْم الكتابيّ للألف، وما اختاره الصّفَدي في ذلك، سيأتي الحديث بعده عن زيادة الواو.

---

(١) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحى. صناعة الكتاب، ١٣٩، ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٧.

(٢) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ٣٠٢.

(٣) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتّاب، ٨٤.

(٤) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، ٦٢٢/٢، والقلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٨٠/٣، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٦/٦.

(٥) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩١، نقلاً عن: التونسي، محمد بن خليفة. أضواء على لغتنا السمحة، الكويت: سلسلة كتاب العربي، العدد التاسع، ١٥ أكتوبر، ١٩٨٥م، (٢٢٨).

ثانياً: زيادة الواو.

أ ـ زيادة الواو في (عمرو).

قال الصّفَدي في زيادة الواو: ((إنها زيدت في مثل عمرو رفعاً وجراً، فأما في النصب فلا فرق بينه وبين عمر؛ لأنه في النصب يكتب ألفاً بدلا من التنوين في عمر))[١].

وابن قتيبة يذكر ذلك، وعلل عدم دخولها في حال النصب لأن عمراً ينصرف، وعمر لا ينصرف، فكان في دخول الألف في عمرو، وامتناعها من دخولها في عمر في حال النصب فرق، وأنهم لم يأتوا بفرق ثان[٢]، والصولي والزجاجي وافقهما الصّفَدي في واو عمرو[٣]. أما النحاس فقد رأى أن الزيادة في عمرو لخفته[٤]، والقلقشندي ذكر أن الزيادة جعلت في عمرو دون عمر؛ لأن عمراً أخف من عمر من حيث بناؤه على فعل، ومن حيث انصرافه[٥]. ومن المحدثين اشترط عبد العليم إبراهيم في زيادة الواو في كلمة عمرو ما يأتي:

أن تكون كلمة عمرو علمًا على شخص، فإذا لم تكن علما بأن كانت مصدرا، مثل: مصدر الفعل عمر، عمرًا لا تزاد فيها الواو، ألا تضاف إلى ضمير وألا تصغر وألا تقرن بأل، ألا تكون منسوبة، فإذا فقد أحد هذه الشروط لا تزاد الواو في آخرها[٦].

وأما المحدثون فيرى علي الجارم أنها تحذف لمطابقة المكتوب المنطوق[٧]، والبعض كان له الموقف المحايد، يقول حامد عبد القادر: ((فلا أقول ببقائها ولا ألح في حذفها فبقاؤها لا يضر

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٧.

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥١.

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٣٦.

(٥) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٣/١٨٢، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٦/٣٢٨.

(٦) يُنظر: عبد العليم، إبراهيم. الإملاء والترقيم في الكتابة، ٨٠.

(٧) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ٢٠٢، نقلاً عن: تيسير الكتابة العربيَّة، مؤتمر المجمع، ١٩٤٤م، المطابع الأميرية، ١٩٤٦م، بتصرف، (٨٢).

كثيراً وحذفها لا ينفع كثيراً))[1]، وبقاؤها أفضل من حذفها عند د. علي إبراهيم؛ لكونها تشير إلى طريقة الوقف عند بعض القبائل العربيَّة[2].

ومما سبق نرى توافق كلام الصّفَدي مع ما قاله العلماء الذين ذكرتهم، والاختلاف كان سببه زيادة هذه الواو، والله أعلم.

وهذا العلم في واقعنا يكتب بواو، للفرق بينه وبين عمر، والبعض يكتفي بوضع ضمة للخفة، والله أعلم.

ب ـ زيادة الواو في (أولئك).

قال الصّفَدي: ((إنها زيدت في أولئك فرقاً بينها وبين إليك))[3]. وحكى ذلك ابن قتيبة والصولي وابن النحاس وابن الحاجب[4]، وفسر زيادتها أبو حيان على ما حكى القلقشندي، أنها تزاد في أولئك لأنهم حذفوا الألف بعد اللام لكثرة الاستعمال فالتبست بإليك، وكانت الواو أولى بالزيادة من الياء؛ لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتها، ثم علل سبب زيادتها في أولئك دون إليك وقال: لأن الاسم أحمل للزيادة من الحرف؛ ولأن أولئك قد حذف منه الألف، فكان أولى بالزيادة لتكون كالعوض من المحذوف[5].

وزعم الكوفيون: أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية؛ لأن (إلى) قد تستعمل اسماً: حكوا من كلام العرب: (انصرفت من إليك)، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتّحد

---

(١) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين٢٠٢، نقلاً عن: تحرير الرسم العربي، ٢٩٠.

(٢) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة بين القدماء والمحدثين، ٢٠٣.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٠/١.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٧، الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥١، النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٦٤، والإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٢٧/٣.

(٥) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٨٣/٣.

الجنس[١]. ولم يخالف الصّفَدي كلام العلماء، بل كان موافقاً لكل العلماء الذين ذكرناهم.

وأما المحْدَثون فقد وافق رأي بعضهم ما قاله القدماء، والبعض الآخر يرى أنها ليست زائدة لأن حركة المقطع الأول طويلة، وهذا ما ذهب إليه المتشرف رابين[٢]، ويذهب البعض إلى أن هذا الرأي لا يمكن قبوله لأن الضمة التي تلي الهمزة قصيرة كما يؤخذ من الشعر جانب ومن قراءات القرآن الكريم من جانب آخر[٣]، وبقاء الواو أولى من حذفها عند علي إبراهيم؛ لأنها قد تمثل ظاهرة صوتية قد اندثرت[٤].

وأما الواقع الكتابي لها فإن الواو تزاد في (أولئك).

ج- زيادة الواو في تصغير يا أخي.

قال الصّفَدي: ((بأنهم كتبوا ياوخيّ بالواو حالة التصغير لئلا يبهم بيا أخي مكبّراً))[٥]. فجعلت هذه الواو فرقا بين التصغير في ياأخي وبين الاسم غير مصغر، لكن كان للعلماء قول آخر وهو أن تكتب على الألف الضمة ويعرف بها التصغير من غيره، وهناك من قال إنه لا يمكن التفريق إلا بالواو، منهم ابن قتيبة، وجعل هذه الواو مزيدة؛ ليفرق بها بينها وبين يا أخي غير مصغر[٦]، وها هو الصولي يقول بزيادتها للسبب نفسه[٧]، أما الزجاجي فقد كان رأيه

---

(١) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٦/٣٢٨.

(٢) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩٧، نقلاً عن: داود، حمودة بن محمد. كتابة القرآن الكريم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة: بنين الأزهر، العدد الثالث، ١٩٨٥م، (٤٢).

(٣) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩٧، نقلاً عن: فرنرديم، لمحات عن تطور الكتابة العربيَّة، تر: عبد الفتاح البركاوي، القاهرة: مجلة كلية اللغة العربيَّة، العدد١١، ١٩٩٣م، (٥٦١).

(٤) يُنظر: محمد، د. علي إبراهيم. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، ١٩٨.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٠.

(٦) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٧.

(٧) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥١.

بالزيادة، وذكر أن كتاب زمانه لا يرون هذه الزيادة ويكتفون بالضمة[١].

وأبو حيان يعلِّل سبب الزيادة في التصغير ويقول: ((لأنّه فرع والْفروع أحمل للزّيادة ولأنّه قد يغير لأجل التصغير والتغيير يأنس بالتغيير وكانت واو الْمناسبة ضمة الْهمزة))، وذكر رأيه في الزيادة أن أكْثر أهل الْخط لا يزيدونها؛ لأن التصغير فرع من التّكْبير وليْس ببناء أصلي، وذكر ذلك كله القلقشندي دون أن ينسب الكلام لأبي حيان، لكن نسبه السيوطي إلى أبي حيان[٢] ومن المحدثين من قال بكلام أبي حيان منهم عبد الغني الدقر[٣].

وبذلك كان اتفاق العلماء على أن الواو زيدت للفرق بين التصغير، والاسم بجهته، إلا أن البعض اكتفى بالضمة دليلاً على التصغير كما قال الزجاجي، وقد كان ما قاله الصّفَدي في هذا الصدد هو نفسه ما أورده العلماء، والأحسن ما كان على الأغلبية وهي الزيادة، والله أعلم.

أمّا الواقع الكتابيّ لهذه الواو غير موجودٌ حيث إنَّ الأغلبية تكتفي بوضع ضمّة على الألف، والاستغناء عن هذه الواو، والله أعلم، وبهذا كان حديثي عن الرسم الكتابي للواو، وبعدها سأتحدث عن زيادة الياء.

ثالثاً: زيادة الياء.

ذكر الصّفَدي أنها تثبت الياء إذا كان الاسم المنقوص منصوباً ومعرفا بالألف واللام وقال: ((أثبتت في المنقوص إذا كان معرفاً بالألف واللام نحو الداعي والقاضي))[٤].

وذكر سيبويه أن البيان للياء هنا أجود؛ لأنها ثابتة أصلا، ولم تكن في موضع تنوين[٥].

---

(١) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ٢٧٤.

(٢) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٨٣/٣، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٨/٦.

(٣) يُنظر: الدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيَّة، ٣٤٤/٢.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١.

(٥) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٨٣/٤.

وذكر أن الوقف بإثبات الياء في (القاضي) مرفوعاً أو مجروراً أجود في القياس من الوقف بحذفها[١]. وقال بذلك ابن قتيبة: وأشار بجواز حذفها؛ ولا يستعمل الحذف إلا في كتاب المصحف[٢]، أما القلقشندي فقد كان مؤيدا لرأي ابن قتيبة[٣]، وعند أبي علي الفارسي الأكثر هو الإثبات في هذا الموضع[٤].

والإثبات عند الأنباري أجود؛ لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام، وذكر الأنباري أن بعض العرب تقف بغير الياء؛ لأنه حذف الياء في قاض من غير ال، ثم إذا أدخل الألف واللام بقي الحذف على حاله، وذلك عن الأنباري ضعيف جداً[٥].

والحذف عند السيوطي إلا أن هناك لغة قوم يحذفون هذه الياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩][٦]، والإثبات عند الأشموني للياء هو الأولى[٧].

أ ـ زيادة الياء في النصب :

قال الصّفَدي « تثبتها في النصب نحو رأيت قاضياً وجواري »[٨].

وسيبويه يقول: إنها تثبت؛ لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام وهي متحركة نحو: رأيت جواري، فلما تحركت أشبهت غير المعتل في نحو: رأيت القاضي[٩].

وذكر ابن قتيبة والصولي أن ما نقص من الياء لاجتماع الساكنين في حال النصب؛ فإن

---

(١) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، ٣٩.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٨٢.

(٣) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٦/٣.

(٤) يُنظر: الفارسي، الحسن بن أحمد. التكملة، ٢١/٢.

(٥) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، ٤٠، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٩٨/٤.

(٦) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٢٠٣/٦.

(٧) يُنظر: الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٧٥٠/٣.

(٨) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١.

(٩) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٨٣/٤.

الياء تثبت، نحو: رأيت قاضياً، ومهتدياً، ورامياً[١]، والنحاس وضح أن الياء حركة في موضع النصب لخفته وكانت بغير ألف في جواري بغير ألف لأنه لا ينصرف[٢]، وحكى ذلك القلقشندي، وذكر زيادة ألف بعدها، نحو: رأيت قاضياً، وغازياً[٣].

وجعله الأشموني في غير المنون الذي يأتي في أربعة مواضع منها: الممنوع من الصرف الذي سقط تنوينه، نحو: رأيت جواري نصباً، وتثبت في الياء[٤]، وجرى عند ابن جني والأنباري مجرى الصحيح كما في عادة المنقوص إذا نصب[٥].

وابن الحاجب جعل المنصوب نحو: رأيت جواري حكمه كحكم المرفوع والمجرور، وهو جواز الحذف، واختلف معه غيره في هذا الحكم في أن المنصوب ليس كالمرفوع والمجرور في جواز الحذف، والذين يقولون: هذا القاض بحذف الياء لا يقولون: رأيت القاض بحذف الياء، الياء عندهم تحركت في الوصل وصارت كالصحيحة، وذلك خلاف الياء الساكنة وصلاً، فهي لا تأخذ حكم الياء الصحيحة، فلا يلزم حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة؛ لأن المتحركة قويت بالحركة[٦]، وكان الحذف عند ابن الحاجب من أجل التخفيف.

وذكر الصّفَدي أن مذهب يونس كتابة الجميع بالياء؛ لأن الخط جار مجرى الوقف، وقد أشار إلى هذا ابن يعيش[٧]، والصّفَدي قصد أن مذهب يونس بالإثبات في الرفع والخفض والنصب، ولم يكن للصفدي ترجيح لرأي في هذا الصدد.

وكما أثبتت الياء في حال الجر، قد أثبتت هنا في حال النصب في واقعنا الحالي، والذي يجعل إثباتها أوثق من حذفها؛ أنها لم تُسبق بأداة نفي، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٨٢، الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٢٥٢.

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٥.

(٣) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ١٧٦/٣.

(٤) يُنظر: الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٧٥١/٣.

(٥) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، ٢، ١٧٠، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٤٠.

(٦) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل، (٣٠٩/٢).

(٧) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٩٨/٦.

ب ـ زيادة الياء في الإضافة:

قال الصّفَدي: ((إن كانت للإضافة فالأولى إثباتها كقوله:

على النحر حتّى بل دمعي محملي))

ومن علماء النحو واللغة من أثبت هذه الياء، ومنهم من حذفها، كما قال الصّفَدي: ((ومنهم من أثبت الياء ومنهم من حذفها، وكتبوا إحديهما بالياء؛ نظراً إلى حالة تجردها عن الضمير))[(١)]، وأثبتها الخليل في العين[(٢)]، وابن دريد في الجمهرة[(٣)]، وابن سيده في المحكم[(٤)]، وابن منظور في لسان العرب[(٥)]، والزبيدي في تاج العروس[(٦)]، وكلهم كتبوها بالياء، كما ذكرت بالياء في أغلب شروحات معلقة امرئ القيس، منها ديوان امرئ القيس[(٧)]، وشرح المعلقات السبع[(٨)]، وشرح القصائد العشر[(٩)] .

وقد ضمنها الصولي وكتبها بالياء أيضاً[(١٠)]، وضمنها ابن حازم[(١١)] وسميت قصيدته

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥١/١، البيت لامرئ القيس يُنظر: امرؤ القيس، ديوانه، ٢٥.

(٢) يُنظر: الفراهيدي، خليل بن أحمد. العين، (م–ح–ل)، ح: الحاء/ب: الحاء والميم والام، ٢٤١/٣.

(٣) يُنظر: ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، باب الحاء مع اللام ومابعدها من الحروف (ح–ل–م)، (٥٦٧/١).

(٤) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم، مقلوبة (ح–م–ل)، ٣٦٩/٣.

(٥) يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، حرف اللام، فصل لحاء المهملة، ١٧٨/١١.

(٦) يُنظر: الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس، فصل الحاء مع اللام، (ح–م–ل)، ٣٤٧/٢٨.

(٧) يُنظر: الكندي، امرئ القيس بن حجر. ديوان امرئ القيس، ٢٥.

(٨) يُنظر: الزوزني، الحسين بن أحمد. شرح المعلقات السبع، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٢م، (٣٩/١).

(٩) يُنظر: التبريزي، يحيى بن علي. شرح القصائد العشر، إدارة الطباعة المنبرية، ١٣٥٢م، (١٢).

(١٠) يُنظر: ابن رشيق، الحسن. العمدة في محاسن الشعر، ٨٦/٢.

(١١) يُنظر: التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ط١، بيوت: دار صادر، ١٩٠٠م(٥٢٠/٥).

بـ (حديقة الأزهار وحقيقة الافتخار بمدح النبي المختار)، وكتبها ابن حازم بالياء أيضاً، كما ضمنها الصّفَدي وأحسن في قصيدة يعاتب فيها الشيخ جمال الدين(١)، وكانت بالعتب المفرط، وكتبها بالياء.

وأما حذف الياء فقد حذفها ابن رشيق(٢)، وكان قد بنى حذفه للياء على كلام سيبويه في الترنم في القوافي وذكر ذلك قائلاً(٣): « إن العرب إذا لم يريدوا الترنم كان لهم اختلاف في ذلك، فمنهم من يصنع كما يصنع في حال الترنم والغناء؛ ليفصل بين الشعر والكلام المنثور، وهم أهل الحجاز، ومنهم من ينون ما ينون وما لا ينون، وهم ناس كثير من بني تميم، ومنهم من يجري القوافي مجراها ولو لم تكن قواف فيقف على المرفوع والمكسور موقوفين، ويعوض المنصوب ألفاً على كل حال، وهم ناس كثير من قيس وأسد فينشدون:

ففاضت دموع العين مني صبابة ❀ على النحر حتى بل دمعي محمل

فإذا وصلوا جعلوه كالكلام، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء. وحذفها ابن زيدون عندما ذكر تضمين قصيدة امرئ القيس »(٤)، وضمنها الصّفَدي مثله.

أما قوله في إثبات الياء للإضافة في قول الشاعر:

أَبلِـغ النُعْمـانَ عنّـي مألكـاً ❀ أنـه قـدْ طـال حبسـي وانتظـاري (٥)

وهي قصيدة لعدي بن زيد، وهذا عند علماء اللغة ينشد على ضربين بإثبات الياء وحذفها، وهذه ياء الإضافة أثبتها الصّفَدي.

---

(١) يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب، ٣٢٤/٢ .

(٢) يُنظر: ابن رشيق، الحسن. العمدة في محاسن الشعر، ٣١٢/٢.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣١٢/٢.

(٤) يُنظر: البتلوني، شاكر بن مغامس. نفح الأزهار في منتخبات الأشعار، تح: إبراهيم البازجي، ط٣، بيروت: المطبعة الأدبية، ١٨٨٦م(٨٢).

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات،٥١/١.

وقد أثبتها ابن دريد في جمهرة اللغة[١]، وابن سيده في المخصص[٢]، ونشوان الحميري في شمس العلوم[٣]، وابن فارس في مقاييس اللغة[٤]، وابن الأنباري كتبها بالياء[٥].

وكذلك أثبتها ابن جني في المنصف عندما تحدث عن همزة معايش ومصايب خطأً، ولكنه لم يتحدث عن إثبات الياء في انتظاري ولكنه كتبها بالياء[٦]، وابن عصفور كذلك كتبها بالياء[٧].

ومنهم من حذفها كابن الدهان، وابن سيده في المحكم[٨]، وابن منظور في لسان العرب[٩]، وابن جني حذفها في العروض[١٠]، والرضي الإستراباذي[١١]، وكتبها من غير الياء

---

(١) يُنظر: ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، باب الكاف واللام مع مابعدها من الحروف (كلم)، ٢/٩٨٢.

(٢) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. المخصّص، تح: خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٦م، كتاب النخل (٤١٧/٣).

(٣) يُنظر: الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم وداوء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر علي الإباني، د. يوسف محمد عبد الله، ط١، ١٩٩٩م، حرف الألف، باب الهمزة واللام ومابعدها، (٣٠٦/١).

(٤) يُنظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد. مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م، كتاب الهمزة باب الهمزة والميم ومابعدها فب الثلاثي، (١٣٣/١).

(٥) يُنظر: الأنباري، محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، (٢٥٥/٢).

(٦) يُنظر: ابن جني، عثمان. المنصف، ٢٠٩/١.

(٧) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع في التصريف، ٦٢.

(٨) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم، مقلوبة (أ ل ك) ٨٩/٧.

(٩) يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، حرف الكاف فصل الألف، (٣٩٣/١٠).

(١٠) يُنظر: ابن جني، عثمان. العروض، تح: د. أحمد فوزي اللهيب، ط١، الكويت: دار القلم، ١٩٨٧م، (١٠٧)، و ابن جني، عثمان. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، تح: خديجة الحديثي، وأحمد ناجي، وآخرون، ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨١م، (٣٨).

(١١) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن حاجب ٢٨٨/٤.

السكاكي[١]، وأبو الفتح العباس[٢]، وابن الدماميني عندما أورد صور القوافي وجعلها في الصورة الخامسة، وهي قافية المترادف وهي ساكنان ملتقيان، كقوله:

أبلــغ النعمـــان عـــني مألكـــا ❁ أنـه قـد طـال حبسـي وانتظـار [٣]

وقد انتهيت من المبحثين الأول والثاني، مبينة ما اختاره الصّفَدي في الرسم الإملائي، وخلاصة ذلك كله أن الرسم المتبع في المصحف رسم خاص بالكتاب العزيز، بينه وبين الرسم الإملائي العادي فروق واضحة، فلا يجوز الاحتكام إلى الرسم المصحفي في إثبات قاعدة أو نفيها مما يخص الرسم الإملائي، كما أن الواقع الكتابي لكثير من الألفاظ قد اختلف في الرسم الكتابي، فلم يتبع الكثير قواعد الرسم الإملائي في ذلك.

وبعد ذلك فإنني سأقف على جهد آخر من جهود الصّفَدي الكتابية في كتاب الوافي بالوفيات، وهو الفصل والوصل بين المشارقة والمغاربة، وماذا خص الصّفَدي في ذلك؟.

---

(١) يُنظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم، علق عيله: نعيم زرزو، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م، (٥٤٦).

(٢) يُنظر: العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط، بيروت: عالم الكتب، (٣١٩/١).

(٣) يُنظر: الدماميني، محمد بن أبي بكر. العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تح: الحساني حسن عبد الله، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م، (٢٦٨).

المبحث الثالث

الفصل والوصل بين المغاربة والمشارقة

الفصل والوصل بين المغاربة والمشارقة

تمهيد :

لقد كان مصطلح الفصْل والوصْل فكرة علمية غير محصورة على علْم من علوم اللّغة العربيَّة، بلْ تخلّل كل علومها، مثل علم (المعاني) حيث يبحث العلاقات بين الجمل المتتالية التي لا محل لها من الإعراب من حيث العطف بينها بالواو خاصةً أو ترك ذلك العطف بالواو خاصةً، ومثل علم (الإملاء (رسم الكلمات)، أو الرّسْم الكتابيّ) – موضوع حديثنا في هذا المبحث- حيث يعالج وصل الكلمات بعضها ببعض أو فصْل بعضها عن بعض؛ مثل فصل ووصل (لا) مع (كي)، وفصل ووصل (ما) ، والفصل والوصل بين المضاف والمضاف إليه.

يقول ابن درستويه: ((الكلام مؤلف من جميع الحروف وحقّ كلّ كلمة أنْ تقع مفصولةً في الكتاب ممّا قبلها وما بعدها ليدلّ كلٌّ على ما وضع له مفرداً))[١]، وكان من علماء العربيَّة محاولة في تلمّس أصول عامة للرسوم الكتابية، قال ابن الحاجب: ((أصل كل كلمة في الكتابة أنْ يُنظر إليها مفردةً مستقلةً عمّا قبلها وما بعدها، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفاً عليها))[٢]، وقد كان من علماء العربيَّة تلمُّس الأصول العامة التي تحكم الرسّم الكتابيّ فجعل ابن مالك للرسّم الكتابي أصلان هما: الأصل الأول: فصْل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد...، والأصْل الثاني: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعدّتها[٣]، وقال القلقشندي: ((اعلم أنّ الأصل فصل الكلمة من الكلمة، لأنّ كلّ كلمة تدلّ على معنًى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أنّ المعنيين متميزان فكذلك اللّفظ المعبّر عنهما يكون متميزاً.

---

(١) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتّاب، ٤٧.

(٢) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣/٣١٥.

(٣) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، (٣٣٢).

وكذلك الخطّ النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره))[١]، وقد كان من العلماء في الأغلب أنْ جعلوا فصل كلّ كلمة في الكتابة عن الأخرى هو الأصل، وجعلها ابن مالك بين الفصل والوصل، ولعلّ ابن مالك يرى أنَّ هناك أحوالاً يخاف منها الالتباس، وأنَّ هناك رموزاً قد اصطلح العلماء على كتابتها فيما يقتضي وصل الرموز بما قبلها وبعدها، فجعل الرسم الكتابيّ على أصلين، والله أعلم.

وسأعرض في الصفحات الآتية ماهي أحكام الوصل والفصل في بعض الحروف منها: (ما) و (من) و (لا) و (اللّام) عند الصّفَدي، مبينة حكم وصلها بما قبلها وبما بعدها؟ وبماذا اختلف المغاربة عن المشارقة في ذلك؟ كما سأتحدث عما اختلف فيه المغاربة عن المشارقة في الفصل والوصل بين المضاف والمضاف إليه؟.

أولاً: الفصل والوصل في (ما) :

قد أُفردت (ما) بمسائل في الفصل والوصل في الكتابة لا تشترك فيها مع بقية الحروف؛ لأنّها أوسع استعمالاً، يقول ابن الدهّان إنَّ (ما) إذا اتصلت بكلام قبلها كانت على ضروب: ((فمنها ما يحسن أنْ يوصل بما قبلها في الخطّ ويجوز فصله، ومنه ما يلزم وصله إذا جاء، ومنه ما لا يحسن أنْ يكتب مع ما قبله))[٢] يقول الصّفَدي: ((أمّا (ما) إذا اتصلت بكلام قبلها فمنه ما يحسن أنْ يوصل به ومنه ما يحسن أنْ يفصل عنه ومنه ما يلزم وصله ومنه ما لا يحسن))[٣]، وتكون (ما) حرفاً، واسماً، فإن كانت حرفاً فهي توصل دائماً، وإن كانت اسماً فقد اختلفً العلماء في فصلها ووصلها.

أمّا (ما) الحرفية فتنقسم إلى خمسة أقسام: كافّة ونافية وزائدة ومهيئة ومصدرية، وسأتحدث هنا عن الكافّة عن عمل النّصب والرفع[٤]، وهي مخصوصةٌ بالوصل مع إنّ وأخواتها،

---

(١) يُنظر: القلقشندي، أحمد بن علي. صبح الأعشى، ٢١٥/٣، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣١٩/٦، ٣٢٠.

(٢) يُنظر، ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢١.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١ .

(٤) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ١٢٧، ١٣٣.

يقول الصّفَدي: « فإن كانت حرفاً كتبت موصولة نحو (إنّما زيد قائم) وأينما تكن أكن وكأنّما زيد أسدٌ وكلّما وأمّا »[(١)]، يرى ابن قتيبة في إنْ كانت (ما) حرفية تكون موصولة بما قبلها من إنّ وأخواتها، يقول: « تكتب أينما كنت فافعل كذا وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء:٧٨]، وتكتب إنّما كلمت أخاك، فإذا كانت (ما) صلة كتبت موصولة »[(٢)]، وإن كانت مع ما قبلها بمنزلة الشيء الواحد كتبت موصولة[(٣)]، وكانت عند الصّولي بمنزلة الحرف الواحد إذا كانت حرفاً واتصلت بإنّ وأخواتها[(٤)]، وقد تقع (ما) في الكلام ملغاةً عند عامّة النحويين؛ لأنّها لو حذفت ما تغير معنى الكلام وهي تأتي مؤكّدة للكلام[(٥)]، وهذا ما جعلها متصلةً عند عامّة النحويين، والحرف يتصل بـ (ما) اتصالاً لا يتصل بغيرها[(٦)].

وأمّا (ما) الاسمية فتنقسم أيضاً إلى خمسة أقسام: استفهامية، وشرطية، وموصولة، وتعجّبية، ونكرة[(٧)]، وسأتحدث هنا عن (ما) الموصولة التي هي بمعنى الذي، قال الصّفَدي: « فإنْ كانت اسماً موصولاً بمعنى الذي كتبت مفصولةً نحو إن ما فعلت حسن وأين ما وعدتني به »[(٨)]، وذكر ابن قتيبة، وابن الدهّان أنّها إذا جاءت في موضع الاسم كتبت مفصولةً؛ للفرق بينها وبين (ما) الكافة، لكنّها كتبت في المصحف موصولةً ومقطوعة وهي اسم،، كتبوا: قال تعالى: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ﴾[الأنعام:١٣٤] مقطوعة، وقولة تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾[طه:٦٩] موصولة وكلاهما بمعنى الذي، وما قاله

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

(٢) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٥،٢٣٤.

(٣) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢١.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٥٨.

(٥) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتّاب، ٥٠.

(٦) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٥.

(٧) يُنظر: الهوريني، نصر ابن الشيخ نصر. المطالع النصرية، ١٢٧.

(٨) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

ابن قتيبة هو الصّواب بأنْ تأتي موصولةً مع إنْ أو مفصولةً كما جاءت في المصحف، وإذا جاءت مع أين تكتب مفصولةً أيضاً[١]، ويرى ابن كيْسان: أو فصلها مع أين للفرق بينها وبين الكافّة[٢].

وأمّا (ما) إذا اتصلت بحروف الجرّ قال عنها الصّفَدي: « إذا اتصلت بحروف الجرّ فلا تكتب إلا موصولةً نحو بما ولما وفيما وممّا وعمّا »[٣]، وكتبت موصولة هنا للإدغام[٤]، ويجوز الفصل أيضاً تبعاً للمغاربة، والقياس عند ابن عقيل فصلها[٥]، ولاتصال ما الموصولة بحروف الجرّ ثلاثة مذاهب[٦]:

أولاً: أنّها تكتب متصلةً لأجل الإدغام، وهو مذهب ابن قتيبة وابن الدهّان.

ثانياً: أنها تكتب مفصولةً على قياس ما هو كلمتين، وهو قول المغاربة، وبه جزم ابن عصفور.

ثالثاً: أنّها تكتب في الغالب موصولةً ويجوز فصلها وهو اختيار ابن مالك[٧].

وأحبُّ لابن قتيبة التفرقة بين الاسم والصّلة، بقطع الاسم، وصلة الصّلة، وكان لابن الحاجب قانونٌ عامٌ في وصل ما وفصلها بالحروف وشبهها، هو أنْ توصل كلها بما الحرفية،

---

(١) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٥،٢٣٦.

(٢) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٢.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيّات، ٥٢/١.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٧، وابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٢،

(٥) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد ، (٢٣٨/٤،٢٣٩).

(٦) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد، ٣٣٨/٤،٣٣٩، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢١/٦.

(٧) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد، ٣٣٢، وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد، ٣٣٨/٤.

وتفصل عن ما الاسمية[١]، وعلّة الوصل عندهم الإدغام، وكان من بعضهم أنْ جعل (ما) صلةً أو غير صلة موصولةً للإدغام، وخطّأ ذلك النّحاس، بأنّه لو وجب أنْ يكون الإدغام علّة الوصل لكتبت الشمس بغير لام، والصّواب عنده يجب أنْ تكون ما مفصولةً في كل موضع لأنّها على حرفين ينفصل ممّا قبلها[٢]، وهذا في رأيي غير صحيح، لأنّ قول النحويين بالتفرقة بين ما الاسمية الحرفية جعل الفصل هوا الصّواب، والله أعلم.

وبعد تتبع آراء العلماء في الفصل والوصل في (ما)، وموافقة الصّفَدي لهم، سأكمل الحديث عن الوصل والفصل في الفقرة التالية في (من).

ثانياً: **الوصل والفصل في (من)**:

لقد كان حكم (من) في الفصل والوصل عندما يأتي قبلها حرف جرّ ك (ما) الموصولة قال الصّفَدي: « أمّا من فكذلك– يقصد أنّ حكمها كما الموصولة بحروف الجرّ– نحو بمن، وفيمن، وعمّن، وممّن، لمن »[٣]، ولم يحدّد الصّفَدي إذا كانت للاستفهام أم أنّها اسم لكنّ قوله بأنّها تشبه ما الموصولة يدلّ على أنّها للاستفهام، وإذا كانت فيمن للاستفهام فهي موصولةٌ عند ابن قتيبة، نحو: فيمن رغبت؟ وإذا كانت اسماً فهي مفصولةٌ، نحو: كنْ راغباً في من رغبت، وأما ممّن ولمن فإنهما موصولتان أبداً، وكذلك عمّن[٤]، ولمْ يجوّز ابن درستويه أنْ توصل بـ (من) شيء مما يوصل بـ (ما)، وعلتّه في ذلك كون (من) لا تلغى ولا تكون من حرفاً من حروف المعاني ولا تكون اسماً لغير ما يعقل، ولا تكثر في الكلام بكثرة (ما)، نحو: إن من، ليت من، لعل من[٥]، وكان لمن في الوصل والفصل مع (عن) رأيان:

رأي ابن قتيبة كما ذكرنا، ورأي ابن عقيل إنّ الغالب الوصل، ويجوز الفصل[٦]، ورأي

---

(١) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الشافية في علم التصريف، ١٤٢.

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتّاب، ١٤٧.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٧،٢٣٨.

(٥) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتّاب، ٥٨.

(٦) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد، ٣٣٨/٤.

ابن عقيل هو الصّواب لأنّ الغالب هو القياس، ودلالة ذلك أنّ القياس في غير (من) الموصولة فصلها، والله أعلم.

وبعد ما تحدثت عن الفصل والوصل في (من)، سيكون حديثي في الفقرة التالية عن الوصل والفصل في (لا)، وما قال الصّفَدي في ذلك.

ثالثاً: الفصل والوصل في (لا):

أمّا (لا) فتدخل على جميع الأسماء والأفعال فتكون عاملةً فيها وغير عاملة، ويكثر استعمالها لذلك، وهي حرف معنى أيضاً كلفظ (ما) فهي توصل بأشياء وتفصل من أشياء، غير أنّها لا تكاد توصل إلا بالحروف خاصة[١]، واختصت (لا) في الفصل والوصل مع كي، وأنْ الناصبة للفعل، والمخفّفة من الثقيلة بأقوال مختلفة من النّحاة، لعلي أقف عليها في هذه السّطور، مبينةً الاختلاف في الفصل والوصل.

أ ـ فصل ووصل (لا) مع (كي):

يقول الصّفَدي في ذلك: « أمّا لا فقد كتبوها مع كي موصولةً ومفصولةً نحو كي لا وكيلا »[٢] وكان للنّحاة في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: قال ابن قتيبة، والنّحاس تكتب لا مع كي مفصولةً؛ لأنّ قولك كي لتفعل هو نفسه كي لا تفعل، وشبّهوها بحتّى في الحكم بأنّها تكتب منفصلةً مع لا[٣].

الثاني: قال ابن درستويه توصل (لا) إذا جاءت قبلها (كي)؛ لأنّه لا تفصل بينهما ظاهراً ولا تقديراً لأنّ المضمر مقدّرٌ، والمقدّر كالموجود في العمل[٤].

الثالث: قال ابن الدهّان، وابن عقيل أنّها تكتب موصولةً ومفصولةً، وكان الفصل هو

---

(١) بتصرف، يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، ٥٩.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٢.

(٣) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٤٠، والنحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتّاب، ١٤٧.

(٤) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتّاب، ٥٩.

الأصل عندهما، والوصل اتباعاً لرسم المصحف في قوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد:٢٣][١]، وكانت هذه أقوال العلماء في وصل (لا) مع (كي) وفصلها، والرأي الصّواب هو رأي ابن الدهّان وابن عقيل، وتبعهم الصّفَدي في ذلك؛ لأنّهم جمعوا بين الفصل والوصل وكان الفصل هو القياس عندهم، والله أعلم.

ب ـ فصل ووصل لا مع أنْ الناصبة للفعل، الثقيلة والخفيفة:

اختلف النّحاة في وصل وفصل أنّ، وأنْ، يقول الصّفَدي: « إن اتصلت بأنْ النّاصبة للفعل حذفت النّون وادغمت في لام لا نحو (أريد ألّا تفعل كذا)، فإن كانت الخفيفة من أنْ الثقيلة فصلت في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه:٨٩] »[٢]، وقد نصّ أكثرهم على أنّ إنْ كانت ناصبة وصلت بـ(لا)، وإنْ كانت مخففةً من الثقيلة فصلت عنها[٣]، عنها[٣]، وقد تبعهم الصّفَدي في ذلك، واختلف النّحاة في علّة الحذف، ولمْ يجزْ علي بن سليمان إلا الانفصال في كلتا الحالتين، وعلّة فصلها في الآية عند النّحاس هي أنّ التقدير: أنّه لا يرجع، وأنّ ليس لا يرجع[٤]، وعلّة ابن الصائغ نقلاً عنه السيوطي في أنْ الناصبة أنّها شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز فصلها، وقد حسن الوصل في الأولى والفصل في الثانية خطّاً[٥]، وجوّز بعضهم وصلها في الحالتين، وآخرون على فصلها في كلّ حال، كما قال ابن عقيل: « والصّحيح عند النحويين كتب أنْ مفصولةً من لا مطلقاً »[٦]، وهذا هو الصحيح عند

---

(١) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٤، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد، ٣٤٢/٤.

(٢) يُنظر الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

(٣) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ١٧٣،١٧٤، والنحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتّاب، ١٤٦، وابن درستويه، محمد بن يحيى. كتاب الكتاب، ٥٩، وابن الحاجب، عثمان بن عمر. الشافية، ١٤٣.

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتّاب، ١٤٦.

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٣/٦.

(٦) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد، ٣٤١/٤).

أبي حيّان؛ لأنّه هو الأصل[١]، وما رآه النّحاة في فصلها مطلقاً هو العقل، لأنّها لا تنطق فلا فرق بين كتابتها وعدمه، لكن في معظم المصاحف جاءت بالوصل وليست بالفصل[٢].

ج ـ فصل ووصل لا مع أنْ الشرطيّة:

كان الغالب عند النّحاة وصل (لا) مع (أَنْ) الشرطيّة، لكن الصّفَدي يقول: « أمّا إذا دخلت (لا) على (أَنْ) الشرطيّة فالأولى فصلها كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال:٧٣] »[٣]، وهذا ما عليه أهل النّحاة بأنّ الغالب في وصلها أولى، وهذا ما عليه ابن قتيبة، والنّحاس، وذكر أنّها كتبت في المصاحف متصلةً ومنفصلةً[٤]، وابن درستويه يرى في وصلها لأنّها قد صارت لاماً وأدغمت[٥]، وحذفت النّون في الوصل لتأكيد الاتصال[٦]، وقد قال الصّفَدي بالرأيين لكن الفصل كان أولى عنده واختلف في ذلك عن النّحاة، وفي النظر إلى المصاحف، وكتب التّفسير، فهي بالوصل وليست بالفصل[٧]، والله أعلم.

أما (لئلا) فإنّها تتألف من ثلاث حروف هي (اللام) و (أنْ)، (لا) عوملت كالكلمة الواحدة فوصلت، يقول الصّفَدي: « وقد كتبوا لئلا جملةً واحدةً وهي ثلاثة ألفاظ (لام كي)، (وأنْ الناصبة) و (لا النافية)؛ لأنّ اللام لا تقوم بنفسها فوصلت بأنْ ووصلت

---

(١) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط،١٧/٨، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٢٣/٦.

(٢) يُنظر: المثنى بن معمر. مجاز القرآن، ح: فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١م، (٢٤/٢)، وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م، (٢٤١/١).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

(٤) يُنظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٣٩، النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب،١٤٦.

(٥) يُنظر: ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتّاب، ٥٩.

(٦) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، (١٠٥).

(٧) يُنظر: القيسي، مكي بن أبي طالب. العمدة في غريب القرآن، دمشق: البينة للطباعة والنشر، (١٨٦)، و الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (٤٨/١٤).

أنْ بلا لأنّها ناصبةٌ وكتبت همزتها ياءً للكسرة قبلها وأدغموا النّون في اللام))[١]، وإنْ قيل فيها: إنّ ((اللام لا تقوم بنفسها فوصلت بـ(أَنْ) و (أَنْ) هنا ناصبةً فوصلت بـ (لا)))[٢]، وحكى فيها الصّولي أنّها موصولةٌ وهي (لان لا) فكانت عندهم كالشيء الواحد[٣].

وقد اتضح مما سبق أن الفصل والوصل في (لا) مع كي للنحاة فيه ثلاثة أقوال كما وضحت، وكان الصّفَدي موافقاً لهم في الرأي الثالث، وهو رأي ابن الدهان، وابن عقيل، وأما مع أن الناصبة، سواء كانت الثقيلة أو الخفيفة، فقد نصّ أكثرهم على أنّ إنْ كانت ناصبة وصلت بـ (لا)، وإنْ كانت مخففةً من الثقيلة فصلت عنها، وقد تبعهم الصّفَدي في ذلك، وأما مع أنْ الشرطية فالغالب عند النحاة وصلها، لكن الصّفَدي يرى أن الأولى عنده الفصل، وقد خالف ما عليه النحاة، والله أعلم.

رابعاً: الفصل والوصل في (اللام).

يقول الصّفَدي في (اللام): ((أمّا (اللام) فكل كلمة أولها لام ودخلت آلة التعريف عليها أدغمت فيها لفظاً، وأظهرت خطّاً، نحو: (اللّيل، واللّحم، واللّجام)، وقد كتبت المغاربة اليل على رسم المصحف، ولمْ يستعمله أهل المشرق))[٤]، وقد غلّط النّحاس ما كتبوه؛ وذكر أنّ علّتهم في الحذف اجتماع اللامات، واختلف النحويون في تلك العلّة التي حذفوا من أجلها، قال الفرّاء: إنّهم لو كتبوه على الأصل لكان هناك اجتماع لام بعدها ألفٌ، وبعد هذه الألف لامٌ أيضاً، وبذلك جمعوا بين ثلاث لامات، وقال البصريون: لام الخفض بمنزلة ما ليس في الكلام، فوجب حذف اللّام، ومن البصريين من شبّهها بـ (دد و ددا)[٥].

أمّا (الذي) فكتبت بلام واحدة، وتثنيتها تكتب بلامين، يقول الصّفَدي: ((أمّا الذي فإنّهم كتبوها بلام واحدة طلباً للاختصار لكثرة دورها في الكلام بخلاف اللّذيْن مثنى الذي

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢.

(٢) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٥.

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتّاب، ٢٥٩

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢.

(٥) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤٢.

واللّتيْن مثنى التي لأنّهما أقلّ وقوعاً من الذي والذين جمعاً، والتي »[١]، وقد تبع الصّفَدي ابن الدهّان في رأيه[٢]، وكان في الذي، بلام واحدة واللذين بلامين ثلاثة أقوال[٣]: أنّ هذا كتب على الأصل فلا ينبغي أنْ يسأل عنه، والثاني: وقيل أنّهم كتبوا التثنية بلامين؛ لأنّ التثنية تجري على أصلها، وتعرب في كلّ مبني، وفيما لا ينصرف، والثالث: أنّهم أرادوا أنْ يفرّقوا بين التثنية والجمع، وهو قول الصّولي[٤]، وعلّة من كتب اللذين بلام واحدة أنّ اللام لا تفارقه، ولا يتكلم به منفصلاً فكتب على الإدغام.

وبعد ما رأينا ما قاله الصّفَدي في الفصل والوصل في(اللام)، سأختم حديثي في هذا المبحث، بالحديث عن الفصل والوصل بين المضاف والمضاف إليه في الكتابة.

خامساً: الفصل والوصل في المضاف والمضاف إليه في الكتابة:

قال ابن جنّي: « وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءان اتصالاً قبح الفصل بينهما »[٥]، ويقول عليّ بن الكاتب: من « حسْن التدبير في قطع الكلام ووصله في أواخر السّطور، وأوائلها؛ لأنّ السّطور في المنظر كالفصول، فإذا قطع السطر على شيء يتعلق بما بعده كان قبيحاً، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه »[٦]، ولم يُحسن الصّفَدي ما يفعله المغاربة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السّطر يقول: « لا يكتب المضاف في آخر السطر الأول، ويبتدأ بالمضاف إليه في السّطر الثاني (كعبد الله، وأبي بكر، والمغاربة يفعلون ذلك وليس بحسن) »[٧]، وهو

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

(٢) يُنظر: ابن الدهان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، ٢٥.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن يحيى. صناعة الكتاب، ١٤١.

(٤) يُنظر: الصولي، محمد ين يحيى. أدب الكتاب، ٢٥٨.

(٥) يُنظر: ابن جني، عثمان. الخصائص، ٣٩٠/٢.

(٦) يُنظر: الكاتب، علي بن خلف. مواد البيان، تح: د. حاتم الضامن، ط١، دمشق: دار البشائر، ٢٠٠٣م، (٣٢١).

(٧) يُنظر: خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

مكروه عند ابن الصّلاح[١]، والأقبح من فصل المضاف والمضاف إليه كتابة الكلمة مفصولة الحروف في السطرين كالزيدون، بأن يجعلوا في السّطر الأول الزاي والياء والدال والواو، والسّطر الثاني النّون[٢]، وهو قبيح جداً؛ لأنّه لا يجوز فصل الاسم عن بعضه، وأكثر ما يوجد ذلك في مصاحف العامّة وخطوط الوراقين[٣]، وبهذا قبّح العلماء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السطرين، وهو من عيوب الكتابة.

ويتّضح مما سبق أنّ مسألة فصل الكلمة عن أختها كما يقضي به الأصل لم تكنْ واضحة الحدود، أو مجمعاً عليها بما يكفي، كما يتضح أيضاً، اختلاف العلماء في الأسس التي قام عليها وصل الكلمات وفصلها، لكنّها لا تخرج غالباً عن نوعين من العلّة: أحدهما: معنى الأداة، والآخر: نوعها، أي كونها اسماً أو حرفاً، ومن المفروض أنْ لا يتعلق رسم الاملاء بالمعنى، ولا بالكلمة كونها اسماً أو حرفاً أو فعلاً؛ لأنّ الرسم الكتابيّ تصوير بالرموز الكتابية، للنطق فقط، ويبدو أنّ العلة الصّحيحة في الوصل هو قلّة حروف الكلمات الموصولة في الكتابة، مع عدم الالتباس، وكان ينبغي الاتفاق على صور معينة للوصل[٤]،

وبعد هذا العرض لجهود الصّفَدي الكتابية، فإننا نتساءل هل كان للصّفَدي اختيار آخر من الاختيارات اللغوية في كتابه الوافي بالوفيات، هذا ما سيطول الحديث عنه في الفصل التالي وهو القضايا البنيوية والتركيبة، وماذا كان للصفدي في هذه القضايا من آراء؟.

---

(١) يُنظر: ابن الصّلاح، عثمان. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تح: د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، مصر: دار المعارف، ١٩٨٩م، (٣٧٢).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢.

(٣) يُنظر: الكاتب، علي بن خلف. مواد البيان، ٣٢١.

(٤) يُنظر: الغامدي، د. محمد بن سعيد. الرسم الكتابي العربي(طبيعته، وإشكالاته واتجاهات إصلاحه)، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، ع ٥٧، ٢٠١٠م، (١٤٤).

الفصل الثّالث

قضايا بناء الكلمة وقضايا لغوية

المبحثُ الأوّل

قضـــايا بناء الكلمة

قضايا بناء الكلمة

لقد اختار الصّفَدي في كتابه قضايا لغوية عدة، من هذه القضايا، قضايا بناء الكلمة، وكان حديثه فيها عن النسب، والقلب في الهمزة، وحذف التنوين لالتقاء ساكنين، وسأبدأ بالنسب.

لقد وسم علماء اللغة معنى النّسب بين مصطلحين هما: النّسب، والإضافة، وسمّاه سيبويه بالمصطلحين باب الإضافة، وهو باب النّسب، حيث قال: " اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجلٍ فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت يائي الإضافة "[1]، ومثل هذا قال المبرّد: " الإضافة، وهو باب النّسب "[2]، وقال ابن يعيش: " اعلم أن النسبة التي يقصدها النحويّون ويسمّيها سيبويه: الإضافة، هو ما يُنسب إلى قبيلةٍ، أو بلدٍ، أو صنعةٍ،... وذلك أن يزاد المنسوب إليه ياء مشدّدة... "[3]، وسماه الصّفَدي النسب إلى ما يضطر إليه المؤرّخ، وكأنّه يخص هذا النسب إلى ما يحتاج إليه المؤرخون، والله أعلم، وقال: " فأقول النّسب هو الإضافة لأن إضافة شيء إلى بلدٍ، أو قريةٍ، أو مذهبٍ، أو عقيدةٍ، أو علْمٍ، أو قبيلةٍ كقولك: مصريٌّ...، أو نحويٌّ،...، أو خالديٌّ فهذا المعنى إنما هو إضافة. ولهذا يترجمه النحاة الأقدمون بباب الإضافة، وإنما سمّيته نسباً لأنّك عرّفته بذلك كما تعرف الإنسان بآبائه "[4]، وكأنّ الصّفَدي يوضح ما قصد علماء اللغة من الإضافة والنّسب، وسمّاه ابن عصفور (باب النّسب)[5]، وهو المصطلح الأكثر شيوعاً عند علماء اللغة القدماء، وسماه بعض المحدثين بالنسب أيضاً وهو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم المنسوب إليه ليصير المركب اسماً منسوباً إلى المجرد، وهذا المركب يشبه الصفات إذ يدل

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٣.

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، تح: محمد عضيمة، ط٣، القاهرة: وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م، (١٣٣/٣).

(٣) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٤١/٥.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٠/١.

(٥) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، (٥٤/٢).

على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة هي النسبة إلى المجر عن الياء[١]، ولعلّي في هذا المبحث أعرض ما قاله الصّفَدي في هذا الباب الواسع الآفاق، موضّحةً ما كان لعلماء اللغة من آراءٍ في النّسب، وهل وافقهم الصّفَدي، فيما ذهبوا إليه؟

ولكن قبل ذلك أود أن أوضح بعض التغيرات التي تحدث للاسم المنسوب، فبعضها عام تلحق جميع الأسماء، وبعضها خاص، تلحق بعضاً من هذه الأسماء، وهي:

التغيير العام :

وهو لزوم كسر آخر الاسم، وإلحاق ياء مشددة، ونقل الإعراب، وهذا التغير اللفظي يتبعه تغيير معنوي، إذ يصير هذا المركب دالاً على المنسوب، ووصفاً له، وكان قبل إلحاق الياء اسماً للمنسوب.

التغيير الخاص :

وهي كما ذكرت أنه يحدث في بعض الأسماء، وله أوجه مختلفة، فيكون بحذف حرف، أو قلب حرف، أو رد محذوف، أو إبدال حركة بحركة أخرى، أو بزيادة حرف، أو حذف كلمة[٢].

وبهذا تكون فائدة النسب الدلالة على الوصف مع الإيجاز؛ لأن قولنا رجل مصري، أوجز من قولنا رجل منسوب إلى مصر[٣].

أولاً: النّسب إلى المفرد الثلاثيّ الصحيح:

بدأ الصّفَدي في ذكر النّسب في المفرد الثلاثي الصحيح، وأورد أنه لا يحذف منه شيء، ولا يطرأ عليه أي تغير، وذلك عندما قال: " أقررته على بنائه "، واستثنى من ذلك عندما يكون الاسم الصحيح الثلاثي المفرد مكسور العين، فإنّ العلماء فتحوا تلك العين في النسب لكي لا تتوالى الكسرات، وقال: " إذا نسبْت إلى الاسم الصحيح الثلاثيّ المفرد أقررته على بنائه فتقول: (بكريٌّ وعمريٌّ) إلا أن يكون مكسور العين فتقول: (نَمريٌّ، ومعديٌّ، وإبليٌّ،

---

(١) يُنظر، كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٢٠٠٠م، (٣٤).

(٢) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسين. التبيان في تصريف الأسماء، ٣٦.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣٥.

ودؤليٌّ نسبةً إلى نمر، ومعدة، وإبل، ودؤل) فتفتح الميم والعين والباء والواو، وإنما فعلوا ذلك فراراً من توالي الكسرات))[١].

ولم يختلفْ كلام الصّفَدي عمّا قاله علماء اللغة في هذا، وقد جعله سيبويه بمنزلة فعل، وكان الدّئل بمنزلة النمر في النّسب، وهو حذف الكسرة خشية تواليها، وسمع ذلك من يونس وعيسى[٢]، وحكى ذلك المبرد، وقال: ((ألا ترى أنك سوّيت بين فعل، وفعل))[٣]، ولم يكن ابن جني مخالفاً لما قالوه فإبدال الكسرة فتحة عنده هرباً من توالي الكسرتين واليائين قال الشاعر:

لَصَحَوْتَ والنَّمَرِيُّ يَحْسِبُهَا ❀ عَمَّ السّماكِ وخالَةَ النَّجْمِ [٤]

والقياس المتلئب[٥] عند الزمخشري هو الفتح[٦]، وبالوجوب عند ابن مالك، والرضي[٧] وقال ابن عقيل في ذلك: ((وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحةً فيقال في نمر نمري، وفي دئل دؤلي، وفي إبل إبلي))[٨]، وأبو حيّان جعل الفتح وجوباً، ثم ذكر الجواز في مقدمة طاهر القزويني[٩]، وكان قول أبي حيّان فيما نقله السيوطي عنه أنّه لا خلاف بين علماء اللغة في

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٠/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٤٣/٣.

(٣) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٣٧/٣.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، تح: حامد مؤمن، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م، (١٣٥).

(٥) المتلئب: المستقيم المطرد، يُنظر: الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، باب التاء واللام، (ت-ل-ب)، ٢٠٦/١٤.

(٦) يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في علم العربيَّة، (٢٠٧).

(٧) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٤٧/٤، الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ١٨/٢.

(٨) يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م، (٤٥٣/٢).

(٩) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٦١٦/٢.

وجوب ذلك الفتح إلا في مقدمة طاهر القزويني أنّه يجوز فيه وجهان[١]، ولم يختلفْ كلام عبّاس حسن عمّا أورده علماء اللغة في النّسب إلى المفرد[٢].

وبناءً على ذلك اتفق الصّفَدي مع ما قاله علماء اللغة، ولم يكن هناك خلافٌ بينهم كما ذكر أبو حيّان، واستثنى أبو حيّان طاهر القزويني أنه أجاز الفتح والكسر في النسب إلى الثلاثي مكسور العين، ولا أرى في ذلك أي دليل يقوّي رأي القزويني، لأن دليل علماء اللغة في البعد عن توالي الكسرات والياء، للتخفيف هو الأصح؛ ((لأن العرب تفرّ من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة))[٣]، والله أعلم، وسأتحدث بعد المفرد عن الخماسيّ والسداسيّ وما قاله الصّفَدي في ذلك .

ثانياً: النّسب إلى الرباعيّ والخماسيّ:

كان النّسب في الرباعي مثل النّسب في الثلاثي عدم الحذف في بناء المنسوب شيئاً، إلا إن كانت عين الرباعي مكسورة، فأورد الصّفَدي هنا الخلاف الحاصل بين المبرّد، وسيبويه في أنّ الفتح عند المبرّد مطرد، والفتح عند سيبويه على السّماع، وقال: ((وإذا نسبت إلى رباعيٍّ أو خماسيٍّ أقررته على بنائه وزدته ياء النسب فتقول: أحمديٌّ، وسفرجليٌّ نسبةً إلى (أحمد، وسفرجل) .

فإن كانت عين الرباعيّ مكسورةً مثل تغلب، ويثرب، ومغرب، ومشرق، قلت: تغلبيّ، ويثربيّ، ومغربيّ، ومشرقيّ بكسر ثالثه، وعند المبرّد الفتح مطّرد، وعند سيبويه مقصورٌ على السّماع))[٤].

قال سيبويه: ((وكأنّ الذين قالوا: تغْلبي أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تفْعل، كما جعلوا فعل كفعل للكسرتين مع الياءين، إلا أنّ ذلك ليس بقياس لازم، وإنما هو تغيير؛ لأنّه ليس توالي ثلاث

---

(١) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٦٥/٦.

(٢) يُنظر: عباس، حسن. النحو الوافي، ٨٢٨/٤.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٨٢٨/٤.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات،٤٠/١.

حركات ››[١]، وكان قول الخليل مقويّاً لما رآه سيبويه في أنّ الفتح شاذٌ مقصورٌ على السّماع، وهو: ‹‹ الذين قالوا تغلبي ففتحوا مغيّرين كما غيّروا حين قالوا سهليٌّ وبصريٌّ في بصري، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في يشكر: شكريٌّ، وفي جلهم: جلهميٌّ. وأن لا يلزم الفتح دليلٌ على أنّه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم؛ وهذا قول يونس ››[٢]، ولهذا ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ الفتح مقصورٌ على السّماع، وذهب المبرّد، وابن السّراج، أنّه على القياس المطّرد[٣]، والقياس عند ابن جني عدم تغير الكسرة في ذلك، وقال: ‹‹ فإذا جاوز الاسم ثلاثة أحرفٍ لم تغيّر كسرته، تقول في الإضافة إلى تغلبٍ: تغلبي ... هذا هو القياس؛ وذلك لأنّ الكسرة سقط حكمها لغلبة كثرة الحروف لها ››[٤]، وذهب الورّاق، وابن عصفور، وابن الناظم إلى جواز الوجهين الفتح والكسر[٥]، والشائع عند الزمخشري الكسر[٦]، وقد جوز بعض المحدثين بقاء الكسرة، والفتح هو القياس المطرد عندهم، وعلة ذلك؛ أن الساكن كالميت المعدوم، فإن اعتدّ به بقي الكسر، وإن لم يعتد به فالفتح؛ لأنه يلحق حينئذ بالثلاثي[٧].

وظاهر كلام الصّفَدي أنّه على السّماع لأنّه قال بالكسر أولاً ثم ذكر اختلاف المبرّد وسيبويه في الفتح، ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه هو الأصح، لأنّ أغلب علماء

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣١

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٣/١٣.

(٣) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٥/١٤٦، ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م، (٣/٦٤)، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة،١٣٦.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١٣٦.

(٥) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو. تح: محمود جاسم الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م . ٥٢٩، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٢/٦٤، ابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، (٥٦٦).

(٦) يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في علم العربيَّة، ٢٠٧.

(٧) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٣٨.

اللغة قالوا بجواز الوجهين: كالورّاق، وابن عصفور، وابن الناظم، والشائع عندهم الكسر، والله أعلم، كما أن الشائع عند المحدثين الكسر، وبعد الحديث عن النّسب إلى الرباعيّ والخماسيّ، سأكمل حديثي عن النّسب في المعتلّ الآخر، وما قول ورأي الصّفَدي فيه .

ثالثاً: النّسب إلى معتلّ الآخر:

كان حديث الصّفَدي عن النّسب إلى معتلّ الآخر المحذوف، في أمرين هما الأول: ما يَرِد المحذوف فيه عند التثنية مثل: أخ، وأب، وذو بمعنى صاحب وعمٍ ، وغدٍ وعضة، والثاني: مالا يرد المحذوف عند التثنية، مثل: يد، ودم، وقال: ((وإذا نسبت إلى معتلّ الطرف محذوفه لزمك في النّسب ردّ ما حذف منه فتقول: أخويّ، وأبويّ، وذوويّ، وعمويّ، وغدويّ وعضويّ نسبةً إلى أخ، وأب، وذو بمعنى صاحب وعمٍ ، وغدٍ وعضة؛ لأنّهم قالوا في التثنية أخوان، وأبوان وعميان.

فإن كان المنسوب إليه لم يردّ إليه ما حذف منه بالتثنية فأنت بالخيار إن شئت رددته، وإن شئت حذفته فتقول: يديّ، ويدويّ ودميّ، ودمويّ نسبةً إلى يد، ودم؛ لأنّهم قالوا: يدان ودمان.

فإن كان في الاسم تاء إلحاق في آخره أو همزة وصلٍ في أوّله فإنّك تحذفها فتقول: أخويّ وبنوي نسبةً إلى أخت وبنت وابن كما قلت في مذكريهما، وهمزة الوصل إن لم تحذفها لم ترد المحذوف، وإن حذفتها لزمك ردّها فتقول: ابنيّ وبنويّ وسمويّ واسميّ))[1].

وقد جعله سيبويه تحت باب الإضافة إلى ما في زوائد من بنات الحرفين[2]، وكان الأول عند سيبويه لا يجوز فيه إلا الردّ، وقال: ((فإذا ردّ في الأضعف شيء كان في الأقوى أرد))[3]، ويقصد سيبويه هنا أنّ التثنية ترد الحرف المحذوف، والنسْبة ترد الحرف المحذوف الذي لا ترده النسْبة فكانت أقوى منها في مثل: يد، ودم، فلذلك كان الردّ واجب هنا، أما في عضةٍ عند

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي الوفيات، ١/ ٤٠.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/ ٣٦١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣/ ٣٥٩.

سيبويه فلها نسبان هما: أنها عضويّ، كقول الشاعر:

هــذا طَرِيــقٌ يَــأْزِمُ المَآزِمَــا ❀ وعِضَــواتٌ تَقْطَــعُ اللَّهازمــا [١]

ومن العرب من يقول: عضيّة، فتكون بمنزلة شفة كما يقول سيبويه[٢].

وفي الثاني ما ذكره الصّفَدي موافقاً لما قاله سيبويه في ذلك، في الخيار بين حذف الزوائد، وإبقائها، وذهب علماء اللغة في النّسب إلى المعتلّ الآخر اتباعاً لسيبويه كالنحّاس، والورّاق، وابن يعيش[٣].

فالمبرّد على ما قاله سيبويه، وأورد أنّ الأخفش يقول: في يدٍ يديّ، ويديي، لأنّه يرى أنّ الأصل في يد فعل؛ لأنّه يرى أنّه إذا أردت أنْ تردّ المحذوف رجعت بالحرف إلى أصله[٤]، وذهب إلى ذلك ابن عصفور[٥].

وكان الخلاف قائماً في النّسب إلى أخت فذكر سيبويه أنها تلحق بأخ في النّسب فنقول: أخويٌّ، وذهب الخليل، والمبرّد أن هذا هو القياس، بينما يونس يقول: أخْتي، لأنّ التاء للإلحاق، وليس بقياس عند سيبويه[٦]، وذهب ابن السّراج، إلى ما ذهب إليه سيبويه[٧]، وهو

---

(١) البيت لأبي مهدية الأعرابي رواه الأصمعي عنه، يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، حرف الميم فصل الألف، ١٢/١٧، سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، حاشية المحقق رقم ٢، ٣/٣٦٠، والمبرد، محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد إبراهيم، ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، حاشية المحقق رقم ٣، (٤٧٠).

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٦٠.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتّاب، ١٨٨، ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥٥٣، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٦/٥، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٢/٥٨،٥٩، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م،(٢/٦٠٣،٦٠٤،٦٠٥).

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب،٣/١٥٢،١٥٣،١٥٤.

(٥) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح الجمل، ٢/٣١٣.

(٦) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٦٠،٣٦١، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٣/١٥٤.

(٧) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣/٧٦،

ما أورده الصّفَدي، وحذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين[١]، وقال ابن يعيش، وابن الناظم بالمذهبين[٢].

وذهب عبّاس حسن إلى أن أخت كالنسب إلى أخٍ أوقع النحاة في لبسٍ قويٍّ، وأنّ بعضهم دعا إلى رفض ذلك النّسب، وجعل النّسب على لفظ الكلمة؛ ورأيه حسن، لكن رأي سيبويه وجمهوره صحيحٌ وقويٌ[٣].

والصّفَدي على ما ذهب إليه سيبويه وجمهوره في النّسب إلى معتلّ الآخر، حتى أنّه لم يوردْ آراء من خالفوا سيبويه في ذلك، وكأنّه يرى أنّ هذا الرأي هو الصحيح، نظراً للأسباب التي ذكرها، وخاصّةً فيما كان فيه الخلاف في جعل إلحاق أخت في النّسب إلى أخٍ، وأيّده النحاة في ذلك، وهو الرأي الأقوى، لأنّه إذا أشكلت علينا النّسْبة هل هي إلى الأخ أو إلى الأخت فإن ذلك يعرف بالسّياق[٤]، وبناءً على ذلك لم يكن هناك خلافٌ بين علماء اللغة في النّسب إلى معتلّ الآخر بل كان الخلاف في النّسب إلى أختٍ وكان لهم ثلاثة آراءٍ في ذلك، والرأي الأول: هو إلحاقها في النّسب بأخ، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والخليل، والمبرّد، وهو القياس، أمّا الرأي الثاني: ما عليه يونس بعدم حذف التّاء في النّسب، وهو ليس بقياسٍ عند علماء اللغة، والرأي الثالث: بالمذهبين، وهو ما عليه ابن يعيش، وابن الناظم، وهو رأيٌ صائبٌ في نظري لأنّه جمع بين القياس، والمطّرد، والله أعلم، وسأتحدث بعد ذلك عن النّسب إلى ما كان على حرفين لا ثالث لهما.

---

(١) يُنظر: الإستراباذي ، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٦/٢.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٥/٦، ابن الناظم، محمد ابن الأمام جمال الدين. شرح ابن الناظم، ٥٧٠،

(٣) يُنظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٧٦٣/٤.

(٤) يُنظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح. شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ، (٦١٢/٣).

رابعًا: النّسب إلى ما كان على حرفين لا ثالث لهما:

تحدّث الصّفَدي هنا عن النّسب إلى ما كان على حرفين لا ثالث لهما، وذكر أنّ له حالتين، الأولى: إذا كان الثاني حرفاً صحيحاً، فيجوز فيه التّضْعيف وعدمه، والثاني: إذا كان الثاني حرف لينٍ، فوجب فيه التّضْعيف، وحتى لو كانت ألفين أبدلت الثانية همزة، ويجوز قلبها واو، وقال: ((فإذا كان المنسوب إليه حرفين لا ثالث لهما، ولم يكن الثاني حرف لين جاز لك التّضْعيف وعدمه فتقول: كميّ، وكمّيّ بتخفيف الميم وتشديدها نسْبةً إلى (كم) .

فإن كان الثاني حرف لين وجب تضعيفه فتقول: فيويّ، ولوويّ نسبةً إلى (في، ولو)، فإن كان حرف اللّين ألفاً ضوعف وأبدلت الثانية همزةً ثم أوليت ياء النسبة فتقول: لائيّ نسبةً إلى (لا)، ويجوز قلب الهمزة واواً فتقول: لاويّ))[1].

وما أورده الصّفَدي موافقٌ لما ذكره علماء النحو، فهذا ابن مالك يقول: ((إن كان الثاني حرف لينٍ وجب تضْعيفه وعومل ذو الياء معاملة حي، وذو الواو معاملة دو، فيقال في المنسوب إلى (في) مسمى به (فيوي) وفي المنسوب إلى (لو) : (لووي)))[2]، وابن الناظم، وابن عقيل، والسيوطي على الرأي نفسه[3]، وبهذا اتضح لنا النّسب إلى ما كان على حرفين، فإنّنا نتساءل هل للنّسب إلى محذوف الأول عند الصّفَدي رأيٌ، هذا ما سأعرضه في الفقْرة التالية:

خامساً: النّسب إلى محذوف الأول:

قال الصّفَدي: ((وإذا نسبْت إلى محذوف الأوّل سليم الآخر لم تردّ إليه المحذوف فتقول: صفيّ وعديّ نسبةً إلى صفةٍ، وعدة، ولك الخيار في الصحيح فتقول: ثبيّ، وقلي، وثبويّ، وقلويّ كما قلت في دم، وفي (لغة) لغيّ، ولغويّ.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤١.

(٢) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٤/١٩٥٦.

(٣) يُنظر: ابن الناظم، محمد ابن الأمام جمال الدين. شرح ابن الناظم، ٥٧٠، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، تح: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد دوي، ط١، مصر: دار هجر، ١٩٩٠م، ٣/٣٧٤، عبد الرحمن بن أبي بكر. السيوطي، همع الهوامع، ٦/١٦٨.

فإن كان معتلّ الآخر وجب الردّ فتقول: وشويّ، وحرويّ بكسر الواو وفتح الشّين نسبةً إلى شية وحر، وفي (لغة) لغيّ، ولغويّ))[١].

وكان النّسب هنا عند الصّفَدي عن محذوف الأول، أولاً: إذا كان سليم الآخر، لا يرد إليه محذوفه، ثانياً: إذا كان صحيح الآخر، يجوز لك ردّ المحذوف، وعدم ردّه، ثالثاً: إذا كان معتلّ الآخر، وجب ردّ المحذوف حينئذٍ، وذهب سيبويه في النّسب إلى محذوف الأول كما أورد الصّفَدي وأوجب فتح العين في النّسب إلى المعتلّ الآخر[٢]، وكان مذهب أبي الحسن الأخفش على ما أورد المبرّد هو وشييّ، أي أنّه يردّ الحروف إلى أصلها، وثبتت الياء هنا لثبوت ما قبلها[٣]، فقال: ((ووجهه أنّه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت (وشْية) والنسبة إلى وشْية (وشْييّ)))[٤]، وقد أورد الرأيان أغلب النّحاة، منهم الزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، وغيرهم[٥].

وكان رأي الصّفَدي هنا موافقاً لسيبويه، ومخالفاً للأخفش في النّسب إلى شية، فهو يرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح.

ورأي الأخفش صحيح هنا، بدلالة أن أغلب النّحاة قد أوردوه في مؤلفاتهم، والله أعلم.

وقال الصّفَدي: ((فإذا نسبت إلى مضاعف الثاني لم تفكه فتقول:(ربّيّ)، ولا تقول:(ربِبيّ)، نصّ عليه سيبويه))[٦] .

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٥٨/٣،٣٥٩،٣٩٦.

(٣) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٥٦/٣،١٥٧.

(٤) يُنظر: الاستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٤٠٠/١.

(٥) يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بوملحم، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م،(٢٦٣)، العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥، (١٥٣/٢)، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٤،٣/٦، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٥٧/٤،١٩٥٨.

(٦) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

يتحدّث الصّفَدي هنا عن النّسب إلى ما هو مضاعف الثاني وأكّده بما نصّ عليه سيبويه[١]، وقال النّحاة كما نصّ سيبويه كابن مالك، وابن الحاجب، والأشموني[٢].

واتّضح أنّ الصّفَدي قد تبع العلماء فيما نقله عنهم في النّسب إلى محذوف الأول، فقد وافق سيبويه، وخالف الأخفش في النّسب إلى شية، وأيضاً وافقهم في النّسب إلى مضاعف الثاني، وبعد ذلك سيكون الحديث عن النّسب إلى كلٍّ من المقصور والممدود والمنقوص، وما كان للصّفديّ فيها من اختياراتٍ.

سادساً: النّسب إلى(المقصور، والمنقوص، والممدود):

أولاً: النّسب إلى المقصور:

أ ـ المقصور الثلاثيّ:

قال الصّفَدي: ((وإذا نسبت إلى المقصور الثلاثيّ قلبت الألف واواً فتقول: قفويّ ورحويّ، وعصويّ نسبةً إلى (قفاً)، و (رحىً)، و (عصا)))[٣].

يورد الصّفَدي هنا النّسب إلى المقصور الثلاثي، وتقلب الألف فيه واواً، وسيبويه لم يجوّز أن يكون النسب في المقصور الثلاثيّ كالنّسب في الرباعي، فلا يكون في الثلاثي أي حذفٍ، كما في الرباعي والخماسي[٤]، والمبرّد على ما أورده الصّفَدي هنا، وعلّل قلب الألف التي هي في الأصل منقلبة عن الياء واواً، للتخفيف وكراهية اجتماع الياءات والكسرات[٥]، وأوجب ابن الورّاق هنا قلب الألف واواً، وعلّل ذلك الوجوب في أنّ الألف تقرب من الياء، والألف والياء ساكنين، والجمع بين ساكنين في كلام العرب غير مستعملٍ، فوجب قلب الألف إلى حرفٍ

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٥٩.

(٢) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٤/١٩٥٨، الأستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٦٧، الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤/٢٧٧).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤١.

(٤) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٥٣.

(٥) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٣/١٣٦.

يتحرك فلا يجتمع الساكنين، وهو قول الأنباري[١]، ولم يختلف النّحاة في قلب الألف واواً، وتبعهم الصّفَدي، ومن المحدثين من أوجب قلبها واواً؛ وتعليل القلب عندهم أن آخر المنسوب يجب كسره، والألف لا تقبل الحركة، فتقول: عصوي، وفتوي[٢].

ب ـ المقصور الخماسيّ والرباعيّ:

قال الصّفَدي: ((فإذا نسبت إلى المقصور حذفت ألفه خامسةً فصاعداً، ورابعةً إذا تحرّك ثاني ما هي فيه فتقول: حباريّ، وجمزيّ نسبةً إلى (حبارى)، و(جمزى) .

وإن كانت الألف رابعةً وسكّن ثاني ما هي فيه جاز لك حذفها وقلبها واواً مباشرةً للياء أو مفصولةً بألفٍ فتقول: حبْليّ، وحبْلويّ، وحبلاويّ نسبةً إلى حبْلى، ودنْيويّ، ودنياويّ نسبةً إلى (دنيا) والمختار الأول))[٣].

تكلّم الصّفَدي هنا عن النّسب إلى المقصور الخماسيّ والرباعيّ، فالخماسي وما فوق تحذف ألفه، وتزاد ياء النسب في آخره، ولم يختلفْ ما أورده الصّفَدي هنا عن كلام النّحاة فقد قال ذلك سيبويه، والمبرّد، والزمخشري، وغيرهم[٤]، وعلة حذف الألف في الخماسي هي طلب الخفة، ونص على ذلك[٥].

وكان للرباعي حالتان، كما وضح الصّفَدي، الأولى: إذا كان الحرف الثاني متحركاً حذفت الألف، ولم يكن هناك خلاف في ذلك عند جمهور النّحاة، وعلة الحذف في الرباعي الذي تحرك ثانيه تنزيلا للحركة منزلة الحرف فكأن الألف خامسة[٦].

---

(١) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥٣٥، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة،٣٧٤.

(٢) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٤٤.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

(٤) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣ /٣٥٥،٣٥٤، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٤٨/٣، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٠/٥.

(٥) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٤٤.

(٦) يُنظر: المصدر السابق، ٤٤.

والثانية: إذا كان الحرف الثاني ساكناً ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: الحذف، الثاني: قلب الألف واواً، الثالث: القلب وزيادة الألف قبلها[١]، والمختار عند الصّفَدي هو الأول.

والأوجه الثلاثة عند العلماء صحيحةٌ لكن كان الأول عند سيبويه هو أحسن القول[٢]، وكان أجودها وأحقّها اختياراً، وأكثرها صحةً، وأقربها إلى القياس عند المبرّد هو الأول، وهو حذف الألف، ومن قال في قلب الألف واواً؛ لأنّها رابعةٌ، فشبّه النّسب فيها بملهى ومغزى كان قوله رديئاً[٣]، وأجاز ابن جني الحذف، وإبدالها واواً[٤]، وأحسنها عند الزمخشري، وابن عصفور هو الحذف، وذهب ابن يعيش إلى أنَّ الأجود حذفها[٥]، بل كان الأفصح عند المبرّد وابن عقيل الحذف[٦]، وذهب ابن الصايغ إلى أنَّ الوجه الثالث هو أضعف الوجوه[٧].

وبناءً على ذلك فقد تبيّن لنا أن الألف هنا للتأنيث، وذهب ابن الورّاق إلى أنّ الألف إذا كانت للتأنيث في الرباعي والخماسي الأولى حذفها في النسب[٨]، وهو ما ذهب إليه جمهور النّحاة في ذلك واختاره الصّفَدي، الذي لم يخالفْ ما قاله النّحاة في ذلك الصدد، والله أعلم.

- ثانيًا : النّسب إلى المنقوص:

أ ـ المنقوص الثلاثي:

قال الصّفَدي: « وإذا نسبت إلى المنقوص الثلاثيّ فليس فيه إلا فتح عينه، وقلب الياء

---

(١) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء،٤٥.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٥٢/٣،٣٥٣.

(٣) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٤٧/٣،١٤٨.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١٣٦.

(٥) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٠/٥، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٦٣/٢.

(٦) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب،٦٣/٢، ابن مالك، محمد بن عبد الله.شرح التسهيل، ٣٥٨/٣.

(٧) يُنظر: ابن الصائغ، محمد بن حسن. اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م، (٦٨١).

(٨) يُنظر: ابن الوراق، محمدبن عبد الله. علل النحو، ٥٣٨.

واواً، تقول: شجويٌّ وندويٌّ نسبةً إلى شجيٍّ ونديٍّ ››[١].

وكان حديث الصّفَدي هنا عن النسب إلى المنقوص الثلاثي، وأورد أنّه ليس فيه إلا قلب الياء واواً، وتغير حركة العين وتزيد ياء النسب، وهو مذهب سيبويه والمبرّد، وذكرا أنّ علّة القلب هنا هي كراهية اجتماع الياءات والكسرات في غير المعتلّ، أوجب قلبها واواً[٢]، وهو ما ذهب إليه النّحاة[٣]، وقد ألحق الأنباري شجي بالمقصور نحو عصا، ورحى[٤].

ب ـ المنقوص الرباعيّ والخماسيّ:

قال الصّفَدي: ‹‹ وإذا نسبت إلى المنقوص حذفت ياءه إن كانت خامسةً فصاعداً كقولك: معْتديّ نسبةً إلى معتدٍ، فإن كانت رابعةً جاز حذفها وقلبها واواً كقولك: قاضيّ، وقاضويّ نسبةً إلى قاضٍ، والحذف هو المختار، قال الشاعر في لغة القلب:

فَكَيفَ لَنا بِالشُربِ إِن لَم يَكُن لَنا ❁ دَارِهِمُ عِندَ الحَانَوِيّ وَلا نَقدُ

وقول الناس قضويّ ليس من هذا الباب، وإنما نسبةً إلى قضا بالقصر ››[٥].

هنا الصّفَدي يقول إنَّ النّسب إلى المنقوص الرباعي والخماسي، إذا كان رباعياً فله وجهان، الوجه الأول: الحذف والوجه الثاني: القلب واواً، والمختار عند الصّفَدي هو الحذف، وقد تبع سيبويه في ذلك، والوجه الثاني عند سيبويه من الشّذوذ، وحكى ذلك ابن مالك، والمرادي، والسيوطي، ولكن لم يذكرْ سيبويه ذلك في كتابه، ولكنه ذكر القلب في الحانوي في قول الخليل[٦]،

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٤٣/٣، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٣٦/٣.

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١٣٦، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٤/٥.

(٤) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٣٧٤.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات،٤١/١، والبيت لتميم بن مقبل يُنظر: ابن مقبل، تميم. ديوان ابن مقبل، تح: عزة حسن، ط١، بيروت: دار الشرق العربي، ١٩٩٥م، (٣٦٢).

(٦) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٤١/٣، ابن مالك، محمد بن عبد الله.شرح التسهيل، ٣٦٢/٣، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٥٩/٦.

وحكى ابن عصفور الوجهين، واستدلّ بالأول: وهو حذف الياء، بقول الشاعر:

كَأسُ عَزِيزِ من الأعْنابِ عَتّقَها ❁ لِبَعْضِ أحْيانها حانِيَةٌ حُومُ [(١)]

والقياس عند ابن جني الوجه الثاني، لكنه اختار الحذف[(٢)]، والأجود عند ابن يعيش الحذف[(٣)]، والمختار، والقياس عند ابن مالك الحذف[(٤)].

وبعد هذا كلّه كان ما اختاره الصّفَدي هو الصواب، وتبع النّحاة في ذلك؛ لأنّ أغلب علماء اللغة قالوا بذلك الرأي، فهذا ابن السّراج يقول: ((والكثير حاني))[(٥)]، وقد رأينا أنّ الرأي الثاني كان شذوذاً عندهم، والله أعلم.

أما في الخماسي كان الحذف فقط، عند النّحاة[(٦)]، بل كان واجباً عند الأنباري، والأزهري؛ لطول الكلمة[(٧)]، فلم يختلفْ كلام الصّفَدي عمّا قاله العلماء، وكان تابعاً لهم، والله أعلم.

ثالثًا : النّسب إلى الممدود:

قال الصّفَدي: ((وإذا نسبت إلى ممدودٍ فإن كانت الهمزة أصليةً كقرّاء سلمت فقلت:

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٦٥/٢، والبيت لعلقمة بن عبدة، يُنظر: الضبي، الفضل بن محمد. المفضليات، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف، (٤٠٢).

(٢) يُنظر: ابن جني، عثمان. الخصائص، ٤٣٨/٢، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيّة، ١٣٧.

(٣) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥١/٥.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٤٢/٤، الخضري، محمد بن مصطفى. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ أحمد البقاعي، ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م، (١٨٢/٣).

(٥) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٦٦.

(٦) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الشافية الكافية، ١٩٤٣/٤، ابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين. شرح ابن الناظم، ٥٦٦، الأشموني، علي بن محمد. علي بن محمد. شرح الأشموني، ٧٢٧/٣.

(٧) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، ٣٧٥، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح، ٥٩١/٢.

(قرّائيّ) نسبةً إلى (قرّاء)؛ لأنّ التثنية (قرّاءان)))[١].

وقول الصّفَدي في النسب إلى الممدود إذا كانت الهمزة أصليّة، أنها لا تحذف؛ لأن التثنية (قرّاءان)، وهو ما ذهب إليه سيبويه، والمبرّد، على إنّ إقراره على حاله هو القياس الصحيح، وعلّة سيبويه، أنّ الياءات لم يكن فيها استثقال، وأن الهمزة غير معتلّة ولا مبدلة، وكان الإبدال عندهما جائز، وقد ذكر سيبويه أن كثيراً من العرب قد أبدلوها[٢]، وإقرار الهمزة قول أغلب النّحاة[٣]، وذهب ابن السّراج، وابن عصفورٍ، وابن عقيلٍ إلى ما ذهب إليه سيبويه[٤]، والأجود عند ابن جني هو إقرار الهمزة، وقد شبهها عندما تبدل بالنّسب إلى كساء[٥]، والصّفَدي في هذا موافقاً لهم.

قال الصّفَدي: ((وإن كانت بدلاً من ألف التأنيث قلبت واواً، فتقول:(صحراويّ) نسبةً إلى (صحراء)؛ لأنّ التثنية (صحراوان)))[٦].

الصّفَدي هنا يتحدث عن النوع الثاني من الممدود، وهي أن تكون الهمزة منقلبةً عن ألف فتقلب واواً، وهذا ما نصّ عليه النّحاة، كسيبويه، والمبرّد، وابن جني، والعكبري، وابن مالك، وغيرهم، ولم يكن هناك خلاف في ذلك[٧].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢،٤١/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٥٢،٣٥٢/٣، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٤٩/٣.

(٣) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٣٧٧، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٥/٥، ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الشافية في علمي التصريف والخط، ٤١، ٤٠.

(٤) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٦٧/٣، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب،٦٦/٢، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، ٣٥٨/٣.

(٥) يُنظر: ابن جني، عثمان. الخصائص، ٢١٥/١، ابن جني، عثمان. اللمع، ١٣٩.

(٦) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

(٧) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب،٣٥٥/٣، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٤٩/٣، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١٣٨، العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في البناء وعلل الإعراب، ٢٩٨/٢، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٥١/٤.

وقال الصّفَدي: « وإن كانت منقلبةً عن أصلٍ أو زائدةً للإلحاق جاز فيها أن تسلم، وأن تقلب واواً فتقول: (كسائيٌّ) و (كساويٌّ) نسبةً إلى (كساء)؛ لأنّ التثنية (كساءان، وكساوان) »[(١)].

يذكر المبرّد أنّك إذا أردت أن تنسب إلى كساءٍ قلت كسائي، وإذا أردت أن تنسب إلى (كساوان) قلت كساويّ، والنّسب عنده بكساوي أجود من أنْ تقوله في قراء[(٢)]، وذهب النّحاس إلى أن الجميع أجاز كساوي[(٣)]، وبذلك كان النّسب في كساءٍ بكسائي، وكساويّ عند النّحاة أجمع، وهو ما نقله الصّفَدي، والله أعلم.

وقال الصّفَدي: « وإذا نسبْت إلى مثل (ماء، وشاء) قلبت الهمزة واواً فقلت: ماويٌّ، وشاويٌّ، والقصيدة ياوية، وقال الراجز:

لاَ يَنْفَعُ الشّاوِيِّ فِيْهَا شَاتُهُ ۞ وَلاَ حِمَارُهُ وَلاَ أَدَاتُهُ » [(٤)]

وكان عند سيبويه، وابن يعيش القياس شائي، إذا أردت أن تسمّي به رجلاً[(٥)]، وذهب إلى مثل ذلك ابن الحاجب، والأجود عنده شائي[(٦)]، وقال ابن السّراج في ماء: مائي، وماوي[(٧)]، وذهب ابن مالك أنّ المسموع في مثل هذا قلب الهمزة واواً[(٨)].

وتوافق الصّفَدي مع النّحاة في النسب إلى شاء وماء، وقد قال بعضهم بشائي فقط وقال بعضهم بالوجهين، ولكن ما ذهب إليه سيبويه هو ما أورده الصّفَدي هو الأصح؛ لأنّ سيبويه ذكر القياس، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢/١.

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٨٧/٣، ١٤٩.

(٣) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٩٢.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢/١، البيت لمبشر بن هذيل الشمخي، يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، حرف الهاء، فصل الشين المعجمه، ٥١٠/١٣.

(٥) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٦٧/٣، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٦/٥.

(٦) يُنظر: الأسترابادي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣ /٥٧.

(٧) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٧٩/٣.

(٨) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٥٢/٤.

وقال الصّفَدي: « وإذا نسبت إلى (شقاوة) ونحوه مما آخره واو سالمةً بعد ألف، وكذا (سقاية)، و(حوْلايا) مما الياء فيه غير ثالثة قلت:(شقاويٌّ)، و(سقائي) و(حولاويٌّ) »[(١)].

وقد قال بشقاوي سيبويه، وقال في سقاية وجهين: الأول: سقائي، فكانت الإضافة عنده لسقاء؛ وعلّل ذلك بأنّك إذا اضفت إليها حذفت الهاء ولن تبقى الياء على حالها بعد الألف فأبدلت همزة، أما الثاني: سقاوي، وكانت حولايا عنده بمنزلة سقاية[(٢)]، والجميع كان على ما ذكره سيبويه[(٣)].

وبهذا كان قول الصّفَدي هنا موافقاً للنّحاة لكنّه لم يذكر أنّ لسقاية وجهين في النّسب بل ذكر وجهاً واحداً، ربما أنّه يرى صحة هذا الرأي فقط، والله أعلم.

واتّضح لنا بعد الحديث عن النّسب إلى المنقوص والمقصور والممدود، موافقة الصّفَدي للنّحاة في ذلك، وبذلك فإننا نتساءل هل وافق الصّفَدي النّحاة في النّسب على وزن[فُعَيْلة وفَعِيْلة] و[فُعَيْل، فَعِيْل]؟، وسأتحدث عن ذلك في الفقْرة التالية:

سابعاً: النسبة إلى الأوزان الأربعة: [فُعَيْلة وفَعِيْلة] و [فُعَيْل، فَعِيْل]:

أ ـ النّسب إلى وزن (فُعَيْلة وفَعِيْلة).

١– إن كان الاسم المنسوب إليه على وزن (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين غير مضعّف العين، يقول الصّفَدي: « وإذا نسبت إلى وزن (فُعَيْلة) فتحت ياءه، وحذفت عينه فتقول:(جهنيٌّ، ومزنيٌّ) نسبةً إلى (جهينة، ومزينة)، وشذَّ من هذا رديني، وعميري نسبةً إلى ردينة، وعميرة »[(٤)].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤١/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٤٩/٣،٣٥٠،٣٥١.

(٣) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٥٦/٥، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٥٢/٤، الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣١٠/٣، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٦٨/٦،١٦٩.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢/١.

وذهب الصّفَدي إلى ما ذكره النّحاة[١]، إلا أنّ الرضي علّل حذف الياء هنا، وقال: ((ويحذف الياء من فعيْلة غير مضاعفة، نحو: جهنيّ في: جهيْنة ...؛ فرقا بينها وبين فعيْل))[٢]، وعلل الرضي حذف الياء هنا أن فعيلا، وفعيلا قريبان من البناء الثلاثي، فلو لم تحذف هذه الياء لاستولى الكسر والياء على أكثر حروفهما، ولو زادت الكلمة على هذه البنية فلا تحذف، لأنها حينئذٍ تكون ثقيلة، فلا يستثقل الثقل العارض بسبب النسب[٣]، والسر عند كحيل في هذا الحذف هو التخفيف[٤].

٢- إذا كان الاسم المنسوب إليه على وزن (فَعِيلة) بفتح الفاء وكسر العين كان الاسم مضاعف العين أو معتلّها (ثانية ورابعة) من جنسٍ واحدٍ يقول الصّفَدي هنا: ((وإذا نسبت إلى ما هو مضاعف إلى مثل (جليلة)، و(طويلة) لم تحذف الياء؛ لأنّك لو حذفت قلت: (جلليٌّ، وطوليٌّ)، وكان مستثقلاً فكّ التضعيف، والصّواب أنْ تقول: (جليليٌّ، وطويلي)))[٥].

وذهب النّحاة إلى ذلك كابن جنّي، وابن مالك، وغيرهم[٦]، ولم يكن للصّفدي في النسب إلى فعيلة من غير تضْعيف أو بالتّضْعيف أي اختلافٍ مع النّحاة، بل كان كلامه موافقاً لهم، والصّواب عنده أنْ تقول:(جليليٌّ، وطويلي)، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٣٩، ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣/٧٢، ابن جني، عثمان. الخصائص، ١/١١٨، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٤/١٩٤٤، الغلاييني، مصطفى بن محمد. جامع الدروس العربيَّة، ٢/٨١.

(٢) يُنظر: حسن بن محمد، (ركن الدين). شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م، (٣٧٥).

(٣) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٢٠.

(٤) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٤٠.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤٢.

(٦) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو،٣/٧٢، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ٢٠٨، ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح الجمل، ٢/٣١٧،٣١٨، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل،٢/٤٨٥.

ويمكن القول أن الحذف في فَعِيْلة، وفُعَيْلة مشروط بشرطين:

الشرط الأول: ألا تكون العين معتلة واللام صحيحة، وذلك بأن تكون العين حرفاً صحيحاً، أو تكون حرف علة هي واللام، كما في حنيفة، وأما إذا كانت العين حرف علة واللام حرف صحيح، كما في طويلة، فلا تحذف الياء من فعيلة، وإذا حذفنا صارت طولي، فيلزم قلب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير، وتصبح الكلمة بعيدة عن الأصل، وهذا الشرط خاص بفَعِيْلة دون فُعَيْلة.

الشرط الثاني: أن لا يكون مضعّفاً، مثل جليلة، وشديدة، فلا نحذف هنا لاجتماع مثلان، وبقاءهما دون إدغام فيه ثقل، وفي إدغامهما تغير عن الأصل[(١)].

ب ـ النّسب إلى وزن (فعيل، وفعيل) :

يقول الصّفَدي في فعيل، وفعيل: ((وإذا نسبت إلى فعيل، وفعيل بفتح الفاء وكسر العين، وضم الفاء وفتح العين في الثاني كانا صحيحي اللام فالمطّرد في النسبة إليهما عقيلي، وعقيلي نسبة إلى عقيل، وعقيل وقد يقال فيهما فعيلي وفعلي بضم الفاء وفتحها تقول: ثقفي وهذلي))[(٢)].

وتكلم الصّفَدي عن النّسب المطّرد فيما وزنه فعيل، وفعيل، وهو أن تبقي لفظها على حاله، ولم يكن هنا مخالفاً لما نصّه النّحاة في ذلك كسيبويه، وابن مالكٍ، وأبي حيّان، والأزهري[(٣)]، وكان القياس عند المبرد على ما سمع لكثرته، الحذف وعدمه عنده بالجواز، قياساً مطرداً، ووافقه السيرافي في فعيل لكثرة الحذف فيه، وقال: ((إنها لغة حجاز وتهامة))[(٤)]، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٤١،٤٢.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢/١.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٣٥/٣ ابن مالك، محمّد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٤٤/٤، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح، ٥٩٧/٢، أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٦١٦/٢، الدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيَّة، ٢٤١/٢.

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٣٣/٢.

وقد تبيّن بعد الحديث عن النّسب إلى [فَعِيْلة وفُعَيْلة] و[فَعِيْل، فُعَيْل]، وتتبع آراء العلماء في ذلك، أنّ الصّفَدي تبع العلماء ولم يخالفْهم بشيء، وسأتكلم بعد هذا عن النّسب إلى ما آخره تاء التأنيث، وما مدى موافقة الصّفَدي لكلام النّحاة في ذلك.

ثامناً: النّسب إلى ما آخره تاء التأنيث:

يقول الصّفَدي: « وإذا نسبْت إلى المؤنّث ولم يكن على هذا الوزن حذفت التاء أين وقعت فتقول طلحي ومكّي وبصْري وعجوزي وسفرْجلي نسبةً إلى طلْحة ومكّة والْبصْرة، وعجوزة، وسفرجلة. اللهم إلا ما كان على وزن فعيلة بفتح الفاء درهم خليفتي نسبةً إلى الخليفة »[(١)].

وكلامه موافق لما قاله النّحاة ونصّوا عليه، إلا أنّ اختلافهم كان في بصْري، والصّفَدي هنا لم يوضح ماهي علامة الفاء في بصري، فالنّحاة والصّرفيون قالوا بالفتح، والكسر، ولكنّ الفتح أجود، بل إنّ بعضهم اعتبر الكسر من الشذوذ[(٢)]، وسنرى ذلك عند الصّفَدي في النّسب إلى غير قياس، ولعل هذا بيّن لنا أن الصّفَدي كان يريدها بالفتح، لأنّه أورد الشاذ منها هناك، والله أعلم، وذكر كحيل أن سر حذف التاء لزوم وقوعها حشواً بين الاسم والياء المشدَّدة وهي في الأصل لا تقع حشواً، وفي ذلك ثقل[(٣)]، وسأكمل الحديث في النّسب في الفقْرة التالية موضّحةً ما قاله الصّفَدي في النّسب إلى المختوم بياءٍ مشدّدةٍ، وتتبّع آراء العلماء في ذلك ومعرفة موافقة رأي الصّفَدي لهؤلاء العلماء.

تاسعاً: النّسب إلى المختوم بياء مشدّدة:

يحتمل النسب إلى المختوم بياء مشددة عدة تغيرات، وهذه التغيرات تختلف تبعاً لوضع الياء، لأن الياء إما أن تكون مسبوقة بحرف واحد، أو بحرفين، أو بثلاثة، أو بأكثر[(٤)]،

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/ ٤٢.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/ ٣٤١، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٣/ ١٣٧،١٤٦، ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣/ ٦٨، ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥٤٤، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ٢٠٩، الأفغاني، سعيد. الموجز في قواعد اللغة العربيَّة، ١٦١.

(٣) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٣٧.

(٤) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٥٢.

وسأخصّ الحديث عنها عن الياء إن كانت رابعة فما فوق، وهناك وجهان اثنان في النّسب إلى ما آخره ياء مشدّدة، إن كانت رابعة فما فوق، الأول: حذف الياء، والثاني: فتح العين، وقلب الياء الثّانية واواً.

يقول الصّفَدي: « إذا نسبْت إلى ما آخره ياء كياء النّسب فإن كانت رابعة فصاعداً حذفت وجعل موضعها ياء النّسب، فتقول: شافعيّ في النّسبة إلى الشافعيّ، وكذا تفعل في نحو مرمي في الأصح مع كون ثاني يائه غير زائدة، ومن العرب من يحذف أول يائيه ويقلب الثانية واواً بعد فتح العين فيقول: مرمويّ، وشفعويّ »[(١)].

وذهب سيبويه إلى الوجهين، وأورد أنّ من قال حانويّ، يقول: مرموي، وذهب إلى مثل ذلك ابن السّراج[(٢)]، والصحيح عند ابن جنّي قلبها واواً، في مرموي، مع جواز الحذف أيضاً[(٣)]، وشذّ عند ابن مالك والسيوطي قلبها واواً في مرموي، وشفعوي[(٤)]، ولم يفرق المرادي بين ياء شافعيّ ولا ياء مرمي، وقال: « لا فرق في ذلك بين ما ياءاه زائدتان كشافعيّ، وبين ما إحدى ياءيه أصلية كمرمي، هذا هو الأفصح، وفصّل بعض العرب، فقال في المرمي: مرموي؛ لأن ثاني ياء به أصلية »[(٥)]، ويرى ابن عقيل أن القلب لغةٌ قليلةٌ، والمختار هو الحذف، سواء كانت الياء زائدتين أو لا[(٦)]، وأورد الصّفَدي الوجهين ولم يرجّح أي رأي منهما وكأنه يرى بما يراه سيبويه وجمهوره في ذلك، والله أعلم.

أمّا الفقْرة التالية فسيكون الحديث عن النّسب المركّب، وما كان اختيار الصّفَدي في ذلك النّسب؟

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/١.

(٢) يُنظر سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٤٦/٣، ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٦٦/٣،

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١٣٦.

(٤) يُنظر ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٩٣٩/٤، السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهر في علوم اللغة، تح: محمد المولى بك، ومحمد إبراهيم، وعلي البجاوي، ط٣، القاهرة: مكتبة التراث، (٢٥٣/٢).

(٥) يُنظر: المرادي، حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (١٤٥١/٣).

(٦) يُنظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤٥٤/٢

عاشراً: النّسب إلى المركّب:

١ـ النّسب إلى المركّب تركيب جملة فعلية.

يقول الصّفَدي: « وإذا نسبت إلى مركّب فإن كان المركّب جملةً فعلية نسبت إلى صدر الجملة، وقلت: (تأبّطيٌّ، وبرقيٌّ، وكنتيٌّ وكونيّ) نسبةً إلى (تأبّط شراً، وبرق نحره، وكنت) »[(١)].

يستفاد من النص السابق أنّ النّسب إنْ كان مركّباً جملةً فعليةً، فإنّك تنسب إلى صدر الجملة، وسيبويه يقول ذلك، ويقول في كوني أنّه مسموع عن العرب، وهو الأقيس[(٢)]، وابن السّراج يورد ما قاله أبوعمر الجرمي في النّسب إلى (كنت) بأنّ قوماً يقولون كنتيّ، وأنّ أبا العباس يرى أنه خطأ[(٣)]، ويرى أبو حيّان، أنّ من قال كنتيّ، فهو شاذ[(٤)]، والسيوطي يقول بالوجهين في كنت، وتأتي كنتي في الشعر أكثر، كقول الشاعر[(٥)]:

فَأَصْبَحت كنتيًّا وأَصْبَحْتُ [(٦)]

وقال آخر:

إذا مَا كُنتَ مُلْتَمِساً لقُوتٍ ❁ فَلَا تَصْرخْ بكُنْتيّ يُجيبُ [(٧)]

وقد قال الصّفَدي بالوجهين، في كنت، وكأنّه يرى بصحتهما، والله أعلم، وقد حذف العجز وبقي الصدر؛ لأن الثقل منه نشأ، فإذا نسب إلى المركب دون حذف لازداد ثقلاً بياء

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٢/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٧٧/٣.

(٣) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٧٠/٣.

(٤) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. الارتشاف، ٦٠٠/٢.

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٥٦/٦.

(٦) البيت للأعشى، يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٩٥/٣، والشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه: محمد عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م، (٥٥١/٢)، وليس في ديوانه.

(٧) البيت بلا نسبة يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٩٥/٣.

النسب، وكان الآخر هو موطن التغيير[١].

٢ ـ النّسب إلى المركب تركيب إضافة.

يقول الصّفَدي: أما ((إنْ كان المركّب مضافاً ومضافاً إليه، والأول يتعرّف بالثاني نسبت إلى الثاني، وحذفت الأول كقولك:(بكريٌّ، وزبيريٌّ، وكراعيٌّ) نسبةً إلى (أبي بكر، وابن الزبير، وابن كراع) .

وإن كانا قد جعلا بمنزلة (زيد) ولم يقصد تعريف الأول بالثاني نسبت إليهما بصيغةٍ رباعية منحوتةٍ منهما أي مركّبة، وذلك مسموعٌ غير مقيس كقولك:(عبْدريٌّ، وعبقسيٌّ، وعبشميٌّ وحضرميٌّ) نسبةً إلى (عبد الدار، وعبد قيس، وعبد شمس، وحضرموت) إلا أن خفت التباساً في مثل امريء القيس، وعبد مناف فإنّك تقول: (امرئيّ ومنافيّ)، وأجاز الجرمي النّسْبة إلى كل من الجزءين فتقول: (حضري أو موتي)))[٢].

والنّسب إلى المركب تركيباً إضافياً، فعلى ضربين الأول: هو أنّ الأول يتعرف بالثاني، يكون النّسب إلى الثاني، ويحذف الأول، والثاني: إن كان المركب علماً بمنزلة زيد، ولم يتعرّف الأول بالثاني، يكون النّسب إليهما بصيغة رباعية منحوتة، فإذا خفت الالتباس نسبت إلى الثاني في عبد منافٍ، وإلى الأوّل في امرئ القيس، وذكر الصّفَدي أن الجلامي أجاز النّسبة إلى الجزءين، وقال سيبويه في حديثه عن النّسب المركّب مضافاً ومضافاً إليه: ((سألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ منافيٌّ فقال: أمّا القياس فكما ذكرت لك، إلا أنّهم قالوا منافيٌّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس))[٣]، وقد قال العلماء ما قال سيبويه، كابن مالك، وابن الناظم، وغيرهما[٤]، وأجاز المبرّد الوجهين في جعله بمنزلة زيدٍ، لكن

---

(١) يُنظر: كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٧٠.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/١.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٧٦/٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، محمّد بن عبد الله. شرح الكافية الشّافية ١٩٥٣/٤، وابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين. شرح ابن النّاظم، ٥٦٩، والإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٧٣/٢، والأشموني، علي بن محمد. شرح الأشمونيّ ١٩١/٤، والأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التّصريح ٣٣٢/٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع ١٥٧/٦.

الصحيح عنده هو النّسب إلى الأول[(١)]، والصّفَدي ذكر الوجوه التي وردت في هذا النّسب، كأنّه يرى بصحتها، والراجح في نظري ما ذهب إليه سيبويه في أنّ الصحيح في النّسب إلى ما كان مركباً وقد كان علماً بمنزلة زيد، ولم يتعرف الأول بالثاني، هو النّسب إلى الأول بصيغة رباعية منحوتة،؛ لأنّه هو القياس عند سيبويه، والخليل، والمبرّد، رغم صحة ما ذكره الخليل والمبرّد في كراهية الالتباس، لكن ما كان على القياس هو أولى، والله أعلم.

٣ ـ النّسب إلى المركب تركيباً مزجياً.

وقال عنه الصّفَدي: ((وإن كان المركّب تركيب مزجٍ فعلت به كالقسم الأول، فتقول: (بعْليٌّ، ومعْديٌّ، وخمسيّ) نسبةً إلى (بعلبك، ومعدي كرب، وخمسة عشر) وقالي نسبة إلى (قالي قلا)، ومنهم من ينسب إليهما قال الشاعر:

تَزَوَّجْتُـــــهَا رَامِيَّـــــةً هُرْمُـــــزِية ❁ بِفَضلِ الذِي أَعَطَى الأَمِيرَ مِنْ الرْزقِ)) [(٢)]

فقد جعل الصّفَدي النّسبة هنا كالنّسبة في المركب جملة فعلية، بأن تنسب إلى صدر الجملة، وكان هذا ما ذهب إليه سيبويه، وذكر أنّه سمع من العرب من يقول: بعلبكي، وكانت معد يكرب عنده فيه لغات، الأولى: منهم من يقول: معد يكربٍ فيضيف، الثانية: معد يكرب فيضيف ولا يصرف، يجعل كرب اسماً مؤنثاً، الثالثة: معد يكرب فيجعله اسماً واحداً، وقد قال الصّفَدي بالثالثة فقط، وهناك ثلاثة أوجه ذكرها النّحاة في النّسب إلى المركّب المزجي أجملها في الآتي:

الأوّل: أنْ ينسب إلى الصّدر والعجز كليهما؛ فيقال: (بعليّ بكيّ)، وقد أجازه جماعة؛ منهم أبو حاتم السّجستانيّ.

الثّاني: أنْ ينسب إلى جميع المركّب من غير حذفٍ إذا خفّ اللّفظ؛ نحو: (بعلبكيّ) .

الثّالث: أنْ يبنى من المركّب اسمٌ على وزن (فعْلل) وينسب إليه؛ نحو: (حضرميّ)[(٣)]

---

(١) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٤٣/٣.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/١، والبيت بلا نسبة يُنظر: ابن سيده، المخصص، كتاب المثنيات، ١٦٢/٤.

(٣) يُنظر: ابن الصائغ، محمد بن حسن. اللمحة في شرح الملحة، ٦٧٩/٢.

والوجهان الأخيران شاذّان[١]، والوجه الأول هو القياس في نظري، لأنّ سيبويه سمع الوجوه الباقية من العرب، وقال النّحاة في الوجهين الأخيرين بالشذوذ، والله أعلم.

وبناءً على هذا كلّه فقد كان النّسب إلى المركبات بحذف جزءٍ منها؛ كراهية استثقال زيادة حرف النّسب، لثقله، وثقل التركيب، وكان الحذف في الثاني دون الأول؛ لأنّ الثقل ينشأ منه[٢]، وهذا هو الصّواب، والله أعلم.

وسأطرح بعد النّسب إلى المركّب ما قاله الصّفَدي في النّسب إلى الجمع، وهل وافق العلماء في رأيه أم أنّه استقلّ برأيٍ محايدٍ.

عاشراً: النّسب إلى الجمع:

يذكر سيبويه في النّسب إلى الجمع قاعدةً عامةً، ويقول: ((اعلم أنّك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنّك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحدٍ وبينه إذا لم تردْ به إلا الجميع))[٣].

والصّفَدي في حديثه عن النّسب إلى الجمع تحدث عن النّسب إلى جمع التكسير، والنّسب إلى أبناء فارسٍ، والنّسب إلى الجمع السالم.

أ ـ جمع تكسير

يقول ابن أبيك هي هذا النّسب: ((إذا نسبت إلى مجموع فإن كان جمع تكسيرٍ ولم يكن له واحداً من لفظه مثل: عبابيد وشماميط قلت عباديدي وشماطيطي.

فإن كان للجمع واحدٌ من لفظه ولم يكن باقياً على جمعيته قلت: أنماري وأنصاري، ومدائني وهوازني نسبةً إلى الأنمار والأنصار والمدائن وهوازن.

---

(١) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٧١، ٧٢، وابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين. شرح ابن النّاظم ٨٠١، والأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التّصريح ٢/٣٣٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الهمع ٦/١٥٥، والأشموني، علي بن محمد. شرح الأشمونيّ ٤/١٨٩.

(٢) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٧١، ٧٢.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٧٨.

وإن كان باقياً على جمعيته نسبت إلى واحدة فقلت: (فرضيٌّ)، و(رجليٌّ) نسبةً إلى الفرائض، والرجال وقد جاء في الشعر شاذاً قول القائل:

مشــوَّه الخَلْــقِ كِلابــيُّ الخُلُــقُ

القياس كلبيّ نسْبةً إلى كلاب . وزعم الخليل أنّ نحو مسمعي في المسامعة ومهلّبيّ في المهالبة.

فإن كان لا واحد له نسبت إليه كقولك نفريّ رهطيّ نسبةً إلى نفر رهط، فإنْ جمعت الجمع ردْدته إلى ما كان عليه فتقول في أنفار نفري، وفي أقوام قوميّ، وفي نسوة ونساء نسوي، وتقول في محاسن وأعراب محاسنيّ وأعرابيّ لأنّك لو قلت عربي لتغير المعنى لأن الأعرابي لا يقع إلا على البدوي، والعربي ليس كذلك))[1].

وضّح الصّفَدي في هذا النص النّسب إلى جمع التكسير وهو:

أولاً: إن لم يكن له مفرداً من لفظه، فالنّسب له على صيغته.

ثانياً : إن كان له مفرداً من لفظه كان على حالتين:

أ ـ لا يكون باقياً على جمعيته، فالنّسب يكون على الجمع، نحو: أنماري نسبة إلى الأنمار.

ب ـ يكون باقياً على جمعيته فالنّسب يكون للواحد منه، نحو: فرضي نسبة إلى فرائض.

ثم أورد ما جاء شاذاً في جمع التكسير في قول الشاعر: كلابيّ، والقياس كلبيّ، ثم رجع للحديث عن النّسب إن لم يكن له واحد من لفظه، وجمعت جمعه أردت الإضافة إليه رددته إلى ما كان عليه قبل الجمع، وقد وضح الصّفَدي عدم القول في النّسب بعربي تقصد به الأعرابي، لأن ذلك قد يؤدي إلى تغير المعنى.

فهذا سيبويه يقول ما نقله الصّفَدي عنهم، ويورد قول الخليل أيضاً في مسمعي، وكان قول الخليل في هذا الجمع هو القياس على كلام العرب، ولكن كان للنّحاة في النّسب إلى كلاب وقفه متأنية، فسيبويه وابن السّراج قد ذهبا إلى أنّ النسب إلى كلابٍ، كما ورد عن العرب

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، اخليل بن أيبك. لوافي بالوافيات، ١/٤٣،٤٤.

كلابي[١]، وذهب المبرّد إلى أنَّ النّسب إلى أكلب هو كلبي، والنّسب إلى رجلٍ من بني كلاب، كلابي[٢]، وقال ابن الحاجب في كلبي وكلابي: « وإن كان جمعاً واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده، كما تقول في النسبة إلى أكالب: (كلْبي) ، ولو سمّيت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو: كلابي، وكلاب: اسم رجل، وإن كان جمع السلامة »[٣]، ومذهب ابن مالك في ذلك أنّه نسبٌ إلى الواحد لشبهه بواحدٍ فقالوا: كلابيّ الخلق، وقياسه كلبيّ، وقد شبهه هنا كلاب بكتابٍ، وقد ذهب إلى مثل ذلك السّيوطي[٤].

وبعد هذا رأينا أن الصّفَدي وافق كلامه ما قاله النحّاة في النّسب إلى جمع التكسير وكان خلافهم قائماً في كلبي، وكلابي، وقد وضحنا أنّ الصّفَدي قال ما ذكره ابن مالك والسّيوطي في هذا الصّدد، والقول بالوجهين صحيحٌ، لأنّ كلبي هو القياس في ذلك، وكلابيّ رغم ورودها عن العرب إلا أنّ رأي سيبويه وابن السّراج كان هو الصحيح عندهم، وقد أخذ العلماء هنا بصحة القياس، وما ورد عن العرب في ذلك، والله أعلم.

ب- النّسب إلى (أبناء فارسٍ).

يقول الصّفَدي: « وإذا نسبْت إلى أبناء فارسٍ قلت:(بنويٌّ) فأجروه على الأصل، وإن كان الجمع جمع سلامة »[٥].

فأبناء فارسٍ، هم الذين استصحبهم سيْف بن ذي يزن إلى اليمن، وعند النّسب إليهم يكون النسب إلى ابن، كما ذكر الصّفَدي في قوله: أجروه على الأصل، ويقصد بذلك أنّه في المفرد، وذكر سيبويه إن شئت تركته في النّسب على حاله، ولم يتغير فيه شيء فيكون ابني، كما زعم يونس، أما فيما رواه سيبويه من تدليل لرأيه هو قول أبي الخطاب –الأخفش الأكبر– أنّ

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٧٨،٣٧٩،٣٨٠، ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣/٧١.

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٣/١٥٠.

(٣) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٨٠.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٣٧٩، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٦/١٧٢.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤٣.

بعضّهم يقول: بنوي، حذفت الزوائد في الاسم ورددْته إلى أصله، وعلّل ذلك بقوله: إنّ الذين اختاروا الحذف جعلوا الإضافة تقوى على الحذف، وقد قويت على حذف الزوائد لقوتها على الرّد، فإن حذفوا شيئاً ألزموا فيه الرد، ولا يمكن أن يردوا وفيه زوائد؛ لأنّه إذا قوي على ردّ الأصل قوي على حذف ما ليس أصلاً، وسيبويه ينسب إلى الأصل، ويونس يراعي لفظها الحالي دون الرجوع إلى أصل الكلمة[١]، وقد ذهب ابن السّراج، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيّان إلى أنّ النّسب إلى أبناء يكون للمفرد منه؛ كي تفرق بينه وبين التّسمية؛ ولأنّ لفظ الواحد أخفّ[٢]، فوافقوا سيبويه في ذلك، وحكى أبو الحسن أنّه قيل في النّسب إليهم: بناوي، قال: وهذا شاذٌ كما قالوا في أبي بكر: بكراوي[٣]، وبناءً على هذه الآراء قد تبع الصّفَدي سيبويه والنّحاة في ذلك، والراجح في هذا ما كان عليه سيبويه والنّحاة، نظراً لخفّة اللفظ الواحد، وللتفرقة بين مفرده والتسْمية، والله أعلم.

ج ـ النّسب إلى الجمع السّالم، والمثنّى :

يقول الصّفَدي: ((وإن كان الجمع جمع سلامةٍ، فإن كان جمعاً غير علم حذفت الزيادتين وقلت:(زيديٌّ) نسبةً إلى (زيدين)، فإن كان علماً قلت:(زيدينيّ)، وكذا في المثنّى إن كان تثنيةً قلت: زيديّ وإن كان علماً زيدانيّ، وإن كان الجمع قد جعلت النّون فيه حرف إعرابٍ قلت: نصيبينيّ، وبيربي، وقنسريني نسبة إلى نصيبين وبيرين، وقنّسرين، وكذلك حكم سنين إن جعلتها جمعاً كمسلمين، قلت: سني، وسنوي وسني وإن كان النون فيه حرف الإعراب قلت سنينيّ .

وإن كان الجمع سالماً بالألف والتّاء، فإن سمّيت رجلاً بتمراتٍ قلت في النّسْبة إليه: (تمريٌّ) بفتح الميم، وإن كان جمعاً قلت:(تمْريٌّ) بسكون الميم، وقالوا في النّسْبة إلى (أذرعات): أذرعيٌّ، وفي عاناتٍ عانيّ))[٤].

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٦١/٣.

(٢) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٧٠/٣، ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح الجمل، ٣١١/٢، أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٦٢٨/٢.

(٣) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٦٢٨/٢.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/١،٤٤.

بعد حديث الصّفَدي عن النّسب إلى ما جمع جمع تكسيرٍ، تحدّث عن النّسب إلى ما جمع جمعاً سالماً، فإنْ كان من غير الإلف والتاء، وهو جمع المذكر، فيكون إمّا جمع غير علم، أو جمع علم، فإن كان الأول حذفت فيه الزيادتين التي تطرأ على الكلمة للجمع، والثاني تحذف فيه زيادةً واحدةً وهي الياء، وكان هذا حال المستثنى أيضًا كما ذكر الصّفَدي، أما إن كانت النّون الزائدة في غير العلمية للإعراب فإنّها لا تحذف، وكان حكم سنين عند الصّفَدي أنْ تجعله جمعاً كجمع مسلمين، فيكون النّسب إلى المفرد فيها، أما إن كان جمعاً سالماً بالألف والتاء، وهو جمع المؤنث، إما أنْ يكون للعلمية، أو للجمع، فإن كان الأول قلت بفتح العين، وإن كان الثاني قلت بسكون العين، وهذا ما قاله سيبويه، وكان علّة الحذف عنده في الجمع السالم من غير الألف والتاء؛ أنّه لا يجتمع في الاسم رفعان، ونصبان، وجرّان، وقد ألحق أذراعات، وعاني بالجمع المؤنث[١].

ولم يختلفْ ما أورده الصّفَدي هنا عمّا قاله النّحاة في النسب إلى الجمع السالم سواءً كان بالواو والنون أو الياء والنون أو الألف والتاء وهو الجمع المؤنث[٢].

وقد اتضح أن ما عليه جمهور علماء العربيَّة في الجمع بالرد إلى الأصل وهو المفرد هو الصّواب، لأنّ المنسوب إليه هو الأصل، وهو الأغلب لذلك يجب الحمل عليه دائماً[٣]، وشرط أبو حيّان في أنّ لا يكون ردّه سبباً في تغير المعنى، فينسب إلى الجمع، خشية التباس الأعم بالأخص[٤] كونه ليس مطرداً، والله أعلم، فإنّنا نتساءل هل كان للصّفديّ حديثٌ عن النّسب بغير ياء النّسب، وهذا ما سأتحدث عنه في الفقْرة التالية:

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٣٧٢،٣٧٣.

(٢) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٨٠،٨١، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، ٣/٣٨٠، الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٣/٧٣٠،٧٣١، أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٢/٦٢٦،٦٢٧، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح، ٢/٥٩٣،٥٩٤.

(٣) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٨٠.

(٤) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٢/٦٢٧.

الحادي عشر: **النّسب بغير ياء النّسب**:

وهو النسب ببناء (فعّال، فاعل، فعل):

١ ـ بناء (فعّال) :

يقول الصّفَدي: « وقد استغنوا ببناء (فعّال) عن إلحاق ياء النّسب كقولهم: بزّاز، وعطّار، وحمّال، ...، وقد يجيء هذا الوزن بمعنى: صاحب كذا، ومنه قول امرئ القيس:

وليسَ بذي رُمحٍ فيطعنَني به ❁ وليسَ بذي سَيفٍ، وليسَ بنَبّالِ [(١)]

معناه: وليس بصاحب سيفٍ، وليس بصاحب نبل، وعلى هذا حمل المحقّقون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصّلت:٤٦]، أي بذي ظلمٍ هذا كلام الشيخ جمال الدين محمد بن مالك –رحمه الله تعالى–. قلت: معناه ليس بذي ظلمٍ، ولا يفهم صيغة المبالغة منه كقولنا ضراب، وشرّاب، وقتّال؛ لأنه إذا نفيت المبالغة في الظلم فلا يلزم من نفيها نفيٌ مطلق الظلم تعالى الله عن ذلك، بل هو الحكم العدْل »[(٢)].

استغنى علماء العربيّة عن ياء النّسب ببعض الأبنية منها بناء(فعّال)، ويكون للنّسب لصاحب شيء يزاوله، أو بمعنى صاحب شيء، وقد قال سيبويه عن هذا البناء من أنّه أكثر من أنْ يحصى، وهو القياس في هذا النّسب لكن ليس كل ما كان على ذلك يقاس عليه، وإنْ كثر في كلامهم، فلا نقول في صاحب البرّ برار، ولا صاحب الفاكهة فكّاه[(٣)]، والمبرّد يرى أنّه كثر استعمال هذا حتى صار لا يحتاج إلى حجّة من شعرٍ ولا غيره، لأنّه تداول بين ممن ترضى عليه عربيته، فصار عنده على القياس[(٤)]، ولم يستبعد ذلك ابن يعيش، واعتبر شاذاً عند أهل العربيّة فينسب له بياء النّسب، وما ذهب إليه علماء العربيّة في النّسب إلى بناء (فعّال) برغم كثرته

---

(١) البيت لامرئ القيس، يُنظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ٣٣.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/١.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٨٢/٣.

(٤) يُنظر: ابن ولاد، أحمد بن محمد. الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: د. زهير سلطان، ط١ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م، (٢١٣،٢١٤).

لا يقاس عليه، وإنما هو معمولٌ على السّماع، وأمّا ما اعتبره المبرّد قياساً فلم يكن له حجّةً تسنده في ذلك، لأنّه قد يكون سمعها من أهل العوام من الأمصار ولا يؤخذ بلغتهم، والراجح في نظري القياس عند المبرّد، لأنّ كثرة الاستعمال، تغني عن القياس، والله أعلم.

٢ ـ بناء (فاعل) :

يقول الصّفَدي: ((واستغنوا ببناء (فاعل) بمعنى صاحب كذا عن ياء النسب فقالوا: لابنٌ، وتامرٌ، وطاعمٌ، وكاسٍ، ورامح بمعنى ذي لبن، وذي تمرٍ، وذي طعمٍ، وذي كسوةٍ، وذي رمح))[١].

والفرق بين فعّال وفاعل بمعنى النّسب أنّ فعّالا له صنعةً يزاولها ويديمها، وعليه أسماء المحترفين، وأنّ فاعلاً لمن يلابس الشيء في الجملة، لا على أنّ ذلك الشيء صنعته[٢]، والقياس عند ابن السّراج أن تنسّب إلى هذا كلّه بياء النّسب[٣]، والمبرّد يقيس باب فاعل وفعال لأنّه في كلامهم أكثر من أن يحْصى[٤].

٣ ـ بناء (فعل) :

وقد يستغنون (بفعل) عن ياء النّسب كما قال الصّفَدي: ((رجلٌ طعمٌ، ولبسٌ وعملٌ بمعنى ذي طعم، وذي لبس، وذي عمل، ومنه قول الراجز أنشده سيبويه الرجز:

لستُ بليليٍّ ولكنّي نهرْ ❁ لا أُدلجُ الليلَ ولكنْ ابتكرْ [٥]

أراد: ولكني نهاري أعمل في النهار.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٦/١.

(٢) يُنظر: الإستراباذي. محمّد بن الحسن. شرح الشافيه، ٤١٥/١.

(٣) يُنظر ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو،٨٣/٣

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٦١/٣،١٦٢.

(٥) البيت بلا نسبة يُنظر: سيبويه، عثمان بن عمرو. الكتاب، ٣٨٤/٣، وابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب ٢٣٨/٥ (نهر)، ٦٠٨/١.

وكل صانع عند العرب فهو إسكاف قال الشاعر:

وشُعْبَتَا مَيْسٍ بَرَاهَا إِسْكَافْ [(١)]

أي نجّار والناصح الخيّاط، والنصاح الخيط، والهاجري البنّاء، والهالكي الحدّاد لأنّ أول من عمل الحديد الهالك السّفير السمسار، والعصاب الغزّال والقسامي الذي يطوي الثياب أوّل طيّها حتى تنكسر طيها والماسخي بالخاء والحاء القوّاس))[(٢)] .

فعل هو أحد الأبنية التي استغنوا بها عن ياء النّسب، وهي من الأبنية المسموعة لكنّها قليلة، والأنسب الاقتصار على أنّها مسموعة؛ لقلتها، وخفاء المعنى فيها[(٣)]، وهو الصّواب هنا، والله أعلم.

وبعد حديث الصّفَدي عن النّسب بغير ياء النّسب، هل خصّ الصّفَدي النّسب الشاذّ بحديثٍ خاصٍ له، هذا ما سأقدّمه في الفقْرة التالية، وقد سمّاه الصّفَدي النّسب على غير قياسٍ.

اثنا عشر: النّسب الشاّذ .

يقول الصّفَدي[(٤)]:((أما المنسوب على غير قياسٍ فهو على ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان حقّه التغيير فلم يغيّروه، كقولهم في النسبة إلى (سليقة): سليقيٌّ، وإلى (عميرة كلبٍ): عميريٌّ، وإلى (حمراء):(حمرائيّ)بالهمزة، وإلى (كنت):(كنتنيٌّ)، قال الشاعر:

ولستُ بكنتيِّ ولستُ بعاجزِ ۞ وشرُّ الرجالِ الكنتنيُّ وعاجزُ [(٥)]

والثاني: ما كان حقّه أنْ لا يتغيّر فغيّروه، كقولهم في النسبة إلى (هذيل، وسليم): هذليّ،

---

(١) البيت لشماخ، يُنظر: الذبياني، الشماخ بن ضرار. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تح: صلاح الدين الهادي، القاهرة: دار المعارف، (٣٦٨).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٦.

(٣) يُنظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٧٤٥/٤.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٤،٤٥.

(٥) البيت للأعشى يُنظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر ٢٨٤/٦، وليس في ديوانه.

وإلى فقيم، وقريش: فقميّ وقرشي، وإلى البحرين، والنهرين، والحصنين: بحرانيّ ونهرانيّ وحصنانيّ فرقاً بين النّسبة إلى البحر، والنهر، والحصن، وبين ما تقدّم.

وقالوا في النّسْبة إلى ما في الجسد من الأعضاء: الرؤاسيّ، والشوفاهيّ، والأياري، والجمّاني، والرقبانيّ، واللحْيانيّ، والشعرانيّ، إذا كان عظيماً في هذه الأعضاء مخالفة للنّسب إلى البلد والأب، وإلى مرو: مروزيّ، قال ابن عصفور: ولا يقال في غير الإنسان إلا مرويّ.

الثالث: ما كان حقّه أن يتغيّر ضرباً من التغيير فغيّروه تغييراً آخر، كقولهم في النّسب إلى (الحيرة، وطيّء): حاريّ، وطائيّ، قال سيبويه: ما أظنهم قالوا في طيّء (طائيٌّ) إلا فراراً من اجتماع الياءات، وإلى (سوق اللّيل): سقليّ، وإلى سوق العطش: سقْشيّ، وإلى سوق يحيى: سقحيّ، وإلى دار البطيخ: درْبخي))[١].

وهذا ما نقله الصّفَدي عن ابن عصفور[٢]، ولعلي أقف على بعض الأمثلة التي أوردها الصّفَدي من الشّواذ.

أولاً: ما كان حقه التغير فلم يغيروه :

سمع من العرب إذا نسبوا إلى المركب الاكتفاء بالصدر مع حرفٍ واحدٍ من العجز، فقالوا في النّسب إلى كنت (كنتي)، ووجه الشّذوذ فيه أنّهم نسبوا إلى جميع المركب الإسنادي، والقياس حذف عجزه والنّسب إلى صدْره، فيقال كوني.

وقد قالوا أيضاً، كنتني بزيادة النّون بين المركب وياء النّسب وهي نون الوقاية، وذلك لسلامة اللّفظ من الكسر، وهذا ما أورده ابن أبيه، وعاب ثعلب (كنْتنيًا)، وقال: (هو خطأٌ)، فاعرفه[٣].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٤٤،٤٥.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٢/٧٦،٧٧، وابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح الجمل، ٢/٤٦٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢/٨٨، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٣/٤٧٠،٤٧١، الإسترابادي، محمد بن الحسن. شرح الشافيه، ٢/٧٨.

ولا أرى في الشّذوذ خطأ؛ لأنّ الضّمير المرفوع جزءٌ من الفعل؛ فكأنّهما كلمةٌ واحدةٌ، ولا في زيادة نون الوقاية خطأً؛ لأنّهم شبّهوه في زيادة النون بظنتني، ورأيتني[١]، والله أعلم

ثانيا: ما كان حقّه ألا يتغيّر فغيّروه :

وقد سمع عن العرب النّسب إلى(هذيل، وقريش، وفقيم)، (هذلي، وقرشي، وفقمي)، والقياس هو (هذيلي، قريشي، فقيمي)، لا تحذف الياء من الجميع، وهذا مذهب سيبويه والنّحاة[٢]، وخالف المبرّد والسّيرافي، فمذهبهما هو التّخيير بين الإبقاء قياساً، والحذف مطرداً[٣]، وبهذا لا يكون في هذه الكلمات عندهم شذوذٌ.

وكان هناك رأيٌ لسليمان العايد في هذه المسألة، وهو رأيٌ وسط يوفّق بين رأي الجمهور، ورأي المبرّد والّسيرافي، هو أنّ هذه الكلمات، هي مؤنثةٌ بالمعنى؛ لأنّها أسماء قبائلٍ، وهي تشارك فعيلة التأنيث حتى لو اختلفت في كونها مؤنّثة لفظاً، وفعيلة تأتي مؤنثة اللّفظ، ومعناها لمذكر، مثل طليحة، فعند النّسب إليها نحذف الياء، فجاز لنا أنْ نلحق ما ذُكِّر لفظاً وأُنّث في المعنى، وقال: ((لعلنا لا نجافي الصّواب إذا اخترنا جواز حذف الياء في فعيلٍ إذا أنّث بالهاء، أو كان مؤنثاً معنوياً كأسماء القبائل))[٤]

وشذّ قولهم في النّسب إلى مرو والريّ،: بمروزيّ، ورازيّ، وقياس ذلك مروي ورازي؛ لأنّها أشبهت الاسم الصحيح، إذ ختمت بواوٍ قبلها ساكن، أو ياءٍ قبلها ساكن فتأخذ حكم الصّحيح، كما أخذت ظبي ودلو، فينسب إليها كما ينسب إلى الصحيح، ويكتفي فيها بتغيّر حركة الحرف المتصل بياء النّسب[٥].

---

(١) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، حرف النون، فصل الكاف، ٣٦٤/١٣.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٣٧/٣.

(٣) يُنظر: الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٠،٢٩/٢، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١١،١١/٥، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٩٥/٢.

(٤) يُنظر: العايد، د. سليمان بن إبراهيم. بحث شواذ النسب، ١٨، https://uqu. edu. sa/files٢/tiny_mce/plugins/filemanager/files/٤٠٢٠١٢٦/r١٦. pdf .

(٥) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٣٨/٣، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٦٨/٢، =

ثالثاً: ما كان حقّه أن يتغيّر ضرباً من التغيير فغيّروه تغييراً آخر:

تقول العرب في النّسب إلى(طهية) قبيلة أربعة أوجه كما قال الكسائي:

١. طهويّ على القياس.

٢. طهويّ شذّت بإسكان الهاء التي يجب تحريكها بالفتح.

٣. طهويّ شذّت بنسبتها إلى أصل آخر وهو طهوة مكبّر طهية[١].

والشّذوذ الأخير أبعدها؛ لأنّ فيه أكثر من تغيير: فتح فاء فعيلة، وتسكين عينها.

فكان الأول على القياس، والثاني والثالث والرابع على الشّذوذ، وقال سيبويه النّسب إلى طهيّة: طهوي[٢]، لكن الأزهري رأى أنّ طهوة نسبها طهوي[٣].

وكان هذا ختام المبحث الأول من الفصل الثاني بالنّسب الشّاذ، وقد أسْهب الصّفَدي في حديثه عن القضايا البنيوية، ووافق آراءه علماء اللغة والنحو، وبدأ بالنّسب المفرد منتهياً بالنّسب الشّاذ، وبذلك فإننا نتساءل ماهي القضية الأخرى الذي اختارها الصّفَدي في القضايا البنيوية؟ وهل وافق العلماء في رأيه حول هذه القضية؟ هذا ما سأبسط القول به في قلب الهمزة، وحذف التنوين لالتقاء ساكنين.

ـ القلب في الهمزة:

يقول الصّفَدي: « تقول العرب: (أرّخْت)، و(ورّخْت) فيقلبون الهمزة واواً؛ لأنّ الهمزة نظير الواو في المخرج، فالهمزة من أقصى الحلق، والواو من آخر الفم فهي محاذيتها؛ ولذلك قالوا في

=

الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٨٣/٢، الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٢٠٢/٤، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. المزهر في علوم اللغة، ٢٥١/١.

(١) يُنظر: الهروي، القاسم بن سلام. الغريب المصنف، تح: د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٩م، باب النسبة، (٤٠٥/١).

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٣٧.

(٣) يُنظر: الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، (ط-هـ-ا) (٢٠٠/٦).

(وعد، أعد) وفي (وجوه أجوه)، وفي (أثوب أثؤب، ووحد، أحد)، فعلى ذلك يكون المصدر تأريخاً وتوريخاً بمعنىً))[١].

تكلم الصّفَدي هنا عن قلب الهمزة واواً، وطرح مثالاً لذلك وهو أرخت ورخت، فكان سبب القلب عنده تقارب مخارج الحروف، فذكر أن الواو له نظير في المخرج وهي الهمزة. وجعلها أبو حيّان في ذلك لغتين: التأريخ عدد اللّيالي والْأيّام، وفعله أرخ وورخ تأريخاً وتوريخاً لغتان[٢].

يقول سيبويه: إن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق وأسفله، وهي أبعد الحروف مخرجاً[٣]، والمبرد يذكر أن من أقصى الحلْق مخرج الْهمزة وهي أبعد الْحروف ويليها في الْبعد مخرج الهاء والألف هاوية هناك، والمخرج الثّاني من الْحلق مخرج الحاء والْعين[٤].

وقال سيبويه: الواو إذا كانت مضمومة لك الخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوهٍ: أجوهٌ[٥]، والمبرد يقول: متى انضمّت الْواو من غير علّة فهمزها جائز، وذلك قوْلك: في وجوه أجوه وفي وعد أعد[٦]،

وابن السراج[٧]، وابن هشام[٨]، قالا بذلك، وحكى ابن جني أنه تبدل الهمزة من الواو وهي أصلية؛ نحو قولك في وجوه: أجوه، وفي وعد: أعد، وفي وقتت أقتت[٩].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٥/١، تحركت أعد بالفتح عند الصّفَدي، وعند العلماء بالضم والكسر على الثاني ربما سها المحقق في ذلك.

(٢) يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب، ٤١٣/٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٤٣٣/٤.

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، (١٩٢/١).

(٥) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣٣١/٤.

(٦) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٩٣/١.

(٧) يُنظر: ابن السراح، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣٠٧/٣.

(٨) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٧٩٨/١).

(٩) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، (١٠٦).

وذكر الجرجاني إذا أبدلت الهمزة من الواو انضمت في نحو وجوه: أجوه، وفي وعد: أعد، وفي أثْوب: أثْؤب[١].

ـ حذف التنوين لالتقاء ساكنين:

لقد مدح عبيد الله بن قيس الرقيات مصعب بن الزبير، وافتخر بقريش في قصيده مطلعها:

أَقفَرَت بَعدَ عَبدِ شَمسٍ كَداءُ ❁ فَكُدَيٌّ فَالرُكنُ فَالبَطحاءُ [٢]

وعلق الصّفَدي على قوله:

تُذْهِلُ الشيخ عن بنيه، وتُبْدِي ❁ عن خِدَامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ [٣]

قائلاً: « وقوله تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي... البيت، هو من عويص النحو وما يمتحن بإعرابه، وذلك أنه لم يجر العقيلة بإضافة خدام إليها، ولا جر العذراء على أنها صفة للعقيلة، وإنما رفعهما، ووجه إعرابه: أنّ الشاعر حذف التنوين من خدام، وهو منونٌ مجرور، والعقيلة العذراء: فاعل تبدي، وتقديره: وتبدي العقيلة العذراء عن خدامٍ، وهو الخلخال.

وإنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين بينه وبين لا العقيلة، ومثله ما أنشده سيبويه:

فَأَلْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ❁ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً [٤]

فجرَّ الراء ونصب الجلالة لأنه مفعول ذاكر الذي هو اسم فاعل الذكر، فحذف التنوين لالتقاء ساكنين، ومثله قول الآخر:

عَمْرُو الّذِي هَشَمَ الثّرِيدَ لِقَوْمِهِ ❁ قَوْمٍ بِمَكّةَ مُسْنِتِينَ عِجَافِ [٥]

---

(١) يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عثمان. المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م، (٩١).

(٢) يُنظر: الرقيات، عبيد الله بن قيس. ديوان عبيد الله بن قيس، تح: د. محمد نجم، بيروت: دار صادر، (٨٧).

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٩٦.

(٤) يُنظر: الدؤلي، ظلم بن عمرو. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: محمد حسين آل ياسين، ط٢، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٨م، (٥٤).

(٥) البيت لمطرود بن كعب الخزامي، يُنظر: ابن دريد، محمد بن الحسن. الاشتقاق، تح: عبد السلام هارون، =

أراد عمرو الذي بتنوين الراء من عمرو فحذفه لالتقاء الساكنين، ومثله قول الشاعر:

فلسْــتُ بأتيــهِ ولا أســتطيعُه ❀ ولاكِ اسْقِني إنْ كان ماؤكَ ذا فضلِ [(١)]

يريد: ولكن اسقني فحذف النون لالتقاء الساكنين))[(٢)].

يرى الصّفَدي أن ما فعله ابن قيس الرقيات في البيت من عويص النحو، وإن إعرابه فيه خلط لمن لا يعرف ما يريد الشاعر، حيث أنه لم يجر العقيلة، ولا العذراء بإضافتهما، وإنما رفعهما، ورفع العقيلة؛ لأنه نوى التنوين في خدام، وقد جوز ذلك الخليل بن أحمد[(٣)]، وقد حذف التنوين من هذا كله، وتقديره في ذلك تبدي العقيلة العذراء عن خدامٍ؛ لأنّه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنّة، والقياس عن ابن يعيش تحريكه[(٤)]، وقد قبح الجوهري حذف النون في قول النجاشي:

فلسْــتُ بأتيــهِ ولا أســتطيعُه ❀ ولاكِ اسْقِني إنْ كان ماؤكَ ذا فضلِ

وقال: ((إنّه أراد ولكنْ، فحذف النون ضرورةً، وهو قبيح))[(٥)]، وكان عند العلماء من الضرورة الشعرية[(٦)].

=

ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م، (١٣)، والأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، باب الهاء والجيم مع الراء، (٦٠/٦)، ولعبد الله بن الزبعرى يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب ٤٧/٢ (سنت)، ٦١١/١٢ (هشم)، ولكن البيت يختلف عن ما ذكره الصّفَدي، وهو عمْرو العلا هشم الثّريد لقوْمه، ... ورجال مكّة مسْنتون عجاف.

(١) البيت للنجاشي الحارثي، يُنظر: النجاشي الحارثي، قيس بن عمرو. ديوان النجاشي الحارثي، تح: صالح البكاري، والطيّب العشاش، وسعد غراب، ط١، بيروت: مؤسسة المواهب، ١٩٩٩م، (٥٦).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٢٦٥/١٩.

(٣) يُنظر: الفراهيدي، خليل بن أحمد. الجمل في النحو، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، (١٧٧).

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. سر صناعة الإعراب، ١٨٩/١، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٦١/٢، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ١٦٢/٥.

(٥) يُنظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، (لكن) ٢١٩٦/٦.

(٦) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢٧/١، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل

=

وبناء على ذلك تكون قضية حذف التنوين لالتقاء ساكنين هي آخر قضية بناء الكلمة طرحها الصّفَدي في كتابه الوافي بالوفيات، لكن هذا يجعلنا نتساءل هل تطرق الصّفَدي للقضايا اللغوية، وماهي تلك القضايا؟ وهل وافق العلماء فيها أم كان له رأي مخالف، هذا ما سأعرضه في المبحث الثاني، وهو القضايا اللغوية.

=

الخلاف، ٥٦١/٢، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٢٧٦/٣.

المبحثُ الثَّاني

قضـــايا لغوية

قضـــــايا لغوية

لقد طرح الصّفَدي قضايا لغوية، من تلك القضايا التي اختارها العدد، وبعض من طريق ضبطه، وعلاقته بالمعدود، لات حرف جر عند الكوفيين، واعتراض الشرط على الشرط، وثلاثة عشر مرفوعاً في بيت حسان بن ثابتﷺ، والتعليل لرفع كلمة (كله) ونصبها في قول أبي النجم:

قـد أصْـبَحَتْ أمُّ الخِيـار تَـدَّعِي ۞ علـيَّ ذَنْبـاً كُلُـه لَـمْ أَصْـنَعِ

ولغز:

إن هِنْـــد المليحـــة الْحَسْـــنَاء ۞ وَأي مـــن أضـــمرت لخـــل وَفَـــاء

والعدد في لغتنا العربيَّة له شأن لا يوجد في اللغات الأخرى، فلم تأت فيما نعلم أية دراسات لغوية خاصة تغطي صياغته وبيان إعرابه وطبيعة علاقته بالمعدود من حيث التذكير والتأنيث أو الإفراد والجمع، كما هو شأنه في لغتنا العربيَّة التي خصت كل مفرداته بقواعد ثابتة تبين كل جوانب الاستعمال المتعلقة به، وقد خص العدد بنصيب وافر من الحديث في مصنفات النحو التي خصته بمساحة كبيرة من البحث والشرح والتفصيل، وقد صنف اللغويون العدد من حيث دلالته العددية وإعرابه وطريقة ضبطه وعلاقته بالمعدود من كل جوانبه.

ولست في هذا المبحث متوخين لما صنف علماء اللغة كما ورد في مراجع النحو ومصنفاته، فالعدد معروض فيها بشكل تفصيلي، ولكن نحاول الوقوف على جهود الصّفَدي في قضايا العدد، وموقف العلماء من هذه الجهود تأييداً، واختلافاً.

والعدد على أقسام هي: العدد المفرد، العدد المركب، والعقد، والعدد المعطوف، فالعدد المفرد يشمل الواحد والعشرة وما بينهما، ويلحق به لفظتا مئة وألف، ولو اتصلت علامة تثنية أو جمع كمئتين وألفين ومئات وألوف، أما المركب فهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين لا فاصل بينهما، وينحصر في الأعداد: أحد عشر، وتسعة عشر وما بينهما، أما العدد العقد فينحصر اصطلاحاً في الألفاظ: عشرين، ثلاثين، أربعين، خمسين، ستّين، سبعين، ثمانين،

تسعين، والعدد المعطوف ينحصر بين عقدين من العقود السالفة، وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السابق لا بد أن يشتمل على معطوف ومعطوف عليه وأداة عطف (هي الواو)، مثل: واحد وعشرون، ستة وخمسون، اثنان وثلاثون، إحدى وأربعون، واثنتان وستون[١].

ولعلّ من مداخل الحديث في هذا الجانب أنْ نتعرض لما اختاره الصّفَدي في هذه القضية اللغوية، والمغزى الذي جعل الصّفَدي يتطرق لها، وما مدى استخدام الصّفَدي لهذا الاختيار في أجزاء كتابه؟

والقضايا اللغوية التي تعرض لها الصّفَدي في كتابه في شأن العدد هي:

تعريف العدد النكرة، وتذكير العدد وتأنيثه، وتميز العدد، ولفظة (نيف)، و(بضع)، والتأريخ والعدد.

أولاً: تعريف العدد النكرة:

أ- العدد المفرد:

قال الصّفَدي في تعريف العدد المفرد المضاف: ((وإذا أردت تعريف العدد المضاف أدخلت الأداة على الاسم الثاني فتعرّف به الأول نحو: ثلاثة الرجال، ومائة الدرهم كقولك: غلام الرجل قال ذو الرمة:

وهل يُرجع التسليمَ أو يكشفَ العَمَى ۞ ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ [٢]

ولا يجوز الخمسة دراهم؛ لأنّ الإضافة للتخصيص، وتخصيص الأول باللام يغنيه عن ذلك))[٣].

لم يختلف كلام الصّفَدي عن كلام علماء اللغة في تعريف العدد المضاف في أنه يدخل

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ١/٣٠٥، ٣٠٦، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح، ٢/٤٤٩.

(٢) يُنظر: ذو الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان ذو الرمة، قدمه وشرحه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، (١٥٥).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٧،٣٨.

عليه أداة التعريف على الاسم الثاني؛ لأن المضاف إنما يعرف بما يضاف إليه، وهذا ما ذهب إليه أغلب علماء اللغة[١]، وذهب المبرد أنه يستحيل أن تدخل أداة التعريف عليها كلها، واستشهد بذلك بقول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ❀ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ [٢]

وروى الكسائي الخمسة الأثواب، وأجاز الكوفيون استعماله، وحكى أبو زيد أن قوماً من العرب غير فصحاء يقولونه[٣].

ب- العدد المركب:

قال الصّفَدي في تعريف العدد المركب: « فأما ما لم يضف فأداة التعريف في الأول نحو الخمسة عشر درهماً؛ إذ لا تخصيص بغير اللام، وقد جاء شيءٌ على خلاف ذلك »[٤].

وهنا يذكر الصّفَدي تعريف العدد المركب، ولا يورد غير مذهب البصريين في ذلك، وكأنه يأخذ برأيهم أو يراه هو الصحيح، لكنه يورد أنه هناك خلاف ذلك المذهب.

المذاهب التي لم يذكرها الصّفَدي في تعريف العدد المركب:

المذهب الأول: مذهب أكثر البصريين، هو أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول، نحو: الخمسة عشر درهماً، لأن الاسمين لما صارا مركبين نزلا منزلة الاسم الواحد، وهذا ما ذكره الصّفَدي وكثير من علماء اللغة.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين، وهو تعريف الاسمين الأولين،

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢٠٦/١، والمبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٧٣/٢، وابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ١١٦.

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٢/، ١٧٤، والبيت للفرزدق، يُنظر: الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق، تح: علي فاعور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، (٣٧٤، ٣٨٠).

(٣) يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في علم العربيَّة، ٢١٦، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٧٧/٣، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد ٩٠/٢.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات،٣٨/١.

نحو: الخمسة العشر درهماً؛ لأنهما على الأصل في أنهما اسمان؛ ولذلك هما مبنيان، والعطف في معنيهما فقط.

المذهب الثالث: مذهب قوم من الكتاب، وهو أنهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة، نحو: الخمسة العشر الدرهم، وذهب أغلب علماء اللغة على أنه رأي فاسد، ((وأجازه الكسائي والفراء))[١]،[٢].

- لغات (ثماني):

قال الصّفَدي: ((الفصيح أن تقول عندي ثماني نسوة، وثماني عشرة جارية، وثماني مائة درهم)؛ لأنّ الياء هنا ياء المنقوص، وهي ثابتةٌ في حالة الإضافة والنصب كياء قاضٍ. فإن قلت: قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً ❁ وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعاً [٣]

يخالف ذلك، قلت: بابه الضرورة في الشعر كما قال الآخر:

وطِرْتُ بمنصلي في يعملات ❁ دوامي الأَيدِ يخبطنَ السَّريحا [٤]

---

(١) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٧٦/٣، الفراء، يحي بن زياد. معاني القرآن، (٣٣/٢).

(٢) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: الكوفيين، والبصريين، ط٣، مصر: مطبعة السعادة مصر١٩٦١م، (٣١٣/١)، و ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري ، ٥١/٦/٣.

(٣) البيت للأعشى هكذا هو نصّ الجوْهريّ؛ والذي في ديوان شعْره: فلأشْربنّ، ولم أقع عليه في ديوانه، يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، حرف النون، فصل الثاء المثلثة، (ثمن) ٨١/١٣، أو للضرس بن ربعي الكعبي، يُنظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح، (ثمن)، ٥/،٢٠٨٩حاشية رقم ١.

(٤) البيت لمضرس بن ربعي، يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، حرف النون فصل الثاء، (ثمن) ٨١/١٣، أو ليزيد ابن الطثرية يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني، مطبعة البهية، ١٣٢٢هـ ، ٥٩٨.

يريد (الأيدي) على أنه قد قرئ: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنْشَآتُ﴾[الرحمن:٢٤][(١)]، وبضمّ الراء))[(٢)].

في (ثماني) لغات ثلاث هي: فتح الياء، وإسكانها، وحذفها بفتح النون وهو من الشذوذ. وللصفدي هنا رأي هو أن الفصيح عنده أن تكون بالياء؛ لأنها عنده كياء قاضٍ الثابتة في النصب والإضافة، والحذف عنده من باب ضرورة الشعر، وما قاله الصّفَدي إنما هو لغة من لغات (ثماني).

وذهب ابن الوراق وابن سيده وابن الحاجب أن هناك أناسًا من العرب يقولون بالسكون، وأسكنوا الياء كما أسكن في معد يكرب، فاختير له السكون؛ لأن ما ليس آخره ياء من الحروف الصحاح من الأسماء المعربة، فمنع الضم والكسر استثقالاً لهما في الياء التي قبلها كسرة، فوجب التفريق بينها وبين الحروف الصحاح، بنيت على الفتح طلباً للتخفيف، وما بعد الفتح إلا السكون، فلذلك وجبت عندهم أن تبنى على السكون[(٣)]، فكان للحريري نفس رأي الصّفَدي في إثبات ياء ثمانية، بل إن ما قاله الحريري مشابه لما أورده الصّفَدي وكأنه ينقل عنه[(٤)].

وذهب ابن الحاجب إلى أن أكثر العرب تقول بالفتح، والوجه عنده بالفتح[(٥)]، وجوز ابن عصفور إثباتها بالسكون والفتح وحذفها، واستشهد بنفس ما استشهد به الصّفَدي في حذف الياء[(٦)]، وحكى ابن مالك وابن الحاجب باللغات كلها، وذكر ابن مالك والرضي أنها بنيت

---

(١) يُنظر: ابن خالويه، الحسن بن أحمد. مختصر في شواذ القرآن، مصر: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م، (١٤٩).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٨/١.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩٥، ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، تح: عبد الله الناصر، وعدنان الظاهر، ط١، ١٩٩٣م، (٤)، ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل، (٦١٥/١).

(٤) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص في أوهام الخواص، (١٤٤).

(٥) يُنظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل، ٦١٥/١.

(٦) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٣٠٩/١.

عند بعض العرب في الإفراد بجعل نونها حرف إعراب، ومنه قول الشاعر:

لهـــا ثنايـــا أَرْبَـــعٌ حِسَـــان ۞ وَأَرْبَـــعٌ فَثَغْرُهـــا ثَمَـــانُ [(١)]

ومثل ذلك قراءة بعض القراء: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[الرحمن:٢٤] بضم الراء[(٢)] منهم ابن مسعود، والحسن، وعبد الوارث، وأبو عمرو وذلك تناسباً للحذف[(٣)].

وقد خالفت الضرورة الشعرية ما عليه العلماء من إثبات الياء في قول الشاعر:

ولقـــد شـــربتُ ثمانيـــاً وثمانيـــاً ۞ وثمـــانَ عشـــرةَ واثنـــتين وأربعـــاً

وهذا ما ذهب إليه النحاس، وابن مالك[(٤)] واوفقهم الصّفَدي.

وأيضاً في ياء الأيدي في قول الشاعر :

وطِـــرْتُ بمنصـــلي في يعمـــلات ۞ دوامـــي الأَيـــدِ يخـــبطنَ السَّـــريحا

فهي تحذف في الضرورة، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وابن جني، وأبو بركات الأنباري[(٥)]، وقد تبعهم الصّفَدي في ذلك.

---

(١) البيت أنشده الأصمعي، يُنظر: الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، باب الثاء والنون، ٧٨/١٥، ولم أقع عليه في الأصمعيات.

(٢) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الشافية الكافية، ١٦٧٤/٣، الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، ٣٦٨/٣.

(٣) يُنظر: الزمخشري، محمدو بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، راجعه: د. سمير شمس، ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م، (٤٤٦/٤)، والشوكاني، محمد بن علي. تفسير. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التَّفسير، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ، (١٦٢/٥)، الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. الموسوعة القرآنية، (٢٩٣/٦).

(٤) يُنظر: النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكتاب، ١٦٩، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٧٤/٣.

(٥) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٩٠/٤، ابن جني، عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، مصر: المكتبة العلمية، (٢٧١/٢)، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤١٣/٢.

وأيضاً هناك قراءة تحذف فيها الياء كما أورد الصّفَدي وقد تبع العلماء في ذلك، وهي في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[الرحمن:٢٤].

وهذه القراءة لأبي عمرو، والحسن، وأبن مسعود تناسباً مع الحذف الحاصل في الآية[١]، وقرأ الجمهور بالكسر، ومنهم من قرأها بالفتح، وقرأ يعقوب بإثبات الياء[٢] وذكر الصّفَدي القراءة الأولى فقط، وهي الضم، لعله يرى بصحتها.

وبعد الحديث عن تعريف العدد، كان الصّفَدي في العدد المفرد موافقاً لآراء العلماء، ولكنّه في تعريف العدد المركّب لم يذكرْ إلاّ مذهب البصريين، وكان يرى أنّه هو المذهب الصحيح، وكان له في (ياء ثماني) رأيٌ راجحٌ حيث قال: إنَّ كتابتها بالياء هو الفصيح عنده، وهو الرأي الغالب عند علماء اللّغة، وسيكون الحديث في السّطور التالية عن تذكير العدد وتأنيثه، وما كان للصفدي من أراء في هذا الاختيار؟.

ثانياً: تذكير العدد وتأنيثه:

أ ـ العدد المفرد:

يقول الصّفَدي: « إنهم يؤنثون المذكر، ويذكّرون المؤنث على قاعدة العدد؛ لأنك تقول: ثلاثة غلمان، وأربع جوارٍ، إذا عرفت ذلك فإنك تقول في الليالي ما بين الثلاث إلى العشر: ثلاث ليالٍ إلى بابه، وتقول في الأيام ما بين الثلاثة إلى العشرة: ثلاثة أيامٍ، وأربعة أيام وبابه.

فإن قلت: لأيّ شيءٍ فعلوا ذلك، والتأنيث فرعٌ على التذكير كما تقرّر في باب ما لا ينصرف لما كان التأنيث علةً من الصّرف؟

قلت: لأنّ الأصل في العدد التأنيث لكونه جماعةً، والمذكر الأصل فأنّث الأصل في هذا

---

(١) يُنظر: الفراء، يحي بن زياد. معاني القرآن، ٣١٥/٤، ابن خالويه، الحسين بن أحمد. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مصر: مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م، (١٤٩)، أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، ١٩٢/٨.

(٢) يُنظر: الزجاج، إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م، (١٠٠/٥)، الشوكاني، محمد بن علي. تفسير فتح القدير ١٦٢/٥.

الباب، وبقي المذكر بغير تأنيث؛ لأنه فرع، ولأنّ الفرق لا يحصل إلا بزيادة، والزيادة يحتملها المذكر؛ لأنه أخفّ من المؤنث))[١].

ولم يختلف كلام الصّفَدي عما قاله علماء اللغة الذين أشاروا إلى تذكير العدد المفرد وتأنيثه في مصنفاتهم، فهذا سيبويه يرى مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث إذا كان العدد مفرداً[٢]، وابن السكيت يرى أن بعض العامة في كلامهم يحذفون الهاء في المذكر[٣]، والمبرد وابن جني أوردا من القرآن ما يدل على أن العدد يخالف المعدود في التذكير والتأنيث إذا كان مفرداً، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة:٧][٤].

ولكن كانت المخالفة حاصلة عندهم في وجوه عدة، قد حصرها الأنباري في أربعة أوجه[٥]، وخلاصتها: ((الوجه الأوّل: أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثًا، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء، والمذكر هو الأصل، فأخذ الأصل الهاء؛ فبقي المؤنث بغير هاء. وهذا ما ذهب إليه سيبويه وابن هشام والجواليقي[٦]، والوجه الثاني: أن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة، والمؤنث لما كان أثقل لم يحتمل الزيادة. وهذا ما ذهب إليه ابن الوراق، والصيمري، وابن سيده، وابن يعيش))[٧]. وكان هذان الوجهان هو ما نقله

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٥/١.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٥٥٧/٣.

(٣) يُنظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: دار المعارف ١٩٧٨م، (٢١٣).

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب،١٥٥/٢، ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ٢٧٧.

(٥) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٢١٨، ٢١٩، بتصرف.

(٦) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٥٥٧/٣، ابن هشام، عبد الله جمال الدين. شرح الجمل الكبرى، تح: عادل أيوب، دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٧م، (١٠٧،١٠٨)، الجواليقي، موهوب. شرح أدب الكاتب، تح: د. طيبة حمد بودي، ط١، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥م ، (٢١٣).

(٧) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩١، ٤٩٢، الصَّيمريّ، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، تح: فتحي علي الدين، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م(٢٨٤/١)، ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٢٥، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٢٦/٦.

الصّفَدي عن مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث، وكأنه يورد أقوى الوجوه لدى علماء اللغة، والله أعلم.

((والوجه الثالث: أن (الهاء) زيدت للمبالغة كما زيدت في: علامة، ونسابة، والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها. وهذا ما ذهب إليه المبرد، والأنباري، ابن يعيش[١]، والوجه الرّابع: أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فعال) في المذكر بالهاء؛ نحو: (غراب وأغربة) ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء؛ نحو: (عقاب وأعقب) حملوا العدد على الجمع؛ فأدخلوا الهاء في المذكر، وأسقطوها في المؤنث. وهذا ما ذهب إليه الوراق، والأنباري))[٢].

وما ذكره الصّفَدي هو الرأي الأقوى، والأكثر عند العلماء، وكان تابعاً لهم فيما ذكروه، ولكن زاد بعضهم في سبب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث في قاعدة العدد.

ب ـ العدد المركّب :

قال الصّفَدي: ((قالوا في العدد المركب من بعد العشرة إلى العشرين –وهو أحد عشر وبابه– إحدى عشرة ليلةً، واثنتا عشرة ساعةً، وثلاث عشرة ليلةً، وما بعده إلى العشرين بإثبات التأنيث في الجزأين من إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وحذْف التأنيث من الجزء الأول في الباقي للمؤنث، وأحد عشر يوماً، واثنا عشر يوماً، وثلاثة عشر يوماً، وما بعده إلى العشرين بخلوّ الجزأين الأولين من التأنيث، وإثباته في الجزء الأول لما بعده في المذكر))[٣].

وقد قال الصّفَدي في تذكير العدد المركب وتأنيثه ما قاله علماء اللغة، وكان ما ذهب إليه الصّفَدي في تذكير وتأنيث إحدى عشر واثني عشر بالإثبات في الجزأين هو نفسه كلام سيبويه، إلا أن ابن السكيت خالف سيبويه في تأنيث العدد وتذكيره في أن الهاء تسقط ما بين

---

(١) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٥٥/٢، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة ٢١٨، ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٢٦/٦.

(٢) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩١، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، ٢١٩.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١.

ثلاث عشرة إلى تسع عشرة وتثبت في العشرة على كل حال[١]، وتبع الصّفَدي سيبويه في ذلك، وتأنيث الجزأين في إحدى عشرة واثنتي عشرة عند المبرد بالألف، وليس على تأنيث الذي على جهة التذكير، نحو: (قائم وقائمة)، أما اثنتا عشرة فالتاء ثابتة في (اثنتا)، وهي دليل التأنيث[٢]، وابن الوراق كان كلامه شبيهاً بكلام المبرد، وذكر أن علامة التأنيث في (إحدى) مخالفة لعلامة التأنيث في (عشرة)، وكان الاختلاف في صورتي التأنيث هو من جوز الجمع بينهما، والتاء في (اثنتا) قد صارت في حشو الكلمة، فكأنها خرجت عن حكم التأنيث، فبذلك كانت تاء (اثنتا) مخالفة لتاء عشرة، فحسن الجمع بينهما[٣].

وبناء على ما مضى كان لابن السكيت الرأي المخالف لآراء العلماء، ونقل الصّفَدي ما قاله العلماء في تذكير العدد المركب وتأنيثه.

ج ـ شين (عشرة) :

قال الصّفَدي: « الحجازيون يسكنون الشّين في عشْرة، وبنو تميم يكسرونها »[٤].

ذكر علماء اللغة لغتين في (عشرة):

اللغة الأولى: فتح العين وكسْر الشّين (عشِرةٌ)، وهي لغة بني تميمٍ .

اللغة الثانية: فتح العين وإسكان الشّين (عشْرةٌ)، وهي لغة الحجازيين.

وقد ذكر الصّفَدي اللغتين، ولكنّه لم يذكرْ اختيار العلماء أياً من اللغات، وقد أجمع علماء العربيَّة على نسبة الفتح لأهل الحجاز[٥]، وتسْكين حركة الإعراب للتخفيف ظاهرة تميميّة[٦]،

---

(١) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٣/٥٥٨، ٥٥٩، وابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، (٢١٤).

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٢/١٦١.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٧٩.

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بم أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٦.

(٥) يُنظر: أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربيَّة، ط٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٣م، (٥٣).

(٦) يُنظر: الجندي، د. أحمد علم الدين. اللهجات العربيَّة في التراث القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، مصر: الدار العربيَّة للكتاب، ١٩٨٣م، (٢٤٥).

وهنالك استثناءٌ من هذه القاعدة وهو ما ذكره الصّفَدي في شين (عشرة) وهي أنّ أهل الحجاز يسكّنون الشّين من (عشرة)، بينما أهل تميمٍ يكسرون الشّين في (عشرة)[١]، وهذه اللغات هي عكس ما عليه لغة الحجاز وبنو تميم؛ لأنّ أهل الحجاز في غير هذه اللّغة يشبعون عامة الكلام، وبنو تميمٍ يخفّفون[٢]، وحكى الورّاق أنّهم اختاروا كسر الشّين لثقل المؤنث في اللّفظ والمعنى، فأمّا اللفظ لزيادة الهاء، وأمّا المعنى فوقوعه للمؤنث[٣]، وكان من ابن الحاجب أنّ لغة أهل الحجاز هي الأحسن لثقل المؤنث، ولطلب الخفّة، بلغة ثالثةٍ وقال: ((منهمْ من يفتح الشّين أيضاً مع المؤنث))، وقال ابن مالكٍ: إنّها هي الأصل، وبذلك قرأ الأعمش بالفتح في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ﴾ [البقرة: ٦٠][٤]، وهي لغة بليٍّ[٥]، وقد رجّح ابن مالكٍ لغة الحجازيين وقال: ((وبيّنت ترجيح السّكون بقولي: واللغة الأولى هي المشتهرةْ))[٦].

ويمكن القول بأنّ هذه اللهجات قد قرأ بها القراء، فقرأ الجمهور بالتسْكين، وقرأ مجاهدٍ، وعيسى، وابن وثّاب وابن أبي ليلى، ويزيد بالكسر، وقرأ ابن الفضل الأنصاري، والأعمش كما وضّح ابن مالكٍ بالفتح[٧].

لكن ماهي العلة في مخالفة أهل الحجاز وتميمٍ لهجتيهما، وهو أنّ المشهور عند الحجازيين

---

(١) يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن، تح: هدى قراعة، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م، (١٠٤/١).

(٢) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٢٨.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩٩.

(٤) يُنظر: ابن جني، عثمان. المحتسب، ٨٥/١،٨٧، أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، ٢٩/١،٢١٨، الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن حمد. إتحاف فضلاء البشر، تح: أنس مهرة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، (١٣٧).

(٥) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان، ٣٣٠/٢.

(٦) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٧٠/٣، الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٦٢٣/١.

(٧) يُنظر: الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. الموسوعة القرآنية، (٦٤/٥).

تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً، وتميمٌ تسكّن ذلك[١]، وسبب المخالفة في العدد أنّه قد نقضت في كثيرٍ منه العادات من ذلك القول في واحدٍ: واحدٌ، وأحدٌ، فلما صاروا منه إلى العدد قالوا: إحدى عشْرة، وكذلك اقتصارهم من ثلاث مئةٍ إلى تسعمائةٍ على أنْ أضافوه إلى الواحد، ولم يقولوا ثلاث مئينٍ، ولا أربع مئين[٢]، ويرى ابن جنّي « أنّ العدد موضعٌ يحدث معه ترك الأصول »[٣]، وبهذه الأسباب تركتْ كل من اللهجتين لهجتهما إلى لهجةٍ أخرى.

وقد تبين ان شين عشرة فيها ثلاث لغات، وقد ذكر الصّفَدي لغتين منها، ولم يرجح أي لغة منها، وقد رجح علماء لغة أهل الحجاز، والله أعلم.

وقد اتّضح أنّ اختيار الصّفَدي في تذكير العدد وتأنيثه، كان في العدد المفرد، والمركب، واختلاف العلماء في شين عشرةٍ، وبعد النظر وتتبع آراء العلماء في ذلك وجدت أنّ الصّفَدي تبع علماء اللّغة، بل كان يختار الرأي الأقوى عندهم مثل رأيه في تأنيث العدد وتذكيره، حيث إنّهم يؤنّثون المذكر، ويذكّرون المؤنث، وقد كان ناقلاً لآرائهم، وعلى هذا فإنّنا نتساءل هل قدّم الصّفَدي في تميّز العدد أكثر مما قدّمه في التذكير والتأنيث ؟ وهل فصل في ذلك؟ هذا ما سأتطرّق له في الفقْرة التالية:

ثالثاً: تمييز العدد:

أ ـ العدد المفرد:

١ ـ تميز الواحد والاثنين :

تحدث الصّفَدي عن تميز العدد، وذكر أن الأعداد (واحد) و (اثنان) ليس لهما تمييز؛ لأنّهما يدلان على نفسيهما، وهما من باب إضافة الشيء إلى نفسه، إلا ما جاء في الضرورة الشعرية، وقال: « وقالوا: يومٌ واحد، ويومان، وثلاثة أيام، وما بعده إلى العشرة، فلم يضيفوا

---

(١) يُنظر: الجندي، د. أحمد علم الدين. اللهجات العربيَّة القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، ٢٤٧.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٢٧/٦.

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. المحتسب، ٣٢٥/١، ٣٢٦.

واحداً ولا اثنين إلى مميّز، فأما ما جاء من قول الشاعر:

كــأنَّ خُصْــيَيهِ مــن التدلــدلِ ❁ ظـرفُ عجـوزٍ فيـه ثِنتـا حَنظَـلِ [(١)]

فبابه الشعر، وضرورة الشعر لا تكون قاعدةً. فإن قلت: لأيّ شيءٍ فعلوا ذلك؟ قلت: لأنه يعود إلى باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنك إذا قلت: اثنا يومين، أو واحد رجلٍ، فاليومان هما الاثنان، والواحد هو الرجل، وإذا قلت: يومٌ، ورجلان فقد دللت على الكمية والجنس، وليس كذلك في (أيام)، و(رجال) فيما فوق الثلاثة؛ لأنّ ذلك يقع على القليل والكثير، فيضاف العدد إليه؛ لتعلم الكمية))[(٢)].

ولم يخرج الصّفَدي عن كلام علماء اللغة، بل كان تابعاً لهم فيما قالوه في هذا الصدد، فكان المبرد يرى أن القياس أن تقول: رجل واحد، واثنا رجل، لكن كان ذكر الرجل والرجلين اجتماع معرفة العدد، ومعرفة النوع، وهذا لا يجتمع في الثلاثة وما فوقها، وقد جاء على الأصل في التثنية؛ لأنها جمع، وهو في الشعر[(٣)]، كذلك الوراق يرى أن الاثنين شبهت بالثلاثة في البيت[(٤)].

وعند الزمخشري وابن يعيش أنه عمل على القياس المرفوض من قال:

. . . . ❁ . . . . .ثنتـا حنظـل [(٥)]

وكان قول الصّفَدي مشابهاً لقول ابن سيده[(٦)]، وجعل الموصلي والسيوطي بيت الشعر من

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، ولجندل بن المثنى، شماء الهذلية، وقيل لسلمى الهذلية، يُنظر: الحموي، أبو بكر بن علي. خزانة الأدب وغاية الأرب، تح : عصام شعيتو، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧م، ٣/٤٠٣، الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع، (١/٥٣٢).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٥، ٣٦.

(٣) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ٢/١٥٣.

(٤) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٨٩.

(٥) يُنظر: الزمخشري، محود بن عمرو. المفصل، ٢١٢،٢١٣، وابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٦/٢٣.

(٦) يُنظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٢٦.

الشذوذ، وأنه لا فائدة من إضافة الواحد والاثنين[١]، واعتبر ابن عصفور إضافة (ثنتا) إلى حنظل ضرورة شعرية وتبعه الصّفَدي[٢].

٢ ـ تمييز الثلاثة إلى العشرة :

قال الصّفَدي: ((وأضافوا العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى جموع القلة، فقالوا: ثلاثة أيام، وأربعة أجمال، وخمسة أشهر، وستة أرغفة، ولا يورد ههنا قوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة:٢٢٨]؛ لأنه ميّز الثلاثة بجمع الكثرة؛ لأنّ المعنى كلّ واحدةٍ من المطلقات تتربّص للعدة ثلاثة أقراءٍ، فلما كان مجموع الأقراء من المطلقات كثيراً ميّز الثلاثة بجمع الكثرة، ولا ينقض هذا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾[الزّمر:٤٢]، فأتى بجمع القلة والنفوس المتوفاة كثيرةٌ إلى الغاية إشعاراً بتهوين هذا الفعل في مقدور الله تعالى، وكأنّ توفّي هذه النفوس الكثيرة التي علم كثرتها وتحقق تزايدها في مقدور الله تعالى كأنه توفّي أنفسٍ قليلةٍ دون العشرة))[٣].

فقد ذكر الصّفَدي أن علماء اللغة أجمعوا أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع، وهو أن تضاف إلى جموع القلة، وكان هذا رأي أغلب العلماء منهم سيبويه، وابن السكيت، وابن قتيبة، وابن السراج[٤]، بل إن ابن الوراق كان يرى أنه من الواجب إضافته إلى الجمع القليل[٥]، وحكى أبو علي الفارسي أنها تضاف إلى الجموع، ولم يحدد أياً منها، وكأنه يرى جوازها كلها[٦]، ولم يجوز

---

(١) يُنظر: الموصلي، عبد العزيز بن جمعة. شرح كافية ابن الحاجب، تح: علي الشوملي، الأردن: دار االكندري والأمل، (٤٢٥).

(٢) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب،٣٠٥/١، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٧٤/٤.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١.

(٤) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٥٥٧/٣، وابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، ٢١٣، وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، ٢٧٠، وابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ٣١١/١.

(٥) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٨٩.

(٦) يُنظر: الفارسي، الحسن بن أحمد. التكملة، ٢٨٤.

الصَّيمريّ إضافتها إلى غير ذلك إلا فيما ليس له جمع قليل[١]، والاختيار عند الحريري إضافتها لجموع القلة ليتناسب نظم الكلام، ويتطابق العدد والمعدود، وكانت علته في هذا الاختيار أن العدد من الثلاثة إلى العشرة وضع للقلة، فكانت إضافته لمثل ذلك الجمع ملائماً له[٢]، ولكن قد يضاف إلى الجمع الصحيح وجمع الكثرة كما ذكر الصّفَدي في الآية الكريمة، وهذا عند علماء اللغة في حالات، وقد وضح ذلك الصّفَدي لكنه لم يستوفها كلها[٣].

أولاً: ما يضاف إلى جمع الكثرة :

أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياساً وسماعاً؛ فينزل بذلك للمعدوم. والشاذ القياسي ما ذكره الصّفَدي، في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وما قاله علماء اللغة كالمبرد الذي جوز ذلك، وكان يرى أن العدد الذي يكون للكثير جاز عليه ما يكون للقليل[٤]، وابن يعيش يجعل جمع الكثرة هنا قد استعير فيه لجمع القلة[٥]، وكان ابن مالك يقول بالإضافة[٦]. والشاذ السماعي، نحو: ثلاثة شسوع، فإن أشساعاً قليل الاستعمال[٧].

ويرى ابن ولّاد أن العرب إذا لم تستعمل الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل والكثير، فاستغنوا عن أشساع بثلاثة شسوع، وعن أقراء بثلاثة قروء[٨].

لكن الصّفَدي لم يذكر هذا كله بل أتى بالمجمل والمهم من التمييز، وهو أن تضاف الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع القلة، وذكر سبب إضافتها في الآية إلى جمع الكثرة، وهو

---

(١) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، ٤٨٢

(٢) يُنظر: الحريري، درة الغواص، ١٩٧.

(٣) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٦٢٢/١، ٦٢٣، النجار، محمد بن عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٩م، (٢٢/٤، ٢٣).

(٤) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٥٧/٢.

(٥) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٣٦/٦.

(٦) يُنظر: ابن مالك، محمّد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٦٤/٣.

(٧) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، ٤٨٣.

(٨) يُنظر: ابن ولاد، أحمد بن محمد. الانتصار لسيبويه على المبرد، ٢٤٨، ٢٤٩.

المعنى التي تتضمنه الآية الكريمة من أن مجموع الأقراء من المطلقات كثير، وربما أنه كان يرى أن توضيح هذا الشاذ غير مهم في ضبط الأعلام .

ثانياً: منهم من يضيفه إلى الجمع الصحيح، بعلة أنه يدخل في باب الجمع القليل(١) ولكن الصّفَدي لم يذكر ذلك.

وقد أورد الصّفَدي أنه لا ينقض إن أتوا بجمع القلة في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزّمر:٤٢]، والنفوس المتوفاة كثيرة، فجعلوا جمع الكثرة هنا جمع قلة؛ وذلك بتهوين الفعل في مقدور الله تعالى، وقلة من علماء اللغة من تحدث عن الجمع هنا، منهم ابن الأثير الذي يرى أن الغرض إنما هو الجمع، سواء جمع قلة أو جمع كثرة، وقد ورد هذا في آيات كثيرة نحو: ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، فجمع النفس جمع قلة وقوم فرعون ليسوا بالقليل حتى يكون الجمع هنا جمع قلة، وهذا ما ورد في الآية الكريمة: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزّمر:٤٢](٢).

- حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث:

يقول الصّفَدي: ((ولا يضاف عددٌ أقلّ من ستة إلى مميّزين ذكر وأنثى؛ لأنّ كلّ واحدٍ من المميّزين جمع، وأقلّ الجمع ثلاثة))(٣).

وقد نقل الصّفَدي هذا النص عن علماء اللغة في إضافة العدد المفرد إلى مميزين، ذكر أو أنثى، منهم ابن عصفور وابن مالك والأشموني(٤).

---

(١) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩٠، وابن عصفور، المقرب، ٣٠٧/١، والأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٦٢٢/١.

(٢) يُنظر: ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ، (١٧٧/٣، ١٧٨).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١

(٤) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٣١٠/١، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٩٠/٣، والأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني، ٦٢٦/١.

٣ ـ تمييز المائة والألف.

أ ـ تمييز المائة:

يقول الصّفَدي في تمييز المائة: ((وقالوا: مائة يوم، ومائتا يوم، فجعلوا المميّز من المائة إلى الألف وما بعده مضافاً، ولم يجروه مجرى ما بعد العشرة إلى التسعين. فإن قلت: ما العلة في ذلك ؟ قلت: لأنّ المائة حملت على العشرة لكونها عقداً مثلها، وحملت على التسعين؛ لأنها تليها فألزم مميّزها الإضافة تشبيهاً بالعشرة، وميّزت بالواحد دون الجمع تشبيهاً بالتسعين))[١].

في هذا يذكر الصّفَدي أن علماء اللغة جعلوا مميز المائة مضافاً، ولم يأخذ حكم مميز ما بعد العشرة، ولا مميز التسعين، فالتمييز مع أحد عشر إلى تسع وتسعين يكون مفرداً منصوباً، والتمييز مع المائة والألف يكون مفرداً لكنه مجرورا بالإضافة، وهذا رأي ابن جني[٢]، وقد علل ذلك الصّفَدي، بأنه مفرد تشبيهاً بالجمع، ومضاف تشبيهاً بالعشرة، ولم يكن له أي إضافة لما قاله علماء اللغة في ذلك، وقد فسر ابن السراج أن شبهها بعشرة؛ لأنها عشر عشرات، فكان من الواجب أن تضاف، وأما شبهها بالعشرين والتسعين لأنها تليها، فكان من الواجب أن يكون مميزها مفرداً[٣]، وهو ما أورده الصّفَدي وذهب إليه أغلب علماء اللغة[٤]، وقول الصّفَدي مشابه لقول الأنباري[٥]، وقال ابن مالك: ((وتضاف المائة فما فوقها إلى المعدود مفرداً كقوله تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾[البقرة:٢٥٩]))[٦].

ثم تحدث الصّفَدي عن المائة مع الثلاثة إلى العشرة فيكون تميزها مفرداً وليست جمعاً، وبين سبب كونها مفردة بأدلة من القرآن والشعر، كما فعل بها أغلب علماء اللغة، وكان لكثير منهم

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٧.

(٢) يُنظر: ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة، ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، ١/٣١٢.

(٤) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩٣، الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١/٤٨٦، ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٣٣.

(٥) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٢٢٢.

(٦) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٣/١٦٦٧.

آراء في ذلك، ويقول: ((وقالوا: ثلاث مائة، وأربعمائة وبابه، فميّزوه بالمفرد، ولم يميّزوا بالجمع فقالوا ثلاث مائين. فإن قلت: ما العلة في ذلك؟ قلت: اكتفاءً بلفظ الواحد عن الجمع، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج:٥]، أي أطفالاً، وقال الشاعر:

كلوا في بعض بطنِكمُ تَعِفّوا ❁ فإنَّ زمانَكُم زمنٌ خميصُ [(١)]

على أنه قد قرأ حمزة والكسائيّ[(٢)]: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥]، بإضافة مائة إلى سنين، وهذا إضافة المميّز إلى جمع، فعلى هذه القراءة أقل مدة لبثهم على مذهب منْ يرى أنّ الجمع اثنان فما فوقهما تكون ستمائة سنة وتسع سنين لكونه أضيف المميّز إلى جمع))[(٣)].

وسيبويه جعلها على القياس في مئين أو مئات، ولكن العلماء شبهوه بعشرين وأحد عشر، وكان تفسير العدد فيها مفرداً، وهذا عند العرب غير مستنكر وذلك حين يجعلون لفظ الواحد يدل على معنى الجمع[(٤)]، وقد ذهب ابن السكيت إلى تجويز ثلاث مئين، أي جعلها بالجمع جائزة[(٥)]، وذهب إلى هذا كله المبرد، وعلل في أنها جائزة بالجمع من أجل أنه مضاف، وشبهه بقولهم: ثلاثة أثواب، وثلاث جوارٍ[(٦)]، قال الشاعر:

ثَلاثُ مِئِينٍ للملوكِ وفى بِهَا ❁ رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ [(٧)]

---

(١) البيت بلا نسبة يُنظر: سيبويه، عثمان بن عمرو. الكتاب، ٢١٠/١، المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب ١٧٢/٢، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة ص ٢٢٣.

(٢) يُنظر: الفارسي، الحسن بن أحمد. الحجّة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دمشق، ط٢، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م، (١٣٦/٥).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٧/١.

(٤) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢٠٩/١.

(٥) يُنظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، ٢١٥.

(٦) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٦٧/٢

(٧) البيت للفرزدق يُنظر: الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق، ٣١٠/٢.

وكأنه يريد أنه شاذ لا يجيء إلا في الشعر[١].

وأجمع علماء اللغة الاكتفاء بلفظ المفرد عن معنى الجمع[٢]، وأنه على القياس إذا كان بالجمع وشاذ في الاستعمال[٣]، أما الزمخشري فكان عنده التمييز بالمفرد شاذ في القياس، وشرح ابن يعيش أنه من جهة القياس شاذ أن يكون مفرداً، ومن جهة الاستعمال كثير مطرد[٤].

أما في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥]، فقد أورد الصّفَدي أن حمزة والكسائي قرآ بإضافة مائة إلى سنين، وبهذا أضافوا المميز إلى الجمع، وكان الصّفَدي ناقلاً عن علماء اللغة، إلا أن المبرد خطأ هذا ولم يجوزه، وقال: ((هذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر))[٥]، وزعم أبو إسحاق الزجاج أن (سنين) منتصبة على البدل من ثلاثمائة، ولا يصح أن تنتصب على التمييز، وعلل ذلك أنها لو انتصبت على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة، وذلك ليس في معنى الآية، ثم بين أن من القبيح أن تكون سنين نعتاً؛ لأنها جامدة ليس فيها معنى فعلٍ[٦]، وجوز الفراء أن تكون سنين على التميز[٧].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٦٨/٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٧٤٥/١، و الجرجاني، عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر مرجان، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٢م، (٧٣٢/٢).

(٢) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، ٤٨٦/١، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٢٢٣.

(٣) يُنظر: الموصلي، عبد العزيز بن جمعة. شرح كافية ابن الحاجب، ٤٢١.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٢٩/٦.

(٥) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٦٩/٢.

(٦) يُنظر: الزجاج، إبراهيم السري. معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م، (٢٧٨/٣)، وابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥١٧، وابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل، ٣١/٣، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الشافية الكافية، ١٦٦٧/٣.

(٧) يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، ١٣٨/٢.

ب ـ تمييز الألف:

يقول الصّفَدي في تمييز الألف: « وقالوا: ألف ليلةٍ، فأجروا ذلك في التمييز مجرى المائة، فإن قلت: ما العلة في ذلك؟ قلت: لأنّ الألف عقدٌ كما أنّ المائة عقد، وقالوا: ثلاثة آلاف ليلة، فجمعوا الألف، وقد دخل على الآحاد، ولم يفرد مع الآحاد كالمائة، فإن قلت: هذا ينقض ما قرّرته أولاً من التعليل؟ قلت: إنّ الألف طرفٌ كما أنّ الواحد طرفٌ لأنّ الواحد أول والألف آخر، ثمّ تتكرر الأعداد؛ فلذلك أجري مجرى الآحاد »[١].

بين الصّفَدي هنا تمييز الألف في أنه مفرد كما هو الحال في تمييز المائة، وأن كليهما عقد، لكن إذا كانت الألف هي المميز جمعت، فاختلفت بذلك عن المائة، وعلل الصّفَدي ذلك في أن كلاً من العشرة والأف طرف، فأخذت حكم تمييز العدد المفرد في أنه جمع، ولم يختلف ما قال الصّفَدي عن كلام علماء اللغة[٢]، وقد وجب الجمع عند الوراق في الألف بعد الثلاثة إلى العشرة لوجهين[٣]: « الأول: أن الألف نهاية مراتب العدد، كما أن الواحد أول المراتب، فلما صار طرفين ولزم في الطرف الأول أن يضيف إلى الجمع وجب في الطرف الآخر أن يضاف إلى الجمع أيضاً. وهذا ما ذهب إليه أغلب علماء اللغة »[٤].

الثاني: أن الألف عشرته كتسعته على حد ما كان في الواحد، ألا ترى أنك تقول: عشرة آلاف، كما تقول: عشرة دراهم، فلما شابهت الألوف الأعداد الأول، وجب أن تجمع بعد الثلاثة إلى العشرة.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٣٧.

(٢) يُنظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، ٢١٤، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٢٢٣.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥١٢، ٥١٣.

(٤) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، ١/٤٨٦.

ـ لفظ (ألف):

قال الصّفَدي: « لفظ ألف مذكر والدليل عليه قوله: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[آل عمران:١٢٥]، لا يورد قولهم هذه ألف درهم، فإن الإشارة إنما هي إلى الدراهم لا إلى الألف، وتقديره هذه الدراهم ألف، وقالت العرب: ألف صنم، وألف أقرع »[(١)].

استشهد الصّفَدي هنا بالقرآن ليبن أن (ألف) مذكر، وهذا ما ذهب إليه علماء اللغة[(٢)] في أن دليل التذكير دخول هاء التأنيث على العدد الذي قبلها، وقد شذ أنه تأتي مفردة كما ذكر أبو حيان[(٣)]، ثم بين أن قول العلماء في هذه ألف درهم، فإنك تعني هذه الدراهم، وكان التقدير هذه الدراهم ألف، وأن العرب تقول: ألف صنم، وألف أقرع، ولا يقال: قرعاء كما أورد ابن السكيت، وقد جوز هذه ألف، في أنها تعني هذه الدراهم ألف[(٤)]، وماحكاه ابن السكيت مخالف لما ذكره الصّفَدي عن علماء اللغة.

ج ـ تمييز العدد المركب والعقود :

قال الصّفَدي: « وميّزوا ما بعد (العشرة) إلى (العشرين)، وما بعدها من العقود إلى (التسعين) بمنصوب فقالوا: (أحد عشر كوكباً، وأربعين ليلةً).

تميز العدد المركب:

فإن قلت: هلا أجْروا هذا المميّز مجرى ما قبل ذلك من الواحد إلى العشرة . قلت: أما في (أحد عشر) وبابه فإنّ حقّ الجزء الأخير التنوين، إنما حذف تنوينه لبنائه من كونه مركّباً فكأنّ التنوين موجودٌ في اللفظ؛ لأنه لم يقم مقامه شيءٌ يبطل حكمه فكان باقياً في الحكم فمنع مميّزه من الإضافة؛ لأنها لا تجتمع مع التنوين ».

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٧/١.

(٢) يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، ١٢٨، ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٣٨، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٦٨/٣.

(٣) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٧٤٥/١.

(٤) يُنظر: ابن السكيت، يوسف بن يعقوب. إصلاح المنطق، ٢١٤.

يتحدّث الصّفَدي في هذا الموضع عن تمييز العدد المركب، أنه منصوب مفرد، ثم يعلل عدم جعله كمميز الواحد إلى العشرة في الحكم، ويأتي مميز المركب منصوب في الرفع والنصب والجر، وقد منع التنوين هنا الإضافة للعدد؛ لأن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، وحق المميز هنا التنوين لذلك لم يجر مجرى مميز العدد المفرد، وقد استثنى ابن السكيت الاثني عشر في أنه يأتي معرباً؛ لأنه على هجاءين، ثم ذكر سبب كون النصب وهو أن الأصل في هذه الأعداد العطف بالواو أحد وعشرة، لكن الواو أسقطت، وأصبح اسماً واحداً[١]؛ لأن أصل العدد اسم واحد عند المبرد، وإلزامهم الفتح لأنه أخف الحركات[٢]، وذهب ابن الوراق أنّ الاسم تضمّن معنى الواو، والفتح هنا لأن الاسمين مستثقلان وكل اسم تضمن معنى حرف كان يجب أن يبنى، وشبه ذلك بـ(أين) و(كيف)[٣]، وقد وجب النصب عند الصَّيمريّ؛ لأنّ العدد المركب قد قدّر التنوين فيه، وحذف للبناء وليس للإضافة، فهو بمنزلة ما لا ينصرف من أسماء الفاعلين، نحو: هؤلاء حواجّ بيت الله، وقال: ((فلما كان العدد بهذه المنزلة وجب أن ينصب ما بعده؛ لأنه اسم جاء بعد تمام الكلام))[٤]، وذهب الفراء أنه يجوز أن يميز ذلك كله بالجمع نحو: أحد عشر رجالاً، فخالف بذلك ما كان عليه علما اللغة[٥]، ولم يوافقه الصّفَدي في ذلك بل كان ناقلاً لما ذكره العلماء.

وبذلك وافق كلام الصّفَدي ما قال علماء اللغة في تمييز العدد المركب[٦]، إلا أن الفراء خالف ذلك في جعله جمعاً.

---

(١) يُنظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، ٢١٣، ٢١٤.

(٢) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٥٩/٢.

(٣) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٤٩٤.

(٤) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. والتذكرة، ٤٨٤/١.

(٥) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٧٤١/١، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٢٥٣/١، وابن مالك، محمد بن عبد الله.شرح التسهيل، ٦٨/٢.

(٦) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٢٠٦/١، ٢٠٧، ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٣٣٣/٢، الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح، ٢٧٠/٢.

تمييز العقود:

يقول الصّفَدي: ((وأما في (عشرين) وبابه؛ لأنّ النون قائمةٌ مقام التنوين التي في المفرد، ولهذا تسقط مع الإضافة كالتنوين، فامتنع المميّز أيضاً من الإضافة فانتصب))[(١)].

وكان تمييز العقد كتمييز العدد المركب، في أنه مفرد منصوب، إلا أن سبب النصب هنا ما ذكر الصّفَدي، وهو أن النون فيها قامت مقام التنوين، فلا يجتمع التنوين والإضافة فكان حقه النصب، وهذا ما ذهب إليه أغلب علماء اللغة، إلا أن الكسائي يرى أن يكون التمييز منكراً ومعرفاً، نحو: عشرو درهم، وأربعو ثوب[(٢)]، وكان ذلك شاذاً عند ابن عصفور وابن مالك[(٣)]، وذهب الصَّيمريّ إلى تشبيهها بضاربين، وكان وجه الشبه بينهما: أن النون في عشرين حذفت وأضيفت العشرين إلى ما بعدها، كما حذفت نون ضاربين وأضيفت إلى ما بعدها، نحو: (هذه عشرو زيدٍ)، مثلما نقول: (هؤلاء ضاربو زيد)، وبذلك جرى عشرون مجرى ضاربين في حذف النون والإضافة، ومتى ردت النون إلى (ضاربون) نصبت ما بعدها جرت (عشرون) مجراها في نصب ما بعدها مع إثبات النون[(٤)].

واو العطف بعد العشرين:

قال الصّفَدي: ((وأتوا بواو العطف بعد (العشرين)، ومنعوها بعد (العشرة) إلى (العشرين) فقالوا: (أحد وعشرون، وأحد عشر). فإن قلت: ما العلة في ذلك؟ قلت: حذفوها ما بعد العشرة حملاً على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها على لفظ الأعداد المفردة، فلما بعدت بعد العشرين عنها أتوا بالواو))[(٥)].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٣٣٣/٢، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، ٧٠/٢.

(٣) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، ٣٧٣/٢، السلسيلي، محمد بن عيسى. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: عبد الله البركاتي، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م، (٥٦٢/٢).

(٤) يُنظر: الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، ٤٨٥/١.

(٥) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١.

فسّر الصّفَدي هنا سبب إتيان الواو بعد العشرين وعدم إتيانها في العدد المركب، وكانت علتهم في ذلك أنهم حذفوها في العدد المركب لقربها من الأعداد المفردة، وجاءت فيما بعد العشرين؛ لأنها بعدت عن الأعداد المفردة، وقد حكى الأنباري أن الأصل العطف، والذي يدل على ذلك أن الواو تعود في العشرين؛ لأنه هذا الأصل[(١)].

ويقول الصّفَدي أيضاً: ((فهلا اشتقوا في العشرات من لفظ الاثنين كما اشتقوا من الثلاثة ثلاثين وهلمّ جرّا إلى التسعين؟ قلت: لأنّ (اثنين) أعرب بالألف في حالة الرفع، و(عشرون) جرت مجرى الجمع السالم فأعربت بالواو حالة الرفع، فلو أنهم فعلوا ذلك احتاج المشتقّ في العشرات من الاثنين أن يكون له إعرابان فثنّوا عشرة فقالوا عشرون))[(٢)].

وأورد أيضاً: أنه ((كان يلزم على هذا أن يقولوا: (عشرون) بفتح العين والشين والراء؛ لأنها تثنية عشر؟ قلت: لأنّ الأصل ههنا كما أوردت أن يشتقّ من لفظ (اثنين)، وكان أول الاثنين مكسوراً فكسروا أول العشرين، وسكّنوا الشين طلباً للخفة، وكسروا الراء لمناسبة ما جمع بالواو والنون، ألا تراهم ضمّوها في حالة الرفع. وأيضاً فإنّ العشرة تؤنث وجمعها لا يؤنث فكسروا أولها في الجمع؛ لأنّ الكسر من جنس الياء))[(٣)].

ولم يختلف ما قاله الصّفَدي عما قاله علماء اللغة، فقد ذكر ذلك أنه لا يثنى العقد، وأنه يجري مجرى الاسم الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع[(٤)]، وذهب المبرد إلى ذلك أيضاً[(٥)]، وقد وجب عند الوراق أن يكون لفظ العشرين على لفظ العشرة لوجوه عدة؛ منها[(٦)]:

الأول: أرادوا أن يخالفوا لفظ العشرة للدلالة على أن العشرة للآحاد.

---

(١) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيّة، ٢٢١ .

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٦/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٣٦/١، ٣٧.

(٤) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١٠٦/١.

(٥) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، ١٦٣/٢.

(٦) يُنظر: ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو، ٥٠٥.

الثـاني: أنهم كسروا أول العشرين ليدلوا بهذه الكسرة على أن أصلها مشتق من لفظ الاثنين.

الثالث: أن العشرين يستوي لفظها للمذكر والمؤنث، فجعلوا الكسرة في أوله دلالة على التأنيث، والواو والنون في آخره دلاله على التذكير.

وكان الأصل عند الأنباري أن يشتقوا من لفظ الاثنين، فأتوا بالكسرة ليدلوا على هذا اللفظ[1]. وبناء على هذا حكى الصّفَدي ما قاله علماء اللغة ولم يكن مخالفاً لهم في اشتقاق العقود من الاثنين.

وقد اتّضح أنّ اختيار الصّفَدي في تميز العدد، سواءً كان المفرد أو المركّب، أو العقود، أو المئة، موافقاً لما ذكره علماء اللّغة، كما أشار الصّفَدي إلى واو العطف في عشرين، وتطرّق إلى لفظ ألفٍ وما قاله العلماء فيها: أنّها بالتذكير أو التأنيث، وقد نقل ذلك عن علماء اللّغة، وسيكون الحديث في الفقرة التالية عن لفظة (نيف)، و(بضع)، وما هو رأي الصّفَدي في هذين اللفظين؟.

رابعاً: لفظة (نيف) و(بضع) :

قال الصّفَدي: « قد يجيء في بعض المواضع (نيّفٌ) و(بضْعٌ)، مثل قولهم: نيّفٌ وعشرون، وهو بتشديد الياء، ومن قال: نيْف بسكونها فذلك لحنٌ. وهذا اللفظ مشتقٌّ من (أناف على الشيء إذا أشرف عليه)، فكأنه لما زاد على العشرين كان بمثابة المشْرف عليها، ومنه قول الشاعر:

حَلَلتُ برابيةٍ رأسها ❁ على كلِّ رابيةٍ نيّفُ [2]

واختلف في مقداره فذكر أبو زيد أنه ما بين العقدين، وقال غيره: هو الواحد إلى الثلاثة، ولعلّ هذا الأقرب إلى الصحيح- والصّفَدي هنا يرى أن الأقرب إلى الصحيح في مقدار النيف

---

(١) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، ٢٢١.

(٢) البيت بلا نسبة يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص، ٢١٠، وابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، (ن-و- ف)، ٣٤٢/٩.

من الواحد إلى الثلاثة، لأن الفرق بينه وبين البضع أن النيف من الواحد إلى ثلاثة، والبضع من ثلاثة إلى عشرة، وهذا قول حذاق البصريين والكوفيين-[(١)]

وقولهم: (بضْع عشرة سنة) البضع أكثر ما يستعمل فيما بين الثلاث إلى العشر، وقيل: بل هو ما دون نصف العقد، وقد آثروا القول الأول إلى النبي-ﷺ- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾[الروم:٣-٤].

وذلك أن المسلمين كانوا يحبون أن تظهر الروم على فارس لأنهم أهل كتاب، وكان المشركون يميلون إلى أهل فارس لأنهم أهل أوثان، فلما بشر الله تعالى المسلمين بأن الروم سيغلبون في بضع سنين سر المسلمون بذلك، ثم إن أبا بكر بادر إلى مشركي قريش فأخبرهم بما نزل عليهم فيه فقال له أبيّ بن خلف: خاطرني على ذلك، فخاطره على خمس قلايص، وقدر له مدة الثلاث سنين، ثم أتى النبي ﷺ فسأله كم البضع؟ فقال ما بين الثلاثة إلى العشرة فأخبره بما خاطر به أبيّ بن خلف فقال: ما حملك على التقريب؟ فقال: الثقة بالله ورسوله، فقال له النبي ﷺ : عد إليهم فزدهم في الخطر وازْدِدْ في الأجل الثاني، تصديقاً لتقدير أبي بكر رضي الله عنه، وكان أبيٌّ قد مات من جرح رسول الله ﷺ فأخذ أبو بكر الخطر من ورثة أبيٍّ فقال له النبي ﷺ : ((تصدّق به))[(٢)]، وكانت المخاطرة بينهما قبل تحريم القمار، وقيل الذي خاطر أبا بكر إنما هو أبو سفيان، والأول أصح))[(٣)].

تحدث الصّفَدي هنا عن النيف والبضع وكأنه يفرق بينهما، وقد أيد كلامه بأقوال من الشعر والقرآن والحديث الشريف، ورأيه أنّ (النيف) بسكون الياء لحن، وأن الأقرب إلى الصحيح في النيف هو أنه من الثلاثة إلى العشرة، وقد شابه كلام الصّفَدي ما ذكره الحريري في

---

(١) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ن-ف)، ٣٤٢/١٥، وابن مهران، الحسن بن عبد الله، معجم الفروق اللغوية، تح: الشيخ بيت الله بيات، ط١، دار النشر الإسلامي، ١٤٢١هـ، (نيف -بضع)، (٣٥٥).

(٢) الحديث حسن صحيح، يُنظر: الترمذي، محمد بن عيسى. الجامع الصحيح سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر وآخرون، (٢٤٤/٥).

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٩/١، ٤٠.

الدرة، فقد حكى الحريري أن الصواب في (نيف) بالتشديد[١]، ويرى الصّفَدي أن علماء اللغة آثروا قول النبي ﷺ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾ [الروم:٣-٤]، وهو رد أبي بكر للرسول ﷺ عندما سأله كم البضع؟ فقال: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وكان قول أبي العباس مجمل لما قاله الكوفيون والبصريون، فقال: الذي حصلنا من كلام حذاق البصريين والكوفيين أن (النيف) من واحد، إلى ثلاث و(البضع) من أربع إلى تسع ولا يقال (نيّفٌ) إلا بعد كل عقد[٢].

والأفصح والمختار عند بعض المحققين أنّ كلمة (بضْع) تدلّ بصيغتها ونصّها الحرفيّ على عددٍ مبهم، لا تحديد ولا تعيين فيه، لكنه لا يقلّ عن ثلاثة، ولا يزيد على تسعة، وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحدٍ معيّن دون غيره من هذه الأعداد، وإنما يدرك أنّ المقصود منها مبهمٌ يصدق على هذا وينطبق عليه كما يصدق وينطبق على كلّ عددٍ آخر من بقية المجموعة العددية السالفة[٣].

ولم يختلف كلام الصّفَدي عن علماء اللغة الذين تحدثوا عن البضع والنيف، منهم الفراء، وابن سيده، وابن مالك، وأبو حيان[٤]، لكنه رجح أن النيف من الواحد إلى الثلاثة هو الأقرب للصحة.

وسأختم المبحث بالعلاقة التي بين التأريخ والعدد عند أهل العربيَّة، وما كان للصفدي في ذلك من اختيار؟.

---

(١) يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص، ٢١٠.

(٢) يُنظر: الجواليقي، موهوب. شرح أدب الكاتب، (١٣٢).

(٣) يُنظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٥١٨/٤، الحاشية (٤)، الفقرة (أ) .

(٤) يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، ٤٦/٢، ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، ٤٢، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦٧٣/٣، أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ٧٥٦/١،٦٥٧.

خامساً: التأريخ والعدد:

يقول الصّفَدي: « وقاعدة التأريخ عند أهل العربيَّة أن يؤرخوا بالليالي دون الأيام؛ لأن الهلال إنما يرى ليلاً »(١)، وقال في هذا الصّدد: « تقول للعشرة وما دونها: خلوْن؛ لأنّ المميّز جمعٌ والجمع مؤنث. وقالوا لما فوق العشرة: خلت، ومضت؛ لأنهم يريدون أنّ مميّزه واحد. وتقول من بعد العشرين: لتسعٍ إن بقين، وثمانٍ إن بقين تأتي بلفظ الشك لاحتمال أن يكون الشهر ناقصاً أو كاملاً.

وقد منع أبو علي الفارسيّ –رحمه الله تعالى– أن يكتب: لليلةٍ خلت، كما منع من صبيحتها أن يقال: المستهلّ؛ لأنّ الاستهلال قد مضى، ونصّ على أن يؤرّخ بأول الشهر في اليوم، أو بليلةٍ خلت منه .

وقال الحريريّ في درة الغوّاص: والعرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير فيقولون: لأربعٍ خلون، ولأربع عشرة ليلةً خلت .

قال: ولهم اختيارٌ آخر، وهو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف، وضمير الجمع القليل الهاء والنون المشددة كما نطق القرآن: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾[التوبة:٣٦]، فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون لقلتهن، وضمير شهور السنة الهاء والألف لكثرتها، وكذلك اختاروا أيضاً أن ألحقوا لصفة الجمع الكثير الهاء فقالوا: أعطيته دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا لصفة الجمع القليل الألف والتاء فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوْته أثواباً رفيعات، وعلى هذا جاء في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ ﴾[سورة البقرة: ٨٠]، وفي سورة آل عمران: ﴿قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ ﴾[آل عمران:٢٤]، كأنهم قالوا أولاً بطول المدة، ثمّ إنهم رجعوا عنه فقصروا المدة انتهى. والواجب أن تقول في أول الشهر لليلة خلت منه أو لغرّته أو لمستهلته فإذا تحققت آخره. قال ابن عصفور، والأحسن أن تؤرّخ بالأقل

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٥/١.

فيما مضى وما بقي فإذا استويا أرّخت بأيهما شئت ››[١].

تحدث الصّفَدي هنا عن التّاريخ عن أهل العربيَّة، وأن العشرة وما دونها تميز بخلون، وأن ما فوق العشرة يميز بخلت، ومضت، وقد أورد رأي الفارسي في ذلك، والحريري أيضاً، وكأن الصّفَدي ناقلاً لرأي هؤلاء العلماء وأقوالهم، وقد حكى الصّفَدي بمثل ما حكى النحاس، وابن الحاجب في تجوزيهما القول بخلت وخلون للعشرة وما دونها[٢]، ولم يختلف ما ذكره الصّفَدي عما قاله علماء اللغة، بل هنا كان مؤيداً كلامه بما قاله الفارسي، والحريري، وابن عصفور، والله أعلم.

ـ وصف الجمع بالجمع:

سأل الصّفَدي تقي الدين ابن تيمية في المتشابهات في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، وقال: ‹‹ سألته سنة ثماني عشر أو سبع عشرة وسبعمائة وهو بمدرسة القصاعين عن قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، فقلت له: المعروف عند النحاة أن الجمع لا يوصف إلا بما يوصف به المفرد من الجمع بالمفرد من الوصف، فقال: كذا هو؛ فقلت: ما مفرد متشابهات؟ فقال: متشابهة، فقلت: كيف تكون الآية الواحدة نفسها متشابهة، وإنما يقع التشابه بين آيتين؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص:١٥]، كيف يكون الرجل الواحد يقتتل مع نفسه؟ فعدل بي من الجواب إلى الشكر، وقال: هذا ذهن جيد، ولو لازمتني سنة لانتفعت ››[٣].

وجه الصّفَدي هنا الاعتراض إلى ابن تيمية عن سبب وصف الجمع بالجمع في الآية، ولم يوصف مفرده بالمفرد هنا، فواحد متشابهات متشابهة، وواحد أخر أخرى، والواحد هنا لا يوصف بهذا الواحد، فلا نقول: أخرى متشابهة، ‹‹ إلا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضا؛ وليس المعنى على ذلك؛ وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى ››[٤].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٨/١، ٣٩.

(٢) يُنظر: النحاس، أحمد بن علي. صناعة الكتاب، ١٣٨، الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح الكافية، ٣٨٢/٣.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٤/٧.

(٤) يُنظر: العكبري، عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن، تح: علي البجاوي، دمشق: عيسى الحلبي وشركاه، (٢٣٨)، أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ٣٩٩/٢.

والسبب هنا في وصف الجمع بالجمع هو أن التشابه لا يكون إلا بين اثنين وصاعدا، واجتماع الأشياء المتشابهة وكان كل منهما يشبه الآخر، ولم يصح هذا التشابه الا في حالة اجتماع وصف الجمع بالجمع؛ لأن كل واحد من المفردات يشابه الباقي، ويكون بذلك أن الوحد لا يصح فيه هذا المعنى، فثني الضمير في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص:١٥][1].

ـ لات حرف جر عند الكوفيين:

يقول الصّفَدي: أن ابن خلكان سأل ابن الحاجب عن بيت أبي الطيب المتنبي :

لقد تَصَبَّرْتُ حتى لاتَ مُصْطَبَرٍ ❁ فالآنَ أُقْحَمُ حتى لاتَ مُقْتَحَمِ [2]

إنَّ لات ليست من أدوات الجر، فأطال الكلام في ذلك ابن الحاجب، وأحسن الجواب، لكن ابن خلكان لم يذكر ما قاله ابن الحاجب لطول ما ذكر، ولأنه يرى أن الجواب فيها سهل وواضح ومشهور، ((وكان المتنبي نحوه نحو الكوفيين وهو جائز عندهم، وأنشدوا عليه:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ ❁ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [3]

فجر الشاعر أواناً بعد لات))[4].

قد بين الصّفَدي هنا أن لات عند الكوفيين هي من أدوات الجر، ويمكن القول أن العلماء اختلفوا في لات هل لها عمل أم لا، وكان لهم في ذلك أقوال:

الأول: وهو مذهب سيبويه والجمهور: أنها تعمل عمل ليس، وهو مذهب البصريين، ولكن في لفظ حين بالخصوص، وقيل: لا تقتصر على لفظ حين، بل تعمل في مرادفه أيضاً،

---

(١) يُنظر: العكبري، عبد الله بن الحسين. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تح: محمد عطوة، باكستان/لاهور: المكتبة العلمية، (١٢٤).

(٢) يُنظر: المتنبي، أحمد بن الحسين، ديوان أبي الطيب المتنبي، ٣٢.

(٣) يُنظر: والبيت لأبي زبيد الطائي، يُنظر: الطائي، حرملة بن المنذر. شعر أبي زبيد الطائي، تح: د. نوري القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، (٣٠).

(٤) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٢٧/١٩.

كقول ابن مالك:

نَـدِمَ الْبُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمِ [(١)]

والتزموا بحذف أحد الجزئين، والأكثر كون المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر[(٢)].

الثاني: أنها لا تعمل شيئاً بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص، هذا قول ابن عصفور نقله عن الأخفش، واختاره أبو حيان؛ لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأن لا يجوز حذف اسمها؛ لأن في حذف الاسم تصرف في الفرع، ما لا يتصرف به في الأصل، وقد جعل المنصوب بعدها خبر لمبتدأ محذوف؛ لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع[(٣)].

الثالث: أنها تعمل عمل إنّ، وهي للنفي العام، وعزي إلى الأخفش، فنصب الاسم الذي بعد لات، مثل: لا غلام سفر والخبر محذوف، أي: لهم[(٤)].

الرابع: أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان وهو مذهب الكوفيين، وقاله الفراء، وأنشد الفراء:

طَلَبُـوا صُلْحَنَـا وَلَاتَ أَوَانٍ ❁ فَأَجَبْنَـا أَنْ لَـيْسَ حِـينَ بَقَـاءِ [(٥)]

---

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني، يُنظر: العيني، محمود بن أحمد. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية' المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م، (١٤٦/٢)، ولأحدهما أو لرجل من طيىء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب، ١٧٥/٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ٥٧/١، ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٤٤٠/١، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٢٢/٢.

(٣) يُنظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، ١٠٥٩/٣، المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، (٤٨٨/١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٢٤/٢.

(٤) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ٤٤٥/١، المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني، ٤٨٨/١.

(٥) يُنظر: الفراء، يحي بن زياد. معاني الفرآن، ٣٩٨،٣٩٧/٢، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ١٢٤/٢، والبيت لأبي زبيد الطائي، يُنظر: الطائي، حرملة بن المنذر. شعر أبي زبيد الطائي، ٣٠.

وكان رأي الصّفَدي، حيث أنه بين أن الكوفيين يعتبرون لات حرف جر، وأن المتنبي نحو الكوفيين، وكان له مع نحاة عصره مجادلات أثبتت أنه متأثرٌ في صياغته للشعر بالمذهب النحوي الكوفي[١]، ورأي ابن الحاجب في أنها حرف جر « ليس بشيء إذ لو كان، لجر غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع: لات حين مناص بجر (حين) إلا شاذا، وأيضا، لو كان جارا، لكان لا بد له من فعل أو معناه يتعلق به، وأوان، عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الأصل إلى جملة » .

ـ اعتراض الشرط على الشرط :

يروي الصّفَدي ما قال ابن خلكان عندما سأله ابن الحاجب عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط، فقال: « وجملة ما سألته اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: إن أكلت إن شربت فأنت طالق لم تعين تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطلاق حتى لو أكلت ثم شربت لم تطْلق »[٢].

ثم ذكر الصّفَدي رأيه في هذه المسألة قائلاً: « إن الشرط المعترض بين الجواب والشرط الأول حكمه أن يكون مقدماً على ما قبله في المعنى وإن كان اللفظ آخره كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]؛ والتقدير: ولا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم إنْ أردت أن أنصح لكم.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠] فعلى هذا قلت إنْ دخلت الدار كلمت زيداً فأنت حر، فدخل الدار ثم كلم زيداً لا يتحرّر ولا يُعتق إلا إن كلم زيداً ثم دخل الدار؛ لأن الجواب عن الشرط الأول صار معلّقاً بالشرط الثاني والثاني وجوابه جوابٌ للأول؛ فلو أكل ثم شرب ثمّ نام لم يُعْتق إلا إنْ نام

---

(١) يُنظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان، تح: د. احسان عباس، بيروت: دار صادر، (١/١٢٠)، المخزومي، د. مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٥٨م، (٦).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٢٥/١٩.

ثم شرب ثمّ أكل))[١].

ولقد كان للعلماء المجيزين خلافٌ في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد شرطين، على ثلاثة مذاهب في (إن أكلت إن شربت فأنت طالق):

المذهب الأول: أنه إنما يقع بمجموع أمرين: أحدهما حصول كلٍّ من الشرطين، وإلا خلا كون الشرط الثاني واقع قبل وقع الأول، وهذا قول جمهور النحاة[٢].

وقد اختلف النحويون في تقديره على فريقين: الأول: قول الجمهور إن الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه، والآخر[٣].

والثاني: قول ابن مالك إن الجواب المذكور للأول، لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر؛ لأنه مقيد للأول تأويله بحال واقعة موقعه[٤].

المذهب الثاني: أن يقع مضمون الجواب بعد الشرطين، سواء أوقعا على الترتيب في الكلام، أو متعاكسين، أو مجتمعين[٥].

المذهب الثالث: أن الشرط الثاني جوابه مذكور، ويكون جواب الشرط الأول جوابه الشرط الثاني، وجاوبه، وقد أبطل ابن هشام والسيوطي هذا المذهب؛ لأن الفاء لا تحذف إلا في الشعر، والقاعدة في اجتماع شرطين أن يكون الجواب للسابق منهما[٦].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣٢٥/١٩.

(٢) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، تح: د. عبد الفتاح محمود، ط١، عمان: دار عمار، ١٩٨٦م، (٤١).

(٣) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٨٠١، والعكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ٦٩٦/٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، ٣٣٧/٤،

(٤) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، ١٦١٤/٣، ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، ٤١.

(٥) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، ٤٧.

(٦) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، ٥٢، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٣٨/٤.

أما ابن هشام فقد خالفهم في كون الآيتين من اعتراض الشرط على الشرط بقوله: ((ليس من اعتراض الشرط واحد من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها: ....)) .

الخامس: أن يكون جواب الشرطين محذوفين فليس من الاعتراض، وذكر الآيتين، وكانت حجته في ذلك؛ أن ((يقدر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير في الآية الأولى: إن أردت أنْ أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، وكذا في الآية الثانية))[(١)].

ـ ثلاثة عشر مرفوعاً في بيت حسان بن ثابت ﷺ :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُمْ ❁ ويمدحهُ، وينصرهُ سواءُ

يروي الصّفَدي عن ياقوت الحموي ترجمة للقاسم الخوارزمي، ويقول: ((قال: وحدثني قال: كتب إلي الصوفي المعروف بالصواب يسألني عن بيت حسان بن ثابتﷺ، وهو:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُمْ ❁ ويمدحهُ، وينصرهُ سواءُ [(٢)]

وقولهم بأن فيه ثلاثة عشر مرفوعاً، فأجبته:

أفدي إماماً وميض البرق منصرع ❁ من خلف خاطره الوقاد حين خطا

يبغي الصواب لدينا من مباحثه ❁ أما درى أن ما يعدو والصواب [(٣)]

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر، فمنها قوله: (فمن يهجو)، فيه ثلاثة مرفوعات، المبتدأ، والفعل، المضارع، والضمير المستكن، ومنها المبتدأ المقدر في قوله: (ويمدحه)، المعنى: ومن يمدحه، فيكون هاهنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضاً، ومنها المرفوعان في قوله: (وينصره)، أحدهما الفعل المضارع، والثاني الضمير المستكن، ومنها المرفوعات

---

(١) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، ٣٤،٣٥.

(٢) البيت لحسان بن ثابت ﷺ، يُنظر: الأنصاري حسان بن ثابت. ديوان حسان بن ثابت، قدمه، وشرحه: عبدأ مهنا، ط٣، بيرت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، (٢٠).

(٣) البيت لياقوت الحموي، يُنظر، الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: د. إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرْب الإسلامي، ١٩٩٣م، (٥/٢١٩٤).

الأربعة في قوله: (سواء)، اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدأين، واثنان آخران من حيث إن في كل واحد ضميراً راجعاً إلى المبتدأ، فهذا يا سيدي جهد المقل وغير مرجوّ قطْع المدى من المكلّ[(١)].

قلت: بل المرفوعات ثلاثة عشر، والآخر ضمير المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله من في الأول من قوله من يهجو ومن يمدحه، ومن ينصره لأنه هو قرر أن في يهجو ثلاث مرفوعات، وفي يمدحه ثلاث مرفوعات، وتحكم في قوله: إن في ينصره مرفوعين، والصورة واحدة في الثلاث.

فهذه تسعة، والأربع التي ذكرها في (سواء) فصارت ثلاثة عشر))[(٢)].

في هذه المسألة يرى الصّفَدي أن المرفوعات في بيت حسان ثلاثة عشر، وليست اثنا عشر كما ذكر ياقوت، فكأن ياقوت والله أعلم لم يذكر ضمير المبتدأ المحذوف، وتقدير؛ من يهجو رسول الله، ومن يمدحه: ومن ينصره سواء، في حساب المرفوعات؛ والصحيح عند النحاة لولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر، كل أولئك من فريق واحد[(٣)]، وقد وافق الصّفَدي ما كان يراه النحاة في ذلك فحسب المحذوف من المرفوعات فكانت عنده ثلاثة عشر، وكذلك عند صدر الأفاضل، والله أعلم.

ـ التعليل لرفع كلمة (كله) ونصبها في قول أبي النجم:

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيار تَدَّعِي ۞ عليَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

يقول الصّفَدي: ((قال هشام بن عبد الملك يوماً لأبي النجم: يا أبا النجم حدثني، قال: عني أو عن غيري؟ قال: لا بل عنك. قال: إني لما كبرت عرض لي البول، فوضعت عندي شيئاً أبول فيه، فقمت من الليل أبول فيه فخرج مني صوت فتشددت، ثم عدت فخرج مني صوت آخر، فأويت إلى فراشي، فقلت: يا أم الخيار هل سمعت شيئاً؟ فقالت: لا ولا واحدة منهما،

---

(١) في معجم الأدباء (الكل): ٢١٩٤/٥.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٨٩/٢٤.

(٣) يُنظر: ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٧٧/٢)، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، ٣٠٦/١، حسن، عباس. النحو الوافي، ٣٩٣/١.

فضحك هشام. وأم الخيار هذه هي التي قال فيها:

قـد أَصْـبَحَتْ أُمُّ الخِيـار تَـدَّعِي ۞ علـيَّ ذَنْبـاً كُلُـه لَـمْ أَصْـنَعِ

وهي أرجوزة طويلة.

قلت: ولأرباب المعاني والبيان عليه كلام طويل، لأنه متى روى علي ذنباً كله لم أصنع ـ برفع اللام من كله – كان له معنى وهو: أنها ادعت عليه ذنباً لم يصنع شيئاً منه، ومتى روي كله لم أصنع – بفتح اللام – تغير معناه، وهو أنها ادعت عليه ذنباً صنع بعضه دون كله لأن العموم في الرفع، وعدمه في النصب لم يكن لخصوصية إعمال الفعل في الحل وترك إعماله فيه، وإنما هو لتسلط الكلية على النفي عند الإعمال وتسلطه عليها عنده، حيث كان حرف النفي بحيث يصح انفصاله عن الفعل لكان المعنى واحداً: أأعمل الفعل أم لم يعمل))[١].

لم يختلف ما قاله الصّفَدي عن ما أورده النحاة في تلك الأبيات، فقد قال سيبويه: لا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، لكنه أجاز ذلك في الشعر وضعفه؛ لأن النصب لا يكسر البيت الأوّل، ولا يخل فيه ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: طله غير مصنوع[٢].

ويرى ابن جني أنهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها، وقد دخل تحت ضرورة الرفع، في ذلك البيت، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف[٣].

ولو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفا[٤]، وكان للصفدي في

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوفي بالوفيات، ٢٤/٤٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، ١/٨٥.

(٣) يُنظر: ابن جني، عثمان. الخصائص، ٣/٦٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ١/٣١٢.

ذلك رأي واضح علل فيه رفع (كله)، ونصبها في قول أبي النجم، وكأنه يرى بجواز الأمرين، والله أعلم.

ـ لغز: إن هنْد المليحة الْحسْناء:

يورد الصّفَدي في ترجمته لابن الدباغ، كان له مسائل في النحو كثيره منها:

إن هِنْـــد المليحـــة الْحَسْـــنَاء ❁ وَأي مـــن أضـــمرت لخـــل وَفَـــاء

فَعَسَـى أَن يكون يحسـن مـن قـد ❁ كَـــانَ مـــن قبـــل ذَا إن أَسَـــاءَ [١]

اللغز هو: كيف رفع اسم إن وصفته الأولى؟

وجوابه: الهمزة: فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل إين بهمزة، وبإسكانه للمخاطبة، ثم حذف الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة، وهند منادى، والمليحة صفة لها على اللفظ، والحسناء إمّا نعت لها على الموضع، وإمّا نعت لمفعول به محذوف، أي عدي يا هند المرأة الحسناء، وعلى الوجهين إنما أمرها بإيفاء الوعد من غير أن يعيّن لها الموعد، وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل وأياً[٢].

وللصفدي بعض التلميحات اللغوية التي جاءت عرضاً في أثناء ترجمته للأعلام، ولم يتوقف عندها لأنها جاءت عرضاً، ولذلك لم أعن بها في الدِّراسة، ومنها:

المسألة الأولى:

يقول الصّفَدي: « أخبرني الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس قال: قدم — يقصد الشّيْخ ركن الدّين ابْن القوبع – إلى الديار المصرية وهو شاب فحضر سوق الكتب والشيخ بهاء الدين ابن النحاس حاضر وكان مع المنادي ديوان ابن هانئ المغربي فأخذه الشيخ ركن الدين وأخذ

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٧٢/٢٩،١٧٣.

(٢) يُنظر: الموصلي، علي بن عدلان. الانتخاب لكشف الأبيات المشكله الإعراب، تح: د. حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، (٢)، وابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب، ٢٧/١، والأزهري، عبد الله بن خالد. الألغاز النحوية في علم العربيَّة، ٢٠٠٩م، (١٩).

يترنم بقول ابن هانئ:

فتكات لحظك أم سيوف أبيك ۞ وكؤس خمرك أم مراشف فيك [(١)]

وكسر التاء وفتح الفاء والسين والفاء فالتفت إليه الشيخ بهاء الدين وقال له يا مولاً ذا نصب كثير فقال له الشيخ ركن الدين بتلك الحدة المعروفة منه والنفرة أنا ما أعرف الذي تريده أنت من رفع هذه الأشياء؟ على أنها أخبار لمبتدآات مقدرة أي أهذا فتكات لحظات أم كذا أم كذا وأنا الذي أقوله أغزل وأمدح وتقديره أأقاسي فتكات لحظك أم أقاسي سيوف أبيك وأرشف كؤس خمرك أم مراشف فيك فأخجل الشيخ بهاء الدين ››[(٢)].

ـ المسألة الثانية:

يقول الصّفَدي في ترجمته للكامل ابن العادل: ‹‹ كان عنده مسائل غريبة من النحو والفقه يوردها فيمن أجابه حظي عنده، حضر عنده زين الدين ابن معط في جملة العلماء فسألهم الكامل فقال: زيد ذهب به يجوز في زيد النصب فقالوا لا فقال ابن معط نعم يجوز النصب على أن يكون المرتفع بذهب المصدر الذي دلت عليه ذهب وهو الذهاب وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو به النصب فيجيء من باب زيد مررت به ويجوز في زيد النصب كذلك ههنا فاستحسن الكامل جوابه ››[(٣)].

ـ المسألة الثالثة:

يقول الصّفَدي في ترجمته لأبي الفتح ابن اشرس النحوي: ‹‹ أورد له ابن النجار قوله:

كأنما الأغصان لما علا ۞ فروعها قطر الندى ثرا

ولاحت الشمس عليها ضحى ۞ زبرجد قد أثمر الدرا [(٤)]

---

(١) البيت لابن هاني، يُنظر: الأندلسي، محمد بن هاني. ديوان ابن هاني الأندلسي، تح: كرم البستاني، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٠م، (٢٥٢).

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١٨٨/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ١٥٨/١.

(٤) البيت لأبو الفتح ابن أشرس النحوي، يُنظر: الباخرزي، علي بن الحسين. دمية القصر وعصرة وأهل العصر، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٤هـ، (٢٣٣/١)، الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم الأدباء، ٢٣٤٧/٥، =

قال الباخرزي: نقد الحاكم أبو سعد على بيته قوله قد أثمر الدرا لا يستقيم في النحو لأنه لا يقال قد أثمرت النخلة الثمر إنما يقال قد أثمرت ثمرا بغير الألف واللام بمعنى أثمرت بالثمر »[(١)].

ـ المسألة الرابعة:

يذكر الصّفَدي في ترجمته لمحمد بن الحسن الحنفي أن « له في مصنفاته المسايل المشكلة خصوصًا ما يتعلق بالعربية من ذلك قال في الجامع الكبير إذا قال: أيّ عبيدي ضربك فهو حرّ وأيّ عبيدي ضربت فهو حر من ضربه من العبيد تحرر وإذا ضرب العبيد كلهم تحرر الأول منهم ».

وبعدها أورد الصّفَدي رأيه فيما قال الحنفي، فقال: « بضم الياء في أي الأولى وفتحها في الثانية وإنما كان ذلك لأن الفعل في المسألة الأولى شايع والفاعل متصل به فشاع لذلك الفاعل فاقتضى أن من ضرب تحرر والفعل في المسألة الثانية واقع على المفعول والمفعول غير متصل بالفعل اتصال الفاعل به فاقتضى ذلك التحصيص فإذا ضرب العبيد أجمعين تحرر الأول فقط »[(٢)].

ـ المسألة الخامسة:

يقول الصّفَدي عن محمد بن زياد ابن الإعرابي: أنه « كان يقول: يجوز في كلام العرب أن يعاقبوا بين الضاد والظاء، فلا يخطئ من يجعل هذه موضع هذه وينشد قول الشاعر بالضاد:

إلى اللهِ أشكُو منْ خَليل أوده ۞ بيث خلالاً كُلُها لي غايض [(٣)]

=

القفطي، علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م، (١٥٥/٤).

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أحمد. الوافي بالوفيات، ٨٤/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٤٧/٢

(٣) البيت لبرج بن مسهرٍ الطائي، يُنظر: الأصفهاني، أحمد بن محمد. شرح ديوان الحماسة، ٤٣٨، ولكن عجزه فيه اختلاف هو: ثلاث خلالٍ كلها لي غائض

ويقول: هكذا سمعته من العرب الفصحاء ››[١].

ـ المسألة السادسة:

يذكر الصّفَدي هنا أن أبا حيان أنشده قول ابن مالك لنفسه:

إل ابن الخير عن ضرراً خشيتا ❁ فحسن الحزم رأياً إن دهيتا

وهذا مذهب وعر مداه ❁ مواصل غرة قد حان صيتا

إذا الملهوف ذا صدق عطاء ❁ تنل حسن المحامد ما حييتا

ثم ذكر رأيه، وقال: ‹‹ كذا أنشدنيه العلامة أثير الدين بفتح اللام من ال وفتح النون من ابن وبنصب ضرر وفتح النون من حسن وضم الميم من الحزم وكسر الباء من مذهب وفتح الفاء من الملهوف ونصب الهمزة من عطاء وضم النون من حسن وفتح الدال من المحامد وتفسيره أن ال أمر، وابن مفعول، وعن بمعنى أن أبدلت الهمزة عيناً وحسن فعل ماض، وذا مذهب حال، ومواصل فاعل، وأمر، وذا الملهوف مفعول وعطاء مفعول ثان وحسن منادى والمحامد مفعول تنل ››[٢].

ـ المسألة السابعة:

يقول الصّفَدي: ‹‹ كنت قد اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين ابن ريان الآتي ذكره إن شاء الله تعالى في قول الحريري:

فلم يزَلْ يبتَزّهُ دهرُهُ ❁ ما فيهِ منْ بطْشٍ وعودٍ صَليبْ [٣]

فذهب هو في إعراب قوله (ما فيه) إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعول ثان وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله (يبتزه) فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهزها إلى الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني رحمه الله تعالى ونقلتها من خطه وهي: ما تقول

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣/٦٦،٦٧.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٣/٢٨٧.

(٣) البيت للحريري، يُنظر: الحريري، القاسم بن علي. مقامات الحريري، بيروت: مطبعة المعارف، ١٨٧٣م، (١٩٥).

السادة علماء الدهر، وفضلاء هذا العصر، لا برحوا لطالب العلم الشريف قبله، وموطن السؤال ومحله، في رجلين تجادلا في مسألة نحوية، وهي في بيت من المقامات الحريرية: وهو:

فلـــم يـــزَلْ يبتَـــزّهُ دهـــــرُهُ ❁ ما فيهِ منْ بطْشٍ وعودٍ صَليبْ

ذهبا إلى معنى يبتزه يسلبه، وكل منهما وافق في هذا مذهب خصمه مذهبه، وموطن سؤالهما الغريب، إعراب قوله (ما فيه من بطش وعود صليب)، لم يختلفا في نصبه، بل خلفهما فيما انتصب به، فذهب أحدهما إلى أنه بدل اشتمال، من الهاء المنصوبة في يبتزه وله على ذلك استدلال، وذهب الآخر إلى أنه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الهاء، واختلفا في ذلك وقاصديكم جاءا، وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة، فقد اضطرا في ذلك إلى المسألة: فكتب الشيخ كمال الدين رحمه الله الجواب ونقلته من خطه وهو: الله يهدي إلى الحق كل من المختلفين المذكورين قد نهج نهج صواب، وأتى بحكمة وفصل خطاب، ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح، ولكن النظر إنما هو في الترجيح، وجعل ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب، وأدق بحثاً عند ذوي الألباب، أما من جهة الصناعة العربيَّة، فلأن المفعول متعلق بالفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنية، والبدل مبين بكون الأول معه مطرحاً في النية، وهذا الفعل بهذا المعنى متعد إلى مفعولين، و (ما فيه من بطش) هو أحد ذينك الاثنين، لئلا يفوت متعلق الفعل المستقل، والبدل بيان يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى مخل، وأما من جهة المعنى فلأن المقام مقام تشك وأخذ بالقلوب، وتمكين هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سلب منه مع بيان أنه المسلوب. فذكر المسلوب منه مقصود كذكر ما سلب، وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الأرب، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة والله تعالى أعلم، كتبه محمد بن علي ››.

ثم أسدى الصّفَدي رأيه في ذلك، وقال: ‹‹ لا أعلم أحداً يأتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علمي المعنى والبيان ودربته بصناعة الإنشاء، وأما صورة الخط الذي نقلت منه هذه الفتيا فما كانت إلا قطعة روض تدبجت، أو هوامش عذار على طرس الخد تخرجت، رحمه الله تعالى وأكرم مثواه، وجعل الجنة منقلبه وعقباه ››[١].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤/١٥٥،١٥٦.

ـ المسألة الثامنة:

يذكر الصّفَدي في ترجمة تاج الدّين الْكنْديّ زيد بن الْحسن « كان الشيخ تاج الدين جالساً عند الوزير إلى جانبه فجاء ابن دحية المحدّث، فأجلسه في الجانب الآخر فأورد ابن دحية حديث الشفاعة، فلما وصل إلى قول إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه، وقوله: إنّما كنت خليلاً من وراء وراء ففتح ابن دحية الهمزتين، فقال الكندي: وراء وراء بضمّ الهمزتين، فعزّ ذلك على ابن دحية وقال للوزير: من ذا الشيخ؟ فقال له: هذا تاج الدين الكندي فتسمح ابن دحية في حقّه بكلمات، فلم يسمع من الكندي إلا قوله: هو من كلب قبيح، قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة، رأيت في أمالي أحمد بن يحيى ثعلب جواز الأمرين.

قلت: قال الأخفش: يقال: لقيته من وراء. فترفعه عل الغاية إذا كان غير مضاف تجعله اسماً، وهو غير متمكّن كقولك من قبل ومن بعد، وأنشد:

إذا أنا لم أوْمَن عليك ولم يكن ❁ لقاؤُك إلاّ من وراءُ وراءُ [(١)]

هكذا أثبته بالرفع »[(٢)]، وقد وافق الصّفَدي هنا قول الكندي في الرفع، واختلف الكندي هو وابن دحية في الرفع، والنصب، ثم رجح الأمرين شهاب الدين أبو شامة، فيما رأى عند ثعلب، والله أعلم.

ـ المسألة التاسعة:

يذكر الصّفَدي: كتب ابن مسعدة الكاتب إلى أبي بكر يزيد بن محمد بن صقلاب قصيدة مطلعها:

أبا بكر ودادك من ضميري ❁ كرقم يحابر أعيي الصناعا

فكتب ابن صقلاب له قصيدة منها:

ويا لله لا أنسى رياضاً ❁ سلبت بها مسالمة الشجاعا

---

(١) البيت لعتي بن مالك، يُنظر: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ، (٣١٥/٢)، ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، ٩٢/٣.

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أحمد. الوافي بالوفيات، ٣٤/١٥.

وكان رأي الصّفَدي في قوله: الشجاعا، فقال: « قوله مسالمة الشجاعا، لحن فما أدري علام نصب الشجاع وهو مضاف، وكأنه يشير في هذا إلى البيت الذي يمثل به النحاة وهو:

قد سالم الحيات منه القدما ۞ الأفعوان والشجاع الشجعما [١]

مستشهدين على نصب الأفعوان والشجاع بأنه مفعول سالم، والقدما تثنية قدم، وإنما سقطت النون وتقديره: قد سالم القدمان منه الحيات والأفعوان وما بعده بدل »[٢].

ـ المسألة العاشرة:

لقد أشكل قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾ [الكهف:٧٧]، على كثير من المفسِّرين واللغويين ولِمَ لم يقل سبحانه (استطعماهم) ؟!

ومنهم الصّفَدي الذي قال: « كتبت إليه -يقصد ابن شيخ العوينة زين الدين- لما قدم إلى دمشق متوجهاً إلى الحجاز سنة خمسين وسبع مائة سؤالاً كنت كتبته إلى الشيخ نجم الدين داود بن علي القحفيزي وهو:

سيّدنا قاضي الْقضاة ومنْ إذا ۞ بدا وجْهه اسْتحْيا له الْقمران
ومنْ كفّه يوْم النّدى ويراعه ۞ على طرْسه بحْران يلْتقيان
ومنْ إنْ دجتْ في الْمشْكلات مسائل ۞ جلاها بفكْرٍ دائم اللّمعان
رأيت كتاب اللّه أكْبر معْجزٍ ۞ لأفْضل منْ يهْدي به الثّقلان
ومنْ جمْلة الإعْجاز كوْن اخْتصاره ۞ بإيجاز أْلفاظٍ وبسْط معان
ولكنّني في الْكهْف أبصرْت آيةً ۞ بها الْفكْر في طول الزّمان عناني
وما هي إلاّ ﴿ اسْتطْعما أهْلها ﴾ ۞ يرى اسْتطْعماهمْ مثْله ببيان
فأرْشدْ على عادات فضْلك حيْرتي ۞ فمالي بها عنْد الْبيان يدان

---

(١) البيت للعجاج يُنظر: العجاج، عبد الله بن رؤبة. ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس، (٢/٣٣٣)، أو لأبي حيان الفقعسيّ أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس يُنظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ٤١١/١١، ٤١٥، ٤١٦

(٢) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١١٥/١٨.

فأجابني الشيخ زين الدين نظماً ونثراً:

سـألت لمـاذا (اسـتطعما أهلـها) أتـى ❁ عـــن اســـتطعماهم إن ذاك لشــــان

وفيــه اختصــار لــيس ثــم ولم تقــف ❁ علــى ســبب الرجحــان منــذ زمــان

فهـــاك جوابـــاً رافعـــاً لنقابـــة ❁ يصــير بـــه المعنـــى كـــرأي عيـــان

إذا ما استوى الحالان في الحكم رجح الض ❁ مـــير وأمـــا حـــين يختلفـــان

بـأن كـان في التصـريح إظهـار حكمـة ❁ كرفعـــة شـــأن أو حقـــارة جـــان

كمثـــل أمـــير المـــؤمنين يقـــول ذا ❁ ومـــا نحـــن فيـــه صـــوحوا بأمـــان

وهـــذا علـــى الإيجـــاز واللفـــظ جـــاء في ❁ جـــوابي منثـــوراً بحســـن بيـــان

فـــلا تمـــتحن بـــالنظم مـــن بعـــد عالمـــاً ❁ فلـــيس لكـــل بـــالقريض يـــدان

وقـــد قيـــل أن الشـــعر يـــزري بهـــم فـــلا ❁ تكـــاد تـــرى مـــن ســـابق برهـــان

ولا تنســـني عنـــد الـــدعاء فـــإنني ❁ ســـأبدي مزايـــاكم بكـــل مكـــان

وأســـتغفر الله العظـــيم لمـــا طغـــى ❁ بـــه قلمـــي أو طـــال فيـــه لســـاني

والجواب المبسوط بالنثر فهو: بسم الله الرحمن الرحيم

سأل بعض الفضلاء عن الحكمة في: (فاستطعما أهلها) دون: فاستطعماهم مع أنه أخصر، قلت والله الموفق: إنه لما كانت الألفاظ تابعة للمعاني لم يتحتم الإضمار، بل قد يكون التصريح أولى، بل ربما يكاد يصل إلى حد الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى. ويدل على الأولوية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه: لما كان للتصريح عمل ليس للكناية، كان إعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير، انتهى كلامهم. فقد يعدل إلى التصريح إما للتعظيم وإما للتحقير وإما للتشنيع والنداء بقبح الفعل، وإما لغيرهم. فمن التعظيم قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢] دون هو. وقوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝١٠٥ ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ولم يقل: وبه، وقوله: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ ۝١٩٧ ﴾ [البقرة: ١٩٧]. فقد كرر لفظ الحج مرتين دون أن يقال: (فمن فرضه فيهن، ولا جدال فيه) إعلاماً بعظامة هذه العبادة من

حيث أنها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث، فناسب حال تعظيمه في القلوب، التصريح باسمه ثلاث مرات. ومنه قول الخليفة أمير المؤمنين: نرسم بكذا دون إنا إما لتعظيم ذلك الأمر، أو لتقوية داعية المأمور أو نحوهما. وقول الشاعر:

نفس عصامٍ سودت عصاما [(١)]

وقول أبي تمام:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ❁ دد والمجد والمكارم مثلا [(٢)]

فإن إيقاع الطلب على المثل أوقع من إيقاعه على ضميره لو قال: طلبنا لك مثلاً، فلم نجده. وقول بعض أهل العصر:

إذا برقت يوماً أسرة وجهه ❁ على الناس قال الناس جل المنور [(٣)]

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] إلى قوله: ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا ﴾ [الأحزاب: ٥٠] إن عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلى الله عليه وسلم تنبيهاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم، أعني النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة، وكرر اسمه، صلى الله عليه وسلم تنبيهاً على عظمة شأنه وجلالة قدره، إشارة إلى علة التخصيص وهي النبوة.

ومن التحقير: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦٢] ، ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[البقرة:٥٩] دون (عليهم) ﴿ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٨٨] أضمر هنا، ثم لما أريد المبالغة في ذمهم

---

(١) البيت لنابغة الذبياني، يُنظر: النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. ديوان النابغة الذبياني، تح: عباس الساتر، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، (٦٩).

(٢) البيت للبحتري، يُنظر: البحتري، . ديوان البحتري، تح: حسن الصيرفي، ط٣، القاهرة: دار المعارف، (١٦٥٧/١)، وقد نسبه الصّفَدي لأبي تمام، ولم أجده في ديوانه.

(٣) البيت لابن شيخ العوينة زين الدين، كما أشار الصّفَدي، يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/٢١، ٤٤، ٤٥.

صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل: ﴿ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [البقرة: ٨٩] و ﴿ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ [البقرة: ٩٠] ، وأمثاله كثير. إذا تقرر هذا الأصل، فيقول: لما كان أهل القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازب، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: كانوا أهل قرية لئاماً، وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله تعالى ما صدر من المنع بعد السؤال. كانوا حقيقين عليهم بسوء الصنع. فناسب ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدلالة على الكره مع حرمان هذين الفقيرين من خير لهم، مع استطعامهما إياهم، ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم، وعمى بصائرهم، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرسه صاحب السفينة في قوله: أرى وجوه الأنبياء. هذا ما يتعلق بالمعنى، وأما ما يتعلق باللفظ، فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من استثقال، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد. وأما قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٣٧] ، وقوله: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨] فإنه ليس من هذا القبيل، لأنه عدول عن الانفصال إلى الاتصال الذي هو أخصر. وعند فك الضمير لا يؤدي إلى التصريح باسم ظاهر، بل يقال: فسيكفيك إياهم الله، و (أنلزمكم إياها) ، فكان الاتصال الأولي لأنه أخصر. ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا. ثم هنا سؤلات، فالأول: ما الفرق بين الاستطعام والضيافة؟، فإن قلت إنهما بمعنى قلت: فلم خصصهما بالاستطعام والأهل بالضيافة؟.

والثاني، فلم قيل: فأبوا أن دون فلم، مع أنه أخصر الثالث: لم قيل: أتيا أهل قرية، دون أتيا قرية؟ والعرف بخلاف، تقول: أتيت إلى الكوفة دون أهل الكوفة، كما قال تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ ﴾ [يوسف: ٩٩] ، والجواب عن الأول: أن الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة المسؤول، لأن العرف يقضي بذلك. فيدعو المقيم إلى منزله، القادم يسأله ويحمله إلى منزله. وعن الثاني، أن في الإباء من قوة المنع ما ليس في فلم، لأنها تقلب المضارع إلى الماضي وسفيه فلا يدل على أنهم لم يضيفوهم في الاستقبال، بخلاف الإباء المقرون بـ أن، فإنه يدل على النفي مطلقاً وآبنه ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢] أي حالاً واستقبالاً. وعن الثالث، أنه مبني على أن مسمى القرية ماذا؟ أهو الجدران وأهلها معاً حال كونهم فيها، أم هي فقط، أم هم فقط؟ والظاهر عندي أنه يطلق عليها مع قطع النظر إلى وجود أهلها وعدمهم، بدليل قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] سماها قرية ولا أهل ولا جدار قائماً. ولعدم تناول لفظ القرية

إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها ملكاً للبائع، وهم فيها حالة البيع. ولو كان الأهل داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولبدت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، وإنما ذكر الأهل لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهم من اللوم. فإن قلت: فما نصنع بقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [الأعراف: ٤] . ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً ﴾[النحل: ١١٢] ، إلى آخره. ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[يوسف: ٨٢] فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل والجدران. قلت: هو من باب المجاز بالقرينة، لأن الإهلاك إنما ينسب إليهم دونها، بدليل ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ، ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ [النحل: ١١٢]، و ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ، والاستحالة السؤال من غير الأهل. على أنا نقول: لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريف والغريق ونحوه لم تتعين الحقيقة لما ذكرناه، والله أعلم. وهذا عجالة الوقت، ونحن على جناح السفر))[1].

ـ المسألة الحادية عشر:

يقول الصّفَدي في ترجمته للكسائي: ((كان سبب تعلم الكسائي النحو أنه جاء إلى قوم من الهباريين[2]، وقد أعيى فقال: قد عييت، فقالوا له: أتجالسنا وتلحن؟!! فقال: كيف لحنت؟ فقالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مخففاً، وإن كنت أردت من التعب فقل: أعييت. فأنف من هذه الكلمة، ثم قام من فوره وأتى إلى معاذ الهراء))[3].

وقال عنه أيضاً: ((لما أتى حمزة الزيات وتقدم ليقرأ عليه، رمقه القوم بأبصارهم وقالوا: إن كان حائكاً فسيقرأ سورة يوسف، وإن كان ملاحاً فسيقرأ سورة طه. فسمعهم فقرأ بسورة يوسف. فلما بلغ إلى قصة الذئب قرأ: (فأكله الذيب) بغير همزٍ فقال له حمزة: الذئب

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٣/٢١.

(٢) بنو هبَّار: فخذ من قريش من أسد بن عبد العُزَّي، يُنظر: الفراهيدي، خليل بن أحمد. العين، ٤٧/٤، وجاء في الأعلام: هبَّار بن الأسود بن عبد المطلب بن أسد ابن عبد العُزَّي، من قريش، شاعر من الصحابة، كان له قدر الجاهلية. وهو جد (الهباريين) ملوك السند، يُنظر: الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، ٧٠/٨.

(٣) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٤٩/٢١.

بالهمز، فقال له الكسائي: وكذلك أهمز الحوت؟ (فالتقمه الحوت) قال: لا، قال: فلم همزت الذئب ولم تهمز الحوت، وهذا (فأكله الذئب) وهذا (فالتقمه الحوت) ؟ فرفع حمزة بصره إلى خلاد الأحول وكان أجمل غلمانه فتقدم إليه جماعة من المجلس، فناظروا فلم يصنعوا شيئاً. فقال: أفدنا رحمك الله. فقال الكسائي: تفهموا عن الحائك، تقول: إذا نسبت الرجل إلى الذئب: قد استذأب الرجل، ولو قلت: قد استذاب بغير همز لكنت إنما نسبته إلى الهزال، أي: استذاب شحمه بغير همز. وإذا نسبته إلى الحوت تقول: قد استحات الرجل، أي كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيراً، لا يجوز فيه الهمز. فلتلك العلة همز الذئب، ولم يهمز الحوت. وفيه معنى آخر: لا يسقط الهمز من مفرده ولا من جمعه، وأنشدهم:

أيهـــا الـــذئب وابنـــه وأبـــوه ❀ أنت عندي من أذؤب ضاريات))[1]

وبعد الخوض في فصل قضايا بناء الكلمة والقضايا اللغوية التي طرحها الصّفَدي، وكيف كان طرح الصّفَدي لهذه القضايا، سنرى هل اهتم الصّفَدي في توضيح منهجه في ضبط الكتاب، وما هو هذا المنهج، وهل التزم الصّفَدي بمنهجه الذي ذكره أم لا ؟.

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٢١/٥٠.

الفصل الرَّابع

منهج الصّفَدي في الضّبط

تمهيد

لقد كان الإسلام سبباً في انتشار اللغة، وسعتها، وذلك لأن الجزيرة العربيَّة أصبحت مرتاداً للأعاجم، ونتيجة اختلاط العرب بألسنة العجم نشأ ما يسمى بالضبط وكان الدافع إلى ذلك هو توخي الخلل الذي أصاب كثيرًا من العرب في ألسنتهم نتيجة ذلك الاختلاط، إذ كانوا يتكلمون العربيَّة بالسليقة، فأخذ الفساد يدب في تلك السليقة[١]، وأغلب الكتب التي تتحدث عن بدايات الضبط ترى أن أول من بدأ بذلك هو أبو الأسود الدؤلي عندما نقط المصاحف[٢].

وقد نهض نصر بن عاصمٍ، ويحي بن يعْمر في خلافة عبد الملك بن مروان عندما كثر التصحيف (القراءة المغلوطة) على ألسن الأعاجم الذين يتلون كتاب الله، إلى وضع فروقٍ بين الحروف المتشابهة، فوضعا النقاط على الحروف، وقسّما الحروف إلى قسمين: حروفٌ مهملة، وهي التي تركّب من غير نقطٍ، وحروفٌ معْجمة، وهي التي وضعا لها النقط، والتزما ألّا تزيد النقط في أي حرفٍ على ثلاثة نقط[٣]، وقد كانت هذه الطريقة خاصّةً بكتاب الله، ثم بدأت تسير إلى كتب التراث، والمخطوطات، واتّخذ العرب للحروف ألقاباً وطبائع أخرى، ابتكرها العلماء الأقدمون، وهي تقييداتٌ للحروف خشية الالتباس، « وهو ما يسمّى عند المُحْدَثِين بضبط العبارة، أو الضبط بالحروف »[٤]، ويقول ابن منظور: « والذي نراه في الحروف أنّها ثلاثة عشر مهملة وخمسة عشر معجمة، إلا أنْ يكون لهم اصطلاحٌ في النقط تغيّر في وقتنا

---

(١) يُنظر: أمين، أحمد. ضحى الإسلام، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م، (٢/٢٥٢).

(٢) يُنظر: محمد، د.علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم ما استعجم، ط١، القاهرة: دار البشرى، ١٩٩٨م، (٢٠٧).

(٣) يُنظر: الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، ٥،٦، الزرقاني، محمد بن عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فواز زمرلي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م، (١/٢٨٠،٢٨١).

(٤) يُنظر: بدوي، أحمد بن محمد. من صور جمع علمائنا بين الاختصار والدقّة في الكتابة، مقال منشور في الشبكة العنكبوتية، http://www. alukah. net/literature_language/٠/٢٣٨٧٠/.

هذا))[١]، وتعتبر عمليّة الإعجام هذه أدقّ وأكبر عملياتٍ في مسار إصلاح الخطّ العربي، وكانت بحق مفتاحاً سحرياً عمل على فكّ هذه الرموز من حروف الأبجديّة، حيث فتحتْ عوالم فسيحة أمام هذه اللغة بفضل هذا التطوّر الذي عرفته كتابتها، ومن المعتقد أنّ نقط الإعجام للحروف العربيَّة لم يحدثْ إلاّ عند وقوع العرب في التصحيف[٢]، ((وكره الكتّاب الشّكل والإعجام إلا في المواضع الملتبسة من كتب العظماء إلى من دونهم. فإذا كانت الكتب ممّن دونهم إليهم ترك ذلك في الملتبس وغيره؛ إجلالًا لهم عن أنْ يتوهّم عنهم الشّكّ وسوء الفهم، وتنزيهًا لعلومهم وعلوّ معرفتهم عن تقييد الحروف))[٣].

ثم بدأ هذا الضبط بالإغفال، والإهمال، فإذا دعت الحاجة لهذا الضّبط نصّوا على هذه الألفاظ؛ من ذلك ما نقرأ في كتب التراث سواءً في كتب اللغة، أو التَّاريخ، أو الحديث، وغير ذلك:

فصل الدال المهملة دبخ: دبّخ الرجل تدْبيخاً إذا قبّب ظهْره وطأْطأ رأْسه؛ بالْخاء والْحاء جميعًا؛ عنْ أبي عمْرو وابْن الأعرابي[٤].

(حاطبٌ: بالْحاء الْمهْملة. وبلْتعة بالْباء الْموحّدة، ثمّ التّاء الْمثنّاة منْ فوْقٍ بوزْن مقْرعةٍ)[٥].

(ربْحل) في حديث ابْن ذي يزن ((وملكا ربْحلًا)) الرّبْحْل- بكسْر الرّاء وفتْح الْباء الموحّدة- الْكثير العطاء[٦].

---

(١) يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، ١٥/١ المقدمة.

(٢) يُنظر: الجبوري، د.سهيلة بنت ياسين. أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٧م، (١٥٤).

(٣) يُنظر: الصولي، محمد بن يحيى. أدب الكتاب، ٥٧.

(٤) يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، باب الخاء المعجمة فصل الدال المهملة (د ب خ)، ١٤/٣.

(٥) يُنظر: ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي المكرم. الكامل في التَّاريخ، تح: عمر تدمري، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧م، (٤٨٦/٢).

(٦) يُنظر: ابن الأثير، الجزري مجد الدين بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م، (١٨٢/٢).

وسيكون الحديث هنا مقتصراً على ما هو الضبط، والنقط، وماذا قال الصّفَدي في كل منها، وكيف كان ضبط الأعلام عند الصّفَدي ؟ هذا هو ما يحويه هذا الفصل، وقد اقتضت المادة العلمية في هذا الفصل عدم مناسبتها للفصول الأخرى.

أوّلاً

تعريف الضّبط، والنّقط

تعريف الضّبط :

لغة :

هو مصدر للفعل الثلاثي ضبط يضبط ضبطاً[١]، وهذا المصدر من مادة الضاد، والباء، والطاء، أصل صحيح للجذر الثلاثي، وتدل كلمة الضبط في اللغة على عدة معان، فتأتي بمعنى لزوم الشيء، فيقال: ضبط الشيء؛ أي لزمه لزوماً شديداً، لذا يقال: هو أضبط من الأعمى، وأضبط من نملة[٢]، ويدل هذا المعنى على شدة الملازمة وعدم المفارقة، وتأتي بمعنى الحزم والحفظ، فيقال: ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم؛ أي حفظه حفظاً بليغاً، وتأتي بمعنى الحكمة والإتقان فيقال: ضبطت البلاد وغيرها إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص[٣].

وقد ورد في المعجم الوجيز ما يتصل بضبط الكتاب في اللغة: ((وضبط الكتاب ونحوه أصلح خلله، أو صححه وشكله))[٤]، ((وهذا الأخير يعوزه شيء من المراجعة؛ إذ يوحي بأن الأساس في الكتابة الخلل، ثم يأتي الضبط فيصلح هذا الخلل))[٥].

وفي الْحديث: ((أنّه سئل عن الْأضْبط))، وفي الشعر يقال: ناقةٌ ضبْطاء. قال:

عُـذَافِرَةٌ ضَـبْطَاءُ تَخْـدِي كَأَنَّهَـا ❁ فَنِيقٌ غَدَا يَحْوِي السَّوَامَ السَّوَارِحَا [٦]

---

(١) يُنظر: الفراهيدي، خليل بن أحمد. العين، (ض ط ب) ٢٣/٧.

(٢) يُنظر: ابن منظور، محمد. لسان العرب حرف الطاء المهملة فصل الخاء المعجمة (ض ب ط)، ٣٤٠/٧، والزمخشري، محمود بن عمر. أساس البلاغة، بيروت: دار صادر ١٩٧٩م، (٣٧٠).

(٣) يُنظر: الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، باب الضاد المعجمة، (ض ب ط) ٤٠٣/١.

(٤) يُنظر: مجمع اللغة العربيَّة. معجم الوجيز، مصر: دار التحرير، ١٩٨٩م، (ض ب ط)، (٣٧٦).

(٥) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم ماستعجم، ٢٠٦.

(٦) يُنظر: القزويني، أحمد بن فارس. مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م، (ضبط)، (٣٨٦/٣).

واصطلاحًا:

يقول الضبّاع هو « عبارة عن علاماتٍ مخصوصةٍ تلحق الحرف للدلالة على حركةٍ مخصوصةٍ أو سكونٍ أو مدٍّ أو شدٍّ أو تنوينٍ أو نحو ذلك »[١]، ويعرفه الجرجاني بأنه « إسماع الكلام كما يحقّ سماعه، ثم فهم معانيه الذي أريد به، ثم حفْظه ببذل مجهوده والثبات عليه بمذكراته إلى حين أدائه إلى غيره »[٢]، ويقول عبد المنعم عبد الله محمد: « أنه يعنى بتميز المعجم من المهمل في رسم الحروف متوخياً الدقة، مع الاستعانة بالحركة الإعرابية الملائمة ضماناً لسلامة التركيب »[٣].

لكن من الواضح أن تعريف الضباع لم يشمل الضبط الإعجامي، وتعريف الجرجاني اقتصر على جانب السماع فقط، وتعريف عبد المنعم ركز على الجانب الكتابي بذكر لونين من ألوان الضبط، وهما الإعرابي، والإعجامي، وقد تصور علي إبراهيم تعريفاً شاملاً للضبط يجمع بين جانبي اللغة، والمشافهة، والكتابة، وهو: " إسماع الكلام كما يحق سماعه، وحفظه والتحرز في نقله بوسائل الكتابة "، ويرى أنه لم يعثر على تعريف للجانب الاصطلاحي يصور ما في ذهنه[٤].

فجانب المشافهة يشمل إسماع الكلام كما يحق سماعه، وحفظه، وأما الجانب الكتابي يشمل التحرز في نقله بوسائل الكتابة[٥].

---

(١) يُنظر: الضباع، علي بن محمد. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، الكويت: إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (١٥٤).

(٢) يُنظر: الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، (١٧٨).

(٣) يُنظر: محمد، د.علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم ماستعجم، ٢٠٦.

(٤) يُنظر: محمد، د.علي إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم مااستعجم، ٢٠٦،٢٠٧.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠٧.

تعريف النقط:

يطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: ما يطلق على الضّبط والشّكل.

وثانيهما: النقْط الدال على ذوات الحروف، وهو النقْط أزواجاً، وأفراداً المميّز بين الحرف المعجم والمهمل، وهو المسمّى عند بعضهم نقْط الإعجام[١].

وقيل إنّ الإعجام هو الشّكل، يقول الهوريني: حروف المعجم، أي: الخطّ المعجم بمعنى المشْكول، أي: الذي شأنه أنْ يشكّل.

وعلى هذا تكون الحروف العربيَّة على قسمين:

منقوطةٌ، وهي الباء والتاء والثاء والجيم والخاء، والذال والزاي والشين والضاد والظاء والغين والفاء والقاف والنون والياء.

وغير منقوطةٍ، وهي ماعدا ذلك[٢].

وليس كلّ منقوطٍ يوصف بلفظ المعجم، ولا كلّ متروك النقط يوصف بالمهمل أو المغفل، وإنما الوصف بأحد الوصفين يكون في الحرفين المشتركين في الصورة الخطيّة، كالحاء والخاء، والدّال والذّال، والسّين والشّين ... إلخ، فيوصف المنقوط بالمعجم، والمتروك بالمهمل، وهذا تمييزٌ لفظيٌّ ... نعم، الباء وأمثالها لا توصف بالمعجم، بل بالموحّدة، والمثنّاة الفوقيّة، والتّحْتية، والمثلّثة، وكذلك الظاء يقال فيها: المشالة، والضّاد: السّاقطة[٣] .

وقبل الانتقال إلى كيفية ضبط الأعلام عند الصّفَدي، وما كان منهجه في ذلك؟ أود أن أشير إلى أن هناك قاعدة وضعها الصّفَدي، في النقط، يقول فيها: « قاعدة: لا تنقط القاف، ولا النون، ولا الياء، إذا وقعْن أواخر الكلم، برهانه أنّ الإعجام إنما أتي به للفارق فإن صورة

---

(١) يُنظر: الضباع، علي بن محمد. سمير الطالبين، ١٥٥

(٢) يُنظر: الضباع، علي بن محمد. سمير الطالبين، ١٥٦

(٣) يُنظر: الهوريني، نصر. المطالع النصرية، ٢٦٤، ٢٦٥ .

الباء والتاء والحاء والخاء والدال والذال متشابهةٌ والقاف والنون والياء آخر الكلمة لا تشبهها صورةٌ أخرى أمّا إذا وقعْن في بعض الكلمات وجب نقطهنّ لأنّ الفارق بطل))[١].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ٥٢/١.

ثانيًا

ضبط الأعلام عند الصّفَدي

لقد عنيت الكثير من الكتب بالضبط، وتعاطته بدقة بالغة حتى صارت مصدراً من مصادره على الصعيد العملي أو التطبيقي، وإذا تجاوزنا مرحلة البداية لاستعمال الضبط وأنهم كانوا لا يرغبون فيه ويرون فيه تنقصاً لمن كتب إليه الكلام مضبوطاً أو مشكولاً، وأتينا إلى مرحلة شيوع هذا الرمز واستخدامه ثم إلى مرحلة ضبط الألفاظ التي قد تكون تصحيفاً لم تضبط كأسماء الإعلام وأسماء المواضع وغير ذلك[١]، ومن أهم هذه الكتب التي عنيت بالضبط:

١. وفيات الأعيان، لابن خلكان، إذ ضبط الأعلام ضبطاً محكماً[٢]، وقد أخذ الصّفَدي الكثير من ضبطه.

٢. الأنساب للسمعاني، وبه نحو أربعة آلاف ترجمة عني فيها بضبط أسماء الرجال وأماكنهم ضبطاً دقيقاً[٣].

٣. اللباب في معرفة الأنساب لابن الأثير عز الدين، وهو مختصر لكتاب الأنساب للسمعاني[٤]، وقد ذكر الصّفَدي بعض من ضبطه للأعلام.

٤. الوافي بالوفيات، للصفدي، والذي حوى أكثر من خمسة آلاف اعتنى فيها بضبط الأعلام، وهو موضوع الدِّراسة.

وقبل عرض ما كان للصفدي في ضبطه للأعلام أود أن أشير إلى أن ثمّة نصاً عند الصّفَدي في مقدّمة الكتاب حوى عدداً من الألفاظ التقييدية للحروف العربيَّة جاء فيه:

---

(١) يُنظر: محمد، د.علي إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم ماستعجم، ٢٠٩.

(٢) يُنظر: محمود، مصطفى. إعجام الأعلام، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، (ب) من المقدمه.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ب من المقدمه.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ب من المقدمه.

« كيفية ضبط حروف المعجم: قالوا: الباء الموحّدة، وبعضهم يقول: الباء ثاني الحروف، والتاء المثنّاة من فوقٍ لئلاً يحصل الشبه بالياء فإنها مثنّاة ولكنّها من تحت، وبعضهم قال: ثالث الحروف، والثاء المثلّثة، والجيم والحاء المهملة، والخاء المعجمة، والدال المهملة، والذال المعجمة، والراء والزاي، وبعضهم يقول: الراء المهملة، والزاي المعجمة، والسين المهملة، والشين المعجمة، والصاد المهملة، والضاد المعجمة، والطاء المهملة، والظاء المعجمة، والعين المهملة، والغين المعجمة، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والهاء، والواو، والياء المثناة من تحت، وبعضهم يقول: آخر الحروف »[(١)].

ويذكر الصّفَدي أنّ لزيادة البيان في ضبط الكلمة إيرادها على وزنٍ معينٍ، وقد قال في ذلك: « إذا أرادوا ضبط كلمةٍ قيّدوها بهذه الأحرف على هذه الصورة، فإن أرادوا لها زيادة بيانٍ قالوا: على وزن كذا، فيذكرون كلمةً توازنها وهي أشهر منها كما إذا قيّدوا (فلوّاً) وهو المهْر، قالوا فيه: بفتح الفاء، وضمّ اللام، وتشديد الواو على وزن (عدوّ)، فحينئذٍ يكون الحال قد اتضح، والإشكال قد زال »[(٢)].

وقد اكتفى الصّفَدي بذكر هذين اللونين في مقدمة الكتاب، ولكن بالنظر إلى أجزاء الكتاب وجدت أن الصّفَدي تعاطى جميع أصناف الضبط من ضبط إعجامي بصوره المتعددة، وضبط بشكله الإعرابي، وضبط بنيي.

ويمكن عرض ما قدمه الصّفَدي في أجزاء الكتاب من أصناف الضبط وفقاً للآتي:

أولاً: الضبط الإعجامي :

يقصد بالضبط الإعجامي تميز المعجم من المهمل من الحروف المتشابهة في صورتها كالباء، والتاء، الثاء والجيم، والخاء، والحاء والدال والذال وغير ذلك[(٣)].

---

(١) يُنظر: الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، ١/٥٤ .

(٢) يُنظر الصّفَدي، خليل بن أيبك. الوفي بالوفيات، ١/٥٤ .

(٣) يُنظر: محمد، د.علي بن إبرهيم. المنهج اللغوي عن أبي عبيد البكري في معجم ما استعجم، ٢١٥.

وقد استخدم الصّفَدي هذا النوع من الضبط في أكثر من مائتي موضع في ضبطه لأسماء الأعلام، ومن هذه المصطلحات التي وصف بها الحروف:

الباء الموحّدة ٩٨/١ وغيره، الباء ثاني الحروف ٢٦/٦ وغيره.

التاء المثناة من فوق ١٠٤/١ وغير هذا الموضع، والتاء ثالثة الحروف ١٦٦/١وغيرها، والتاء المثناة من تحت ١٣٤/٣ وغيرها.

الثاء المثلثة ٥٥/٢ وغيرها.

الحاء المهملة ٦٧/٢ وغيرها.

الخاء المعجمة ١٠/٢ وغيره.

الدال المهملة ١٠/٢ وغيره

الذال المعجمة٢٥٠/٣ وغيره

السين المهملة ٣١/٢ وغيره.

الشين المعجمة ٩/٢ وغيره.

الصاد المهملة ١٠٤/٢ وغيره.

الضاد المعجمة ٤٥/٣ وغيره.

الطاء المهملة ٢٨٠/٣ وغيره.

الظاء المعجمة ١٨٣/٤ وغيره.

العين المهملة ٣١/٢ وغيره.

الغين المعجمة ١٠٤/٢وغيره.

الياء المثناة من تحت ٣٨/٢، والياء آخر الحروف ٣٩/٣ وغير هذا الموضع.

هذا ما استخدمه الصّفَدي من مصطلحات للضبط الإعجامي، وقد استخدم هذه الحروف من غير وصفها، وأيضاً لم يوصف الراء والزاي، والفاء والقاف، واللام والكاف، والنون، وكان الصّفَدي دقيق في أكثر المواضع، سواء بوصفه لهذه الحروف أو بالنص فقط،

ولعلي أذكر بعض من التراجم التي استخدم الصّفَدي فيها الضبط الإعجامي:

- محمد بن محمد بن اليعمري. الأبذي بالذال المعجمة وباؤها الموحدة .. . ١٧١/١.
- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان، أبو أحمد المعروف بالعسال بالعين المهملة، والسين المهملة. ٣١/٢.
- محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن بحير. بالباء الموحدة، والحاء المهملة والياء آخر الحروف... ٣٩/٢.
- محمد بن زكريا. الغلابي بالغين المعجمة ... ٦٣/٣.
- محمد بن الصلت. أبو يعلي التوزي بالتاء المثناة من تحت... ١٣٤/٣.
- محمد بن عبيد الله بن غياث. بالغين المعجمة والياء المثناة من تحت... ١٠/٤.
- محمد بن علي. القاضي أبو عبد الله المعروف بابن حشيشة بحاء مهملة وشينين معجمتين بينهما آخر الحروف. ٩١/٤.
- محمد بن يوسف بن محمد بن يدّاس بالياء آخر الحروف والدال المهملة ... ١٦٥/٥.
- إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن خشنام بالخاء المعجمة والشين المعجمة ... ٤٥/٦.
- أحمد بن عبد الرحمن. أبو جعفر بن عبد الرحمن المعروف بابن شطريه بفتح الشين المعجمة ... ٣٤/٧.
- أحمد بن محمود... المعروف بالحصيري بالحاء المهملة والصاد المهملة ... ١٠٨/٨.
- حاكم الروم (أرتنا) بفتح الهمزة وبعد الراء تاء ثالثة الحروف... ٢١٩/٨.
- إسماعيل بن زكرياء الخلقاني بالخاء المعجمة ... ٧٢/٩.
- تميم بن نذير بالنون، والذال المعجمة ... ٢٥٣/١٠.
- جرجس بن يوحنا بن سهيل بن إبراهيم، أبو الفرج البيرودي بالياء آخر الحروف وباء ثانية الحروف... ٥٢/١١.
- جعفر بن محمد الإسكاف، ... كان يلقب بالعضل بالعين المهملة...، والضاد المعجمة... ١٠٤/١١.

- الحسن بن سليمان بن سلام...، المعروف بقبيطة بالباء الموحدة...، وطاء مهملة... ٢٤/١٢.
- حوشب بن طحينة...، هو ذو ظليم بالظاء المعجمة... ١٣٣/١٣.
- ذؤيب بن شعشن...، وثاء رابعة الحروف... ٣٦/١٤.
- عبادة بن الخشاش، بالخاء والشين منقوطتين٣٥٤/١٦.
- عبد الله بن خليد، أبو العثميل ...، والثاء المثلثة... ٨٤/١٧.
- علي بن أحمد...، ابن ظنير، بالظاء المعجمة... ١٠٩/٢٠.
- نضر بن الحسن...، أبو الفتح التركي التنكتي بالتاء ثالثة الحروف... ٣٩/٢٧.
- يزيد بن سلمة بن سمرة...، المعروف بابن الطثرية بالطاء المهملة والثاء المثلثة... ٢٥/٢٨.

وأيضاً قد جمع بين الضبط الإعجامي، والضبط البني –الضبط بالمثال المشهور– في مواضع عدة منها:

- محمد بن محمد بن بقية بالباء الموحدة والقاف على وزن هدية ٩٨/١.
- محمد بن محمد بن عمر. ابن فطرف بالقاف والراء والطاء المهلة والفاء على وزن قطْرب ١١٥/١.
- محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عبيس. بالعين المهملة المضمومة، والباء الموحدة، والياء المثناة من تحت، والسين المهملة على وزن فليس. ٣٩/٢.
- محمد بن يحيى بن علي بن الفضل بن هبة الله قاضي القضاة محيي الدين أبو عبد الله بن فضلان بالفاء والضاد المعجمة على وزن سلمان. ١٣٢/٥.
- سعد بن محمد بن أحمد ... أبو عثمان البحيري بالباء الموحدة والحاء المهملة والياء آخر الحروف على وزن الشعيري١٥٨/١٥،١٥٩.

ثانياً: الضبط البنْيي ّ

وهذا النوع من الضبط يختص فاء الكلمة وعينها لتحديد بنيتها، أي صيغتها[1]، وقد استخدم الصّفَدي هذا النوع في ضبطه لأسماء الأعلام، ومن أهمها:

أ - الضبط بالوزن الصرفي، وذلك بأن يذكر اسم الموضع ثم يذكر وزنه الصرفي[2]، ولم يستخدم الصّفَدي هذا النوع إلا مرة واحدة في قوله الرقيق بقافين بينهما ياء آخر الحروف فعيل ٦/٦١.

ب - الضبط بالمثال المشهور، وذلك أن يذكر اسم الموضع ويذكر مثالاً مشهوراً يكون على وزنه[3].

وهذا النوع أكثر من النوع السابق، ومنه قوله في الجزء الأول:

محمد بن محمد بن بقيّة على وزن هدية ١/٩٨.

محمد بن محمد بن قرطف على وزن قرطب ١/١١٥.

محمد بن محمد بن عقيل فخر الدين بن الصدر بهاء الدين التنّبي الكاتب على وزن جلّق الكاتب ١/١١٥.

محمد بن محمد ابن محمش على وزن مسجد ١/٢٠٩.

وفي الجزء الثاني:

محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عبيس على وزن فليس ٢/٣٨.

محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداذ على وزن فليس ٢/٣٩.

محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن بجير على وزن جرير ٢/٣٩

---

(١) يُنظر: محمد، علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري فيمعجم ما استعجم، ٢١٧.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢١٧.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٢١٧.

وفي الجزء الثالث:

محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن مفرج ابن غطّوس على وزن سفّود ٣/٢٨٠.

وفي الجزء الرابع:

محمد بن علي بن حسول على وزن فرّوج ٤/٩٨.

وفي الجزء الخامس:

محمد بن منصور بن زميل على وزن قبيل وبعيد ٥/٤٨.

محمد بن يحيى بن علي بن الفضل بن هبة الله بن فضْلان على وزن سلْمان ٥/١٣٢.

وفي الجزء السادس:

إبراهيم بن محمد بن شنْطير على وزن دهليز ٦/٦٩.

إبراهيم بن يوسف بن عبد الله بن فرْقول على وزن زرزور ٦/١٠٩.

الصحابي أجمد على وزن أحمد ٦/١٢٦.

وفي الجزء السابع:

أحمد بن عبد الغني النفيس القطرسي على وزن قطْرب ٧/٤٧.

وفي الجزء الثامن:

أحمد بن محمد البققي على وزن الثّقفي ٨/١٠٣.

وفي الجزء التاسع:

أسعد بن زرارة بن عدس على وزن قثم ٩/١٠.

وفي الجزء الخامس عشر:

سعيد بن داود بن سعيد أبو عثمان الزنبري على وزن العنبري ١٥/١٣٦.

سعيد بن محمد بن أحمد البحيري على وزن الشعيري ١٥/١٥٨.

وفي الجزء السابع عشر:

عبد الله بن الزبير على وزن كبير ٩٥/١٧.

عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وقيل عبد الله بن عمر على وزن زفر ٢٠٩/١٧.

وفي الجزء الثاني والعشرين:

في هذا الجزء هوا يضبط القرية التي ينتسب إليها العالم، ويقول: عمر بن داود زين الدين الصّفَدي، أصله من نيْن، على وزن بيْن ٢٨٧/٢٢.

وقد لاحظنا أن الصّفَدي كان يستخدم نفس المثال في أكثر من موضع، ولم تتجاوز الأربعة والعشرون، والله أعلم.

ج- الضبط بالوصف :

وهذا الضبط يعتني بوصف بنية الكلمة[1]، وكان هذا النوع هو أكثر الأنواع استخداما عند الصّفَدي، وقد تجاوز الثلاث مائة موضع، من ذلك:

- محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ بالألف الساكنة والزاي المفتوحة واللام المفتوحة، والغين المعجمة ١٠٢/١.
- محمد بن إبراهيم بن زياد، الإمام أبو عبد الله الموّاز، بالواو المشددة والزي٢٥٠/١.
- محمد بن أحمد ... بن بحير بالباء المضمومة والجيم المفتوحة والياء الساكنة والراء ٣٤/٢.
- محمد بن سعيد بن سمقة... بعضهم يقول سمّقة بتشديد الميم وبعدها قاف وبعضهم يقوله بالتخفيف ٨٨/٣.
- إبراهيم بن يوسف بن عبد الله بن باديس... بن قرقول بقافين مضمومتين بينهما راء ساكنة وبعد الواو... ١٠٩/٦.
- بشار بن برد بن يرجوخ بفتح الياء ...، وسكون الراء وضم الجيم، وبعد الواو الساكنة

(١) يُنظر: محمد، د.علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري فيمعجم ما استعجم، ٢١٨.

خاء ١٠/٨٥.

ويذكر في كثير من الاحيان ضبط بنية الكلمة، وبقول هكذا قيده ابن خلكان، وجدته مضبوطاً، وكذا وجدته مضبوطاً ومن ذلك:

- أحمد بن حامد بن محمد بن عبد الله بن علي المعروف بأله بفتح الهمزة وضم اللام وهو العقاب هكذا قيده ابن خلكان في تاريخه، ورأيته بخط جماعة بضم الهمزة واللام٦/١٨٥.
- أحمد بن سعيد بن الفرج أبو السعادات الكاتب المعروف بالقزم، وجدته مضبوطاً بفتح القاف والزاي وتشديد الميم ٦/٢٣٨.
- الحسن بن عبد الله أبو محمد المقرئ المعروف بابن القريق. بقافين الأولى مضمومة وبينهما راء مكسورة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، كذا وجدته مضبوطاً١٢/٥٨، وغيره.
- علي بن إبراهيم بن محمد الدّهكي، قال ياقوت: هكذا وجدته بخط عبد السلام، مكسور الدال، والمحدثون يفتحونها ٢٠/٦.
- وقد جمع بين الضبط بالوصف، والضبط بالمثال المشهور في مواضع عدة من ذلك:
- محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن مفرج ابن غطوس بالغين المعجمة والطاء المهملة المشددة والواو الساكنة والسين المهملة على وزن سفود ٣/٢٨٠.
- محمد بن منصور بن زميل، بالزاي المضمومة والميم المفتوحة وبعدها ياء آخر الحروف ساكنه ولام على وزن بعيد وقبيل ٥/٤٨.

ثالثاً: الضبط النحوي :

وهو ما يعنى بيان آخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، وقد آثرت هذه التسمية على

تسميته بالضبط الإعرابي[١]، ولم يستخدم الصّفَدي هذا النوع الا فِي موضع واحد فقط، وهو:

- عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان، وقيل عبد الله بن عمر على وزن زفر منوعاً من الصرف ٢٠٨/١٧.

وقد جمع في هذا المثال بين نوعين من الضبط وهو الضبط البنوي –الضبط بالمثال المشهور– والضبط النحوي، والله أعلم.

وبعد النظر إلى الأنواع التي تطرق لها الصّفَدي في كتابه يمكن وصفه بأنه كان دقيق الضبط لأعلام الكتاب، وكان اهتمامه بالضبط لهؤلاء الأعلام، حتى أنه أيد كثير من ضبطه لابن خلكان، وغيره حتى يؤكد دقة ما يضبط، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: محمد، د. علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري فيمعجم ما استعجم، ٢٢٠.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين في الأولى والآخرة، وبعد.

فإن هذه الرحلة الماتعة التي عشتها مع الصّفَدي في كتابه (الوافي بالوفيات)، تؤكد الدارسة جملة من الحقائق العلمية، وتتوصل إلى بعض النتائج وتوصي ببعض الأمور، أما الحقائق التي تؤكدها الدراسة فهي:

١ - إن النتاج الفكري للصفدي يدحض التهمة الموجه إلى عصره، بأنه عصر انحطاط وتخلف، ولا سند لهذا الوصف إلا الجهل، ومحاولة التقليل من العقلية العربيَّة .

٢ - إن شخصية الصّفَدي العلمية ظهرت في القضايا اللغوية والفكرية التي عالجها في آثاره المختلفة، ولاسيما اللغوية منها، فقد كان يستند إلى مصادر الاحتجاج المختلفة في كل ما يطرحه من قضايا.

٣ - تأثر الصّفَدي بشيخه أبي حيان، وإعجابه بآراء البصريين، مع ميوله أحيانا تجاه المذهب الكوفي، لكنه ابتعد عن التعصب المذهبي في آرائه وأحكامه.

٤ - اتضح من خلال البحث أن القضايا النحوية والصرفية التي عالجها الصّفَدي في آثره لم يكن مبتدعا فيها، وإنما كان متبعا لمن سبقه.

هذا عن الحقائق التي تؤكدها الدراسة، أما النتايج التي توصلت إليها فهي:

١ - فضل الصّفَدي الترتيب الألفبائي في ترجمة الأعلام، على الترتيب الأبجدي .

٢ - أخذ بترتيب المشارقة للحروف وفضله على الترتيب المغربي، ورأى أنه الأنسب، ولكنه لم يذكر أنه أخذ بمنهج المشارقة في ترتيب مادة الكتاب.

٣ - اعتمد الصّفَدي منهجا خاصا في ترتيب الأعلام، بدأه بالمحمدين، وبعد المحمدين بدأ بترتيب الأعلام بالحروف، ولكنه لم يلتزم بمنهجه في كامل الكتاب، إذا خالف ما أجرى عليه ترجماته في مواضع كثيرة، ولم يعتد في الترتيب ب(ابن، وابنة، وأم، وأب، وال).

٤ - خالف الصّفَدي جمهور النحاة في ترتيب عناصر التسمية ، وقد قدم اللقب على الكنية، والكنية على العلم.، وخالف ابن مالك في وجوب تأخير اللقب.

٥ – استدرك الصّفَدي الأخطاء التي وقع فيها في ترجمة بعض الأعلام، من حيث تقديم وتأخير عناصر التسمية.

٦ – لم يقتصر الصّفَدي في الاستفادة من علماء اللغة والنحو في قضية الرسم الإملائي، بل تعداهم إلى غيرهم من علماء القراءات وكتاب المصاحف، وهو ما أعطى تميّزًا لترجماته وتوجيهاته.

٧ – خالف الصّفَدي شيخه أبا حيان في بعض قضايا الرسم الإملائي، كإثبات الألف وحذفها، من بعض الأسماء العربيَّة والأعجمية.

٨ – عناية الصّفَدي في ترجماته بالمقيس عند علماء العربيَّة والأخذ به في الرسم الإملائي .

٩ – عنايته بالاختلاف الواقع بين الشارقة والمغاربة في ترتيب الحروف، والوصل والفصل.

١٠ – الاهتمام بقضايا البنية والتركيب في مقدمة الكتاب نظريا، والتوسع –خاصة– في قضيتي النسب والعدد، وتطبيقيا في أثناء الترجمة في أجزاء الكتاب، وذلك لحاجة المؤرخ والمترجم إلى هذه القضايا.

١١ – أولى الصّفَدي الضبط عناية كبيرة في الكتاب، لأن ضبط الأعلام بصور الضبط المختلفة يجنبها التصحيف والتحريف .

١٢ – تعد مقدمة الصّفَدي التي أودع فيها قضايا لغوية مختلفة، وعكسها في ترجمات أعلامه، ظاهرة لافتة للانتباه في كتب التراجم العربيَّة.

١٣ – كشف البحث عن العلاقة البينية بين علوم اللغة والتراجم، التي تُعد منحى جديداً في الدراسات الحديثة.

ومما يحسن التنبيه إليه في خاتمة هذا البحث – وأعتبرها توصية– هو أن كتاب (الوافي بالوفيات) إلى جانب كونه موسوعة في التراجم والتَّاريخ–، فهو حقل لدراسات أخرى اجتماعية وأنثروبولوجية، يمكن أن يقوم بها باحثون آخرون.

وحبذا لو تعد للكتاب فهارس للآيات القرآنية والأبيات الشعرية الواردة فيه، لتكون عونًا للباحثين .

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨] .

الفهارس العامة

وتشتمل على:

1. فهرس الآيات القرآنيّة .
2. فهرس الأحاديث النَّبويَّة والآثار .
3. فهرس الأبيات الشعرية .
4. فهرس المصادر والمراجع .
5. فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنيّة

البقرة	
﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة:٥٩]	٢٤٦
﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠]	٢١٢
﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [سورة البقرة: ٨٠]	٢٢٩
﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]	٢٤٦
﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [البقرة: ٨٩]	٢٤٧
﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة: ٩٠]	٢٤٧
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]	٢٤٧
﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴿١٩٧﴾﴾ [البقرة: ١٩٧]	٢٤٥
﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]	٢١٥، ٢١٦
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ [البقرة:٢٤٦]	٩٥
﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]	٢٤٧
﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة:٢٥٩]	٢١٨
آل عمران	
﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]	٢٣٠، ٢٣٠
﴿قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران:٢٤]	٢٢٩
﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٤٥]	٦٩
﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [آل عمران:١٢٥]	٢٢٢
النساء	
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨]	١٥٠
﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧]	٦٩
﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١]	٦٢، ٦٨، ٦٩

فهرس الأحاديث النَّبويَّة والآثار

أوَّلاً : فهرس الأحاديث النَّبويَّة :

ثانياً : فهرس الآثار :

فهرس الأبياتِ الشعريّة

فهرس أنصاف الأبيات :

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

١ – ابن ماجة، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

٢ – الترمذي، محمد بن عيسى. الجامع الصحيح سنن الترميذي، تح: أحمد شاكر وآخرون.

الكتب المطبوعة :

٣ – الأبذي، علي بن محمد. شرح الجزولية، سعد الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربيَّة، ١٤٠٦هـ.

٤ – ابن الأثير، الجزري مجد الدين بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م.

٥ – ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبه العصرية، ١٤٢٠هـ.

٦ – ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي المكرم. الكامل في التَّاريخ، تح: عمر تدمري، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧م.

٧ – ابن البناء، أحمد بن محمد. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، تح: هند شلبي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٩٠م.

٨ – ابن الجزري، محمد بن يوسف. النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، مصر: دار الكتب العلمية.

٩ – ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الإيضاح في شرح المفصل، تح: د. موسى العليلي، بغداد: مطبعة العاني.

١٠ – ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: د. صالح عبد العظيم.

١١ – ابن الدهّان، سعيد بن المبارك. باب الهجاء، تح: د. فائز فارس، ط١، بيروت دارالأمل، سنة١٩٨٧م.

١٢ – ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.

١٣ – ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، تح: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨م.

١٤ – ابن الشجري، هبة الله بن علي. أمالي الشجري، تح: محمد الطناجي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.

١٥ – ابن الصائغ، محمد بن حسن. اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م.

١٦ – ابن الصّلاح، عثمان. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تح: د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، مصر: دار المعارف، ١٩٨٩م

١٧ – ابن الموفق، أبو محمد قاسم. المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، رقم: ١١٨١، (١/١٥٤/ب).

١٨ – ابن الناظم، محمد ابن الإمام جمال الدين. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

١٩ – ابن النديم، محمد بن إسحاق. الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٨م.

٢٠ – ابن الوراق، محمد بن عبد الله. علل النحو. تح: محمود جاسم الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م .

٢١ – ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، درا الكتب: مصر، ١٩٣٥م.

٢٢ – ابن تغري بردي، يوسف. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تح: محمد أمين، وسعيد عبد الفتاح، القاهرة: الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ١٩٨٤م .

٢٣ – ابن جني، عثمان. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، تح: خديجة الحديثي، وأحمد ناجي، وآخرون، ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨١م.

٢٤ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. العروض، تح: د. أحمد فوزي اللهيب، ط١، الكويت: دار القلم، ١٩٨٧م.

٢٥ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربيَّة، تح: حامد مؤمن، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

٢٦ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، تح: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م.

٢٧ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءة والايضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، القاهر: وزارة الأوقاف، ١٩٩٤م.

٢٨ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، القاهرة: الإدارة العامة للثقافة، ١٩٥٤م.

٢٩ – ابن جني، أبو الفتح عثمان. سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م.

٣٠ - ابن جني، أبو الفتح عثمان. عقود الهمز، تح: مازن مبارك، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م.

٣١ - ابن جني، عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، مصر: المكتبة العلمية.

٣٢ - ابن جني، عثمان. اللمع في العربيَّة.

٣٣ - ابن حبان، محمد بن حبان. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، تح: شعيب بن الأرنؤوط، ط٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٣٤ - ابن حبيب، الحسين بن عمر. تذكرة التَّنبيه في أيام المنصور وبنيه، تح: محمد أمين، سعيد عاشور، القاهرة: الهيئة المصريَّة للكتب.

٣٥ - ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الألفات، تح: د. علي حسن البواب، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٢م.

٣٦ - ابن خالويه، الحسين بن أحمد. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مصر: مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

٣٧ - ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان، تح: د. احسان عباس، بيروت: دار صادر.

٣٨ - ابن دريد، محمد بن الحسن. الاشتقاق، تح: عبد السلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.

٣٩ - ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٤٠ - ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكتاب، تح: د. إبراهيم السامرائي، و د. عبد الحسين الفتلى،١٩٧٧م.

٤١ - ابن رشيق، أبو علي الحسن. العمدة في محاسن الشعراء وآدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١م.

٤٢ - ابن سيده، علي بن إسماعيل. العدد في اللغة، تح: عبد الله الناصر، وعدنان الظاهر، ط١، ١٩٩٣م.

٤٣ - ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٤٤ - ابن سيده، علي بن محمد المخصّص، تح: خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٦م.

٤٥ - ابن عاشر، أبو محمد بن عبد الرحمن. تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٤٦ - ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. التحرير والتنوير، ط١، بيروت: التَّاريخ العربي، ٢٠٠م.

٤٧ - ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.

٤٨ - ابن عثيمين، محمد بن صالح. شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ.

٤٩ - ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب، تح: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

٥٠ - ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوه، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.

٥١ - ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط١، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٥٢ – ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد بركات، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م.

٥٣ – ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م.

٥٤ – ابن فارس، أبو الحسن أحمد. مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥٥ – ابن فضل الله، أحمد بن علي. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٣٢هـ.

٥٦ – ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥٧ – ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.

٥٨ – ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية، تح: أحمد ملحم وآخرون، ط٣، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

٥٩ – ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٦٠ – ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، تح: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد دوي، ط١، مصر: دار هجر، ١٩٩٠م

٦١ – ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٦٢ – ابن مقبل، تميم. ديوان ابن مقبل، تح: عزة حسن، ط١، بيروت: دار الشرق العربي، ١٩٩٥م.

٦٣ – ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.

٦٤ – ابن مهران، الحسن بن عبد الله، معجم الفروق اللغوية، تح: الشيخ بيت الله بيات، ط١، دار النشر الإسلامي، ١٤٢١هـ.

٦٥ – ابن هشام، جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

٦٦ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اعتراض الشرط على الشرط، تح: د. عبد الفتاح محمود، ط١، عمان: دار عمار، ١٩٨٦م.

٦٧ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.

٦٨ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مصر: مطبعة السعادة، ١٩٦٣م.

٦٩ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن مبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر: دمشق، سنة ١٩٨٥م.

٧٠ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك.

٧١ – ابن هشام، عبد الله جمال الدين. شرح الجمل الكبرى، تح: عادل أيوب، دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٧م.

٧٢ – ابن ولاد، أحمد بن محمد. الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: د. زهير سلطان، ط١ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

٧٣ – ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، إميل يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠١م.

٧٤ – ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح الملوكي، تح: فخر الدين قباوة، ط١، حلب: المكتبة العربيَّة، سنة١٩٧٣م.

٧٥ – أبو حفص، عمر بن علي. اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبد الوجود، علي محمد معوض، ط١، بيروت: دار الكتب، ١٩٩٨م.

٧٦ – أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب في لسان العرب، تح: د. رمضان عبد التواب، د. رجب عثمان، ط١ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٧٧ – أبو حيان، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

٧٨ – أبو حيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، تح: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٧٩ – أبو داود، سليمان بن نجاح. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تح: د. أحمد شرشال، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠٠٢م.

٨٠ – أبو سريع، محمود بن محمد. الدرة الأرجوزة في رسم الكلم المهموز،.

٨١ – الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. الموسوعة القرآنية، مصر مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ.

٨٢ – الأخفش، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن، تح: هدى قراعة، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٨٣ – الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٨٤ – الأزهري، عبد الله بن خالد. الألغاز النحوية في علم العربيَّة، ٢٠٠٩م.

٨٥ – الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠١م.

٨٦ – الأستراباذي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، ونور الحسن، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٧٥م.

٨٧ – الأسدي، الكميت بن زيد. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ط١، تح: د. محمد طرفي، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

٨٨ – الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٨م.

٨٩ - الأصفهاني، أحمد بن محمد. الأزمنة والأمكنة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٩٠ - الأصفهاني، أحمد بن علي. شرح ديوان الحماسة، تح: غريد الشيخ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

٩١ - الأفغاني، سعيد بن محمد. الموجز في قواعد اللغة العربيَّة، بيروت: دار الفكر، سنة٢٠٠٣م.

٩٢ - أمين، أحمد. ضحى الإسلام، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م.

٩٣ - أمين، فوزي. المجتمع المصري في العصر المملوكي الأول، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م.

٩٤ - الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربيَّة، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي.

٩٥ - الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: الكوفيين، والبصريين، ط٣، مصر: مطبعة السعادة مصر١٩٦١م.

٩٦ - الأنباري، محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.

٩٧ - الأندلسي، محمد بن هاني. ديوان ابن هاني الأندلسي، تح: كرم البستاني، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٠م.

٩٨ - الأنصاري حسان بن ثابت. ديوان حسان بن ثابت، قدمه، وشرحه: عبدأ مهنا، ط٣، بيرت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

٩٩ - أنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية، القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

١٠٠ - أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربيَّة، ط٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٣م.

١٠١ - الأبياري، إبراهيم. تيسير الكتابة العربيَّة، مطبعة الاستقامة، ١٩٥٨م.

١٠٢ - الباخرزي، علي بن الحسين. دمية القصر وعصرة وأهل العصر، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٤هـ.

١٠٣ - البتلوني، شاكر بن مغامس. نفح الأزهار في منتخبات الأشعار، تح: إبراهيم البازجي، ط٣، بيروت: المطبعة الأدبية، ١٨٨٦م.

١٠٤ - البحتري، . ديوان البحتري، تح: حسن الصيرفي، ط٣، القاهرة: دار المعارف.

١٠٥ - البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب العرب، تح: عبد السلام هارون، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٠٦ - التبريزي، يحيى بن علي. شرح القصائد العشر، إدارة الطباعة المنبرية، سنة ١٣٥٢م.

١٠٧ - التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ط١، بيوت: دار صادر، ١٩٠٠م.

١٠٨ - ثعلب، أحمد بن يحى. مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، سنة١٩٥٠م.

١٠٩ - الجاحظ، عمر بن بحر. الرسائل، تح: عبد السلام هارون، القاهر: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤م.

١١٠ – الجبوري، سهيلة بنت ياسين. أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٧م.

١١١ – الجرجاني، عبد القاهر بن عثمان. المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة١٩٨٧م.

١١٢ – الجرجاني، عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر مرجان، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٢م.

١١٣ – الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

١١٤ – الجندي، د. أحمد علم الدين. اللهجات العربيَّة في التراث القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، مصر: الدار العربيَّة للكتاب، ١٩٨٣م.

١١٥ – الجواليقي، موهوب. شرح أدب الكاتب، تح: د. طيبة حمد بودي، ط١، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

١١٦ – الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، تحق: أحمد عبد الغفور عطار،ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١١٧ – الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م.

١١٨ – الحريري، القاسم بن علي. مقامات الحريري، بيروت: مطبعة المعارف، ١٨٧٣م.

١١٩ – حسن بن محمد، (ركن الدين). شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.

١٢٠ – حسن، عباس. النحو الوافي، ط٣، مصر: دار المعارف.

١٢١ – الحملاوي، أحمد بن محمد. شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن، الرياض: مكتبة الرشد.

١٢٢ – الحموي، أبو بكر بن علي. خزانة الأدب وغاية الأرب، تح : عصام شعيتو، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧م.

١٢٣ – الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: د. إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرْب الإسلامي، ١٩٩٣م.

١٢٤ – الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م.

١٢٥ – الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم وداوء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر علي الإباني، د. يوسف محمد عبد الله، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٦ – الحنبلي، عبد الحي بن عماد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيوت: دار إحياء التُّراث العربي.

١٢٧ – الخضري، محمد بن مصطفى. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ أحمد البقاعي، ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م.

١٢٨ – الخفاجي، أحمد بن محمد. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر، ١٢٨٣م.

١٢٩ – الخوانساوي، محمد بن باقر. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ط٢، القاهرة: مطبعة الحاج سيد سعيد الطباطبائي، ١٣٦٧هـ.

١٣٠ – الداني، عثمان بن سعيد. المحكم في نقط المصاحف، تح: د. عزة حسن، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٧هـ.

١٣١ – الداني، عثمان بن سعيد. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تح: محمد الصادق قمحاوي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

١٣٢ – الداني، عثمان بن سعيد. جامع البيان في القراءت السبع، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، ط١، الامارت: جامعة الشارقة، ٢٠٠٧م.

١٣٣ – الدقر، عبد الغني. معجم القواعد العربيَّة، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م.

١٣٤ – الدماميني، محمد بن أبي بكر. العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تح: الحساني حسن عبد الله، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م.

١٣٥ – الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن حمد. إتحاف فضلاء البشر، تح: أنس مهرة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١٣٦ – الدؤلي، ظالم بن عمرو. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: محمد حسين آل ياسين، ط٢، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٨م.

١٣٧ – الذبياني، الشماخ بن ضرار. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تح: صلاح الدين الهادي، القاهرة: دار المعارف.

١٣٨ – ذو الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان ذو الرمة، قدمه وشرحه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

١٣٩ – الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ١٩٩٩م.

١٤٠ – الرقيات، عبيد الله بن قيس. ديوان عبيد الله بن قيس، تح: د. محمد نجم، بيروت: دار صادر.

١٤١ – الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق. تاج العروس، تح: عبد الستار أحمد الفراج، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٩٥م.

١٤٢ – الزجاج، إبراهيم السري. معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م.

١٤٣ – الزجاج، إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م.

١٤٤ – الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق. الجمل في النحو، تح: د. علي توفيق، ط١، اربد: دار الأمل، سنة١٩٨٤م.

١٤٥ – الزرقاني، محمد بن عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فواز زمرلي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م، (١/٢٨٠،٢٨١).

١٤٦ – الزركشي ابن بهادر، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت: دار إحياء الكتب العربيَّة، ١٩٥٧م.

١٤٧ – الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.

١٤٨ – الزمخشري، محمدو بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، راجعه: د. سمير شمس، ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م.

١٤٩ – الزمخشري، محمود بن عمر. أساس البلاغة، بيروت: دار صادر ١٩٧٩م.

١٥٠ – الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بوملحم، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

١٥١ – الزمخشري، محمود بن عمر. المفصل في علم العربيَّة، ط٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م.

١٥٢ – الزوزني، الحسين بن أحمد. شرح المعلقات السبع، ط١، بيروت: دار إحياء التراث، سنة ٢٠٠٢م.

١٥٣ – زيدان، جرجي. تاريخ آداب العربيَّة، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٨٣م.

١٥٤ – السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم، علق عيله: نعيم زرزو، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

١٥٥ – السلسيلي، محمد بن عيسى. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: عبد الله البركاتي، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.

١٥٦ – سليم، محمد رزق. عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب بالجماميز: المطبعة النموذجيَّة.

١٥٧ – سليمان، د. أحمد السعيد، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.

١٥٨ – سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٩م.

١٥٩ – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، سنة١٩٧٤م.

١٦٠ – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني. مطبعة البهية، ١٣٢٢هـ.

١٦١ – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همعُ الهوامع في شرح الجوامع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٩م.

١٦٢ – السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهر في علوم اللغة، تح: محمد المولى بك، ومحمد إبراهيم، وعلي البجاوي، ط٣، القاهرة: مكتبة التراث.

١٦٣ – الشاطبي، إبراهيم بن موسى. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. إبراهيم البنا، ط١، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث، ٢٠٠٧م.

١٦٤ – شطناوي، وخليل، د. منير بن تيسير، و د. عمر بن راشد، الإيقاع الصوتي في نسق الألفبائية العربيَّة، مقال في مجلة جامعة دمشق، المجلد٢٦، العدد،١،٢، ٢٠١٠م.

١٦٥ – الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه: محمد عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.

١٦٦ – الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة.

١٦٧ – الشوكاني، محمد بن علي. تفسير. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التَّفسير، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ.

١٦٨ – الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: طه سعد، ط١، القاهرة: المكتبة التوفيقيّة، ١٩٩٧م.

١٦٩ – الصّفَدي، الخليل بن أيبك. أعيان العصر وأعوان النصر، تح: د. علي أبو زيد، و د. نبيل أبو عشمة، و د. محمد موعد، و د. محمود سالم محمد، ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٨م.

١٧٠ – الصّفَدي، الخليل بن أيبك. الوافي بالوفياتِ، باعتناء هلموت ريتر، فرانزشتاير، قيسيادن، ١٩٦٢م، ١/ج المقدمة.

١٧١ – الصّفدي، الخليل بن أيبك. الوافي بالوفياتِ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث.

١٧٢ – الصّفَدي، الخليل بن أيبك. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.

١٧٣ – الصّفَدي، الخليل بن أيبك. نصرة الثائر على المثل السائر، تح: محمد علي سلطاني، دمشق: منشورات المجمع العلمي، ١٩٧٢م.

١٧٤ – الصولي، محمد بن يحى. أدب الكتاب، تح: محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربيَّة.

١٧٥ – الصيداوي، يوسف. الكفاف، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م.

١٧٦ – الصَّيمريّ، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، تح: فتحي علي الدين، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م.

١٧٧ – الضبّاع، علي بن محمد. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، الكويت: إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

١٧٨ – الضبي، الفضل بن محمد. المفضليات، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف.

١٧٩ – الطائي، حرملة بن المنذر. شعر أبي زبيد الطائي، تح: د. نوري القيسي، بغداد: مطبعة المعارف.

١٨٠ – الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.

١٨١ – الظاهري، محمد بن داود. الزهرة، تح: د. إبراهيم السامرائي، ط٢، الأردن: مكتبة المعارف، ١٩٨٥م.

١٨٢ – عاشور، سعيد عبد الفتاح. العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة: دار النهضة العربيَّة، ١٩٧٦م.

١٨٣ – العبادي، د. أحمد مختار. قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، بيروت: دار النهضة العربيَّة، ١٩٦٩م.

١٨٤ – العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط، بيروت: عالم الكتب.

١٨٥ – عبد العليم، إبراهيم. الإملاء والترقيم في الكتابة العربيَّة، مصر: مكتبة غريب.

١٨٦ – عبد القادر، حامد. تحرير الرسم العربي، مؤتمر الدورة السابعة والعشرين لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٦٣م.

١٨٧ – العبد، طرفة بن سفيان. ديوان طرفة بن العبد، تح: مهدي ناصر الدين، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٢م.

١٨٨ – العجاج، عبد الله بن رؤبة. ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق: مكتبة أطلس.

١٨٩ – العسقلاني، أحمد بن حجر. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م.

١٩٠ – العكبري، عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن، تح: علي البجاوي، دمشق: عيسى الحلبي وشركاه.

١٩١ – العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥.

١٩٢ – العكبري، عبد الله بن الحسين. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تح: محمد عطوة، باكستان/لاهور: المكتبة العلمية.

١٩٣ – عمارة، أحمد بن إبراهيم. منجد الطالبين في الإبدال ولإعلال والإدغام، ط٤، ١٤٠٨هـ.

١٩٤ – عمر، أحمد بن مختار. اللغة العربيَّة بين الموضوع والأداة، مجلة فصول، ١٩٨٤م.

١٩٥ – عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م.

١٩٦ – العيني، محمود بن أحمد. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية' المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تح: محمد عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

١٩٧ – الغامدي، د. محمد بن سعيد. الرسم الكتابي العربي(طبيعته، وإشكالاته واتجاهات إصلاحه)، مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، ع ٥٧، ٢٠١٠م.

١٩٨ – الغلاييني، مصطفى بن محمد. جامع الدروس العربيَّة، ط٢٨، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.

١٩٩ – الفارسي، الحسن بن أحمد. التكملة، تحقيق: د. كاظم المرجان، ط٢، بيروت: عالم الكتب، سنة ١٩٩٩م.

٢٠٠ – الفارسي، الحسن بن أحمد. الحجّة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دمشق، ط٢، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م.

٢٠١ – الفارسي، الحسين بن أحمد. الحجّة للقراء السبعة، تح:، بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٤، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

٢٠٢ – الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ط١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٠٣ – الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٢٠٤ – الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين، تح: د. مهجي الخوارزمي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، المقدمة، ١/٥٨.

٢٠٥ – الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق، تح: علي فاعور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

٢٠٦ – الفوزان، عبد الله بن صالح. دليل السالك شرح ألفية ابن مالك، ط١، الرياض: دار المسلم، ١٩٩٩م (١١٢/١).

٢٠٧ – القزويني، أحمد بن فارس. مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢٠٨ – القفطي، علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م.

٢٠٩ – القلقشنْدي، أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعةِ الإنشاءِ، تح: يوسف علي طويل، ط١، دمشق: دارُ الفكرِ، سنة١٩٨٧م.

٢١٠ – القيرواني، إبراهيم بن علي. زهر الآداب وثمر الألباب، تح: د. يوسف علي طويل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٩٩٧م.

٢١١ – القيسي، مكي بن أبي طالب. العمدة في غريب القرآن، دمشق: البينة للطباعة والنشر.

٢١٢ – الكاتب، علي بن خلف. مواد البيان، تح: د. حاتم الضامن، ط١، دمشق: دار البشائر، ٢٠٠٣م.

٢١٣ – كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التُّراث العربي، ١٩٥٧م.

٢١٤ – كحيل، أحمد بن حسن. التبيان في تصريف الأسماء، ٢٠٠٠م.

٢١٥ – الكردي، محمد طاهر بن عبد القادر. تاريخ القرآن الكريم، ط١، جده: مطبعة الفتح، ١٩٦٤م.

٢١٦ – الكندي، امرؤ القيس بن حجر. ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤م.

٢١٧ – لاشين، د. محمد عبد المجيد، الصّفَدي وآثاره في الأدب والنقد، ط١، القاهرة: دار الآفاق العربيَّة، ٢٠٠٥م.

٢١٨ – المارغني، إبراهيم بن أحمد. دليل الحيران على مورد الظمآن في فنيّ الرسم والضّبط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٢١٩ – المبرد، محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد إبراهيم، ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، حاشية المحقق رقم ٣.

٢٢٠ – المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب، تح: محمد عضيمة، ط٣، القاهرة: وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.

٢٢١ – المتنبي، أحمد بن الحسين. ديوان أبي الطيب المتنبي، صححه: د. عبد الوهاب عزام، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٥).

٢٢٢ – المثنى بن معمر. مجاز القرآن، ح: فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١م.

٢٢٣ – مجمع اللغة العربيَّة. معجم الوجيز، مصر: دار التحرير، ١٩٨٩م.

٢٢٤ – المحبي، محمد أمين بن فضل. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت: دار صادر (١/٤).

٢٢٥ – محمد، علي بن إبراهيم. المنهج اللغوي عند أبي عبيد البكري في معجم ما استعجم، ط١، القاهرة: دار البشرى، ١٩٩٨م.

٢٢٦ – محمود، مصطفى. إعجام الأعلام، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٢٢٧ – المخزومي، د. مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٥٨م.

٢٢٨ – المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٢٢٩ – المرادي، حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

٢٣٠ – المقريزي، أحمد بن علي. الخطط. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط١، بيرت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.

٢٣١ – المقريزي، أحمد بن علي. السلوك لمعرفة الملوك، تح: محمد زيادة، القاهرة: دار الكتب المصريَّة، ١٩٣٦.

٢٣٢ – المقريزي، أحمد بن علي. المقفى الكبير، تح: محمد البعلاوي، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.

٢٣٣ – المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة: مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة.

٢٣٤ – الملوح، قيس. ديوان قيس بن ملوح (مجنون ليلى)، برواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.

٢٣٥ – الموصلي، عبد العزيز بن حمعة. شرح كافية ابن الحاجب، تح: علي الشوملي، الأردن: دار االكندري والأمل.

٢٣٦ – الموصلي، علي بن عدلان. الانتخاب لكشف الأبيات المشكله الإعراب، تح: د. حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٣٧ – النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. ديوان النابغة الذبياني، تح: عباس الساتر، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

٢٣٨ – النجار، محمد بن عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩٦٩م.

٢٣٩ – النجاشي الحارثي، قيس بن عمرو. ديوان النجاشي الحارثي، تح: صالح البكاري، والطيّب العشاش، وسعد غراب، ط١، بيروت: مؤسسة المواهب، ١٩٩٩م.

٢٤٠ – النحاس، أحمد بن محمد. صناعة الكُتّاب، تح: د. بدر أحمد ضيف، ط١، بيروت: دار العلوم العربيَّة،١٩٩٠م (١٥١).

٢٤١ – النسفي، عبد الله بن أحمد. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: يوسف علي بدوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٤٢ – هارون، عبد السلام بن محمد. قواعد الإملاء، القاهرة: الأنجلو المصرية.

٢٤٣ – الهروي، القاسم بن سلام. الغريب المصنف، تح: د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٩م، باب النسبة.

٢٤٤ – الهوريني، نصر بن يونس. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تح: د. طه عبد المقصود، ط١، القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٥م.

٢٤٥ – يعقوب، إيميل. الخط العربي، نشأته وتطوره، ط١، طرابلس، لبنان: دار جروس برس، ١٩٨٦م.

٢٤٦ – اليوسي، الحسن بن سعود. زهر الأكم في الأمثال والحكم، تح: محمد حجي، محد الأخضر، ط١، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١م.

الدوريات والمجلاّت :

٢٤٧ – بدوي، أحمد بن محمد. من صور جمع علمائنا بين الاختصار والدقّة في الكتابة، مقال منشور في الشبكة العنكبوتية، http://www. alukah. net/literature_language/٠/٢٣٨٧٠/.

٢٤٨ – الثمالي، حمّاد بن محمد. المرتجل والمنقول عند النحاة، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية، http://uqu. edu. sa/page/ar/١٤٢٩٤٠ .

٢٤٩ – الجبوري، كامل بن سلمان. الذخائر، ١٤٢٤هـ، مقال لهلال ناجي. جنان الجناس، العدد الثالث، ٢٠٠٠م، ٣٠، ٣١.

٢٥٠ - الحجي، حياة بنت ناصر، المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة، قسم التَّاريخ، جامعة الكويت: شركة كاظمة للنشر والتَّرجمة والتَّوزيع، ١٩٨٤م.

٢٥١ - عباس، إحسان. صلاح الدين الصّفَدي، مقال في مجلة العربي، العدد السادس عشر، رمضان، ١٩٦٠م.

الرسائل والبحوث العلميّة :

٢٥٢ - أبو بشير، بسام علي، صلاح الدين الصّفَدي حياته وآثاره، أطروحه لنيل درجة الدكتوراه، كليَّة الآداب واللغات، الجزائر: جامعة الجزائر، نوقشت عام ١٩٩٥م.

٢٥٣ - عبد الغريب، سلامة هليل. صلاح الدين الصّفَدي كاتبًا، أطروحة لنيل درجة الماجستير، الجزائر: جامعة مؤته، نوقشت عام ٢٠٠٠م.

٢٥٤ - محمد، د. علي بن إبراهيم محمد. مشكلات الكتابة العربيَّة وطرق تيسيرها بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربيَّة بالقاهرة، قسم أصول اللغة، نوقشت عام ١٩٩٦/٩٥م.

٢٥٥ - العايد، د. سليمان بن إبراهيم. بحث شواذ النسب، ، https://uqu. edu.

٢٥٦ - sa/files٢/tiny_m ce/plugins/filemanager/files/٤٠٢٠١٢٦/r١٦. pdf

فهرس الموضوعات